

نظرية
الطبقة المترفة
الجزء الثانى

الثروة والسلطة



رجال الأعمال
بين آليات السوق وآليات الفساد

دكتور

محمد عبد السلام عويضة

نظرية

الطبقة المترفة..

الجزء الثانى

الثروة والسلطة

رجال الأعمال ..

بين آليات السوق وآليات الفساد

الدكتور محمد عبد السلام عويضة

نظرية الطبقة المترفة

الجزء الثانى ..

الثروة والسلطة.. رجال الأعمال .. بين آليات السوق وآليات الفساد

الدكتور محمد عبد السلام عويضة

قسم الإقتصاد . كلية الزراعة . جامعة المنصورة

محاضرات فى الإقتصاد السياسى لطلاب الدراسات العليا

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

(٢٠١٠)

رقم الإيداع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا
بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ، وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا
وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾

[سبأ: ٣٥، ٣٤]

المحتويات

رقم الصفحة

مقدمة:

٩

الفصل الأول:

الاقتصاد السياسي .. كأحد ميادين المعرفة العلمية

٢٥

(١) العلم والخرافة.

٢٩

(٢) الاقتصاد .. عالم مسكون بالمخاطر وعدم اليقين.

٣٨

(٣) الاقتصاد السياسي .. أداة الإنسان لكشف الاستغلال.

٥٤

الفصل الثاني:

الفكر الاقتصادي .. وثلاثية المذهب والنظرية والسياسة

٧٧

(١) المذهب الاقتصادي .. والهيمنة الطبقية.

٨١

(٢) النظرية الاقتصادية .. اتجاهات متناقضة.

١٠٧

- الاتجاه التقليدي .. الليبرالية النقية.

١٠٧

- الاتجاه الذاتي .. المنفعة قبل الأخلاق.

١١٠

- الاتجاه التاريخي .. العقيدة المهجورة.

١١٧

(٣) السياسة الاقتصادية .. كأداة للهيمنة الطبقية .

١١٩

الفصل الثالث:

- ١٢٧ **المشكلة الاقتصادية.. وثلاثية الندرة والثروة والسلطة**
- ١٣٠ (١) المسكوت عنه .. فى دراسة المشكلة الاقتصادية.
- ١٣٩ (٢) الندرة .. أساس صراع الإنسان مع الطبيعة.
- ١٥٥ (٣) الثروة .. أساس صراع الإنسان مع أخيه الإنسان.
- ١٦٨ (٤) الثروة والسلطة .. أساس كل الشرور.

الفصل الرابع :

- ١٧٩ **رجال الأعمال .. وآلية توليد الأرباح وتكوين الثروات**
- ١٨٧ (١) فائض القيمة .. أساس استغلال رجال الأعمال للشغيلة.
- ٢٠٢ (٢) الاستغلال .. من آليات ثراء رجال الأعمال.
- ٢٠٧ - بيزنس الإنتاج وخلق المنافع.
- ٢٠٨ - بيزنس التجارة وزيادة المنافع.
- ٢١١ - بيزنس التسليف وتوليد النقود.
- ٢١٣ - بيزنس التبريح والاكْتساب من ريع العقارات .
- ٢١٧ (٣) الفساد والنصب والاحتكار .. من آليات ثراء رجال الأعمال
- ٢١٨ - بيزنس الاحتكار والمضاربة والإغراق.
- ٢٢٥ - بيزنس المحاسيب .. ريع السلطة واستغلال النفوذ.
- ٢٣٦ - بيزنس غسل الأموال (بارونات اللصوص).
- ٢٤٢ (٤) نهب ثروات الشعوب .. من آليات ثراء رجال الأعمال
- ٢٤٤ - قراصنة الاقتصاد.
- ٢٤٩ - الطغمة المالية ونهب ثروات الشعوب

الفصل الخامس :

٢٥٣

دور الدولة .. كأداة بيد الأغنياء لقهر الفقراء

٢٦٥

(١) الأساس الاقتصادي.

٢٧٧

(٢) الصراع الاجتماعي.

٢٨٤

(٣) الدولة كأداة للقهر الاجتماعي.

٢٩١

(٤) الشيطان خير واعظ للحكام .

الفصل السادس :

٣٠٥

الديموقراطية .. بدون مساواة فعلية خداع للرعية!!

٣١٠

(١) الديموقراطية .. هي .. بدايئة التاريخ.

٣٢٩

(٢) المساواة .. هي .. نهايئة التاريخ.

٣٣٧

(٣) طريق ثالث .. وسط بين الرأسمالية والاشتراكية.

٣٤٩

هامش الدراسة

مقدمة

شاعت إرادة الله أن تتشكل الجينات الوراثية للإنسان منذ نشأته في الحياة، من غرائز فطرية أسسها البقاء والجنس والعدوان. وهذه الغرائز، بطبيعة الحال، تولد في خلايا الجسد طاقة شغل في حاجة إلى إشباع وتصريف وارتياح.

ومن المشاهد أن الصراع هو الميدان الذي يجري فيه تصريف طاقات البشر . وكما هو متعارف عليه فإن تصريف تلك الطاقات يجري في مسارين:

* الأول: صراع الإنسان مع الطبيعة من أجل إنتاج المنافع والخيرات.. بدافع غريزة البقاء .

* والثاني: صراع الإنسان مع أخيه الإنسان بغرض الاستحواذ عليها.. بدافع غريزة العدوان.

أما غريزة الجنس فبأنها تولد في خلايا الجسد طاقة بناء لا طاقة هدم. وهي آلية توحيد لا تفريق، توافق لا تعارض .. ومن قبل قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢٠] ، ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا

وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٢]

وعليه ..

فإن أكثر الأفكار مدعاة للقلق وإثارة للاضطراب ، التي تراود المرء من آن لآن، هي الخوف من أن يكون المخطط الأصلي للكون برمته مؤسساً على الصراع سواء بالنسبة للطبيعة أو بالنسبة للإنسان. لأن هذا إن كان مقدراً فإنه يعد تحدياً كبيراً بالنسبة للبشر، إذ أن الصراع بينهم في هذه الحالة سيظل سارياً إلى الأبد. ومن قبل قال تعالى في محكم آيات الكتاب: ﴿وَلَوْلَا نَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

وسواء كان الدافع وراء هذا الصراع يعود إلى سطوة الغرائز حسبما يقول العلماء، أو يعود الي وساوس الشيطان حسبما يقول الفقهاء، فإن المحصلة تظل واحدة، وهي أن الكون برمته مبرمج على الصراع الذي يتجلى أكثر ما يتجلى في عدوان الإنسان علي أخيه الإنسان. وتلك عقدة لا حل ولا تصريف لها عند عموم البشر، وإنما حلها وتصريفها مرده فقط إلى الله الواحد الأحد. ومن قبل قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٢].

وهذا معناه ..

أن البشر مهما أوتوا من العلم والحكمة وأمتلكوا أسباب القوة وتراكم لديهم الكثير من المعارف والخبرة، لا يمكنهم علي الإطلاق تعديل

المخطط الاصلي للكون قيد أنملة، لذلك سيظلون أعداء فعليون لبعضهم البعض على مر الزمن، وهو ما يتجلى فى صور عديدة، بعضها خفى عن الأنظار وبعضها ظاهر للعيان، منها عدوان الأثرياء على الفقراء .. والمترفين على المعدمين .. والحكام على المحكومين .. فلا ضمير لقوى ولا حصانة لضعيف وإن كرت الأيام وتوالت السنين. ومن قبل قال تعالى فى محكم التنزيل: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٥]

ومن شواهد التاريخ، وفى ميدان الصراع بين الأقوياء والضعفاء، والأغنياء والفقراء، يلاحظ أنه بين الثروة والسلطة تنشأ دائماً علاقة مصاهرة، فهما قرينتان لا تفترقان وإن تغير الزمن، فإينما توجد إحداهما صاحبتهما الأخرى دون إبطاء. بل أن السلطة؛ بمعنى ممارسة العنف واستخدام القوة، قد نشأت تاريخياً كأداة بيد الأقلية لقهر الأغلبية وتشغيلها لمصلحتها بهدف توليد الأرباح وتكوين الثروات وحماية الملكية الخاصة من أى اعتداء. وهو ما سوف نتعرض له بالنقد والتحليل والإدانة على طول صفحات هذا الكتاب.

فالكتاب الذي بين أيدينا الآن هو الجزء الثاني من "نظرية الطبقة المترفة" وعنوانه: "الثروة والسلطة .. رجال الأعمال بين آليات السوق وآليات الفساد". وهو فى مضمونه وفحواه يعد استكمالاً لما بدأناه فى الجزء الأول وعنوانه "الأغنياء والفقراء .. أعداء فى وطن واحد" الذي أظهرنا فيه أن الترف سلوك عدواني لأكثر من سبب:

أولاً: لأن المترف يولد أرباحه ويكوم أمواله ويراكم ثرواته عن طريق استغلال المجتمع .

ثانياً: لأن المترف ينفق هذه الأموال في تبذير وسفه.

ثالثاً: لأن المترف بكل الوسائل (الإستغلال والإنفاق) يقصد الجميع من الحاكم الكبير حتى المواطن البسيط .. فالسلوك العدواني من سمات المترفين ..

ومن قبل قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَدُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]

ولكى لا يضيع منا الهدف أو يضل بنا الطريق، فانه لمن الضروري هنا التأكيد على أننا نبحث في هذا الكتاب عن تفسير معقول وفهم مقبول لما نراه حولنا الآن من عدوان يزاوله الأقوياء على الضعفاء، والمترفون على المعدمين، والحكام على المحكومين، ونفترض مقدماً أن مثل هذا العدوان يعود في الأساس إلى سطوة الغرائز لا إلى وساوس الشيطان. وعلى أي الأحوال فإن الشيطان يلبس أجساد البشر ويتخذ من الغرائز مرتعاً له وسكن.

وفي مجال التفسير، وحسبما يقول الفيلسوف الأمريكي المعاصر "بيرنارد لويس"، فإن آليات الثراء في البلدان المتقدمة تتميز عنها في البلدان المتخلفة ..

• ففي البلدان المتقدمة: يحقق رجال الأعمال ثرواتهم من خلال السوق ثم يسعون إلى السلطة ويستخدمونها كأداة لحماية ما يملكون من أموال وأرصدة .

• أما في البلدان المتخلفة: فإن رجال السياسة بعدما يستولون على السلطة يستخدمونها كأداة لتوليد الأرباح ونهب الثروات دون الالتزام بقيم الفضيلة أو التحلى بمكارم الأخلاق .
وعليه..

فإن الثراء في الحالة الأولى يكون وليد آليات السوق، أما الثراء في الحالة الثانية فيكون وليد آليات الفساد. وبفعل كليهما - آليات السوق وآليات الفساد - تتراكم ثروات رجال الأعمال.

وهذه الدراسة التى بين أيدينا الآن ... تقع فى إطار علم الاقتصاد السياسى للطبقة المترفة، وتعنى بتحليل العلاقة القائمة بين الثروة والسلطة، وتتوصل فى النهاية إلى أنهما فى حالة زواج متعة محرم فى الشرائع السماوية ومجرم فى القوانين الوضعية، وأن كليهما تولد فى حضن الأخرى، وتعيشان معاً فى حالة تأثير وتأثر .. أخذ وعطاء .. عاشق وممشوق .. فى السر والعلن .. على مر الزمن.

كما تكشف أيضاً عن كون الطغيان السياسى، فى أى صورة من صورهِ وفى أى شكل من أشكالهِ هو بعينه الترف الأسود، لأن السياسيين الطغاة: لا يكتفون فقط بامتلاك السلع، ولكن يشبعهم أكثر امتلاك البشر .. فيسعون إلى إعادة إنتاج نظام العبودية القديم .. القائم

على قاعدة: العبد وما ينتج ملكٌ لسيده .. ولكن فى ثوب جديد. ذلك، عندما يستسخون نظام العبودية القديم ، ويعيدون إنتاجه فى صور من الاستبداد السياسى والقهر الاجتماعى القائم على نظام العبودية المعممة الذى ينصب فيه الحاكم نفسه رئيساً للعائلة وأباً لشعبه، وسيداً لقومه، ويورث السلطة لأقرب المقربين من أهله.

وفى هؤلاء يقول سبحانه وتعالى فى محكم آيات الكتاب : " مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ثَوَّفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَبَّحُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ" [هود ١٥ : ١٦]

وهذا معناه ..

أنا فى كتابنا الحالى سوف نتناول ظاهرة الترف من منظور علم الاقتصاد السياسى، باعتباره العلم المعنى بفضح ظاهرة الاستغلال الكامنة فى بنية النظام الرأسمالى .

واستنادا إلى منهج هذا العلم..

- سعيانا إلى إظهار مكر الاقتصاديين البرجوازيين الذين يعمدون إلى تدريس " علم الاقتصاد" المعنى بتفسير ظاهرة الندرة، وإهمال علم " الاقتصاد السياسى" المعنى بتفسير ظاهرة الاستغلال.
- ثم سعيانا إلى الكشف عن العلاقة الجدلية القائمة بين مقولات: المذهب الاقتصادى، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية،

وأظهرنا أن كلا منها تؤثر في الأخرى وتتأثر بها ، وبرهنا على أن الفكر الاقتصادي برمته ليس تنزيلا سموليا وإنما هو صياغة لفظية وتعبيرا ذهنيا يحتمل الخطأ والصواب عن الصراعات القائمة في الاقتصاد حول ملكية وتبادل و توزيع السلع والخدمات . فإشكالية توزيع الثروة في المجتمع كانت ومازالت هي الميدان الرئيسي لصراع الطبقات .

- ثم تناولنا العلاقة الجدلية القائمة بين كلا من: الندرة، والثروة، والسلطة، وسعينا إلى إظهار أن الندرة هي أساس صراع الإنسان مع الطبيعة، وأن الثروة هي أساس صراع الإنسان مع أخيه الإنسان، وأن الوحدة التي تجمعها مبنية على تناقض ، وأن هذا التناقض هو المفجر الأول للثورة الاجتماعية .

- ثم سعينا إلى تقديم الأدلة والبراهين على أن الفضيحة تخصم المترفين، وأن الاستغلال هو أساس ثراء رجال الأعمال، وأن ما ينعمون به من ترف وما يحوزونه من ثروة وما يملكونه من سلطة ليس نتيجة للجد والاجتهاد ومكارم الأخلاق، حسبما يزعمون، وإنما هو نتيجة طبيعية لفساد النظام. فكل نظام تستأثر فيه الأقلية بالثروة والسلطة هو نظام فاسد ومكتوب عليه بالزوال وإن طال الزمن .

- ثم سعينا إلى فضح الدور الذي تلعبه الدولة الاستبدادية كأداة في يد الأغنياء لإنزال القهر المادي والمعنوي بالفقراء مستخدمين إلى جانب القوة كل آليات الخداع . ومن آليات الخداع، أن الرأسمالي صار الآن يتخفى تحت مسمى رجل الأعمال . غير أنه من سوء حظ

هؤلاء أن صفة الرأسمالي كانت توصف فقط بالاستغلال ، أما مسمى رجل الأعمال فقد صار الآن يوصف في ذهن عامة الناس، إلى جانب الاستغلال ، بالصوصية والنهب والخداع، فبالى جانب نهب الثروة يسعى رجال الأعمال إلى احتكار السلطة أيضاً.

لذلك ..

سوف نتوصل في التحليل الأخير.. إلى أن إحلال الديمقراطية محل الاستبداد هو سكة السلامة ، وطريق الاستقرار ، وصمام الأمن والأمان: للحاكم والمحكوم ، للغنى والفقير ، لمن يملكون الثروة والمعدمين.

ونقصد بذلك..

الديموقراطية بمعناها العميق الذى يفيد بأن الناس إن اختلفوا حول أى فكرة أو عقيدة أو قضية ، عما إذا كانت حلالاً أم حراماً، خطأ أم صواباً، فإنه لا توجد غير مرجعية واحدة ووحيدة ، وهى انصياع الأقلية لحكم الأغلبية، حتى وإن تغير حكم الأغلبية فيما بعد إلى النقيض، فحكم الأغلبية يكون ملزماً للأقلية فى كل مرة يتم فيها التصويت، مع الأخذ فى الاعتبار أن انصياع الأقلية للأغلبية لا يلغى مطلقاً حقها الأصيل فى حرية الاعتقاد والرأى والتعبير فربما يظهر فيما بعد أن الأقلية كانت على حق.. فالحرية فى جمهورية أفلاطون مكفولة للجميع.. للغنى والفقير.. للقوى والضعيف.. دون تمييز.

ومن قبل قال أحد الحكماء: " رأى صواب يحتمل الخطأ ورأى غير خطأ يحتمل الصواب ".

وفى هذا، يقول الفيلسوف الإنجليزي جون ستيوارت مل فى كتابه " الحرية " : " إذا انعقد إجماع البشر على رأى ، وخالفهم فى هذا الرأى فرد واحد، ما كان من حق البشرية فى إخراس هذا الفرد، بأعظم من حقه فى إخراس البشرية إذا تهيأت له القوة التى تمكنه من ذلك..! " .

وفى الختام سوف نضئ شمعة فى نهاية ذلك النفق المظلم ونقدم رؤية لمستقبل مشرق ، نعم فيه الناس جميعاً بالحرية.. والإخاء.. والمساواة إذا حلت الديمقراطية محل الاستبداد.. فالحرية.. هى بداية التاريخ، والمساواة.. هى غايته المنشودة وعلته النهائية..

ولذا..

فنحن - فى كتابنا الحالى - معنيون برصد صور من السلوك العدوانى لرجال السلطة ورجال المال وغيرهم من المترفين الذين يحصلون على دخول ويراكمون ثروات تفوق بكثير مساهماتهم فى الإنتاج، ويستهلكون ما يفوق بكثير حاجاتهم الفعلية من السلع والخدمات، ويسببون بسلوكهم أذى كبير للمجتمع وللأفراد .

ومن المفيد هنا إعادة التأكيد على أن هذه الفئة الضالة من السكان الذين ينامون فى أسره مذهب، ويتناولون الكافيار كمشهيات ولا يساهمون مطلقاً فى انتاج السلع والخدمات، هم الذين يطلقون على أنفسهم فى وقتنا الحالى مسمى رجال الأعمال، بينما هم فى الواقع ليسوا إلا لصوصاً مقتنعين يظهرون بوصلة الربان ويخفون خطاف القرصان.

وهؤلاء هم الذين أعماهم الغرور عن استئشعار إرهابات الثورة ورغبات الانتقام، وعميت بصائرهم عن استئشعار كراهية المهمشين والفقراء الذين يتمنون لو تمكنوا يوما من حرقهم فى النار أحياء، أو إعدامهم على خوازيق تدخل من القاعدة وتخرج من الدماغ.

ونحن فى هذا الكتاب عندما نتكلم عن استغلال وفساد المترفين من رجال السلطة ورجال المال، فنحن لا نتكلم عن مفاهيم نظرية أو كلمات منطوقة أو رموز مرسومة أو جمل منظومة أو أسماء مجهولة، وإنما نتكلم وفى ذهننا أشخاص بعينهم ، من لحم ودم وعظام، ولهم أولاد وزوجات وأسماء معروفة، نراهم على صفحات الجرائد وشاشات الفضائيات، ونستمع أحاديثهم بالصوت والصورة وهم يصدورون الأوامر والتكليفات، ويخلطون التدين بالمنفعة والسياسة بالمصلحة، بغرض احتكار السلطة ونهب الأموال.

وبهذه المناسبة نود التذكير بأن توليد الأرباح هو القاسم المشترك الأعظم بين جميع رجال الأعمال، أيا كان لون القطاع، سواء كانوا متدينين أو لا يؤمنون بالآديان، فرأس المال لا وطن له ولا دين ، وعقيدة رأس المال هى توليد الأرباح.. ثم الأرباح .. ثم الأرباح، فحيثما يمكن توليد الأرباح يتواجد رأس المال بصحبة رجال الأعمال. ومع أن رجال الأعمال يرتدون أقتعة متنوعة ويرفعون شعارات ملونة، حيث أن بعضهم يرفع راية الليبرالية أو العثمانية وغيرهم يرفعون راية الدين، إلا أنهم من المستغلين الذين يسلبون فائض القيمة من ثروات المجتمع أو من ناتج عمل الشغيلة. وفى ظل العولمة، أصبح العالم كله سوقاً واحدة

مفتوحة أمام رجال الأعمال . فرجل الأعمال صار الآن مواطن عالمي
كثير الترحال cosmopolitan ، يذهب حيث يُعظم أمواله ويقيم حيث
يتوفر له الأمان ، أما كلامه عن الوطن والوطنية، والدين، ومكارم
الأخلاق، فليس إلا من قبيل الخداع، بغرض حجب آليات الاستغلال .

ولذلك ..

فإننا في كتابنا الحالي سوف نسعى وبكل همّة إلى تقديم الأدلة
والبراهين علي أن الفضيلة تخاصم المترفين، وإن ما يحظون به من هيبة
وما يتحلون به من رفعة وعلو المقام لا يعود إلى ما يقولونه باللسان عن
تحليلهم بمكارم الأخلاق ، وإنما يعود إلي ما يملكونه من ثروة وما
يحوزونه من سلطة.. فلا خلق لرجل يرندي قناع التقوي بينما هو
بالأفعال يسلب المنافع وينهب الثروات. وفي مثل هؤلاء جاء قوله تعالى
في محكم آيات الكتاب : ﴿ كَلَّا بَلْ لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى
طَعَامِ الْمِسْكِينِ-وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا كَلَّا
إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ
بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذُّكْرَى يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ
لِحَيَاتِي فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ أَحَدٌ ﴾

[الفجر: ١٧ - ٢٦]

وفى نفس السياق ، سوف نسعى إلى إظهار أن سلوك الطبقة المترفة يتجلى أكثر ما يتجلى فى ميدان الإستهلاك لا فى ميدان الإنتاج، فمعظم المترفين لا يساهمون فى الإنتاج و إنما يحصلون على أرباح و يراكمون ثروات بأساليب متنوعة أساسها النصب والاحتيال ونهب ثروات المجتمع واستلاب ناتج عمل العمال. ومن قبل قال تعالى فى مثل هؤلاء: ﴿ وَيَلْ لَّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمَوْفُودَةُ الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْفَافِدَةِ إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ ﴾ [الهمزة]

ولكن قبل رصد وتحليل السلوك العدواني لهؤلاء ، كان لزاما علينا أن نتقصى أولاً أسباب شيوع العدوان كظاهرة ملازمة لسلوك البشر عامة فى مجال المعاملات، كمقدمة ضرورية لفهم ظاهرة العدوان التى يوصم بها رجال السلطة ورجال المال. فرجال السلطة ورجال المال ، وأن تراكمت ثراوتهم وتغيرت أحوالهم ، هم ، فى البداية والنهاية ، مثلنا بشر. فإن فهمنا أنفسنا أمكننا أن نفهم غيرنا، فدوافع السلوك الإنسانى واحدة عند عموم البشر وإن تجلت فى صور متباينة تتناسب مع توزيع القوى فى المجتمع عبر الزمن.

ولتحقيق أهدافنا وبلوغ غاياتنا فإننا سوف نبحث فيما ندركه من وقائع، وفيما نشاهده من أحداث، وماتراه فى الأحافير وفى سجلات التاريخ، وفى إبداعات الفلاسفة ، وفى أدمغة المفكرين، وفى مبادئ

العلوم، عن تفسير مقنع وفهم معقول (أى تفسير عقلى لا غيبى) لظاهرة التفاوت الطبقي والتمايز الاجتماعي التي تعم التاريخ البشري وما ترتب عليها من وجود دائم على مر الزمان لأقلية غنية تقهر أغلبية فقيرة وبينهما فئات وسيطة كثيرة تحلم بأحلام الأغنياء مع أنها تعيش في واقع الفقراء، فالتفكير العلمي هو الذي يستند إلى الأدلة والبراهين كي يربط العلة بالمعلول والنتائج بالأسباب ولا يتعلق أبداً بساتر الأوهام.

وفى ضوء فهمنا لأساسيات المنهج العلمي، على نحو ما سبق ، فإننا نقر مقدماً أن رؤيتنا لقضية الطبقة المترفة، في النظم الشمولية والبلدان المتخلفة، مجرد رؤية تقوم على اجتهاد فردى غير ملزم لأحد، بل وأكثر من هذا، وجب علينا أن نعتزف أيضاً بأننا هنا لسنا محايدين على الإطلاق ، فلا حياد ولا موضوعية فى البحوث الاجتماعية، فنحن أصحاب قضية وطرف خصومة وندعى على المترفين بأنهم لصوص وأفاقون ولنام وأن مهمتنا هنا أن نقدم ضدهم حيثيات عريضة الإتهام؛ ونترك الحكم على اجتهادنا فى هذا المقام للقراء الذين سوف يقررون فى النهاية ما إذا كنا على خطأ أم على صواب. ومن قبل قال الفقهاء :

" إن للمجتهد أجراً إذا أخطأ وأجرين إذا أصاب".

ولذا، فإننا هنا يجب أن نعتزف كذلك، بأننا مثلهم تماماً فالفوارق بيننا وبينهم هى فوارق فى الدرجة لا فى النوع، فوارق فى القدرة لا فى النية، فوارق فى الظروف لا فى الرغبة، فغريزة العدوان واحدة عند عموم الناس دون استثناء. فنحن البشر من لحم ودم وعظام، نأثم ونحب ونكره، ولا أحد منا منزّه عن الهوى والغرض، غير أننا فى العادة نخفى

مساوئ من نحبّ ونفتش عن مخازى من نكره ، وفى خلايتنا جينات وراثية فيها شتى العبر كانت قد آلت إلينا من أسلافنا الهمج، وفى فضائنا الثقافى تطير الخرافات والأساطير والأوهام المتوارثة عن الأجداد والتى نقدها دون أن نتفحصها ودون أن يكون لدينا على وجودها أى دليل مادى أو برهان، يتساوى فى ذلك العلماء والجهلاء، عامة الناس والفقهاء، لا فرق فى ذلك بين أولئك وهؤلاء.. فالكل مريض بالأوهام.

ومن البيديهي أن انتشار الخرافات والأساطير والأوهام يشوش ذهن الإنسان، ويضعف من قدرته على رؤية الحقائق المجردة المنزهة عن الهوى والغرض، فكل منا ابن بيئته وربيب زماته وإن ادعى الموضوعية وزعم الحياد.

وبعد ..

فإن مطلب الحياد العلمى والموضوعية فى العلوم الاجتماعية هو طمع فى محال لا يقدر عليه الباحثون حتى وإن أنكروا ذلك. فنحن ، وإن زعمنا الحياد العلمى والموضوعية، متحيزون لعقائنا الدينية .. وأيديولوجياتنا الفكرية.. ومذاهبنا السياسية .. ومصالحنا الاقتصادية .. شئنا ذلك أم أبينا: كما أن سلوكياتنا فى جميع الأحوال محكومة بخبراتنا فى الحياة، وبحصيلتنا من أدبيات المعارف وأساسيات العلوم، وما تحمله جيناتنا الوراثية.. من خبرات السلف الذين عاشوا عيشة الضواري فى قديم الزمن.

فنحن البشر قد نبدو من الخارج مثل سطح بحيرة هادئ ورائق وشفاف ولامع، مع أن نفوسنا فى الداخل تمور بشتى أنواع المخاوف

الأهواء والشكوك والوساوس من وقت لآخر، حول حوادث الحاضر وما يحمله لنا القدر من مفاجآت ومخاطر.

ففى مسيرة الحياة تتوالد حكايات وقصص وروايات كثيرة ، فيها من الكوميديا مثلما فيها من المأساة، وفى جميع الحالات تقوم النخبة بدور البطولة بينما يقوم العامة بدور السنيذة.

فالحياة فى مجملها حبلى بالأحزان وإن أهدتنا لحظات من الفرح فى بعض الأحيان.

وعموماً..

فنحن، بالنسبة للقضايا الاجتماعية والسياسية المثارة فى هذا الكتاب، ليس أماننا من سبيل إلا أن نؤيد أو نعارض أو نسكت عن المظالم سكوت الشيطان الأخرس عن إعلان الحقائق ، غير أننا، وأياً كان الجزاء، قد اخترنا عن وعى وإدراك اتباع أسلوب التحريض والاحتجاج على شتى أنواع المظالم والمفاسد ، وقد آلينا على أنفسنا ألا نتوقف عن فعل ذلك مهما تغيرت الأحوال وتوالت الممالك.

ولذا .. فنحن منذ البداية نأخذ بنصيحة ميردال: "الموضوعية هى أن تعتن ذاتيتك منذ البداية" ونعلن على الفور أننا هنا منحاؤون للفقراء ضد الأثرياء، وللمحكومين ضد الحكام، وللضعفاء ضد الأقوياء، وندين بكل قوة أى اعتداء يزاوله إنسان على آخر سواء حدث ذلك بصورة خفية أو ظاهرة، مباشرة أو غير مباشرة، مقنعة أو سافرة: "فمن يقول

للشُرير أنت برىء تلغنه الشعوب وتمقته الأمم" حسبما قال من قبل نبي
الله سيدنا عيسى المسيح.

وطريقنا إلى تحقيق ما نريد هو السخرية من سلوك المترفين
وتعريتهم ونزع أقنعتهم وكشف عوراتهم ، بغرض كسر هيبتهم فسي
نفوس المعدمين، مما يسهل عليهم شنقهم عندما تزول دولتهم وتغرب
شمسهم. ومن قبل قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ
مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ
آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ، وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ
آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠، ١٤١].

المنصورة..

يوليو ٢٠١٠

الفصل الأول

الاقتصاد السياسي

كأحد ميادين المعرفة العلمية

الفصل الأول الاقتصاد السياسي

كأحد ميادين المعرفة العلمية

تلعب المعرفة العلمية دوراً هاماً في تشكيل فكر الإنسان المعاصر .
ويتحدد هدف المعرفة العلمية لأي مجال من المجالات أو ميدان من
الميادين في البحث عن الأسباب التي تحكم حركة الظواهر والوقائع
والأحداث. ومن قبل جاء في محكم آيات الكتاب: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ

سَبَبًا فَاتَّبَعِ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]

وهذا معناه..

- أن المعرفة العلمية تسعى إلى ربط العلة بالمعلول وتفسير النتائج
بالسبب، سواء كان ذلك يتعلق بالطبيعة أو يتعلق بالإنسان:
- غير أن الإنسان في مسيرة تطوره كان قد وجه اهتمامه منذ البداية
إلى معرفة عوالم الطبيعة كي يتجنب مخاطره ويتقي شره.
 - أما اهتمام الإنسان بمعرفة ذاته وكوامن نفسه ودوافعه وتصرفاته فقد
تأخر نسبياً، عن معرفته بمحيطه وبيئته، فلم تكن غوامض النفس
البشرية محل اهتمام الإنسان البدائي في قديم الزمن.

وقد ظل الحال على هذا المنوال إلى أن جاء الفيلسوف الإغريقي
العظيم سقراط، في القرن الخامس قبل الميلاد، وأطلق نداءه المدوي
أنذاك والذي مازال صدها يتردد في الأفق: "أيها الإنسان .. إعرف نفسك
أولاً"...

وفي سعي الانسان لمعرفة نفسه بنفسه، أحس بوجود قوانين ودوافع تحكم سلوك الأفراد وسلوك الجماعات، قوانين لها نفس خصائص القوانين التي تحكم ظواهر حركة الطبيعة، فوجه قدرا من اهتمامه وأبحاثه وعلومه إلى دراسة دوافع السلوك الانساني، سواء من حيث سلوك الفرد (علم النفس)، أو من حيث سلوك الجماعة (علم الاجتماع)، أو من حيث العلاقات التي تنشأ بين الناس وهم ينتجون ويتبادلون ويوزعون السلع والخدمات (علم الاقتصاد السياسي)، وقد ترتب علي ذلك تمييز العلوم الانسانية إلى علوم تتناول الانسان من حيث هو فرد، وأخري تتناوله من حيث هو عضو في جماعة".

وبهذا تكون العلوم قد ساهمت، إلى جانب الخرافة ، في تشكيل وعي الانسان بنفسه وبالطبيعة والكون من حوله.

(١) العلم والخرافة

قبل نمو المعرفة العلمية وتنوعها واتساع مجالاتها ، كانت الخرافات والاساطير والأوهام هي وسائط الانسان لربط الماضي بالحاضر وتفسير الظواهر والاحداث. فمعرفة الانسان البدائي عن نفسه ، وعن الكون والطبيعة من حوله، بدأت بخرافات وأساطير من صورها جنيايات مسحورة وشياطين مرده وأشباح مخيفة.

وفى كتابه البديع " حالة ما بعد الحداثة " يشير المفكر الأمريكى البارز ديفيد هارفى الى أن المكان فى ذلك الزمان كان أكبر بكثير من تصور الانسان ، وخياله ، وكان الأحساس بفكرة العالم ، والأجزاء الغامضة فيه و غير المسيطر عليها كبيرا . ولعل ذلك كان ملهما دائما للأساطير والخرافات والأوهام . تماما ، كما تشيع الآن الخرافة والخيال عن العوالم الموجودة فى الفضاء الخارجى الذى لم يصل إليه بعد علم الإنسان .

ومع أن مناهج العلوم أصبحت هي مصدر معارف الانسان فى العصر الحديث، إلا أن صور الخرافة مازالت تشغل حيزا كبيرا فى عقله وفكره حتى الآن. فما زالت ملايين وملايين البشر فى الشرق والغرب، وفى الجنوب والشمال ، سواء كانوا من العلماء أو من الجهال ، يقدسون أشياء مادية لا حول لها ولا قوة ، ويتبركون بالحيوانات المحرومة من العقل والإدراك، ويؤمنون بقوى خارقة لأشباح وأرواح لا وجود لها فى الواقع على الإطلاق.

وعلى سبيل المثال ..

فإن عالم الذرة يمكن أن يؤمن بالخرافات والأساطير والأوهام مثله في ذلك مثل إنسان جاهل مازال يفتح المندل ويضرب السودع ويسأل النجوم ويقرأ طالعاه في الفنجان. فما زال الآسيويون يسجدون لتمثال بوذا المصنوع من عروق الذهب، ومازال الهنود يتداوون بقطرات من بول البقر، ومازال كثير من الموحدين - مسلمين ومسيحيين - يتبركون بأيقونات مصنوعة من مادة الحجر .. فعن ولسع البشر بالخرافات والأساطير والأوهام حدث ولا حرج!

ويرجع ذلك في الأساس ..

- إلى أن المعرفة العلمية مصدرها كل ما يلامسه الإنسان بحواسه ويدركه بعقله، أي أن المعرفة العلمية مصدرها العقل الواعي الذي يملك ملكة النقد والتقييم والإدراك .

- أما الخرافة فمصدرها العقل الباطن الذي تستوطنه أشباح المردة والشياطين والجان من الميلاذ وحتى الممات، أي أن الخرافة مصدرها مخلوقات خارقة لقوانين الطبيعة تسكن خلايا الجسد .

وهذا التباين بين مصدري المعرفة التي تتراكم في الدماغ وتشكل عقله وإدراكه ووعيه هو الذي يفسر ازدواج الشخصية عند الإنسان؛ فالإنسان مهما أرتقى مدارج العلم واحتكر أدوات السلطة وسيطر على مصادر الثروة يظل عرضة لمطاردة الأشباح والمخاوف والأوهام سواء في حالة اليقظة أو عند المنام .

ومع أن معرفة الإنسان عن نفسه وعن الطبيعة والكون من حوله بدأت بالخرافات والأساطير ثم تطورت عبر الزمن إلى مناهج العلوم، إلا أن المعرفة المبنية على الخرافة ظلت تشغل حيزا كبيرا في عقل الإنسان وفكره حتي اليوم.

فعقل الإنسان مازال مسكونا بصور الاشباح والارواح والشياطين والجان الموروثة عن ماضى سحيق موغل في القدم عندما كان الانسان البدائي ضعيف العقل أسير الطبيعة ولم يكن قد انفصل بعيداً عن عالم الحيوان، وسيظل الحال على هذا المنوال طالما ظل العقل عاجزا عن تقديم إجابات مقنعة عن أهم الأسئلة، وهي: لماذا ولدنا؟ ولماذا نموت؟، ولماذا نعانى في الحياة؟، وما هي الحكمة من نشوء وارتقاء بشر لا يكفون عن الصراع والقتل والقتال منذ خلق الله ولدى آدم حتى الآن ؟، وما هو السر وراء نشأة كون هو في النهاية مكتوب عليه الزوال؟ .

وهذا معناه ..

أن صور الخرافة ستظل تسكن العلم جنباً الى جنب في عقل الإنسان. طالما ظلت آيات القسمة والنصيب، ونوازل القضاء والقدر، تحدد مصير البشر. فنحن البشر.. كلما خطونا للأمام اتسع امامنا الطريق وتباعدت الأيام، وكلما تقدمنا في المعرفة تضاعفت الأسئلة .. واتسعت أمامنا مساحة المجهول أضعافاً مضاعفة . ولأن الانسان عدو ما يجهل فان عقله سيظل ينسج له حكايات وأساطير وخرافات حول ما لا يعرفه من أسرار الحياة والطبيعة والكون، خرافات ما انزل الله بها من سلطان ، فالله في علاه أختص ذاته بعلم الغيب وما تخبؤه الأيام للبشر من حوادث القضاء والقدر . ومن قبل قال تعالى في محكم آيات الكتاب ﴿ وَمَا كَانَ

اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴿ [آل عمران: ١٧٩] ، ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] . ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا
يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ولأن العلم والخرافة كلاهما يشكلان معا وعى الانسان المعاصر، فانه
لمن المفيد هنا الاشارة الى أن المعرفة المبنية علي العلم تختلف عن
المعرفة المبنية علي الخرافة..

• فالمعرفة المبنية علي الخرافة: تقدم إجابات سهلة ويقينية علي كل
الأسئلة المثارة. ومثل هذه المعرفة تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة،
حيث تبدأ باليقين وتنتهي الي اليقين، غير أنه بالقطع يقين زائف لا
يصمد أمام النتائج المستخلصة من الملاحظة والمشاهدة والتجربة.
فكل معرفة لا يمكن تكذيبها، أولا يمكن إثبات صدقها بالأدلة
والبراهين، هي معرفة زائفة إلى أن يثبت العكس.

• أما المعرفة المبنية علي العلم: فتبدأ بالشك وتنتهي باليقين. فالعلم
يقدم إجابات يمكن تصديقها أو تكذيبها استنادا لما يملكه العقل من
ملكة النقد والتقييم .. وهو المنهج الذي اكتشفه بسطاء الناس في
قديم الزمان من ملاحظاتهم لوقائع الحياة وأجزوه في حكمة واضحة
المعنى بالغة الدلالة قائلين: "المية تكذب الغطاس" ..

وهذا مغفاه ..

أن المعرفة المبينة على الخرافة لا تخضع أبدا لقوانين المنطق أو لحسابات العقل، أما المعرفة العلمية فإنها ممكنة القبول كما أنها ممكنة الرفض، فالأولى أساسها اليقين أما الثانية فتتأسس على إمكانية التكذيب. فالحقائق العلمية قابلة للضد .

وعلى سبيل المثال: فإنه لمن المعروف من واقع المشاهدة والملاحظة أن جميع "الغريبان" التي نشاهدها في الحقول والوديان وعلى قمم الأشجار تكون سوداء اللون، فإن ظهر غراب واحد أبيض صارت هذه المعرفة باطلة، وهو ما يستدعي البحث عن معرفة غيرها صادقة ، فالاستثناء هنا يقوض القاعدة. أي أن المعرفة لا تكون علمية إلا إذا ثبت صدقها بالأدلة الحسية والبراهين العقلية. ومن قبل قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ آمَاتِيهِمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وفي هذا الاطار ..

يهدينا المنهج العلمي إلى طريقتين أساسيتين لاستخلاص المعرفة الصادقة ، سواء عن سلوك الطبيعة أو عن سلوك الأفراد ، وهما طريقتا الاستنباط والاستقراء.

* والاستنباط Deduction: يبدأ بوضع قاعدة عامة أو نظرية أو مسلمة يقينية عن ظاهرة ما أو حدث ما ثم نستخلص منها النتائج التطبيقية ، وفي هذه الطريقة ننقل من "العالم" إلى "الخاص".

* أما الاستقراء Induction: فيبدأ بملاحظة العديد من الأحداث والوقائع المتفرقة التي تشكل في مجملها نمطاً واحداً ، ويمكن أن نستخلص من الروابط القائمة بينها "نظرية عامة" ، وفي هذه الطريقة ننقل من "الخاص" إلى "العالم".

ويعتمد المنهج العلمي بشكل كبير على طريقة الاستقراء في تحصيل المعرفة ، حيث نبدأ بملاحظة الوقائع قبل أن نستخلص منها "قاعدة عامة" أو "نظرية مجردة". فالعلم يبدأ "تجريبياً" في هذه الطريقة لينتهي "بالنظرية".

* والملاحظة Observation ، تتمثل في توجيه الذهن والحواس إلى ظاهرة ما من الظواهر الحسية رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها والأسباب التي تقف وراءها بهدف كسب معرفة جديدة عنها. فالملاحظة، هي الخطوة الأولى لاستبيان طبيعة الحالة أو الظاهرة وتحديد تحديد دقيقاً عن طريق تمييزها وفصلها عن الظواهر الأخرى التي قد تتداخل أو تتشابه معها.. وذلك عن طريق التجريد.

* والتجريد Abstraction، هو الخطوة التالية للملاحظة وهو عملية ذهنية يقوم بها الباحث لعزل العناصر الجوهرية في الظاهرة عن بقية العناصر العرضية الثانوية المرتبطة بها والتي تؤدي إلى

التشويش عليها. فالتجريد هو تلخيص ما هو مشترك فى الأشياء والعلاقات واختزاله الى تعبير منطقى علمى ، موضوع فى صيغة فكرية، يهدف إلى الوصول إلى لب العلاقات بعد نزع قشورها الخارجية وتطهيرها من كل ما هو طارئ عليها، وبفضل التجريد نصل الى القانون العلمى، الذى يعبر عن العلاقة العامة الضرورية والجوهرية والمتكررة والظاهرة .

والتجريد كأحد أساليب المنهج العلمى يختلف فى العلوم الطبيعية عنه فى العلوم الاجتماعية..

- ففي العلوم الطبيعية: يتم التجريد عن طريق التجربة. وفي التجربة يتيسر للباحث استبعاد العناصر العرضية من الحالة الواقعية موضوع-المشاهدة.

-- أما فى العلوم الاجتماعية.. ومنها علم الاقتصاد: فإن التجريد يبقى عملية عقلية تؤازرها قوة البصيرة والقدرة الذهنية على تركيز الصورة الواقعية.

وعلى سبيل التشبيه يمكن القول أنه إذا كان عالم الطبيعة يضع ظاهرة ما فى بؤرة عدسته الدقيقة، فإن عالم الاجتماع يضع ظاهرة ما فى بؤرة ذهنه ليحدد عناصرها الجوهرية^(٣).

ومع ذلك ..

فإن العديد من المفكرين ، ومنهم المجرى كارل بوبر أستاذ فلسفة العلوم، يرون أن البحث العلمى لا يبدأ تجريبياً بالملاحظة، وإنما يبدأ "بالحدس" بوضع "افتراض" نظري، وتتحقق صحة النظرية إذا لم تكذبها

التجارب" فالعلم .. إذن .. ليس حقيقة يقينية ، بقدر ما هو "افتراض" قابل للنفي والإثبات بالملاحظة التجريبية ، بمعنى أنه افتراض قابل للخطأ والصواب ، إلا أنه يبدأ بالشك لينتهى إلى اليقين ولكنه يقين قابل للتكذيب إن ظهر من الوقائع ما ينقضه ، فظهور غراب واحد أبيض يقوض على الفور نظرية سواد الغربان.

ويستخلص من ذلك ..

* أن النظرية: هى فرض أو مجموعة من الفروض تثبت صحتها أو معنويتها فى تفسير ظاهرة معينة.

* وأن القانون: هو علاقة واقعية معنوية إحصائية بين متغيرين أو أكثر أحدهما متغير تابع والأخرى متغيرات مستقلة (تفسيرية).

وحيث أن الظواهر الطبيعية، والإنسانية، كثيرا ما تكون مركبة من أجزاء وعناصر تعمل كل منها وفقا لقوانين وقواعد موضوعية، ومن ثم فإن النظرية يمكن أن تشتمل على واحد أو أكثر من القوانين حسب بساطة أو تعقد الظاهرة محل التفسير.

ومع ذلك فهناك تمايز ملحوظ بين قوانين الطبيعة والقوانين الاقتصادية .
- فبينما تعبر قوانين الطبيعة عن القوى العمياء التلقائية الفاعلة فى الطبيعة .

- فإن القوانين الاقتصادية تعمل من خلال البشر الذين يضعون لأنفسهم أهدافا واعية يسعون لتحقيقها فى الحاضر وفى المستقبل.

ونتيجة لذلك، تتميز القوانين الاقتصادية، على خلاف قوانين الطبيعة، بأنها ليست باقية، وأنها تعمل في أغلبها خلال مرحلة تاريخية معينة ، بعدها تخلق المكان لقوانين أخرى غيرها، ومع ذلك فإنها لا تلغى ، ولكنها تفقد مفعولها ومصادقيتها نتيجة تغير الظروف الاقتصادية المولدة لها.

وحسبما يقول الدكتور "فؤاد مرسى" في كتابه "رأس المال لكارل ماركس"، فإن للقوانين الاقتصادية وجودها الموضوعي كحقائق مستقلة عن إرادة البشر، غير أن وعى هؤلاء له تأثير فعال على مجرى هذه القوانين. فمع أن الصراع الطبقي لا يغير هذه القوانين ذاتها ، إلا أنه يغير المجتمع الذى يلغىها . إذ أن القوانين الاقتصادية الأساسية مرتبطة بنظام ملكية وسائل الإنتاج والمنتجات، ومن ثم فهي قوانين تاريخية تظهر وتختفى مع نظام الملكية . وتلك الحقيقة هى أساس الصراع الطبقي، أساس تطوره وإنسان السيطرة على مصائره.

والاقتصاد السياسي هو العلم المعنى بدراسة هذه القوانين ، أى أنه العلم المعنى بدراسة القوانين الاقتصادية لتطور المجتمع . وموضوع دراسته هو العلاقات الاقتصادية التى تلعب دورا خاصا فى تشكيل العلاقات الاجتماعية .

(٢) الاقتصاد ..عالم مسكون بالمخاطر وعدم اليقين

بدأت الحضارة في الظهور منذ اكتشف الإنسان النار. فقد استخدم الإنسان البدائي النار في طهي الطعام وتنويع الغذاء ، كما استخدمها أيضا في تشكيل مواد البيئة في صورة أدوات تساعد على تطوير الطبيعة: وفيما بعد، ومنذ حوالي عشرة آلاف سنة، اكتشف " الزراعة " التي مثلت نقله حضارية عظيمة في مسار تطور البشرية من السعي والترحال وراء الحيوانات إلى الاستقرار في قرى ومدن عامرة بالسكان، قرى ومدن تأمنست على نظم اجتماعية تراتبية تضبط إيقاع الحياة. ومنذ ثلاثة قرون فقط عرفت البشرية نقلة نوعية أخرى مع " الثورة الصناعية " حيث سخر الإنسان قوى الطبيعة من البخار ثم الكهرباء وأخيراً النفط والغاز والطاقة النووية لتصنيع الآلات التي مكنته من السيطرة على البيئة وتحويل مواردها الخام وقواها الكامنة إلى سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان .

وعن هذا الموضوع يقول الدكتور حازم الببلاوى : " إن الإنسان المعاصر وهو يعمل لكي يعيش، لا يعمل وحده في مواجهه الطبيعة ، ولكنه يتعاون مع غيره في شبكة واسعة من العلاقات الإنتاجية المتداخلة والمتشابكة لكي يتحقق الإنتاج ويوزع على المجتمع في صورة سلع وخدمات. فالعمل المنتج هو جزء من عملية اجتماعية يشارك فيها معظم أفراد المجتمع، ومن هنا ظهرت أهمية التخصص والتبادل وتقسيم العمل، وهي كلها موضوعات علم الاقتصاد.

وحسبما يقول أرتورو إسكوبار : " فإن علم الاقتصاد (كما نعرفه اليوم) لم يكن له وجود في أوروبا حتى آخر القرن الثامن عشر ، ناهيك عن سائر أنحاء العالم. وقد وفر انتشار ظاهرة مؤسسة السوق، وبعض التيارات الفلسفية مثل المذهب النفصى والفردى، وميلاد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في نهاية القرن الثامن عشر ، الغراء اللازمة لإنشاء مجال مستقل هو " الاقتصاد " ، المنفصل بوضوح عن السياسة والأخلاق. ويضيف إسكوبار قائلاً: " ومع أن أغلبنا في الوقت الحاضر يتعامل مع اقتصاد السوق على أنه أمر مسلم به، إلا أنه لفكرة السوق والطريقة التي تعمل بها وجود في الماضي. وبالرغم من هيمنتها، فلا تزال توجد حتى في وقتنا هذا، مجتمعات كفاف واقتصادات " غير رسمية" في أجزاء عديدة من العالم الثالث".

ويقول "كلارك بولاي" " أن السوق" ارتبطت بنمو الرأسمالية واستتبع تسليع الأرض والعمل (أي تحويل الأرض والعمل إلى سلع تباع وتشتري في الأسواق).

وحسبما يقول السيد يسن : فإن المجتمع الصناعي ابتكر فضاءً جديداً غير مسبوق هو السوق Market ، الذى أصبح مجال المعاملات التجارية والتفاعلات الاقتصادية بناء على آلية العرض والطلب .

فاقتصاد السوق القائم على التبادل بواسطة النقود لم يكن له وجود ظاهر في الزمن البعيد. ولذلك فإن الاقتصاد كعلم تأخر أيضاً في الظهور إلى أن ظهر في نهاية القرن الثامن عشر على يد آدم سميث أبو علم الاقتصاد في كتابه المشهور " ثروة الأمم " (عام ١٧٧٦).

وعلم الاقتصاد، مثله مثل غيره من العلوم، يتخذ لنفسه موضوعا وهدفاً، ويسعى إلى معرفة طبيعة الظواهر محل البحث ، بهدف الكشف عن القوانين والنظريات التى تحكمها وتحدد مسارها . وهو علم معنى ببحث الظواهر الاقتصادية سواء كانت على مستوى الوحدة الاقتصادية (عائلات ومشروعات)، أو كانت على مستوى المجتمع (المتغيرات الاقتصادية الكلية)، وهو ما يتجلى فى رؤى وقوانين ونظريات وفلسفات كلها معنية بالنشاط الإقتصادى للإنسان.

وهذا معناه أن علم الاقتصاد هو بالضرورة علم تاريخى لأنه علم القوانين التى تحكم إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات . أى أنه علم يعالج مادة تاريخية بطبيعتها ،هى: علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع وهى علاقات تتغير باستمرار من زمن إلى زمن .. ومن مجتمع إلى مجتمع ومن إقتصاد إلى إقتصاد. وبذلك لا يمكن أن يكون الإقتصاد السياسى واحدا بالنسبة إلى جميع العصور وجميع البلدان:

- فالإنتاج : مرهون بمدى تطور القاعدة الإنتاجية .
- والتبادل : مرهون بمدى تعمق وتوسع التخصص وتقسيم العمل .
- والتوزيع: مرهون بحصيلة الصراع الدائر بين الفئات والقوى الاجتماعية فى كل مرحلة تاريخية .

وبناء عليه ..

فإن النظرية الاقتصادية Economic Theory ، مثلها مثل أى نظرية علمية أخرى، تكون وليدة المنهج العلمى فى التفكير. وهى من تجليات

المعرفة العلمية فى ميدان النشاط الاقتصادى وتمثل أحد الركائز الأساسية للفكر الاقتصادى ، وهى المذهب الاقتصادى والنظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

والنظرية الاقتصادية ،هى فى جوهرها شبكة منتظمة من الأفكار المترابطة التى تسعى إلى تصوير وتوصيف وتفسير الحقيقة ، وتشمل نسقا منطقيا من القوانين التى تشخص حالة ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة بحيث تحيط بهذه الظواهر وتكشف عن العلاقات الداخلية المتكاملة فى مسارها.

ومهمة النظرية الاقتصادية ، هى صياغة هذه العلاقات الواقعية فى صورة ذهنية Mental image وقوانين مبسطة Simple laws تشمل كل ما هو جوهري وتهمل كل ما هو طارئ وعرضي، ولا تقتصر مهمتها على توصيف حالة الظواهر ، فقط ، إنما تمتد أيضا إلى تفسيرها والتنبؤ بمساراتها. فالأصل فى القوانين أنها تعبر عن عمليات يمكن التنبؤ بنتائجها^(٢٢).

وهنا يجدر بنا التمييز بين القوانين الاقتصادية ، الفعلية ، كما هى موجودة فى الواقع المعاش ، وصورتها ، كما هى مصاغة فى النظرية الاقتصادية .

* فالقوانين الاقتصادية، هى عبارة عن الروابط (أو العلاقات) الفعلية التى تنشأ بين العناصر المختلفة للعملية الاقتصادية .

* أما النظرية الاقتصادية، فهي عبارة عن صياغة لفظية أو رمزية لتلك الروابط.

والتطابق بين الأفعال، والصياغات الدالة عليها، هو الذي يحدد واقعية النظرية الاقتصادية ويدل على مصداقيتها ويبرهن على قدرتها التفسيرية ويحكم على صلاحيتها للتنبؤ ، فالتطابق بين الأفعال والأقوال هو الذى يحدد زيف أو صدق النظرية الاقتصادية من حيث تعبيرها عن الواقع المعاش.

والنظرية الاقتصادية ' Economic Theory هي علم يسعى إلى دراسة مظاهر العملية الاقتصادية التى تفصح عن نفسها فى قوانين ذات سمات سببية، وطبيعية، وموضوعية، وجوهرية، وتاريخية، وتكرر على الدوام .

• فهي قوانين سببية، لأنها عبارة عن علاقات تكون فيها حادثة معلومة متبوعة بحادثة أخرى معينة. والحادثة الأولى، أي السابقة، تدعى بالسبب أو الـ Cause، والحادثة الثانية، أي اللاحقة، تدعى بالمسبب أو المفعول Effect ، وهذا التعاقب فى الحدوث يقع خلال زمن ما. وهى قوانين طبيعية، لأنها تستخلص من طبيعة الأشياء لا من خارجها. وهى موضوعية، لأنها تعمل مستقلة عن وعى الإنسان وإرادته . وهى جوهرية، لأنها تعكس كل ما هو ضرورى أو جوهرى من الروابط والعلاقات التى يتكرر وقوعها فى العملية الاقتصادية، وتهمل كل ما هو ظاهرى وعرضى.

• وهى أيضا قوانين تاريخية وتلقائية. فهى تاريخية، لأنها تعبر عن علاقات اقتصادية حقيقية تولد معها وتختفى معها. وهى تلقائية، لأن الأفراد وهم يمارسون أنشطة اقتصادية واعية وهادفة، فى حياة كل منهم بمفرده، يدخلون مع بعضهم البعض فى علاقات تكون نتيجتهما الاجتماعية تلقائية الحدوث. فالتعارض بين الأهداف والمقاصد الفردية يفضى فى النهاية إلى نتائج لم تكن مقصودة تماما من جانب كل فرد على حدة .

• وهى كذلك قوانين تتسم بالترار، لأنها تعبر عن علاقات دائمة الحدوث، تكشف عن نفسها فى الأفعال البشرية التى تتكرر على نطاق كبير بلا انقطاع، والتي يمكن صياغتها فى صورة تجعل منها انعكاسات تقريبية وأفية عن القوانين الاقتصادية الموضوعية التى تفعل فعلها فى الحياة الواقعية .

والقوانين الاقتصادية Economic laws ، على هذا النحو، تعمل تلقائيا وعلى الدوام، سواء فهم الناس كنه هذا العمل أم لا. ومع ذلك، يمكن لهذه القوانين أن تعمل كما يريد الإنسان، إذا فهمها على نحو أعمق وأصح وأكمل. ولكي يكون النشاط الإنسانى فعالا ومثمرا يجب معرفة القوانين التى تهيمن على الطبيعة والمجتمع والوعى.

على أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار، عند محاولة تغيير النتائج بالتأثير فى الأسباب، اختلاف علم الاقتصاد عن العلوم الطبيعية من كونه علم معنى بدراسة قوى الطبيعة البشرية المتغيرة على الدوام ، تلك الطبيعة التى تتأثر تتأثر بالغا بسطوة الغرائز وسوسات الشيطان.

ومهمة النظرية الاقتصادية، هي فهم القوانين الاقتصادية الموضوعية فهما صحيحا ومضبوطا. إذ أن هذا الفهم يعد شرطا ضروريا لتوجيهها والسيطرة عليها . ومن البديهي، أن الإنسان لا يمكنه تغيير هذه القوانين ولكن يمكنه فقط التكيف معها وتوظيفها لصالحه .

وعلى سبيل التكرار..

فإنه لمن المفيد هنا إعادة التنويه إلى أن المهمة الأساسية لكل نظرية علمية هي تفسير الظواهر والأحداث والتنبؤ بمسارها عبر الزمان والمكان، إلا أن هذه المهمة لا يتم إنجازها على الوجه الأكمل في ميدان الاقتصاد .. وذلك لأن النشاط الاقتصادي يقوم به بشر ، ونحن نعرف "بالحدس" أن البشر بطبيعتهم ماكرون ومراوغون في معظم الأحوال، ومعرضون باستمرار لوساوس الشيطان، فما يضره الإنسان في صدره (٩٩%) أكبر بكثير عما ينطق به اللسان (١%) ، ومن ثم فإن التنبؤ الدقيق بسلوكه يعد ضربا من المحال.

إذ أن أي منا مهما أوتي من العلم والحكمة يتعذر عليه هو نفسه أن يعرف دوافع سلوكه على وجه الدقة ، فدوافع سلوكنا وراءها غرائز وشهوات ونوازع مخبوءة في خلايا الجسد ، دوافع متوارثة عن أجيال بعيدة جداً من أسلافنا الهمج. فنحن حسبما يقول الفيلسوف الفرنسي المشهور باشلار^١ نظن أننا نعرف أنفسنا بينما كل مانعرفه هو تعاقب اشارات ثابتة في أمكنة مستقرة.

ومن الدلائل على ذلك ..

أنه يتعذر على المراقب للظواهر أن يتنبأ على وجه اليقين بسلوكيات الأفراد، من منتجين ومستهلكين ورجال أعمال، التي تتسبب في حدوث الأزمات، فمهما نمت قدراتنا على بناء التوقعات نظل الحياة حبلية بالمفاجآت وتدهامنا المخاطر من كل اتجاه.

- فالحياة برمتها مبنية على المخاطرة وعدم اليقين..

- والصدف والأقدار تلعب دوراً حاكماً في تحديد مصير البشر.

فمع أننا نعرف مقدماً أن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الادخار والاستهلاك والاستثمار وغيرها من المتغيرات، ما هي إلا مفاهيم مجردة تعبر عن سلوكيات الأفراد وهم ينتجون ويتداولون ويستهلكون السلع والخدمات، ويتنافسون ويتصارعون في الأسواق ، إلا أنه يتعذر علينا في معظم الأحوال، وحتى على العلماء والفلاسفة والحكماء ، التنبؤ مقدماً بوقوع الأزمات التي يسببها سلوك هؤلاء. فمن المعتاد في الحياة وقوع الأزمات الاقتصادية بلا انقطاع ، دون أن يتمكن المراقبون من التنبؤ بها والتحكم في مسارها، وهو ما يسبب للبشر كوارث ومصائب وعذابات ، بل وربما يدفع بعضهم أيضاً إلى الانتحار. ومن قبل قيل في الأمثال: "لا يقنى حذر من قدر .. حتى وإن تعددت المحاذير وتنوعت الحيل".

والدليل الواضح على ذلك ..

هو إخفاق الاقتصاديين المتكرر في التنبؤ بحدوث الأزمات المدمرة التي تهاجم البلدان الصناعية المتقدمة ، من آن لآخر ، مثلما حدث من

انهيار للاقتصاد العالمى خلال سنوات الكساد الكبير (١٩٢٩/١٩٣٣) Great Depression ، ومثلما هو حادث الآن من انهيار للاقتصاد العالمى فى العظم الحالى (٢٠٠٨/٢٠٠٩) ، حتى أنه يمكن تشبيه ما حدث فى الماضى وما يحدث الآن من انهيار للاقتصاد العالمى بانهيار بيت قوى البنيان كامل الأركان دون مقدمات على رعووس ساكنيه الذين دقنوا تحت الانقاض بين اليأس والرجاء.

وهذه الأزمة الأخيرة تناولها بالتحليل الاقتصادى المصرى المعروف محمد العريان فى كتابه " عندما تتصادم الاسواق " (٢٠٠٨) ، الذى أظهر فيه أن الاقتصاد العالمى المعاصر قد تغير بشكل جوهري، فى حين ان اللاعبين وكذا المؤسسات المالية القائمة والادوات المستخدمة فضلا عن السياسات المطبقة مازالت تنتمى لعصر مضى وانقضى ، فنحن إزاء قوة اقتصادية جديدة ولكننا نتعامل معها بالادوات قديمة صممت لظروف اقتصادية مختلفة. ومن هنا تتوالد مظاهر القلق والاختلال أو حتى الفوضى ، فما زلنا نتعامل مع ظروف جديدة بردود أفعال مستمدة من قيم واقع انتهى أو فى سبيله للانتهاء، فنحن كمن يعالج مرضا جديدا وغريبا بأدوية قديمة صممت لأمراض مختلفة كل الاختلاف ، ومن ثم فليس من الغريب ان نشاهد ظواهر شاذة وغير متوقعة ، تتجلى فى بروز مظاهر متعارضة ومتناقضة يصعب تفسيرها، أطلق عليها الاقتصادي محمد العريان وصف " الصخب " noise.

وفى سياق عرضه لذلك الكتاب يقول الدكتور حازم الببلاوى^(٧) ان الصخب noise الذى نشاهده الآن فى الأسواق هو دليل على تغير

الظروف والحيرة أمام ظواهر جديدة غير مألوفة ، نتيجة للتناقض أو التعارض القائم بين العلاج المستخدم والمرض الظاهر.

وبعد أن كان الرأي السائد هو أن المؤسسات الاقتصادية الكلية، بما فيها البنوك وشركات التأمين والشركات الدولية، كبيرة إلى درجة تحول دون سقوطها، فإن ميرفى كنج محافظ بنك إنجلترا، إثر الأزمة المالية العالمية الراهنة، طرح مقولة أننا لا نريد بعد الآن مؤسسات أو هيئات " أكبر من أن تفشل " Too big to fail ، بعد أن تعرضت بعض المؤسسات المالية وخاصة البنوك الكبرى لمشاكل مالية مما هدها بالإفلاس ، واضطرت الحكومات إلى التدخل لإنقاذها وضخ الأموال من الخزنة العامة - وهى فى النهاية أموال دافعي الضرائب - وذلك لحماية هذه البنوك من الإتهيار . وكان الباعث الأساسي وراء تدخل الحكومات هو أن فشل هذه البنوك ، سوف يؤثر سلباً على مجمل الاقتصاد القومي نظراً لكبر حجمه وتشعب نشاطها في الاقتصاد ، بحيث أن فشلها يؤدي إلى سلسلة واسعة من الإفلاسات، فضلاً عن تهديد مستوى النشاط الاقتصادي الكلى. فهذه البنوك هي شريان الحياة الاقتصادية ، وهى تجمع مدخرات الملايين من الأفراد في شكل ودائع، فضلاً عن أنها تمول الآلاف من المشروعات الصغيرة والكبيرة والتي يمكن أن تتعطل أعمالها إذا أصاب هذه البنوك أية مشكلة أو أعلنت إفلاسها.

وهذه الأزمة الرأسمالية الراهنة سبق وأن تتبع مقدماتها وفسر إرهاباتها عالم الاجتماع الأمريكى الشهير " توفلير " فى كتابه " الموجة الثالثة " : "بأقول المجتمع الصناعى ، وبمصاعب إنتقاله إلى الحضارة

الجديدة ، تلك الحضارة التى تنطلق الآن بقوة دفع اقتصاد المعرفة
المعزز بآليات العولمة".^(١٦)

ولـذا...

وبسبب صعوبة، وربما استحالة، الإحاطة بالدوافع التى تقف وراء
السلوك الإنسانى أو التنبؤ بمساره والعجز عن توقى كوارثه ومآسيه
وأزماته، يؤكد كارل بوبر أستاذ فلسفة العلوم استحالة استخلاص قوانين
للتاريخ، فلا أحد فى رأيه يمكنه أن يرى حوادث المستقبل رؤيا العين.
ومن قبل كان ديفيد هيوم قد شكك أيضاً فى إمكانية استخلاص قناتون
عام من استقراء الاحداث المتشابهة والمعارف المتراكمة.

ويؤيدهم فى هذه النظرة فلفريدو باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) ، حيث
ضمن رأيه فيما أسماه نظرية الفعل اللامنطقى Non-Rational -Action
بما يفيد أن جانباً كبيراً من السلوك الإنسانى ليس عقلانياً ؛ وكان ذلك
أيضاً ، هو راي ماكس فيبر (١٨٧٤-١٩٢٠) الذى أعلن أنه من غير
الممكن أن يسلك المرء سلوكاً رشيداً طول الوقت .

فكما أن بعض الظواهر الطبيعية ، مثل البراكين والزلازل والأعاصير،
تستعصى أحياناً على التنبؤ، فإن سلوك البشر كذلك كثيراً ما يكون هو
أيضاً مصدراً للمفاجآت.

وعلى سبيل المثال ..

فإن مدراء البنوك الكبرى والمؤسسات المالية العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تسببوا في حدوث الأزمة المالية الراهنة، كانوا قد أعلنوا التوبة، وتعهدوا بتخفيض رواتبهم ومكافأتهم إلى حدها الأدنى، وأبدوا الندم لما ارتكبوه من أخطاء في حق الوطن، إلا أن هؤلاء إثر تعافى الاقتصاد نسبياً، نتيجة لتدخل الدولة، قد نكثوا بوعودهم وتخلوا عن تعهداتهم وعادوا إلى ما كانوا عليه قبل الأزمة، عودة "ريما" لعادتها القديمة، وأعطوا لأنفسهم مكافآت سخية تتراوح ما بين ٣٨,٣٢ من المائة من الأرباح، بمعنى أن حفنة قليلة من المديرين يحصلون على نحو ثلث أرباح المؤسسات الكبرى التي تقدر بالمليارات . وهو ما استفز الرئيس الأمريكي باراك أوباما وأضطره إلى فتح معركة جديدة مع هؤلاء لوضع حد لما يحصلون عليه من مكافآت مبالغ فيها على حساب المساهمين من ناحية، وبعد إنقاذ هذه المؤسسات من الفشل بأموال دافعى الضرائب من ناحية أخرى. ولكن هؤلاء لم يستسلموا وإنما ناصبوه العداء وشكلوا جبهة مقاومة من المدراء والبرلمانيين ورجال الإعلام لمواجهة برنامج أوباما لإصلاح الاقتصاد .. وهذا معناه أن الإنسان مخلوق مكر ومراوغ ولا يملأ عينه غير التراب .. وهو ما يضعف من فاعلية سياسيات الإصلاح.

وفي مثال آخر على ذلك..

كان الاقتصادي نسيم طالب، اللبناني الأصل الأمريكي الجنسية، قد أظهر في كتابه "البجعة السوداء" أنه رغم اتخاذ كافة التدابير والاحتياطات إلا أن هناك أحداثاً يصعب التنبؤ بها وسبب

أغوارها ، بل أن بعض هذه الأحداث هي الأكثر أهمية في تطور التاريخ. ومثالنا على ذلك، هزيمة الجيوش العربية مجتمعة غير المتوقع أمام العصابات الصهيونية في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، وتكرار تلك الهزيمة مرة أخرى في نكسة يونيو عام ١٩٦٧ ، وفيما بين النكبة والنكسة تمددت إسرائيل - على عكس ما نريد- حتى ابتلعت معظم أراضي فلسطين. ومن الأمثلة الدالة أيضا على ذلك ، عجز المراقبين عن التنبؤ بإنهيار الاتحاد السوفييتي المفاجئ وتفكك المعسكر الاشتراكي غير المتوقع كنتيجة من نواتج الحرب الباردة بين الشرق والغرب بعد عام ١٩٨٥ .

وفي هذا يقول "جوستافو راشيفا" في بحثه " التنمية " : من الواضح أن ميدان المعرفة هذا أرض ملقمة لا سبيل الى استكشافها . فلا يوجد في الطبيعة أو في المجتمع تطور يفرض تحولا في اتجاه أشكال أكثر كمالا من أي وقت سابق باعتباره قانونا . فالواقع عرضه للمفاجئات . وقد فشل الإنسان الحديث في مسعاه لأن يكون إلها "

وكل هذا معناه ..

أننا نعيش في عالم مسكون بالمخاطر وعدم اليقين ، عالم تسكنه الشياطين،عالم يفاجئ المراقب بولادة "غربان بيضاء" و "بجعات سوداء" من حين إلى حين دون إرهابات أو مقدمات أو سابق إنذار. ومن قبل حكم الله على الإنسان في محكم آيات الكتاب كما جاء في قوله تعالى:

﴿وَمَا تَنْزِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَنْزِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ

تَمُوتُ﴾ [القمان: ٣٤]

ومع ذلك..

ولأجل إعلاء شأن العلم في إجلاء الحقائق وتحصيل المعارف ، فإننا نود هنا التأكيد على أنه بالرغم من أننا نعيش في عالم غامض تتسع فيه دائرة المجهول كلما تقدمت العلوم ، إلا أن المعرفة العلمية تظل على الرغم من كل ذلك هي الأقدر على كشف المجهول ، كما أنها هي الأقدر أيضاً على استشراف المستقبل القريب والتخفيف من وطأة مأساهه وكوارثه ومفاجآته في المدى المنظور..

- وكثيراً ما نهدينا العلوم إلي ما اعتدنا أن نظنه غير معقول ..
- وكثيراً ما تفاجئنا التكنولوجيا بما اعتدنا أن نظنه مستحيل الحدوث.

وذلك لأن المعرفة العلمية موضوعية وتراكمية وتنمو وتتطور بمرور الزمن، وهي معرفة تقوم على الأدلة والبراهين وتبدأ بالشك وتنتهي باليقين. وحسبما يقول الفيلسوف الأمريكي البارز بيفيد هارفي فإن الإحجاز البشري في تعيين الزمن والمكان بالشكل الذي وصلت إليه البشرية اليوم بفضل الستالايت، والتليسكوب ومنجزات العلم مثل الفيمتوثانية، وما سوف يستجد، هي في الحقيقة انجازات شكلت إحساساً عارماً بالقدرة على التحكم في المستقبل.

وهذا هو فضل العلم، إذ أنه يجعل الإنسان قادراً على مواجهة المستقبل، أما العكس فلا يؤدي إلا إلي تزايد إحساس الإنسان بالضعف تجاه العالم، والصاق الخرافة بكل ما يبدو له غامضاً ويظل يبحث عن

ماضي بعيد يتشبث به كمالاً آمن خوفاً من المجهول وخوفاً من المستقبل الذى يولده الزمن مع كل فجر جديد .

وعلى سبيل التذكير ..

فإن المعرفة العلمية تدلنا على أن الظواهر الاقتصادية ، تتوالد فى رحم النشاط الإنتاجى للإنسان، وهو نشاط فى حالة تطور دائم وتوسع مستمر. وكذلك، تتوالد النظريات الاقتصادية المعنية بها أيضاً فى رحاب الفكر الاقتصادى، وتتوسع وتتطور بشكل دائم ومستمر . والنظريات الجديدة، أما أن تلغى النظريات القديمة وتحيلها إلى تاريخ وهى حالة نادرة، أو تستوعب النظريات القديمة وتوسعها وتكشف عن أبعاد لم تكن معروفة عنها سابقاً، وهى الحالة المعتادة، وهو ما يسهم فى توسيع نطاق المعرفة الاقتصادية ويدفعها قدماً إلى الأمام.

ولعل الفيلسوف الأمريكى وليم جيمس (١٨٤٢-١٩١٠) W. James قد أصاب وجه الحقيقة عندما حدد المراحل الكلاسيكية لأية نظرية وما تتعرض له من حظوظ : "ففى البداية ... تهاجم النظرية الحديثة وتوصف بالسخرى ، ثم يعترف بصحتها ولكن بتحفظ مؤداه أنها شىء واضح كالشمس وتافهة !.. وأخيراً ، يعترف بأهميتها البالغة إلى حد يدفع أعداءها إلى ادعاء فضل سبق إكتشافها" .

ويرى منتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) Montesquieu أن القوانين فى سياقها التاريخى تستقى من طبيعة الأشياء ، وهذا النظام الطبيعى يمتد كذلك إلى المجتمع البشرى : "إن القوانين ، بأوسع معانيها ، هى العلاقات الضرورية المنبثقة من طبيعة الأشياء ، وعلى هذا يكون لكل

كائن قوانينه ، فالآلهة لها قوانينها ، وللعالم المادى قوانينه ، ولأرواح
قوانينها، وللحيوانات قوانينها، وللإنسان قوانينه."

ولهذا، لم تكن النظرية الاقتصادية، فى أى وقت من الأوقات ، نصا
قاطعا متفقا عليه بين الاقتصاديين. فهي، صياغة لفظية ورمزية لعلاقات
وروابط واقعية كما يراها الاقتصاديون . ومن البديهي، أن تختلف رؤية
كل منهم باختلاف مذهبه الاقتصادى الذى يحدد زاوية رؤيته للظواهر
وبعكس تفضيلاته الاجتماعية . لذلك تختلف النظريات الاقتصادية فيما
بينها من حيث اتجاه الرؤية ومنهج التناول. وهذا ما عبر عنه جون
مينارد كينز J. M. Keynes قائلا " إنك إذا طلبت من ستة من
الاقتصاديين أن يخبروك برأيهم فى قضية ما ، حصلت منهم على سبعة
آراء" .

(٣) الاقتصاد السياسى .. أداة الإنسان لكشف الاستغلال

فى مقالة " عن اقتصاد الأشياء واقتصاد الأفكار " يشير الدكتور حازم الببلاوى إلى أن علم الاقتصاد ولد على يد آدم سميث فى كتابة المشهور " ثروة الأمم " ، فى نهاية القرن الثامن عشر مواكبا لبدايات " الثورة الصناعية " . وكانت بدايات علم الاقتصاد تدور حول الإنتاج ، من بدء العملية الإنتاجية إلى ظهور السلعة وتوزيعها بين الأفراد وتبادلها فى الأسواق . وهكذا تبلورت موضوعات علم الاقتصاد ، وهى تبدأ بالعملية الإنتاجية . كيف يتم الإنتاج؟ ، ما هى عوامل أو عناصر الإنتاج؟ فلا بد من تضافر العمل والطبيعة ورأس المال لإنتاج السلع والخدمات ..

- فالإنتاج نشاط بشري ؛ ولا قيام له دون "عمل" ، وهذا هو العنصر الأول للإنتاج.
- لكن الإنتاج لا يتم فى فراغ وإنما فى بيئة يستخلص منها المواد الأولية ، فلا بد من أرض للزراعة ومن مناجم ومحاجر للصناعة ، وهذا هو العنصر الثانى ، وهو " الطبيعة " .
- وأخيرا اكتشف الإنسان أنه لا يعمل فقط بيديه بل يبدأ بتصنيع الآلات والأدوات ، وهكذا ظهر العنصر الثالث من عناصر الإنتاج ، وهو المعروف " برأس المال " .

ومع تطور التخصص وتقسيم العمل تنوعت وتوسعت وتشعبت قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي ، منها الزراعة ، والصناعة ، والخدمات وما إلى غير ذلك قطاعات الاقتصاد ، ومع نمو التخصص وتقسيم العمل وتنوع المنتجات كان لابد من تبادل السلع والخدمات ، ومن هنا ظهرت أهمية

" الأسواق " فعن طريق الأسواق يتم توزيع الإنتاج على جميع الأفراد وبذلك أصبح موضوع الأسواق، وبالتالي " الإتمان "، هو أحد أهم فصول علم الاقتصاد.

ويلاحظ الدكتور حازم الببلاوى أننا " فى هذه السلسلة الطويلة من مختلف فصول علم الاقتصاد نتعامل مع " الأشياء " ، فنحن نتعامل مع الطبيعة باعتبارها المصدر الأول للمواد الأولية ، ونتعامل مع رؤوس الأموال من آلات ومنشآت، باعتبارها أدوات الإنتاج ، وهى أيضاً " أشياء " ، وهكذا .. فإن هذه الرؤية .. تتناول " علم الاقتصاد " باعتباره علم التعامل مع الأشياء .

وعلى النقيض من ذلك..

هناك رؤية أخرى مغايرة، عبر عنها الدكتور فؤاد مرسى. تقول بأن الاقتصاديين التقليديين درجوا على استخدام مصطلح " علم الاقتصاد " الذى ينظر إلى العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات بين " أشياء " . بغرض إخفاء الطابع الاجتماعى المبنى على الاستغلال الذى يشوب الأنشطة الاقتصادية لرجال الأعمال. بدلا من استخدام مصطلح " علم الاقتصاد السياسى " الذى ينظر إلى العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات بين " أفراد " متعارضين فى المصالح والأهداف .

وعلى النقيض من الاقتصاديين التقليديين خصص كارل ماركس كتابه " رأس المال لكشف ظاهرة الاستغلال حيث يقول: " علم الاقتصاد إنما يبحث ظاهرة الإنتاج " و " المبادلة " خلال تطور المجتمع البشرى .

- والإنتاج : هو عملية استحواذ الإنسان بالعمل على موارد الطبيعة، هو تفاعل الإنسان مع الطبيعة، هو سيطرة الإنسان على الطبيعة، هو الصراع الضروري بين الإنسان والطبيعة، إذ أن عمل الإنسان هو الذى أخضع الطبيعة وحولها الى ثروة .

- أما المبادلة : فهي عملية نقل ملكية المنتجات . فالمنتجات غير المخصصة للأستهلاك المباشر تدخل فى نظام التبادل . لذلك كانت المنتجات التى تتبادل تسمى سلعا . وكانت هذه السلع عند ظهورها نواة لظهور كل من " السوق " و " رأس المال " .

وعلم الاقتصاد السياسى يُعنى بقضية " التوزيع " ، أى توزيع الثروة على أفراد المجتمع، إلى جانب قضيتى " الإنتاج " و " المبادلة " ، وبهذا يكون علم الاقتصاد السياسى هو علم الظروف والأشكال التى يتم فى ظلها الإنتاج والمبادلة ويتم فى ظلها أيضا توزيع المنتجات على أفراد المجتمع. إذ أن توزيع المنتجات تابع بالضرورة لنظام الإنتاج والمبادلة.

وفى سياق تناوله لهذا الموضوع يقول الدكتور " فؤاد مرسى " فى كتابه الموجز " رأس المال لكارل ماركس " أن أسلوب الإنتاج والمبادلة فى مجتمع معين والظروف التاريخية لهذا المجتمع هى التى تفرض أسلوب توزيع المنتجات، فأسلوب التوزيع هو الوجه الآخر لأسلوب الإنتاج، غير أن التغذية بينهما مرتدة ، بمعنى أن نظم التوزيع تحكم أيضا نظم الإنتاج . وفى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى يتجه توزيع الدخل لصالح رجال الأعمال ، وفى ظل أسلوب الإنتاج الإشتراكى يتجه توزيع الدخل لصالح العمال .

وعليه ..

فالاقتصاد السياسى كعلم اجتماعى، عندما ظهر الى الوجود ظهر كعلم معنى بدراسة عملية تكوين وتبادل وتوزيع الثروة فى المجتمع .. وهى عملية ذات طبيعة سياسية .

وذلك ، لأن توزيع الثروة بين الأفراد يحدث كمحصلة نهائية لصراع القوى الاقتصادية المتنافسة فى ساحة الاسواق، والقوى السياسية المتصارعة فى أبنية الدولة ، ويعكس الوزن النسبى لكل منها فى المجتمع. ومن البديهي أن مجتمع رجال الاعمال أكثر وعيا وأقوى تنظيما وأشد بأسا من مجتمع المزارعين والموظفين والحرفيين ونقابات العمال .

وعلى هذا ...:

فإن علم الاقتصاد السياسى معنى فى الأساس بالبحث فى عمل آليات استغلال الرأسماليين للشغيلة، واستغلال رجال الاعمال للعمال. أى أن فضح ظاهرة الاستغلال هو الموضوع الاساسى لعلم الاقتصاد السياسى، تلك الظاهرة التى ينطوى عليها أسلوب الانتاج الرأسمالى.

ولأن الفكر الاقتصادى لا يأتى من فراغ، وإنما يأتى انعكاسا للتغيرات التى تحدث فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لأى بلد من البلدان، وهى تغيرات موضوعية تحدث مستقلة عن وعى الإنسان، فإن النظرية الاقتصادية قد تطورت بتطور هذا الواقع على مر الزمان. وبتعبير

الدكتور حازم الببلاوى^(١١) فإن اقتصاد السوق لم ينشأ كنتيجة نظرية لاجتهاد مفكر أو فيلسوف. وإنما نشأ كظاهرة اجتماعية كنتيجة لتطور احتياجات المجتمع. فالصحيح أن ظاهرة "السوق" وكذا "النقود" هي نظم اجتماعية ولدت وتطورت بشكل تدريجي في مختلف الجماعات الإنسانية نتيجة للاحتياجات الحياتية. فهي والحال كذلك ظواهر اجتماعية جاءت وليدة التطور، وعندما جاء آدم سميث كانت السوق قائمة ومعروفة في الجماعات الانسانية منذ آلاف السنين، وكل ما فعله آدم سميث هو أنه شرح هذا النظام مبينا كيف أن هذا "الاقتصاد" يستطيع أن يحقق تراكم الثروات عن طريق الكفاءة في الانتاج نتيجة لتقسيم العمل. فالاقتصاد السوق ولد ولادة طبيعية إستجابة لاحتياجات المجتمعات البشرية. والحقيقة أن "آدم سميث" هو ابن "السوق" حيث ولد في ظل اقتصاد قائم للسوق، وعندما نشر كتابه "ثروة الامم" ١٧٧٦، أطلق عليه لقب "أبو الاقتصاد السياسي".

وفي مجال تعقبه لتطور المجتمعات الانسانية يُجمل عالم الاجتماع الألماني ايرليش بك Beck ماحدث من تطورات لتلك المجتمعات في ثلاث مراحل، وهي: مجتمعات تقليدية في العصور الوسطى، و مجتمعات حديثة بعد الثورة الصناعية، ومجتمعات ما بعد الحداثة وهي المجتمعات المعاصرة. وهو ما سوف نسعى الى تفصيله في النقاط التالية:

* قبل الميلاد، في اليونان وروما القديمة ، كانت النشاطات الاقتصادية ذات سمات عائلية وعشائرية في معظمها وتعتمد في الأساس على

عمل العبيد المحرومين من كل الحقوق (slaves) . ولذا فإن المساهمات الفكرية للفلاسفة فى هذا المجال قد سارت فى اتجاه محدد ومحدود فى نفس الوقت معنى بتدبير شؤون المنزل وتدبير شؤون العائلة. أى أن تلك المساهمات كانت مغنية بالاقتصاد المعيشى فى الأساس. ومن أبرز مفكرى هذا الزمان كان زينوفون (٤٢٥-٣٥٢ ق.م) الذى ألف كتاب بعنوان "الاقتصاد". وكانت لأرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) مساهمات فكرية كثيرة تسير أيضا فى نفس هذا الاتجاه.

* وفى العصور الوسطى، كانت الكنيسة هى المؤسسة المهيمنة على الحياة الاجتماعية والفكرية والتعليمية، وكانت حياة الجماعة والأسرة الممتدة تجب حياة الأفراد. فلم يكن هناك تركيز على الذات الفردية لأن حياة الأفراد كانت ذاتية فى حياة الجماعة، وخاصة الجماعة الريفية التى كانت تحدد للفرد دورا وهوية. وفى تلك العصور ساد النظام الإقطاعى الذى كانت وحدته الاقتصادية هى الضيعة أو الإقطاعية التى تعتمد على عمل رقيق الارض (الأقنان Helots) ولم تكن السوق قد اكتملت، ولم تكن الدولة القومية قد نهضت، وكان للكنيسة الدور المهيمن فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ولذا فقد صيغت الافكار الاقتصادية لتلك المرحلة فى إطار من القيم الأخلاقية التى تحض على إعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه، وعلى الوفاء بالعهود والالتزام بالأمانة فى المعاملات و اعتدال الموازين فى البيع والشراء .

* ومن بداية القرن الرابع عشر، أخذت مقومات الدولة فى الانبثاق والتكوين فى أحشاء النظام الاقتصادى الإقطاعى الذى كان قد شاخ

وأصابه الهرم وأخذ فى التفتت والتآكل بمرور الزمن مفسحا المجال لظهور الدولة القومية ولتراكم رأس المال ونمو الأسواق وتوسع الاقتصاد.

* وفى بواكير القرن السابع عشر ، انسحبت الكنيسة من المجال العام واقتصرت وظيفتها على تشكيل الحياة الداخلية الخاصة للفرد وتوقفت عن امداد الافراد بالمعاني والقيم التى تقودهم فى المجال العام . ومن ناحية أخرى، تحولت الأسرة من النمط الممتد الى ما اطلق عليه الأسرة النووية (أى الزوج والزوجة والأولاد)، وانفصل مجال العمل عن ميدان الأسرة، وأصبح العمل يتم وفقا لعقود يبرمها الفرد مع المصنع أو الشركة، وبالتالي أصبح انتماؤه للنقابة أكثر من الكنيسة على عكس ما كان الحال فى الماضى . وكان الشعاع السائد آنذاك هو قدسية الحرية الفردية، بمعنى أن الفرد بدأ يظهر ككيان تدور حوله أحداث الحياة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وبذلك تحولت المؤسسات التقليدية الى مؤسسات حديثة لها وظائف مختلفة عما كانت تبشر به الكنيسة.

وكان من أهم علامات هذا العصر - حسبما يقول عالم الاجتماع الألماني إيرلش بك Beck - هو حلول الشركة Corporation كمؤسسة محل القرية ، وبروز الدولة القومية Nation- state التى اخذت على عاتقها تنظيم حياة الناس والتى أصبحت أهم مؤسسة فى المجتمع الصناعي لأنها قننت أوضاع البشر وأصبح ولاؤهم لها مقدما على أى ولاءات أخرى .

وفى هذه المرحلة ظهرت مدرسة التجاريين ١٤٥٠-١٧٥٠ الذى استغرق زمن تكوينها الفكرى كل مرحلة انهيار النظام الاقطاعى واكتمال بناء الدولة القومية . وقد انصب اهتمام رواد هذه المدرسة حول تأسيس المبادئ التى تحقق قوة الدولة اقتصاديا وبالتالي قوتها العسكرية والسياسية، فاهتم هؤلاء بالتجارة الخارجية باعتبارها مصدرا للذهب والفضة وهما عماد الثروة . وقد تبلورت مساهمات هؤلاء فى مؤلفات واضحة المعالم محددة القسّمات منها كتاب انطونيو سيرا (١٥٨٠-١٦٥٠) بعنوان " بحث موجز فى الاسباب التى تؤدى إلى توفير الذهب والفضة فى الممالك التى ليس بها معادن " ، تبعه كتاب انطون دو منكريتيان بعنوان " بحث فى الاقتصاد السياسى " الذى نشره عام ١٦١٥ .

* وفى منتصف القرن الثامن عشر، وقبل قيام الثورة الفرنسية، نشأت فى فرنسا مدرسة اقتصادية عرفت باسم " مدرسة الطبيعيين " ١٧٥٠-١٧٧٠ التى أعادت الاعتبار للزراعة باعتبارها أساس تكوين وتراكم الثروة . وتتخلص افكار رواد تلك المدرسة فى أن الكون محكوم بقوانين ونواميس إلهية، وما على الانسان إلا اكتشافها والتكيف معها وتنظيم سلوكه على أساسها . وقالوا أيضاً ، إن هذه القوانين تعمل فى الظواهر الاجتماعية كما تعمل فى الظواهر الطبيعية . ولأن الظواهر الاقتصادية جزء من الظاهرة الاجتماعية فإنها أيضاً محكومة بقوانين موضوعية علينا اكتشافها والامتثال لنواميسها .

ويتبلور الإسهام الأساسى للطبيعيين في مجال الفكر الاقتصادي فى إظهارهم لفكرة القوانين الموضوعية التى تحكم حركة الظواهر الاقتصادية، ومناداتهم بالحرية الفردية ، ودعوتهم لتحجيم دور الدولة فى الحياة الاقتصادية.

* ومع نمو الرأسمالية، حقق التوسع التجارى المتسارع، بين الدول، وداخل كل دولة، فى القرن الثامن عشر، تراكما فى رأس المال، الذى شق طريقه إلى النشاط الإقتصادى ، وسبب تطور الإنتاج الصناعى تطورا مبهرًا، وقد مثلت الثورة الصناعية فى إنجلترا باكورة التقدم الصناعى فى أوروبا ، وكان لاختراع المحرك البخارى دورا كبيرا فى تصنيع الآلات، وتطوير صناعة المنتجات ؛ حيث حدثت تحولات كيفية فى فنون الإنتاج وطرق تنظيمه :

- فبالنسبة لفنون الإنتاج ، تم التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية التى تدار بالقوى المحركة .

- وبالنسبة لطرق التنظيم الصناعى ، تم التحول من الإنتاج فى الورش الحرفية إلى نظام الإنتاج فى المصنع القائم على التقسيم الفنى للعمل .

فالتصنيع - حسبما يقول فرنسيس فوكوياما^(١٢) - ليس مجرد تطبيق مكثف للتكنولوجيا فى عملية الصناعة وابتداع آلات جديدة ، وإنما هو أيضا استخدام العقل البشرى فى حل مشكلة التنظيم الاجتماعى، وابتداع تقسيم منطقى للعمل .

وكان من الطبيعي أن تولد تلك التطورات، أفكارا تعبر عنها، ونظريات تفسر تحولاتها ، وسياسات تؤثر فى مسارها ، ومذاهب تعكس التفضيلات والمصالح الاجتماعية للقوى الفاعلة فيها . ولذا فقد برز الأهتمام بمشكلتى الثروة والقيمة :

- على اعتبار أن الثروة، هى مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال، أى منتجات تخصص للاستعمال النهائى، ومنتجات يعاد استخدامها فى الإنتاج .

- وعلى اعتبار أن القيمة، وهى ظاهرة مرتبطة باقتصاد السوق، هى الصلة التى توحد بين المنتج والسلعة المعدة للتبادل السوقى.

أما المرحلة الراهنة التى يطلق عليها "مرحلة العولمة" فإنها تتميز بنشوء مجتمع المعلومات ، وهو مجتمع يتطلب عمال مهرة متعلمين يستطيعون التعامل مع الوسائط الحديثة ، ولذلك يطلق عليهم عمال المعرفة.

والعولمة فى تعريف عالم الاجتماع المصرى السيد ياسين: هى عملية ديناميكية عمادها التدفق الحر للمعلومات والأفكار والسلع والخدمات ورعوس الأموال بغير حدود ولا قيود ، وأن هناك ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:

(الأولى) تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.
(والثانية) تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

(والثالثة) تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المجتمعات والمؤسسات والمنتجات.

وقد أدى ظهور مجتمع المعلومات العالمى إلى أن الأفراد نقلوا انتماءهم للمؤسسات المختلفة ، وإلى تركيزهم على الذات الفردية Self باعتبارها مصدر إنتاج معنى بحكم تفاعلها مع شبكة الانترنت Enter net وفى هذا المجال - حسبما يقول أيضا السيد ياسين - تصدق النظرية التى صاغها فيلسوف مجتمع المعلومات العالمى كاستلز حين قرر ان التفاعل الاساسى أصبح بين " الذات " و " الشبكة " ، ويقصد بذلك شبكة الانترنت التى أوجدت فضاءً عاما جديدا غير مسبوق فى تاريخ الإنسانية، حيث تتدفق المعلومات والأفكار، مما جعل الفرد يستطيع لأول مرة فى التاريخ أن يصوغ المعانى وفقا لنمط تفاعلة مع الشبكة .

وفى ظل النمو المتزايد لظاهرة العولمة ، على نحو ما سبق ، يصبح رجل الأعمال مواطنا عالميا، وتكتسب ظاهرة استغلال الملاك للأجراء مظاهر جديدة تماما على علم الاقتصاد السياسى المعاصر، وهو ما يستوجب من المفكرين إبداع علم إقتصادى جديد يأخذ فى الاعتبار التغيرات التى أحدثتها العولمة على علاقات الانتاج بحيث أصبحت تكتسب طابعا كونيا ..

ولو عدنا قليلا الى الوراء، وتتبعنا تتطور علم الاقتصاد السياسى، لوجدنا أن البحث العلمى هو وسيلة استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الإقتصادية منذ الثورة الصناعية حتى الآن.

فمع الثورة الصناعية، تطور الفكر التقليدي للمجتمع الغربي بأكمله، وظهرت بشائر علم اقتصادى جديد .

إذ أن آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) Adam Smith كان أول اقتصادى فى التاريخ يقرر مبادئ شاملة يمكن على ضوئها تفسير العملية الاقتصادية بأكملها. وعلى عكس التجاريين، برهن على أن الثروة الحقيقية للأمم ليست فى الذهب والفضة ، وإنما ثروة الأمم تتجسد فيما ينتج من سلع وخدمات، فالثروة الحقيقية لأى بلد من البلدان هى مجموع الإنتاج القومى وليس مجموع النقود المتداولة فى الاقتصاد.

كما أن آدم سميث خلق أول فرض علمى عام يمكن للعالم الاقتصادى أن يسير على أساسه، فكان من رأيه أن المصلحة الذاتية الطبيعية تدفع الناس إلى تحسين مركزهم، كل تبع لما هو أهل له . ومن هنا ينشأ "تقسيم العمل" ويعمل كل شخص على استغلال مهارته المناسبة . والنتيجة المتجمعة لهذه العملية - إذا ما تركت وشأنها - هى اضطلاع المجتمع بوظيفته بصورة صحية . فالعمل الذى تؤديه جميع الطبقات يزد من الثروة ، وكلها تتعاون تبعاً لقدرتها المتخصصة" . وبلور آدم سميث أفكاره ونشرها فى كتابه المشهور "ثروة الأمم" Wealth of Nations كأول كتاب هام منشور فى الاقتصاد السياسى وذلك عام (١٧٧٦) .

وفى هذا المؤلف الفريد (ثروة الأمم) ، طرح آدم سميث أو الاقتصاد السياسى Father of the Political Economy الأسئلة المحورية للفكر الاقتصادى حول المذهب الإقتصادى والنظرية الإقتصادية والسياسة الإقتصادية، وحاول الإجابة عليها .

• فالنسبة للمذهب الإقتصادي : فإنه قد آمن بالحرية الفردية Individualism وأعلن أن المصلحة الشخصية هي المحرك الأول للاقتصاد، ونادى بضرورة حماية المنافسة الحرة في سوق التبادل من كل تدخل، وعارض، أفكار أفلاطون التي تبيح العبودية وتقر ديمومة الرق وتراه ضرورة اجتماعية وعنصر دائم لا بديل عنه في بناء الحضارة البشرية، إذا كان آدم سميث^(٣٨) يرى بأن "العمل الذي يؤديه الأحرار هو في النهاية أرخص من ذلك العمل الذي يؤديه العبيد".

وبهذا الخصوص يروى الدكتور حازم الببلاوي، أن الثمر على الاسترقاق كان أحد نواتج التطور الاقتصادي والاجتماعي. إذ أن معظم الشرائع القديمة لم تكن تحرم استرقاق المدين وتملكه كعبد وفاء لدينه، وهذا ما أدانته البرجوازية وحرمته تشريعاتها . ويضيف، أن مثل هذه الأعراف الرجعية التي تبيح الاسترقاق لم يكن من الممكن استمرارها في عصر الصناعة، ليس فقط لأنها تتنافى مع حرية الإنسان وكرامته، بل لأنها أيضا صارت عقبة أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي للرأسمالية. فالحياة الاقتصادية ، القائمة على تشجيع المعاملات وزيادتها وتنوعها لا يمكن لها أن تستمر وتتقدم إذا أصبح المدين، وكل فرد يمكن أن يصير مدينا بشكل أو بآخر، معرضا لفقد حريته عند الإخلال بالوفاء بدينه .

وفي هذا السياق، كان آدم سميث، قد بشر بضرورة تحرير الفرد من كل قيد باعتباره أفضل حكم على نفسه، وأقدر من غيره على

تقرير مصالحه الذاتية، لذا نادى بضرورة تركه حراً في سلوكه. وله في ذلك مقولتان :

الأولى : أن الفرد، وهو يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية Self-interest، فإنه يسعى دون أن يدري إلى تحقيق المصلحة العامة .

الثانية : أن قوى السوق إذا ما تركت دون تدخل من الخارج ، قادرة على التصحيح الذاتي Self-regulation ، والرجوع إلى نقطة التوازن كلما ابتعدت عنها .

وهو ما عبر عنه في استعارة بلاغية، بمقولة (اليد الخفية) Invisible Hand باعتبارها آلية قادرة على تحقيق الانسجام والتوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بصورة تجعلها أفضل من أى نظام آخر. فالدافع الشخصى عند آدم سميث هو الوسيلة ، والمصلحة العامة هي الغاية.

وهكذا ، فالشخص الذى يجمع الثروة لنفسه ، وكان موضع ارتياب وشكوك فى نظر التوراة والكتاب المقدس ورجال الكنيسة ، تمت تبرئته الآن، على يد آدم سميث ، وأصبح يحظى بالاحترام لأنه يعمل من أجل المصلحة العامة حتى دون قصد منه إذ يتصرف كما لو أن هناك يد خفية تدفعه إلى " تحقيق غاية لم تكن أبداً من مقاصده " .

• وبالنسبة للنظرية الاقتصادية : فإنه قد حاول الإجابة على المسألتين المحوريّتين فى كل تحليل اقتصادى ، وهما :
أولاً : كيفية تحديد الأسعار؟.

ثانياً : كيفية توزيع العائد؟.

وفي المسألة الأولى، رأى أن ثروة الأمم تعتمد على العمل ، أكثر مما تعتمد على الموارد الطبيعية، وبرهن على أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة وأن السعر هو مظهرها السوقى .

أما بالنسبة للمسألة الثانية ، فقد برهن على أن الأجور فسى ظل المنافسة الحرة تتجه دائماً إلى مستوى الكفاف الذى يحفظ للعامل حياته طبقاً لنظرية أجر الكفاف Subsistence Theory Wages . كما برهن، على أن العامل يخلق فائض القيمة الذى يستولى عليه الرأسمالى فى صورة أرباح وفوائد، أما الربح ، فإنه يتحدد بالفرق بين عائد الأراضى الحدية والأراضى الخصبة، فهو يزداد بمقدار جودة المراعى . كما برهن كذلك على وجود علاقة عكسية بين حصة الأجور وبين عوائد الملكية ، بمعنى أن زيادة حصة أحدهما يعنى نقص الأخرى .

• وبالنسبة للسياسة الاقتصادية: فقد كانت متسقة مع مذهبه الاقتصادى حيث نادى أولاً ، بإطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية. كما نادى ثانياً، بكف يد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، لأنه اعتبر أن التدخل الواعى للدولة يسبب ضرراً يجب تجنبه. ونادى ثالثاً، بقصر دورها على النهوض بأعباء الدفاع وإقامة العدالة وتشبيد الطرق والمرافق الأساسية وتهيتها لخدمة الإنتاج فالدولة فى رأيه ليست أكثر من حارس ليلى مهمته المحافظة على الممتلكات من أى اعتداء.

ومن بعد آدم سميث ، جاءت مقولات "ريكاردو" (١٧٧٢-١٨٢٣) شارحة ومفسرة ومكملة لمقولات سلفه ، غير أنه قد تميز بالعمق عندما أشار إلى أن اليد الخفية ، ما هي إلا تعبير بلاغى عن كفاءة النظام الاقتصادى ومؤشرا على قدرته على توفير شروط المنافسة الحرة بين المنظمين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، والمستهلكين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع.

ففى عام ١٨١٧ نشر ريكاردو كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب" قال فيه " اننى أعتبر العمل مصدرا لكل قيمة واعتبر كميته النسبية المعيار الذى ينظم القيمة النسبية للسلعة " وتوصل الى القول بأن قيمة السلعة إنما تتمدد دائما بالعمل :

أولا : بالعمل الحى الذى يبذله العامل .

ثانيا : بالعمل المتراكم فى صورة رأس المال . على أساس أن رأس المال ما هو إلا عمل متراكم. فإن نظرية الاقتصاد السياسى قد تلخصت عندئذ وحسبما يقول الدكتور فؤاد مرسى فى حقيقتين أساسيتين، الأولى : هى أن العمل هو مصدر كل ثروة ، ومقياس كل قيمة. والثانية: هى أن العمل المخزون يسمى رأس المال ورأس المال هذا، بفضل الطاقة الكامنة فيه، يزيد إنتاجية العمل المنات وآلاف المرات ومقابل ذلك يطالب بتعويض يسمى "الربح". ويمكن إيجاز رؤيه ريكاردو الاقتصادية فى الآتى :

- أنه قد أولى أكبر الاهتمام بقضية التوزيع واعتبرها الهدف الأساسى للبحث الاقتصادى. حيث طور كلا من نظرية آدم سميث فى التوزيع والقانون الحديدي للأجور، إلى نظرية كاملة فى التوزيع .

- أما نظريته فى القيمة، فقد مثلت حجر الزاوية لعلم الاقتصاد الماركسي. إذ ميز بين القيمة والسعر، وأفاد بأن القيمة مصدرها العمل وتتحدد فى الإنتاج. وأن السعر يتقلب حول محور القيمة، ويتحدد كمحصلة للتفاعل بين قوى العرض وقوى الطلب فى الأسواق.

- أما إسهامه الرئيسى ، فقد انصب حول نظرية الريع الذى يدفعه المستأجر للمالك مقابل استخدامه للأرض، وهو عبارة عن الدخل الذى يحصل عليه المالك نتيجة تميزه بامتلاك أراضى زراعية أكثر خصوبة من غيرها، وهذا الدخل، يتزايد بالطبيعة كلما اشتد الطلب على الغذاء والسلع الزراعية وأضيفت إلى المساحة المزروعة أراضى جديدة أقل خصوبة . فالريع، فى مذهب، عبارة عن دخل لا يقابله جهد مبذول فهو عائد من عوائد الملكية ، لأن الطبيعة فى مذهبها تكدح إلى جانب الإنسان. لذا ، فهو يُعرف الريع بأنه ذلك الجزء من إنتاج الأرض الزراعية الذى يدفع لمالكها مقابل استخدام ما تتمتع به تربتها من قدرة إنتاجية أصلية غير قابلة للاختلاف^(١).

- أما بالنسبة لرؤيته حول مستقبل النظام الرأسمالى ، فإنه قد برهن على أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض فى المدى الطويل ، مسببا حالة من الركود الاقتصادى المزمع Secular stagnation الذى يهدد مستقبل هذا النظام . وهى المقولة ، التى طورها ماركس فيما بعد ،

وأستد إليها فى التدليل على أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى ينطوى على عوامل فناءه، وأنه هالك لا محالة فى المدى الطويل .

وبعد ريكاردو كان "مالتس" (١٧٦٦-١٨٣٤) الذى نشر نظريته عن الغذاء والسكان وقال فيها أن الإنسان - كالحَيوان - يعيش فى توازن مع البيئة حيث يتكاثر مع وفرة الموارد خاصة الموارد الغذائية ويتناقص مع ندرتها، وقد لاحظ أن السكان يتزايدون بمعدلات تفوق نمو الغذاء فى مسار من الكوارث الاجتماعية إذ أن الإنتاج الزراعى فى رأيه يخضع لقانون تناقص الغلة الذى كشف عنه معاصره ديفيد ريكاردو .. متجاهلاً بذلك الدور الذى يلعبه التقدم التكنولوجى فى رفع الإنتاجية من نفس الموارد، وزيادة الإنتاج باكتشاف موارد إضافية (جديدة). وهى نظرية تشاؤمية، لاقت معارضة شديدة ، خاصة عندما أوكل حل مشكلة زيادة السكان إلى الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض ، بدلاً من البحث عن حل لها عن طريق تطوير الأوضاع الاجتماعية وتغيير النظام السياسية .

وعموماً، فإن هذه النظرية قد نالت شهرة واسعة وما زال تأثيرها على الفكر سارياً حتى الآن خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة التى لم تدخل بعد مرحلة الثورة الصناعية. كما أنها مثلت أساساً للفكر الاقتصادى للرأسمالية المتوحشة المعادية للطبقة العاملة وحلفائها من الفقراء .

ومن ثم .. فعلى يد هؤلاء الفلاسفة أصبح علم الاقتصاد السياسى ،
آنذاك ، شأنه شأن العلوم الطبيعية ، هو علم الرأسمالية الصاعدة
والمثقفين المرتبطين بها . ومنذ ذلك الحين ظلت تعاليم الكلاسيك أشبه
بالطقوس المقدسة Dogma التى يحرم على الناس نقدها أو المساس
بها.

وعليه ..

فإن كتاب "ثروة الأمم" لمؤلفه "آدم سميث" (١٧٢٣-١٧٩٠) قد جاء
محتلا ومفسرا ومعبرا عن مصالح الرأسمالية ، وهى فى باكورة فورتها
وتلقائيتها وانتشارها فى مرحلتها التنافسية الكاملة ، وتوصل إلى مبدأ
مفاده أن الأسعار تتحدد وفقا للعرض والطلب دون أدنى تدخل من
الدولة ، لأن السوق تنجذب آليا نحو توازن الأسعار فيحدث تطابق بين
المنتج والمستهلك .

وتلاه كتاب "رأس المال" لمؤلفه "كارل ماركس" (١٨١٨-١٨٨٣)
الذى جاء محتلا ومفسرا للرأسمالية ، وهى فى شدة قسوتها ووحشيتها
فى مرحلتها الاحتكارية ، مبرهنا على أن ثمن السلعة يتحدد بكمية العمل
المبدول فى إنتاجها ، ومنتقدا الرأسمالية على أساس مفهوم الاستغلال
الكامن فى فائض القيمة الذى يحقق تراكما رأسماليا لصاحب العمل دون
العمال ، ومعبرا بذلك عن مصالح الطبقة العاملة وتطلعاتها ، ومحرضا
لها على الثورة والاعتناق من أسر الملكية الخاصة والتحرر من عسف
الرأسمالى وسلطته المطلقة ، ومتنبئا بتحلل الرأسمالية ومبشرا بحتمية
فنائها وزوالها من الوجود .

ومن بعد ذلك ، كان كتاب "النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود" (١٩٣٦) لمؤلفه "جون مينارد كينز" (١٨٨٣-١٩٤٣) الذى جاء محللا ومفسرا للرأسمالية وهى تعانى من أشد حالات أزمتها العامة، التى ولدت البؤس والفقر والبطالة والركود فى سنوات الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢) Great Depration، ومعبرا عن مصالح الرأسمالية الرشيدة فى إصلاح مسيرتها ورغبتها فى ترميم بنياتها الاقتصادية والاجتماعى عن طريق تدخل حكومتها إنقاذاً لها من مصير الفناء الذى تنبأ به ماركس وتمناه وسعى إليه. ولذا فإن كينز لم ينشغل مطلقا بكيفية تحديد الأسعار ، وإنما انشغل فقط بكيفية زيادة العمالة وحل مشكلة البطالة.

فلما جاء عصر التضخم الجامح فى السبعينات (١٩٦٠-١٩٧٠) حول الاقتصاديون اهتمامهم من السؤال عن العوامل المحددة لحجم العمالة والبطالة، إلى السؤال عن العوامل المولدة للتضخم والطرق المثلى لعلاجها، ثم طوروا مناقشاتهم لفهم ظاهرة التضخم الركودى Stagflation التى أمسكت بخناق الاقتصاد الرأسمالى ، وسعوا إلى اقتراح السياسات الملائمة لعلاجها .

وفى تعليقه على ذلك يقول الدكتور فؤاد مرسى فى كتابه " رأس المال لكارل ماركس " لقد جرت ومازالت تجرى محاولات البورجوازية لتحويل علم الاقتصاد من علم يدرس العلاقات الاقتصادية بين الناس ، الى علم يدرس العلاقة بين الإنسان والأشياء .. من علم لظواهر بين البشر الى علم لظواهر بين الأشياء .

ومجمل القول:

أن فكر آدم سميث افترض بقاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الحاضر وفى المستقبل على ما كانت عليه فى الماضى . فلم يستشرف أن آليات السوق والمنافسة فى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى- تعمل بدأب فى اتجاه تركيز وتمركز رأس المال، مفضية إلى أشكال وصور احتكارية ضارة، تسعى إلى الحصول على إيرادات Capital fund فوق حدية. وفى مواجهتها، تتكون نقابات عمالية واتحادات مهنية تناضل من أجل الحصول على أجور Wage fund تزيد على قيمة الإنتاجية الحدية للعمل. وبذلك ينقسم المجتمع إلى قوتين متصارعتين ، هم، الملاك Owners من ناحية ، والأجراء Laborers من ناحية أخرى .

ومثل هذه الظروف ، غالبا ما تؤدي إلى شل فاعلية آليات السوق، وإضعاف قدرتها على تخصيص الموارد بطريقة مثلى، مسببة اختلالا فى توزيع الدخل واختناقا فى مسيرة النمو الاقتصادى ، وهو ما تحقق بالفعل، وصار سمة عامة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الماضى والحاضر.

وهذه الحالة..

شخصها الكلاسيك على أنها ظاهرة عابرة Transition تلبث أن تتلاشى تدريجيا ، وأن السوق قادر على تصحيح نفسه بنفسه Self-regulated system إذا توقفت التدخلات الخارجية عن العبث بآلياته.

- وفى حين رأى كينز ضرورة تدخل الدولة لمساندة آليات السوق كى
تؤدى عملها بكفاءة .

- فإن ماركس رأى أن هذا النظام فى مجمله ينطوى على عوامل فئائه،
ومن المفيد التعجيل بدفنه وإقامة نظام اقتصادى واجتماعى جديد على
أنقاضه، يكون أكثر انساقا وأكثر عدالة ، وهو النظام الشيوعى.

وعليه....

فإن علم الاقتصاد السياسى ، هو علم معنى، أكثر من أى شيء آخر،
بالكشف عن القوانين التى تحكم تكوين الثروة وتوزيعها بين القوى
الاجتماعية المشتركة فى توليدها . ولأنه علم معنى فى الأساس
بالكشف عن طبيعة الاستغلال الذى يزاوله الملاك على الاجراء ، فإنه
يركز على دراسة علاقات الإنتاج التى تتمحور حول ملكية وسائل
الإنتاج، تلك العلاقات التى تنشأ بين الناس وهم ينتجون ويتبادلون
ويستهلكون السلع والخدمات التى تشبع حاجة الإنسان.

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادي

وثلاثية : المذهب ، والنظرية ، والسياسة

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادي

وثلاثية : المذهب .. والنظرية .. والسياسة

نكتسب دراسة علم الاقتصاد، ودراسة التاريخ الاقتصادي، ودراسة الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لأنها مجتمعة تكشف لنا بوضوح عن العلاقة الوثيقة القائمة بين التطور الذي يحدث في الأساس الاقتصادي لأي مجتمع، وتجلياته الظاهرة في الفكر الاقتصادي .

وتكتسب دراسة تاريخ علم الاقتصاد، أهميتها من كونها ضرورة لفهم تطور علم الاقتصاد وتختص بالبحث في تطوير أدوات التحليلية ومقولاته التجريدية، أي أنها تبحث في تطور مناهج الدراسات الاقتصادية، وأساليب التحليل الاقتصادي، وتطور النظريات الاقتصادية وشرح المفارقات التي تنشأ بينها .

وتكتسب دراسة التاريخ الاقتصادي - أهميتها - من كونها تكشف عن أهم القوانين التي تحكم تطور أساليب الإنتاج ، أي تكشف عن تطور علاقات الإنتاج في ترابطها مع قوى الإنتاج في وحدة جدلية تشتمل على عناصر التوافق وأسباب التناقض في آن واحد . وهو ما يفيد في تفسير عملية التطور الاجتماعي للبشرية ويشرح لنا كيفية عبورها من المرحلة المشاعية، إلى المرحلة العبودية، ثم الإقطاعية، وأخيرا المرحلة الرأسمالية منفردة، أو في حالة تزامنهما مع الاشتراكية. أي أن التاريخ الاقتصادي مهم بدراسة تطور العملية الاقتصادية الاجتماعية عبر الزمن، فهو كما يقول مكسيم رودنسون "تاريخ تنافس وتعاقب الطبقات".

أما عن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، فتكتسب أهميتها من بحثها في الأثر الذي يحدثه التطور في أساليب الإنتاج على التطورات التي تحدث في الفكر الاقتصادي، ومن كشفها للروابط التي تنشأ بين الأيديولوجية السائدة في المجتمع، والنظريات الاقتصادية المستمدة منها، والسياسات الاقتصادية الملتزمة بها.

وهذه العلوم: التاريخ الاقتصادي، وتاريخ علم الاقتصاد، وتاريخ الفكر الاقتصادي، تمثل وحدات في سلسلة متداخلة الحلقات لا يمكن الإحاطة بإحداها بمعزل عن الحلقة المكمل لها أو المرتبطة بها، فهي جميعا تنويعات في سياق الفكر الاقتصادي .

وعلى المهتمين بدراسة الفكر الاقتصادي، مراعاة البعد الزماني والبعد المكاني للظواهر. أى يجب أن يفكروا بطريقة مختلفة عن الكلاسيك الذين يتصف فكرهم بالجمود، وأن يولوا أهمية خاصة لاعتبارات التاريخ والجغرافيا. فليس من الممكن فهم التطور الإنسانى بمعزل عن سياقه فى الزمن والمكان. Time and Space. وذلك لأن الأفكار الاقتصادية تأتى نتاج زمانها ومكانها، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن الظواهر التى تفسرها. فكل حقبة تاريخية تخلق نظرياتها ومنظورها. وهو ما يعد مصداقا لقول هيجل "إن كلامنا هو ابن عصره وربيب زمانه".

وفى نقده لجمود الفكر الاقتصادي الكلاسيكى يقول ثورشتاين قبلن^(١): "إن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية هى ممارسة للملاءمة الاحتفالية، لا تتأثر بالزمن، وتميل إلى السكون، والصدق العام والمستمر، شأنها شأن الدين،

ولكن الحياة الاقتصادية حياة تطورية. فالمؤسسات الاقتصادية تتغير، وهكذا يجب أن تتغير مادة الاقتصاد. ولن يستطيع المرء أن يفهم إلا إذا كان متوافقا مع التغيير (...) فالالتزام بالفكر الكلاسيكى يجعل المرء بعيدا عن التماس مع الحقيقة، أو يجعله مستعدا لقبول موقف أنثروبولوجى يميل إلى التمسك بالمقدسات .

وعليه ...

ومثلما يتغير العالم، وهو فى الواقع فى حالة حركة دائمة وتغير مستمر، كذلك يجب أن تتغير الأفكار أيضا، إذا أريد لها أن تحتفظ بقدرتها التفسيرية، وتؤدي وظيفتها التنبؤية، ولذا وجب النظر إلى علم الاقتصاد باعتباره رؤية للعالم الذى تطورت فيه أفكار اقتصادية معينة. فالتغيرات فى الحياة والمؤسسات الاقتصادية عادة ما يكون لها أثرها على الفكر الاقتصادى. ومن المفيد هنا إدراك أن هذا الفكر ليس معنيا، كما يعتقد عادة، بوضع تصور نهائى لا يتغير عن الظواهر الاقتصادية، وإنما هو فى حالة تغير مستمر كى يتلاءم مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية دائمة التغير. فكما يقول الفيلسوف الروسى جريكوف^(١) فى محاوراته أن : " كل زمن يلد إنسانه ، وهذا الإنسان يرسم صورة زمانه ، ويضيف إليها ويغيرها " .

* فأفكار " آدم سميث "، تولدت مع الفورة المبكرة للثورة الصناعية.

* وأفكار " ديفيد ريكاردو"، واكبت المراحل الأكثر نضجا لتلك الثورة .

* وأفكار " كارل ماركس"، جاءت ردا ثوريا مصاحبا لتوحش الرأسمالية وتكثيف استغلالها للطبقة العاملة .

* وأفكار " جون مينارد كينز"، تولدت عندما توقفت اليد الخفية عن العمل، وأصبحت الرأسمالية بكارثة الكساد الكبير .

* وأفكار " ميلتون فريد مان" إنتشرت عندما أصبح منحنى فيلبس خطاً رأسياً وتزامن التضخم مع الركود مولدا ظاهرة التضخم الركودى التى لو تركت دون علاج سوف تتسبب فى فناء النظام الرأسمالى على المدى الطويل .

لذلك، فإن دراسة الفكر الاقتصادى ، تستلزم الإحاطة بالركائز الأساسية التى يستند إليها، وهى : المذهب الاقتصادى ، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية، وهو ما يستدعى الكشف عن التغيرات التى تحدث فيها والصلات الوثيقة التى تنشأ بينها والسمات الخاصة بكل منها التى تميز تيارا فكريا عن تيار آخر مكمل أو نقيضا له .

(١) المذهب الاقتصادي .. والهيمنة الطبقية

العقيدة - فى تعريف كورشونوفا كير يلينكو - "هى منظومة آراء الإنسان فى العالم، وفى مكانته فى هذا العالم، هى مجموع قناعات ومثل البشر العلمية والفلسفية والأخلاقية والدينية والجمالية، هى لب الفرد ونواته التى تتجسد فيها مبادئه وأفعاله ومثله وقيمه وأهدافه.." وللعقيدة .. موضوع ، وذات، ومادة بحث :

* فالعقيدة موضوع..وهو ما يحيط بالإنسان ، أى الطبيعة والمجتمع والناس.

* وللعقيدة ذات .. هى الناحية الفعلية للفرد أو الفئة الاجتماعية .

* وللعقيدة مادة بحث .. هى علاقة عالم الإنسان بعالم الطبيعة. أو كما يقول علماء الإغريق - بين العالم الأصغر والعالم الأكبر. وبمعنى معاصر، مفهوم الإنسان ومفهوم العالم " .

وترى كريشنوفا أن المسألة الأساسية للعقيدة، هى علاقة الإنسان بالعالم. ورؤية الإنسان لهذه العلاقة ، قد تكون عادية (أى عفوية وساذجة)، وقد تكون علمية (أى معقدة نظريا ومفعمة بمبادئ فلسفية معينة) .

وللعقيدة فى المجتمع، سواء كانت عادية أو علمية، طباعا طبقيا على الدوام، وذلك لأن كل إنسان ينتمى إلى طبقة معينة، أى أن له وجود اجتماعى مميز ذو خصائص اجتماعية مميزة وله مكانة معينة فى نظام العلاقات الاجتماعية المحدد تاريخيا، ومثل هذه الخصائص للشخصية الفردية تنعكس فى العقيدة انعكاسا تعميميا" .

فما لكو العبيد والعبيد، والإقطاعيون والأقنان ، والبرجوازيون والعمال، ينظرون إلى العالم نظرة متباينة ، ويعتقدون عقائد مختلفة؛ إذ أن عقيدة الشخص، هي مقدار فهمه لعلاقاته مع الطبيعة والمجتمع، وإدراكه لمكانته فيه، علما بأن فهمه للعالم قد يندمج بإحساسه به. ففي العقيدة، ثمة حضور دائم للذات وموقفها الحيائى الذى لا ينفصل عن نشاطها، وفكرتها الأساسية المعنوية ومشاعرها ومعالقاتها".

والعقيدة — على هذا النحو — ليست رفيقا سلبيا لشخصية الفرد ، بل هي أشبه بمرشد للإنسان ومرب روحى له :

* وإذا انطلقت العقيدة من فهم صحيح للعالم فهي تغدو أساسا متينا لتغيير العالم تغييرا معقولا .

* أما إذا انطلقت العقيدة من مسلمات خاطئة ، فهي تصبح عائقا خطيرا يعترض طريق شخصية الفرد.

وترى كريشنيوفا أيضا أن معارف الفرد وتجاربه وخبراته فى الحياة هي المصدر الدائم لتغذية عقيدته، حيث أن مضمون وعى الإنسان يتحول إلى عقيدة، حين تكتسب قناعاته بصحة أفكاره طابعا راسخا. ويتمثل أبرز وأهم عنصر من عناصر العقيدة، فى المثل العليا، كونها أهداف الحياة المنشودة والحاسمة .

غير أن المعارف، لا تتحول إلى عقيدة إلا حين تشكل مواقف الإنسان السياسية والاجتماعية والخلاقية والجمالية، فتكتسب طابع القناعة الداخلية، أى تصبح أساسا لنمط حياته. وفى هذا يقول كارل ماركس إن القناعات:

... وشائج ليس بمقدور المرء الإفلات منها دون أن ينفلق قلبه ، وأرواح شريرة لا يستطيع الإنسان التغلب عليها إلا بالانصياع لها " .

ومن ثم .. فإن البشر الراسخى الإيمان ، بصواب آرائهم ، بمقدورهم فى رأى كريشئوفا كير يلينكو أن يقدموا على كل ألوان الأذى ، بل حتى أن يقدموا على قتل الآخرين المعارضين لهم. وهم يرفعون شعار لوثر : "أنا أتمسك بذلك ولا سبيل لى إلا سواه ! " .

وفى هذا المجال ...

لنا فى الفكر الكهنوتى الذى اعتنقته الكنيسة الكاثوليكية طوال العصور الوسطى المظلمة Dark Ages - التى استطالت حتى غطت عشرة قرون كامله فى مسار الزمان - نموذج ومثال على ما تسببه الأفكار المسبقة من وأد التطلعات المشروعة للإنسان والحجر على حريته فى البحث العلمى والإبداع. فالأفكار المسبقة التى تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة، والمبنية على مسلمات يقينية مقدسة ليس على وجودها أى دليل مادى أو برهان تسبب الكثير من الكوارث المتوقعة وغير المتوقعة. ففى تلك العصور المظلمة تبنى باباوات الكنيسة فكرة مركزية الأرض فى الكون ودوران الشمس والكواكب حولها بلا انقطاع، استنادا الى إيمانهم العميق بالوهية المسيح (دومينوس بيسروس..أى المسيح الرب)، إذ أن لاهوت الله اتحد مع ناسوته فى جسد سيدنا عيسى المسيح .. عظيم هو سر التقوى " الله ظهر فى الجسد " . وإن لاهوته لم يفارق ناسوته لحظة واحدة، واستنتاجهم من ذلك إن الله فى علاه لم يكن ليختار الأرض ليتجسد فيها على شكل إنسان إلا لكونها مركز الكون.

واستناداً لهذه العقيدة المقدسة والحقيقة المطلقة حاربت الكنيسة بكل وحشية كل من تسول له نفسه أن يتحرر من أسرها ويدحض حجتها ويكشف سترها ويبدى رأياً يخالف رأيها ويقول بكروية الأرض وهامشية مركزها في الكون ودورانها في مدار ثابت حول الشمس بلا انقطاع..

- وهو ما حدث بالفعل للكاهن الإيطالي المبدع جيوراندو برونو (١٥٤٨-١٦٠٠) الذي أصر على أقواله فأحرقت الكنيسة في النار حيا وهو مازال شاباً .

- أما رفيقه على الدرب جاليليو وهو شيخ عجوز (١٥٤٣-١٦٤٢)، فبعدما تراجع عن أقواله خوفاً ورعباً وفزعاً أذلت الكنيسة وعاقبته بالسجن المؤبد فظل في محبسه إلى أن مات كمداً .

وبهذا الترهيب أبطلت الكنيسة البحث العلمي ووادت الفكر الحر وقيدت النظر العقلي لمدة ألف عام، إلى أن حل عصر النهضة ليبدد بنور العلم ظلام الجهل ويحرر الإنسان من أسر الخرافة وقهر السلطة وعسف الطغيان، ويبرهن بألف دليل ودليل على أن الشمس هي الأصل وهي المركز وليست الأرض، آنئذ اعترفت الكنيسة بخطئها وأعلنت اعتذارها لمن عذبتهم ودفنتهم في التراب أو أحرقتهم في النار أحياء.. ولكن، وبالعار، فإن ذلك الإعتذار كان قد حدث بعد فوات الأوان بألف عام.

فالمذهب Doctrine - إذن - هو ما يؤمن به الإنسان ويعتقده دون أن يكون في حاجة إلى دليل عليه أو برهان. والعقيدة ، هي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده .

وعليه ..

فإن قوة القناعة الشخصية، ورسوخ العقيدة فى نفس الشخص هى الشرط الضرورى كى يزاول نشاطه العلمى والنظرى، أما الشرط الكافى لذلك هو أن تتوفر البيئة الحاضنة لمعتقداته. فالعقيدة .. لا تولد مع الإنسان ولكنها تبنى داخله .

والناس فى العادة لا يختارون عقائدهم ولكنهم يرثونها كما يرثون وضعهم الاجتماعى وانتماءهم الطبقي. وهم غالباً، يؤمنون بكل ما هو مألوف ومتعارف عليه فى المجتمع من معارف وقيام وأفكار .

والمؤمن، غير مطالب بتفسير إيمانه ولكن يمكنه تبريره. والعقائد تتصف بالاستقرار فى نفوس المؤمنين، إلا أنها تقوى وتضعف فى الممارسة العملية، وعموماً، يكون التسليم بها نعمة والخروج عليها نقمة.

فالمذاهب، هى الأيدلوجيات أو العقائد أو الفلسفات السائدة فى المجتمع، التى تساعد أبناءه على فهم العالم وتحديد موقف من تحولاته، وتمثل العنصر المحورى فى تكوين بنائه العلوى .

وفى الحياة، يؤمن الناس بالدين وبالأسرة وبالدولة وبالوطن، وكذلك يؤمنون بالنظام الاقتصادى ويمكن لهم أيضاً أن يرفضوه أو يتمردوا عليه، ولكنهم فى حالة الرفض، يكونون كمن يسبح ضد التيار، إما أن يتحرك بقوة إلى الأمام، أو يتراجع بقسوة إلى الخلف وتغرقه الأمواج .

والإيمان، بالنظام الاقتصادى السائد، هو إيمان بالعرف السائد فى المجتمع، والعلاقات الاقتصادية المستقرة فيه. وهى علاقات لا تتصف عادة

بالعدالة المطلقة، ولكنها مع ذلك غالباً ما تكون علاقات مستقرة: يقرها الساسة، ويقتنها المشرعون، ويمجدها الإعلاميون ، ويتغنى بها الفنانون، ويجلها رجال الدين، وتحميها الدولة، لذا يكون الإذعان لها فضيلة، ورفضها جريمة، والتمرد عليها خيانة .

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن ولادة مذاهب جديدة، تحجب المذاهب القديمة وتتجاوزها وتتناسب مع التغيرات المادية العميقة التي تحدث في المجتمعات وتلبى تطلعات البشرية في العدالة والنمو والتقدم والازدهار، كان نتيجة حتمية، وضرورة اجتماعية، لم تقوى سلطات القهر والطغيان على منعها .

فالعقائد مهما كانت راسخة، عندما تتخلف عن تلبية الاحتياجات الروحية المتنامية للبشر، فإنها تزوى بمرور الزمن وتتبرخ كما تتبرخ أحلام الطفولة بعد البلوغ.

فالعقائد، في نموها، تنمو كما ينمو الإنسان في الحياة ..

* فالمرء كلما تقدم به العمر وتراكمت لديه الخبرة وامتلكت أسباب الحكمة.. يكتشف أن كثيراً من قناعاته كانت خرافات ، وأن كثيراً من معاركه كانت خاسرة ، وأن ما رآه يوماً حقيقة عن يقين .. كان وهماً ، ولكنه عندما يكون قد توصل إلى هذا واكتشف أن عقائده تملئها مخاوفه، وأعماله تحدها أوهامه، ومصالحه تحدها غرائزه، تكون الشيخوخة قد داهمته .. فحكمته تزيد، لكن جسمه يزوى وقواه تخور وإرادته تضعف.. ولا يقوى على فعل شيء .. ويتمنى لو عاد به الزمن إلى

الوراء ليبدأ حياته من جديد .. ولكن هيهات ، فإن ينباع الحياة تكون قد جفت وأن قطار العمر يكون قد ولى بلا رجعة وأنه قد أصبح إلى الموت أقرب منه إلى الحياة .

* كذلك العقائد، فى دورة حياتها، فعندما تداهمها الشيخوخة وتفقد قدرتها على تجديد نفسها بنفسها وتصبح عاقرا لا تنجب وعقما لا تلد .. أتند.. تختفى فى فراغ الزمن .. كما يختفى شبح أسود فى ظلام حالك .. ويتمنى كهاتها لو عاد بهم التاريخ ليصلحوا ما أفسده الدهر، وهى أمنية لم تتحقق لأحد من قبل، فعجلة التاريخ تنجه دوما إلى الأمام ولا تترد أبدا إلى الخلف، وهى فى صيرورتها - فى فراغ الزمن - لا تعب أبدا بالآلام البشر ولا تأسى على حالهم ولا تلقى لآمالهم أى اعتبار.

ومن قبل قال تعالى فى محكم آيات الكتاب: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ. لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]
وعلى سبيل الاستشهاد ..

فإن العبودية، أى امتلاك إنسان لإنسان آخر ملكية رقبة، أقرها فلاسفة اليونان العظام، أرسطو وأفلاطون، وكرسها أباطرة الرومان من بعدهم وسجنوها فى الدستور وفى قانون جوستينيان، كما أن الأديان السماوية فيما بعد لم تحرمها بنص قاطع، لأنها مثلت الأساس الاقتصادى والاجتماعى الذى كانت تقوم عليه الدولة آنذاك . إذ كانت تلبى - فى ذاك الوقت - حاجة

الأثرياء والسادة وأصحاب النفوذ والأمرأء إلى قوة عمل منتجة غير مدفوعة الأجر مسئولة الحق حتى من حق الحياة. وظلت العبودية، على هذا الحال، عارا يلطخ شرف البشرية عدة آلاف من السنين إلى أن حرمتها الثورة الفرنسية بتشريعاتها الوضعية، عندما رفعت شعار الحرية والإخاء والمساواة وأقرت عام ١٧٩٨ أن جميع البشر أخوة، وإن الإنسان أخو الإنسان حتى وإن اختلفت العقائد والأديان.

وعلى هذا الأساس ..

فإن المذهب السائد فى أى مجتمع، عادة ما يعكس مصالح القوى الاجتماعية المهيمنة على النشاط الاقتصادي، التي تستحوذ فى الغالب على النصيب الأوفر من الثروة القومية، وفى سبيل سعيها للحفاظ على هذه المكاسب، توظف عناصر البنيان الفوقى، من تعليم وثقافة وفن وإعلام وقيم روحية وأفكار فلسفية ونظريات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأجهزة قمعية، لفرض أيديولوجيتها الخاصة على المجتمع بأكمله، مدلة بذلك على أن الأفكار المسيطرة على حقبة ما ليست إلا ترجمة ذهنية للعلاقات الاجتماعية السائدة فى تلك الحقبة ، ومن قبل قال نيتشه (١٨٤٤-١٩٠٠) أن الأفكار الفلسفية ليست إلا تعبيراً عن المعتقدات السائدة فى عصرها .

وهذه الأيديولوجيات، عندما تخدم مصالح طبقية واضحة المعالم ومحددة القسمات، تخرج من دائرة الفكر الحر، وتدخل دائرة المقدسات، لأنها تفترض إجابات مسبقة لكل الأسئلة. فالوظيفة المحورية للأيديولوجيا

الرسمية Ideology هي إضفاء المشروعية Legitimacy على السلطة القائمة وتبرير العلاقات الاقتصادية المستقرة في المجتمع . وعن هذا يقول الفيلسوف الأمريكي البرجماتي جون ديوى (١٨٥٩-١٩٥٢) "يمكننا دائما أن نكتشف وجود علاقة بين أى مذهب فلسفى ذى تأثير ونفوذ وبين أحد المصالح المتصارعة فى المجتمع عندما يدعو هذا المذهب إلى برنامج اجتماعى معين".

وتأكيدا لذلك، أشار الاقتصادي الأمريكي سور شتين قبلن فى كتابه "نظرية مؤسسة الأعمال"، إلى أن أرباب العمل كانوا يبقون مواهب وميول العلماء وذوى الكفاءة الفنية والخيال الواسع تحت سيطرتهم ويكبتونها إذا تطلب الأمر ذلك، من أجل الحفاظ على الأسعار وتعظيم الأرباح، ويرى، أنه إذا أمكن، بطريقة ما، تحرير هؤلاء من القيود التى يفرضها عليهم نظام الأعمال، فسوف يشهد الاقتصاد انطلاقة كبيرة فى الإنتاجية ويحقق ثروة لم يسبق لها مثيل. وهو ما حدث بالفعل فى المجتمعات التى تبنت الديمقراطية فى العصر الحديث .

فالتطبقات المسيطرة، لا تترك الأمور تجرى على أعنتها، وإنما تعمل وفقا لرؤية كلية. فهى تغرس جذورها فى الأساس الاقتصادى للمجتمع، وفى نفس الوقت، تمد رءوسها أيضا فى بنيانه العلوى . حيث تخصص القسم الأكبر من أبنائها وتابعيهم لإدارة النشاط الاقتصادى ، وتخصص قسمًا ثانيا لإجراء الدراسات وفهم التناقضات التى تعوق نموها وتطورها بغرض تصفيتها أولا بأول، وتخصص قسما آخر للولوج إلى مؤسسات الدولة وجهازها الإعلامى ومؤسساتها الدينية والثقافية وماكيناتها القمعية من أجل

تهيئة المجتمع للتجاوب مع أهدافها والدفاع عن مصالحها .

فأبناء الطبقة الحاكمة، فى أى مجتمع، يفتشون عن تبريرات لسيطرتهم على المجتمع سواء أمام أنفسهم أو أمام غيرهم. ولذا فإتهم عادة ما يروجون للأفكار التى يمكن أن تضى القداة والمشروعية على حكمهم ومصالحهم وفلسفتهم النفعية، ويتبعون فى سبيل ذلك الوسائل الكفيلة بنشر منظومتهم الفكرية عبر المجتمع بأسره. فالنسياسة فى جوهرها، تعبير عن مصالح القوى الاجتماعية، وهى تسعى إلى تشكيل المعرفة وتضبط تدفقاتها وتوظفها للدفاع عن هذه المصالح فى مواجهة أعدائها.

وهنا يشير ميشيل تومسون^(١١) فى كتابه "نظرية الثقافة" ، إلى أن الكل يسعى إلى حجب الحقيقة سواء الحكام أو المحكومين فى نفس الوقت. ويستشهد على ذلك ، بأن النظام الرأسمالى يخفى استغلال العامل الأجير عندما يدفع أجور العمال بالساعة ، بغية إخفاء أثر تقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض وبذلك يتم خداع طرفى العلاقة . إذ يعتقد العمال أنهم قد عوضوا بدرجة مناسبة عن عملهم، تماما، كما يندع أصحاب العمل بأنهم يقدموا لهم تعويضا عادلا . بينما الحقيقة، كل الحقيقة، هي أن المنتج الفائض يتم انتزاعه بواسطة أصحاب الأعمال من المجتمع ومن الشغيلة بأساليب فيها الكثير من المكر والدهاء والخديعة.

وينبهنا كارل ماركس^(١٢) إلى أن الرأسماليين وضحاياهم ، معا، سوف يعانون من الوعي الزائف "أى عدم القدرة على التعرف على أن هناك استغلال من طبقة لطبقة أخرى ، ويفسر هذه الظاهرة بأن الاستغلال يسعى إلى التخفى وراء الأقنعة حفاظا على استقرار النظام الاجتماعى ، لأن طرفى

العلاقة : المستغلين (بكسر الغين) والمستغلين (بفتح الغين) ، يخشون من فضح ظاهرة الاستغلال ، فالجماعة الأولى تخشى عواقب التمرد ، والجماعة الثانية تخشى جسامه تضحياته وتحمل تبعاته .

اما المفكر اللبناني شبلي شميل^١ (١٨٥٣-١٩١٧) فيقول: "البعض يستخدم العقل والاكتساب لإقامة العقبات في سبيل ارتقاء العمران، فقامت الإثرة مقام تبادل المنافع. فارتفع قوم إلى الأوج وانحط آخرون إلى القاع".

وخير شاهد على صدق ذلك .. ما نراه الآن، في معظم البلدان، من تصعيد بعض الاقتصاديين والمفكرين ورجال الدين والطعام أذئاب الطغاة والموالين لرجال الأعمال إلى رئاسة القطاعات والشركات، واستحواذهم على الإدارات العليا للأجهزة التنفيذية والمراكز الإعلامية والمؤسسات الدينية، وإحتلالهم لمقاعد النواب في قاعة البرلمان، ولوجههم إلى كراسي السلطة في مجلس الوزراء. وهذا في حقيقة الأمر، ليس سوى مشهد يتكرر بلا انقطاع على المسرح السياسي الذي يحرك خيوطه باقتدار رجال السلطة ورجال المال. فالأفكار الحاكمة لكل عصر هي - في الواقع - أفكار طبقتة الحاكمة. وهو ما عبر عنه "سير فانتس" الروائي الأسباني الشهير بلغة الأدب في رائعته: " دون كيشوت"، قائلا: " إن المفكر المغرور يسجد أمام الغبي المطرز بالذهب واسع النفوذ " .

وكان من نتيجة فك الارتباط النسبي بين الثقافة وبين الجدارة والتميز الاجتماعي-على هذا النحو-أن أعلن هـ.م أنتنبرجر^٢ Entensberg-r أنه قد"أصبح بمقدور أنصاف المتعلمين أن يتبعوا المراكز السياسية

والاجتماعية العليا في مؤسسات الدولة".

ويؤيده في ذلك، كينيث جالبريث^(١١) (مواليد ١٩٠٨) إذ أعلن " أن معظم الذين يشتغلون من هؤلاء بالاقتصاد السياسي ، وأصبحوا الآن مشهورين ، لا يكادون يقولون شيئا جديدا ، وأن البعض منهم قد اكتسبوا مكانتهم عن طريق الإفصاح ببلاغة، أو بالترديد والتكرار ، لما كان أصحاب النفوذ يودون سماعه" بلا انقطاع.

لذلك فإنهم صاروا في زماننا - كما كانوا في الأزمنة الغابرة - يتبعون أساليب الكتابة الجوفاء والخطابة ذات القوالب التعبيرية المكررة راقصة الإيقاع سريعة الانتشار ، حيث يحل الكلاشيه Clichés والشعارات - في كتاباتهم - محل المفهوم Concept وتصبح التعبيرات المنمقة والكلمات المنمعة والجمل^(١٢) الركيكة التي يلكونها بالسنتهم ، هي المثل السائد والفكر المتداول والعلوم الكاذبة Polygraph .

وكذلك تصبح اللغة، على ألسنتهم، هي الصورة الصوتية للسلطة، وهي في العادة لغة مقفلة لا تبرهن على شيء ولا تفسر شيئا، وإنما هي تقتصر على كونها لغة التبرير تبلغ قرار الحاكم إلى الرعية، وهي تقرر الصواب والخطأ بصورة لا تقبل نقاشا، وتبرر قيمة ما بواسطة قيمة أخرى.. ومثل هذا النوع من التبرير يخلق ضميرا يعتبر أن لغة السلطة السائدة هي لغة الحقيقة المطلقة".

ولأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من سوق التداول في سنوات الاحتياط، فإن هؤلاء المثقفين الانتهازيين والعلماء البغاة فقهاء السلطة أذئاب الطغاة عادة ما يحتلون ساحة الفكر والإعلام في أي مجتمع ولا

يتركوا مكاتنا آمنا للمبدعين الحقيقيين والمفكرين العلميين الذين يستخدمون المنهج العلمي لتكوين المعرفة وتوليد الأفكار .

وهؤلاء المستخدمون، التابعون لدوائر الأعمال، هم أيديولوجيو الطبقة المسيطرة ومنظروها وعلماؤها في كل التخصصات، بما في ذلك العلوم الاجتماعية، ومنها علم الاقتصاد. وهؤلاء، هم الذين وصفهم الراحل الدكتور "محمد السيد سعيد" بأنهم موظفون برتبة علماء أو حكماء أو كهنة، يحصلون على امتيازات مقابل توظيف المعرفة لخدمة أسيادهم من السياسيين وأصحاب الأعمال .

وفي مثل هؤلاء يقول الفيلسوف الإنجليزي الشهير "روبرت مالتس" : أن الرجل الذى يسعى لجعل العلم يتفق مع وجه نظر غير نابعة من العلم نفسه، أى يتفق مع وجه نظر أملتها مصالح دخيلة، خارجة عن العلم، مثل هذا الرجل اعتبره جديراً بالاحتقار".

وعليه ..

فالإقتصاد، هو علم يعنى بدراسة أحد مظاهر العلاقات الاجتماعية، ومن ثم، يصعب أن يتحرر تماماً من قيم الباحث ومعتقداته وتفضيلاته فيما ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقات. فالباحثون، ينتسبون إلى طبقات اجتماعية معينة، ويتعايشون في رحاب أيديولوجيات تشكل وعيهم وتحدد مواقفهم من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، سواء برفضها أو بقبولها والتعايش معها. وهؤلاء الاقتصاديون في العادة يوظفون مناهج البحث العلمي لتقديم صياغات وتبنى نظريات تثبت وجهة نظر الطبقات المسيطرة التى ترتبط بها مصالحهم. فهم يجتهدون في تجنيد الأسس العلمية

لحمايتها والدفاع عنها، وتبرير منظماتها وتقديس أهدافها وإكسابها الشرعية، وتوجيه وعى الطبقات المنتجة للتكيف معها .

وعلى أيدي هؤلاء الانتهازيين، مثقفي السلطة وفقهائها من صناع الطغاة، تصبح الأيديولوجيا ، كما عرفها كارل ماركس ، ما هي إلا مجموعة من الأوهام التي تعتم العقل وتحجبه عن إدراك الواقع والحقيقة. وتلك الأوهام في نظر رضوان زيادة ^(٩)، تحول العقل إلى مفهوم مسبق Pre-judging يجب تحديده وتأطيره وفقا لما ترتأى الأيديولوجيا وتريد. إذ يتحول العقل إلى مجرد أداة تستجيب دائما لرغبات الأيديولوجيا . وحينئذ يصبح الخطاب الأيديولوجي ، على أيدي هؤلاء المنظرين الكهنة ، ليس إلا خطاب مضاد للحقيقة لأنه لا يروم المعرفة ، بقدر ما ينبغي السياسة كعملية تنشد كسب الأنصار والجماهير وتسعى إلى تبخيس الخصوم وهزيمتهم . فالعقل والأيديولوجيا متضادان في غايتهما ووظيفتهما عند هؤلاء .

وفي هذا، ذهب البروفيسور هانس مورجنتاؤ ^(١٠) إلى القول بأنه: "من أخص خصائص السياسة إجبار الممثل على مسرحها أن يستخدم الأيديولوجيات حتى يخفى الهدف المباشر لأفعاله " وهو دائما نيل السلطة والاستحواذ على الثروة والعيش في ترف.

وما سبق يبرهن على أن الأفكار السائدة في كل عصر كانت دائما، وستظل، أفكار طبقته المسيطرة ومن البديهي أن التزام المنظرين بهذه الأفكار المسبقة يبعدهم عن التماس مع الحقيقة، ويضفي على مقولاتهم، دون سند، صفات القداسة ^(١١).

وهذه المعانى نفسها، ردها "فيلن" فى كتابه "نظرية الطبقة العاطلة بالوراثة". عندما أشار، إلى أن الأفكار المحورية فى الاقتصاد الكلاسيكى لم تكن انعكاسا للبحث عن الحقيقة، وإنما كانت تتكيف مع المعتقدات المسلم بها. حيث تطفو على سطح المجتمع، فى العادة ، مجموعة من الأفكار التى لا تقوم على أساس من الواقع. بل تقوم على أساس من الأمور المقبولة اجتماعيا المناسبة للمصالح ذات النفوذ، ولا تعدو اجتهادات المنظرين، فى مثل هذه الحالة، عن كونها نفحة من التأويل الإنجيلى الذى يميظ اللثام عن الحقائق المقدسة . ويتفق معه فى ذلك الاقتصادى المصرى القدير، الدكتور حازم الببلاوى^(١٠٠)، حيث يشير إلى أن الفصل الكامل بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية وبين الأحكام التقويمية والتقديرية لم يتحقق حتى الآن.

وفى مجال التفسير:

تميز الدكتوراة يمنى طريف الخولى^(١٠١) بين منهج البحث فى الظواهر الاجتماعية ومنهج البحث فى الظواهر الطبيعية :

* ففى العلوم الاجتماعية يكون الباحث جزءاً لا يتجزأ من الظاهرة التى يبحثها، وكذا فلا بد أن يشعر تجاهها بميول وأهواء تفرضها البيئة الثقافية والحضارية التى ينتمى إليها . فبعض الظواهر الاجتماعية تبحث فى بيئة ما على أنها عرف محمود، وفى بيئة ثانية كبدعة مذمومة ، وفى بيئة ثالثة كجريمة يعاقب عليها القانون. وهو ما يؤدى إلى إضفاء الأحكام الخلقية والإسقاطات التقويمية على موضوع البحث . فقيم الباحث توجه موضوع البحث ، وطريقة رصده للوقائع ،

وتؤثر على طبيعة أحكامه ذاتها ، وهو ما نعرّف مقدماً بأنه الصبغة العامة لما هو مدون من أفكار ورؤى فى كتابنا الحالى.

* أما بالنسبة للعلوم الطبيعية، فإن المحتوى المعرفى لها ينصب على ظواهر محايدة لخلوها من الوعى والإرادة، فيمكن للإطار الثقافى والبيان الحضارى أن يرفع يده عنها تماماً. إذ أن درجة التقدم التى أحرزتها العلوم الطبيعية جلبت لها استقلالاً معرفياً تاماً، وأصبح السياق الثقافى لا يجرؤ على التدخل فى صوغ فروضها أو عناصر نظرياتها أو فى محتواها المعرفى، وإنما يقتصر فقط على التفاعل مع تكنولوجياتها وخصائصها التطبيقية .

ويستخلص من ذلك - كما تقول يمنى طريف- أن التفسيرات فى العلوم الطبيعية تتكامل أو يتجاوز بعضها البعض وتتراكم فى متصل التقدم الصاعد عبر الزمن وهى فى تقدمها تصحح نتائجها بعضها بعضاً ، بينما تتناقض التفسيرات فى العلوم الاجتماعية وتتصارع وقد تبلغ حد العداء الصريح فيما بينها، انعكاساً لمدى التناقض والصراع بين القوى الاجتماعية التى تتبناها.

وفى رصده لهذه الظاهرة يشير "جالبريث"^{١١} ، إلى أنه فى الربع الأول من القرن العشرين، كان رجال الأعمال يسيطرون بإحكام على زمام الكليات والجامعات الأمريكية من خلال سيطرتهم على مجالس الأوصياء . وكانت آراء الهيئة التدريسية تفحص بدقة خشية أن تكون منطوية على أفكار تتعارض مع الاحتياجات المتصورة لدوائر الأعمال، ويضيف، بأنه ما زال هناك اعتقاد سار، حتى اليوم، لدى هذه الدوائر بأن التوجيه النهائى للنشطة الأكاديمية ينبغى أن يظل بأيدي رجال الأعمال الذين يتمتعون بخلفية سليمة فى الإدارة، ويتولون المسؤولية التنفيذية للشركات والمؤسسات الخاصة.

وهذه القضية ..

أى قضية الهيمنة .كانت محل اهتمام كل من ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠) Max Weber وأنطونيو جرامشى (١٨٩١-١٩٣٧) A.Gramscce وول ديورانت (١٨٨٥-١٩٨١) :

* فالأول (فيبر)، يقول بأن كل أشكال السلطة أو الهيمنة هي "توليفات، تكييفات، أو تعديلات لثلاثة أنماط خالصة"، هي الهيمنة التقليدية والقانونية والكاريزمية:

- فالهيمنة التقليدية Traditional، تركز على إعتقاد فى شرعية "ما قد وجد دائما".

- أما الهيمنة القانونية Legal، فتؤسس على شرعية القوانين الموضوعية. فالأفراد يطيعون المنصب لا شاغله .

- أما هيمنة الزعامة الملهمة Charismatic فتعتمد على الإعتقاد فى القدرات الخارقة للزعيم .

* والثاني (جرامشى) قد اهتم بتفسير الهيمنة الأيديولوجية التى تمارسها الطبقة السائدة على باقى المجتمع ، وبسبب نضاله السياسى اعتقل وعذب حتى الموت فى سجون الفاشية الإيطالية قبل الحرب العالمية الثانية. وفى مجال التحليل رفض (جرامشى) أسلوب ماركس فى الربط الساذج، بين التحكم الاقتصادى والهيمنة الأيديولوجية (الثقافية). ففى رأيه، أن الفئة المسيطرة لا تسعى إلى التأكيد المباشر لهيمنتها الاقتصادية وإنما هى تمارس نفوذها وتأثيرها الثقافى والذهنى،

والأخلاقي، والأيدولوجى من خلال نشاط منظمات المجتمع المدنى فى الميدان الاجتماعى، الممتد بين مؤسسات الاقتصاد ومؤسسات الدولة، وبذلك فإنها تتمكن من إقناع الغالبية العظمى من السكان بمشروعيتها الثقافية، والاقتصادية، بوصفها فئة مهيمنة، إذ أن الخطاب السائد يتألف من نظام متقن من الإشارات أو الدلالات أو الرموز التى تؤلف معا أساطير قوية ومقنعة وذلك هو ما يشكل الواقع "الاجتماعى والثقافى".

ويرى "جرامشى" أيضا أنه فى المجتمعات الرأسمالية تكون الأيدولوجية المهيمنة هى أيدولوجية قبول المجتمع لقواعد الملكية الفردية، وآليات السوق، التى تترتب عليها نسبة مقبولة من التفاوت فى الثروة والمكانة والفرص. ومع أن فوائد هذه الآليات لا تحقق العدالة ولا تتوزع بين جميع الفئات بشكل متساو أو متكافئ، فإن الفئة المهيمنة تفوز بالاعتراف بمشروعيتها إلى الدرجة التى تبدو عندها وكأنها نوعا من القانون الطبيعى للوجود الاجتماعى. أى أن الناس بعد تزيف وعيهم قد توصلوا فى النهاية إلى أن المسارات الأيدولوجية لعالمهم الاجتماعى والسياسى هى مسارات "طبيعية".

وتتجلى فكرة "جرامشى" أكثر فى قوله أن الفئة المهيمنة لكى يستقر وضعها، فإنها تسعى إلى كسب قبول المجتمع ككل قبولاً تلقائياً لهيمنتها بوصفها النظام الطبيعى للأشياء، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى صياغة العقلية السائدة والنظرة العامة للمجتمع ككل على أساس هذا القبول، وهو ما يعنى أن الحكومات قد توصلت إلى أنه من السهل عليها إقناع الناس بالرضى لما هم فيه من فقر وبالإذعان لما هم عليه من قهروبنو الشأن.

■ أما الثالث (ول ديورانت) ، صاحب موسوعة قصة الحضارة ، فقد سار على درب جرامشي في تفسير قضية الهيمنة الأيديولوجية للطبقات المسيطرة اجتماعيا، مؤكدا على أن "الدولة التي تعتمد على القوة وحدها سرعان ما يتقوض بناؤها، لأن الناس وإن كانوا بطبيعتهم أغرارا ، إلا أنهم كذلك ذوو عناد. فالقوة، مثل الضرائب ، تصبح أكثر نجاحا إذا ما كانت غير مباشرة وخفية. ولذا ، تلجأ الدولة -لدى تبقى على نفسها- إلى أدوات أخرى- تستخدمها في بث تعاليمها ونشر أيديولوجيتها كالأسرة والكنيسة والمدرسة ، حتى تبني في نفس المواطن عادة الولاء للوطن والفخر به (رغم ما يشوبه من استغلال وتفاوت) . ويضيف أن ذلك أغنى الأقلية الحاكمة عن استخدام رجال الشرطة ، وساعدها على تهينة الرأي العام للتماسك في طاعة وانصياع ، كما ساعدها على تحويل سياستها التي فرضتها على الناس بالقوة فرضا ، إلى مجموعة من القوانين التي من شأنها أن تبلور سلطاتها عليهم من جهة ، وأن توفر لهم الأمن والنظام من جهة أخرى. وهى بذلك ، تعترف بحقوق الرعية Subject إعترافا تستميلها به إلى قبول القانون ومناصرة الدولة "... ثم يضيف " ولم يلبث الناس أن يتبينوا أن دفع الضرائب (للدولة) خيرا لهم من التقاتل بعضهم مع بعض، فخيروا لهم أن يدفعوا الجزية (للص) واحد عظيم الشأن، من أن يدفعوا الرشوة للجميع " .

فالدولة الظالمة - تبدو - بديلا أقل خطرا من الفوضى التي تعم المجتمع إذا خلت البلاد من الحاكم: " فانظر ماذا صنعت جماعة الباجندا التي اضطرت كل رجل فيها، حين مات الملك، أن يسلم نفسه " .

فالفوضى الهدامه أكثر خطراً على الدولة من الاستبداد الأسود وهو ما يحذرنا منه الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) قائلاً: "إننا إذا تركنا الناس لرغبتهم فى حالة طبيعية ، فلا مندوحة عن أن يقتل كل منهم الآخر، وسرعان ما تصبح الحياة لكل منهم فقيرة، وكرهية، وموحشة، ووحشية، وقصيرة " . ويضيف، بأن الحكومات ترى أن السيادة مسألة حيوية للمحافظة على الحياة البشرية والقيم المتحضرة، أما الأخلاق، فهي ليست سوى اتفاق ساخر بين أوغاد. غير أنه ينبهنا - فى نفس الوقت - إلى أن الحكومات ليس لها الحق فى أن تحكم الناس إلا عن طريق العقد الاجتماعى "Social contract"، ويؤيده فى ذلك جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) مؤكداً على " أن سلطة الحكومة ينبغى أن ينظر إليها على أنها مشروطة بشروط العقد الاجتماعى " .

وهنا، يوصى الفيلسوف الأمريكى ديفيد هنرى ثورو (١٨١٧-١٨٦٢) باللجوء إلى المقاومة السلبية كوسيلة للاحتجاج ضد الحكومات الشريرة، أما ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) فيحرض على قتالهم داعياً الطبقة العاملة للتمرد والثورة فهي لن تخسر غير أغلالها وقيودها التي كبلتها بها الرأسمالية كي تند تطلعاتها وتقيد حركتها وتزيف وعيها .

ومع ذلك.. وعلى الرغم من كل ذلك ..

ندلنا وقائع التاريخ وعلامات الزمن، أنه على الرغم من سيطرة الأقلية واستحواذها على الثروة، وفعالية سطوتها الأيديولوجية والسياسية، فى مواجهة الطبقات الشعبية الأكثر عددا والأضعف تنظيماً والأقل وعياً والأفقر مالا، فإن هؤلاء المستضعفين لم يعدموا أبداً وجود علماء ومثقفين ثوريين

يبنون وجهة نظرهم والدفاع عن مصالحهم إن لم يكن بحكم الانتماء الطبقي
فبدافع الوعي الاجتماعي، أو الانتماء الفكري، أو الوازع الديني.

- وهو ما انتصرت له الأديان السماوية وضحي في سبيله المصلحون
والشوار.

- وهو وما نادى به أيضاً كارل ماركس في منتصف القرن التاسع عشر
عندما حرر كتابه الجامع رأس المال Das Kapital وأسس حركته
الشيوعية دفاعاً عن الطبقة العاملة وحلفائها من المنتجين والعاملين
بأجر الذين لا يملكون من حطام الدنيا غير الستر.

فالتناقضات الموضوعية، التي تجرى في الطبيعة وفي المجتمع، تناظرها
أيضاً الأفكار والأيديولوجيات التي تكون وعي الإنسان. وهذه التناقضات،
والصراعات التي تعم العلاقات الاقتصادية، يتردد صداها وتظهر تجلياتها في
البناء المعرفي للمجتمع .

فالإنسان اكتشف منذ البداية أنه لا توجد وسيلة لإشباع حاجاته المتجددة
إلا بتحقيق النمو المتواصل، أي بزيادة وتنوع ما ينتجه من سلع وخدمات
بمرور الزمن. ومن المتعارف عليه، أن الزيادة في الإنتاج ترتبط بعلاقة
عكسية مع نفقة استخدام الموارد. وهي: الربح للأرض، والأجر للعمل،
والفائدة لرأس المال، والربح للمنظم. ودور كل من هذه العوامل في توليد
الإنتاج، وأهميته ونصيبه من الدخل، كان محل خلاف بين رواد المدارس
الاقتصادية، انعكاساً لتعارض المصالح بين القوى الاجتماعية المالكة أو
المتحكمة في هذه العوامل .

ومجمل هذا كله، يشير إلى أن الناس وهم ينتجون السلع والخدمات،
فإنهم ينتجون أيضاً علاقاتهم الاجتماعية ، ويبنون الأفكار والمقولات والنظم

التي تتسق هذه العلاقات. فالملاك، لهم نظرياتهم ومنظروهم، وكذلك الإجراء لهم أيضا نظرياتهم ومنظروهم. والصراع الاجتماعي بين أولئك وهؤلاء كان، وسيظل، سجالا إن سلما أو حربا أبد الدهر تجسيدا لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]

ومن المشاهد ..

أن العلاقة الجدلية التي تنشأ بين المذاهب الاقتصادية والتحولات الاجتماعية والسياسية ظهرت تاريخيا منذ ظهور الفكر الاقتصادي ذاته. إذ أن الأفكار، مثلها مثل الحياة، تتطور باستمرار كلما تطورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتغيرت الأحوال. وإن كان تطورها يأتى متاخرا فى كثير من الأحيان.

وفكرة التطور هذه هى إحدى النتائج الثورية لنظرية داروين عن تطور الأحياء بآلية النشوء والارتقاء.

* والتطور قد يحدث بشكل تدريجى بطيء وغير محسوس حيث يتغير الواقع كل لحظة بدرجات صغيرة incremental .. لا تحس ولا ترى ولا تدرك بالحواس حتى نكتشف بعد فترة أننا إزاء ظواهر جديدة لم تكن من قبل معروفة.

* وقد يحدث التطور عبر الطفرات الفجائية Mutations والتغيرات الثورية Evolutionary. التى يمكن للمراقب ان يدركها بالحواس ويراها رؤيا العين.

* وقد رأى " داروين " أن الطفرات هى الأكثر أهمية فى تفسير تطور الكائنات الحية إذ تساعدها على التكيف مع كافة التغيرات البيئية .

وفى العلوم، ومنها علم الاقتصاد ، قد يحدث التطور بشكل تدريجى أو على شكل طفرات، تبعاً لطبيعة التغيرات التى تحدث فى الواقع المعاش. وقد أسهم فيلسوف العلوم توماس كون برأيه فى شرح ذلك بإصداره كتاباً عن فلسفة العلوم عام ١٩٦٤ مؤكداً فيه على أن كل عصر تسوده منظومة أو نمط فكرى غالب Paradigm ويدور فى إطاره البحث العلمى بما يكاد يشبه العقيدة المقدسة.

ومع ذلك، فإن بعض الأفكار المنفردة الخارجة عن السياق العام ما تنفك أن تظهر، والملاحظات المناقضة للنمط الفكرى السائد تكثر، والاعتراضات عليه تنتشر وتتراكم، مما يؤدى فى النهاية إلى ظهور نمط فكرى جديد New paradigm أشبه بالطفرة ينقلنا إلى عقيدة جديدة أو نمط فكرى مختلف. وفى سياق عرضه لهذه الرؤية يقول الدكتور حازم الببلاوى^(١١) أنه منذ ظهور كتاب توماس كون عن فلسفة العلوم وأصبحت فكرة المنظومة أو النمط Paradigm هى الغالبة عند معظم المفكرين فى تفسير تطور النظريات العلمية ، سواء كانت تلك النظريات معنية بالتحولات التى تحدث فى الطبيعة أو بتلك التى تحدث فى المجتمع والوعى.

وعليه..

فالتغيرات والتناقضات والصراعات الاجتماعية يتردد صداها وتظهر تجلياتها الفكرية فى النظريات الاقتصادية، ولذا فإن الاختلافات والتناقضات بين رواد المدارس الاقتصادية التى نراها فى مكونات النظرية الاقتصادية

تأتى تعبيراً عن تعارض المصالح بين القوى الاجتماعية المتصارعة فى كل مرحلة تاريخية . ففى رأى جون لوك ^(١٠) "أن الوقائع التاريخية هى التى تشكل مادة النظرية الاقتصادية " .

وهذه القضية ..

أى تبعية الفكر الاقتصادى للمصالح الاقتصادية، أولاهها الاقتصادى المصترى القدير الدكتور "جلال أحمد أمين" أهمية خاصة، حيث يرى أن اختلاف مدارس الفكر الاقتصادى كل منها عن الأخرى، يرجع إلى تفضيل كل منها لعمل على آخر من عوامل الإنتاج باعتباره المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى، ويضيف، بأن هذا التفضيل لم يأت ، فى رأيه، نتيجة لاكتشاف حقائق كانت غائبة، بل كان بسبب تغير بظراً على توازن القوى الاجتماعية لصالح القوى ذات النفوذ بحيث يكون التأكيد على عامل دون غيره مناسباً لخدمة أى من المصالح السائدة.

* ويشير، إلى أن التجاريين (١٤٥٠-١٧٥٠) كانوا منظري عصر ما قبل الثورة الصناعية، حينما كانت التجارة هى المصدر الأساسى لنمو الثروة، وكان التجار هم سادة النظام الاقتصادى فى حينه. وكانت ثروة الأمم تقاس بما يتراكم لديها من ذهب وفضة، تحصل عليهما من حصيلة التجارة الخارجية. ومن المعروف أنه توجد علاقة طردية بين كمية النقود وزيادة الإنفاق العام، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات.

* وأن الفزيوقراط (١٧٥٠-١٧٧٠)، اعتبروا أن الأرض هى المصدر الوحيد للثروة (الزراعة)، أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لا تزيد

عن تشكيل ما تنتجه الأرض (الصناعة)، أو نقل هذا الإنتاج إلى المكان المناسب فى الوقت المناسب (التجارة). وهم فى ذلك كانوا يعبرون عن مصالح الأرستقراطية الفرنسية التى كانت تستمد ثروتها ومكانتها من الزراعة فى عصر ما قبل الصناعة .

* أما الكلاسيك (١٧٧٦-١٨٧٠)، ومن بعدهم الكلاسيك المعاصرون، فقد اعتبروا أن تراكم رأس المال هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى، لأن الأرض ثابتة بطبيعتها وتخضع لقانون تناقض الغلة وإن كل زيادة فى إنتاجها يعود الفضل فيها إلى رأس المال . وهم بذلك يعبرون عن مصالح الطبقة الرأسمالية الباذغة التى تزايدت ثروتها، وقويت سطوتها، وارتفعت مكانتها الاجتماعية فى غمار الثورة الصناعية.

* أما الكنزيون، فهم منظرو الرأسمالية وهى فى مرحلة تركيز وتمركز رأس المال وسيادة الاحتكارات. وقد سعوا إلى إقالة النظام الاقتصادى من عثرته التى أوصلته إلى الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣) Great Deprecation، وأسندوا إلى الدولة مهمة تنشيط الطلب الفعال عن طريق اتباع السياسات التى تؤدى إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار. فالفكر الكينزى، جاء استجابة عملية لاحتياجات الرأسمالية الرشيدة التى تسعى إلى إصلاح النظام الرأسمالى من داخله قبل أن يكتب عليه الغناء بفعل عوامل الهدم الذاتية .

* وأما الاشتراكيون بصفة عامة، والماركسيون بصفة خاصة (١٨٠٠ حتى الآن) فاعتبروا أن العمل هو المصدر الأساسى للثروة، وأن رأس المال هو عبارة عن عمل إنسانى متراكم فى الأصول الثابتة،

التي هي ناتج فائض القيمة الذي يسلبه الرأسماليون من الشغيلة. وهذا الفكر أتى كرد فعل على مظالم الرأسمالية وشرورها من ناحية، واستجابة لتطلعات الطبقة العاملة للصاعدة وحلفائها من ناحية أخرى.

* أما المنظم Entrepreneur ، كأحد عناصر الإنتاج فهو القاسم المشترك الأعظم The great divide في فكر كل هذه المدارس ، باعتباره العنصر المسؤول عن تحقيق التوليفة المثلى Optimum combination من عناصر الإنتاج، التي تعظم الربح Maximizing profit وتدنى التكاليف Minimizing cost ، إلا أن المنظم قد اكتسب أهمية خاصة عند جوزيف شمبيتر J.Schumpeter وزير المالية النمساوي الأسبق والأستاذ بجامعة هارفارد (عام ١٩١٢) بعد ما تضخم حجم الشركات وأصبحت دولية النشاط. والمنظم عندما يكون هو مالك المشروع فإنه يحصل على ربح إذا حقق مكاسب ويتحمل خسارة إذا تعثر المشروع . غير أن حيثية المنظم اختلفت فيما بين الماركسيين والمدارس الاقتصادية الأخرى، إذ أصبحت الدولة، وليس الفرد، في ظل الاشتراكية هي ممثل المجتمع كمنظم وحيد لجميع المشروعات.

(٢) النظرية الاقتصادية (اتجاهات متناقضة)

بهذا الخصوص، يمكن الاستناد إلى تحليلات أوسكار لانج^(٢١) Oskar Lange (١٩٠٤-١٩٦٥) فى عرض ثلاثة اتجاهات هامة فى النظرية الاقتصادية، وهى الاتجاه التقليدى، والاتجاه الذاتى، والاتجاه التاريخى .

الاتجاه التقليدى .. الليبرالية النقية

والاتجاه التقليدى Classical Tendency، هو الأصل الذى تفرع عنه الاتجاهان الآخران. فهو يمثل نقطة انطلاق لجميع الاتجاهات المعاصرة فى الاقتصاد السياسى. ورائداه المؤسسان، هما الإنجليزيان آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)، وديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) .

ويشير الاقتصادى المصرى المتميز الدكتور رمزى زكى، إلى أنه ليس مصادفة أن تكون شهادة ميلاد هذا العلم صادرة من بريطانيا. فهي آنذاك كانت تسبق غيرها من الدول فى درجة تطورها الاقتصادى وفى سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية بها.

فمن الثابت تاريخياً، أن تطور الفكر الاقتصادى قد ارتبط بمدى تطور الرأسمالية الصناعية وبرز ملامحها الأساسية فى الاقتصاد البريطانى، ويمدى فهم هذا الفكر وإدراكه لهذه الملامح والعلاقات الاجتماعية الجديدة التى تولدت فيه .

فقد على الإقتصادي الإنجليزي آدم سميث بالعمل الإجتماعى، وخاصة تقسيم العمل، باعتباره مصدر ثروة الأمم. وكذلك على بتأثير العلاقات الإجتماعية التى ضمنها يتم العمل على تكوين هذه الثروة .

أما ريكاردو، فقد عين غلة الأرض، بكل ما يستخرج من سطحها بالاستعمال الموحد للعمل والمواد ورأس المال. واهتم بتقسيم تلك الغلة بين طبقات المجتمع الثلاث. وهم: ملاك الأرض، وملاك رعوس الأموال الضرورية لزراعتها، والعمال القائمون عليها. وأفاد، بأن المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسى، تكمن فى تحديد القوانين التى تنظم هذا التوزيع. أى أن النظرية الاقتصادية، "لديفيد ريكاردو" تدور حول تحليل علاقات الإنتاج، تلك العلاقات التى تتكون بين الناس خلال عملية الإنتاج الاجتماعى.

لذا.. فقد أدرك الكلاسيك منذ البداية أن الاقتصاد السياسى ليس هو العلم الذى يدرس الإنتاج الاجتماعى وعملياته فحسب، ولكنه العلم الذى يدرس أيضا العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الأفراد خلال عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، أى أنهم، كانوا يدركون دور الاقتصاد السياسى فى دراسة البناء الاجتماعى، واكتشاف القوانين العامة التى تحكم تطوره وتحليل عمليات الصراع الطبقي حول تقسيم الناتج الاجتماعى وبيان مدى تأثير ذلك فى حركة تراكم رأس المال. فالإقتصاد السياسى، كان فكرا متعدد الأبعاد بالنسبة للكلاسيك^(٢٢). إذ كان يدور حول السوق وعمليات الإنتاج والفرد والمجتمع والاختيار العقلانى والحركة التاريخية. فهو إذن، علم إنسانى وسياسى معنى بالأبعاد البشرية والاجتماعية والتاريخية للظواهر الاقتصادية.

لذلك.. فإن قضية توزيع الدخل، وما يدور حولها من صراع اجتماعي ومصالح طبقية متعارضة الأهداف، وتدخل حكومي يتراوح بين الإقدام والإحجام، كانت من القضايا المحورية التي ينصب عليها التحليل الكلاسيكي. ولأن جوهر الاتجاه الكلاسيكي وهو ضمان حرية قوى السوق *Laissez fair Laissez Passer* ، لذا فقد تفرع منه الفكر النيوكلاسيكي، خاصة، مقولات المدرسة الحدية *Margenalism* ، ثم المدرسة النقدية المعاصرة *Monetarism* .

كما أن الاقتصادى السياسى الماركسى *Marxizim* قد أخذ عن الاقتصاد الكلاسيكى أهم مميزاته، ثم وقف منه موقف النقد وانتهى إلى تقديم نظرة مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك، وخصوصا فى مجال قوانين الحركة التى تحكم مسار النظام الرأسمالى وتفوقه إلى مصيره المحتوم .. وهو الفناء.

كما أن المدرسة الكينزية قد أقامت رؤيتها فى تحديد مستوى الدخل والتوظيف وآليات التوازن فى النظام الرأسمالى على أنقاض النظام الكلاسيكى بعد تفشى أزمة الكساد الكبير *Great Depression* فى الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣.

وفى العقود الأخيرة أعيد إحياء تعاليم ديفيد ريكاردو فى صورة جديدة، كما أن رواد المدرسة النقدية دأبوا على ترديد مقولات الكلاسيك بعد لباسها ثوبا جديدا يتناسب مع تحديات ظاهرة التضخم الركودى فى إطار ما يسمى بالمدرسة النقدية المعاصرة .

الاتجاه الذاتي .. المنفعة قبل الأخلاق

يختلف رواد الاتجاه الذاتي، عن رواد الاتجاه التقليدي، إذ أنهم لا يرون أن العلاقات الاقتصادية تنشأ بين الناس خلال عملية الإنتاج، بل ينظرون إليها باعتبارها علاقة تنشأ بين الناس خلال عملية التبادل. حيث يرونها من زاوية المنظم الفردي الذي يبيع ويشترى في الأسواق. فالأفراد الذين يزاولون النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة تماما، يقيمون فيما بينهم علاقات عن طريق تبادل السلع، عندما يتخلّى كل منهم عما يرغب فيه بدرجة أقل، مقابل حصوله على بعض ما يرغب فيه بدرجة أكبر .

والتبادل هنا، في رؤية أوسكار لانج^(٢٣) يحدث كحلقة وسيطة في النشاط الاقتصادي للأفراد المنعزلين، ويتوقف، على الموقف الذاتي لكل منهم تجاه الأشياء التي يشتريها ويبيعها في السوق. ومع نمو الاتجاه الذاتي، حدث تحول أساسي في الفكر الاقتصادي:

- إذ تحول الاقتصاديون من الاهتمام (بالبائع) إلى الاهتمام (بالمشتري).
- ومن الاهتمام (بالتكلفة) إلى الاهتمام (بالمنفعة).
- ومن الاهتمام (بالعرض) إلى الاهتمام (بالطلب).

أي أن الاقتصاد كان قد تحول على أيديهم من الاهتمام بالتكلفة والعرض بوصفهما عاملين يحددان السعر، إلى الاهتمام بالرغبة والطلب بوصفهما عاملين يحددان السعر. ليس للسلع الاستهلاكية فقط، وإنما أيضا بالنسبة لعوامل الإنتاج بما فيها عنصر العمل. وظل هذا التحول ساريا إلى أن اقترب القرن التاسع عشر من نهايته فحدثت عودة إلى الاهتمام المتوازن بين العرض والطلب على يد الاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤).

ومن ذلك يتبين، أن المسألة المحورية فى الاتجاه الذاتى هى علاقة الإنسان بالأشياء وبالسلع المتبادلة، وهو ما يخفى الطابع الاجتماعى لتلك العلاقات. فالعلاقات التى تنشأ بين الناس فى عملية التبادل، إنما هى علاقات عرضية تماما ولا يبنى عليها. فهى ليست إلا حلقات وصل لعلاقة الإنسان بالأشياء، ناتجة عن حقيقة كون السلعة واقعة فى حوزة إنسان آخر، بما فى ذلك قوة العمل باعتبارها سلعة أيضا.

ويرى أوسكار لانج، أن الاقتصاد السياسى يصبح عند ذوى الاتجاه الذاتى، عبارة عن دراسة لعلاقة الإنسان بالأشياء التى تشبع حاجاته، أو السلع التى يسبب تملكها شعوره باللذة أو تكوينه للثروة. إذ أن الإنسان الرشيد ينشد تحقيق المنفعة من تصرفاته فى كل وقت. وهو ما تعبر عنه بشكل دقيق نظرية المنفعة الحدية Theory of Marginal Utility وهى النظرية التى حولت علم الاقتصاد إلى علم عام للنشاط العقالى للإنسان ، فانتفى بذلك أن يكون علما معنيا بالعلاقات الاجتماعية وحدها .

ومفهوم العقلانية، على هذا النحو، يشرحه الدكتور حازم الببلاوى^(١٤) قائلا بأن: " الفرد عندما يحدد لنفسه هدفا مشروعاً أو غير مشروع - يستخدم الوسيلة لتحقيق ذلك بالقدر المناسب دون تجاوز- يكون قد تصرف بطريقة عقلانية. فالعقلانية Rationality لا شأن لها بالحكم على الهدف - سواء كان مقبول أو غير مقبول، أخلاقى أو غير أخلاقى، حلال أو حرام - وإنما تتعرض فقط لمدى الاتساق والانسجام بين الوسائل والأهداف، بحيث تتحقق الأهداف الموضوعة بالوسائل المستخدمة دون زيادة أو نقصان .

ونظراً إلى أن الإنسان ينشد تعظيم إشباعه من نشاطه الاستهلاكي، وينشد تعظيم دخله من نشاطه الإنتاجي، لذلك صار استعمال مصطلح التفضيل Preference، أكثر ملائمة من مصطلح المنفعة Utility لأنه يشمل أيضاً نشاط كسب الدخل. أي أن الإنسان الاقتصادي Economic man ، على هذا النحو لم يكن سوى منتج ومستهلك متحرك من أجل مصالحه الذاتية فقط، وهو في مسيرته يسلك في الحياة سلوكاً رشيداً في سبيل تعظيم منافعه الاقتصادية Economic Advantages، وهو في مسلكه هذا ينشد تعظيم اللذة Maximizing Pleasure وتدنية الألم Minimizing pain أى يسعى إلى إشباع الحاجة إلى أقصى حد بأقل جهد فالمتعة والألم نقيضان جدليان، فالمنفعة لا تعدو أن تكون ألماً سالباً Pleasure is a negative pain .

فرواد هذا الاتجاه .. إذن .. هم من عبدة المتعة Hedonistic .

وهذه الرؤية، تستمد أساسها النظري من مذهب كل من أبيقور، وفرويد :

* فالأول أبيقور ^(٢٥) (٣٤٠-٢٧٠ ق.م) الفيلسوف الإغريقي يرى في اللذة والمتع الحسية فضيلة أسمى .

* والثاني فرويد ^(٢٦) (١٨٥٦-١٩٣٩) يرى أن المتعة واللذة Hedonism هما محددات اتجاه النشاط والسلوك الإنساني .

إذ يرى رواد هذا المذهب أن تحقيق السعادة وتجنب الألم هما الهدفان الرئيسيان لأي نشاط يصدر عن الكائن الحي. ولأن السعادة والألم هي دوافع لا شعورية، فإن الناس غالباً ما يكونوا غير قادرين على تفسير الدوافع

الحقيقية التى تكمن وراء سلوكهم بفعل الكبت Depression الذى يودع الأفكار والدوافع فى اللاشعور Sub-Conscious كحيلة دفاعية لتجنب التعامل معها على مستوى الشعور Conscious .

ومن رواد هذا الاتجاه برز الاقتصادى الأمريكى جارى بيكر^(١٧) (من مواليد ١٩٣٠) الحاصل على جائزة نوبل عام ١٩٩٢ الذى سلك مسلك رواد مدرسة شيكاغو وتبنى نظرية الرأسمال البشرى المتمثلة فى تطبيق نفس قواعد التحليل المعمول بها فى الاستثمار التقليدى على "الاستثمار فى رأس المال البشرى". فالفرد الذى ينفق من أجل الارتقاء بمستواه المعيشى، يقوم بذلك بدافع الحصول على مكسب أكبر فى المستقبل، مما يعنى أنه يمكن أن يقال عنه أنه يستثمر "ذاته" . ويتخذ الفرد العاقل قراراته بالمقارنة بين تدفق المكاسب التى ستتحقق فى المستقبل وبين تكلفة الاستثمار.

وبالقياس على ذلك، يرى بيكر أنه، إذا ما تردى الفرد فى تجارة المخدرات أو فى السرقة أو القتل أو الزواج أو إنجاب الأطفال، أو خيانة القرين أو الطلاق، فإنه يحدد اختياره بالمقارنة الرشيدة بين التكاليف والأرباح ، بغية إشباع الحد الأقصى من رغباته. ففى حالة ارتكاب جريمة مثلا، فإن الفرد الرشيد يحسب مخاطره عندما يقارن بين مكاسب هذا الفعل من ناحية وتكلفته أى العقوبة التى قد يتعرض لها من ناحية أخرى إذا ما تم ضبطه. وحتى الحب ذاته - فى أى هؤلاء - لا يقلت من هذا التحليل " فعلى المستوى المجرد، فإن الحب وغيره من الروابط العاطفية مثل النشاط الجنسى أو الملامسات المتواترة مع شخص معين، يمكن اعتبارها سلعة منزلية من نوع خاص غير قابلة للتسويق" وهذا النوع من التحليل الكلاسيكى

المعتمد على افتراض عقلانية الأفراد، حتى وهم يقيمون علاقات حميمة أو يرتكبون الجرائم، يطمح إلى إحلال علم الاقتصاد محل العلوم الاجتماعية الأخرى، بل وحتى علم النفس ذاته .

وتعقبا على ذلك..

- يشير روجيه جارودي ^(٢٨) - الفيلسوف الفرنسي المعاصر الذي اعتنق الإسلام - إلى أن الاتجاه الذاتي، ينظر إلى السوق باعتباره المنظم الوحيد للعلاقات الإنسانية . حيث ينقلص دور الإنسان ويصبح مجرد منتج ومستهلك . ولا يعمل إلا من خلال مصلحته وحدها . إنه الإنسان الذي أطلق عليه المفكر الماركسي ماركيز هيرت (١٨٩٨ - ١٩٧٩) بعد ذلك صفة الإنسان ذو البعد الواحد One Dimensional Man.

- ويضيف جارودي قائلاً، أن رواد هذا الاتجاه لا يفرقون بين الإنسان والحيوان، لأن الإنسان في نظرهم لا يحركه إلا المصلحة والغريزة لتحقيق متعة اللذة أو تجنب الألم، خاصة، عندما تولى جيرمي بينتام Jermy Bentham تلخيص ذلك في صيغة واحدة وهي: " أن الطبيعة فرضت ألا يفوق الإنسان، إلا سيدان فقط هما : اللذة والألم Pleasure and pain ، وهو ما يدفعه إلى تغليب مصلحته المباشرة على أي مبدأ آخر بما في ذلك حقوق الإنسان. إذ أعلن "بينتام" أن الحكومة لا تستطيع أن تمارس مهامها بدون أن تنتهك إحدى تلك الحقوق " وأضاف أن : " المصلحة مثل الحب يجب أن تكون حرة" وقد قاده هذا التطرف أيضا إلى إقرار مشروعية الربا كأحد ضمانات إطلاق الحرية الفردية ، حتى لا يحدها أي عائق أخلاقي .

وهذه الروح الجديدة قد لعنها سير فانتس على لسان بطله الروائي دون
كيشوت قاتلاً: ^(٢٩) "تمسك بمصلحتك الشخصية . تباً لك أيها الرجل الذي
تتمسك بالحيوان أكثر من الإنسان" .

والاتجاه الذاتى، على هذا النحو، يعمل على تفريغ علم الاقتصاد
السياسى من محتواه الاجتماعى، ويحيله من علم يعالج علاقة الإنسان
بالإنسان، إلى علم يعالج علاقة الإنسان بالأشياء . إذ أن نظرية المنفعة أو
مبدأ التفضيل، فى هذه الحالة ، تصلح للاطباق كليا على السلوك الإنسانى
فى مجمله، حتى لو كان سلوك فرد منعزل يعيش خارج الإطار التاريخى
والروابط الاجتماعية، كما هو الحال فى جزيرة "روبنسون كروز" ذلك
البطل، فى رواية دانييل ديفو، الذى نجح فى أن يكيف واقعه ويطويعه لتلبية
حاجاته الضرورية بدافع التحدى والرغبة فى الحياة .

وبذلك، يكون الاتجاه الذاتى، قد استقى من الاقتصاد السياسى التقليدى
بعض العناصر التى تعالج بعض جوانب عملية التبادل ، وإنتهى أخيراً إلى
عزل البعد الزمنى للعلاقات الاجتماعية المتكونة تاريخياً ، إذ يعتبر علاقات
الإنتاج الرأسمالى القائمة الآن ستنظل خالدة إلى الأبد .

وعليه، فإن الاتجاه الذاتى، يوحى بعمومية القوانين الاقتصادية، ويؤمن
بخلودها وصلاحياتها للاتطابق فى كل زمان ومكان يقوم فيه الإنسان بنشاط
اقتصادى أو أى نشاط إنسانى بصفة عامة. لأنها، فى هذه الحالة، لا تكون
انعكاساً لعلاقات اجتماعية دائمة التغير بمرور الزمن، وإنما تكون تعبيراً عن
الإحساس الذاتى غير المتغير للإنسان تجاه الأشياء .

ويعد بينتام Bentham سيد رواد هذا الاتجاه دون منازع. لدرجة أن "اللورد شيلبورنى الذى كان على رأس الحكومة الإنجليزية فى ذلك الوقت (١٧٦٣)، أعلن أن "بينتام" هو نيوتن العلوم الإنسانية " وأضاف " أن المنافسة هى أساس حرية التبادل التجارى المقدسة، ولا يجب أن نستهدف إلا ضمان حرية التبادل التجارى على الأرض، وعزز ذلك بقوله: " أن كلمة السر عندنا يجب أن تكون فتح جميع الأسواق " .

والاتجاه الذاتى، هو الاتجاه الذى سعى إلى استبدال المصطلح الأصيل "الاقتصاد السياسى" Political Economy بالمصطلح الشائع " علم الاقتصاد" Pure Economics بهدف تصفية البعد الاجتماعى للعلوم الاقتصادية. ومن الآباء الروحيين لهذا الاتجاه فى النظرية الاقتصادية ، كل من جان باتست ساي (١٧٦٧-١٨٣٢)، روبرت مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤)، وجون ستيوارت (١٨٠٦-١٨٧٣)، وليون فالراس (١٨٣٤-١٩١٠)، وكارل منجر (١٨٤٠-١٩٢١) ، وجيرمى بينتام (١٧٤٨-١٨٣٢)، وفليفريدوا باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) ، وفريدريش فون هايك (١٨٩٩- ١٩٩٢) . وهؤلاء ، هم الذين مهدوا الطريق أمام رواد المدارس الاقتصادية التقليدية المعاصرة ، أمثال ميلتون فريدمان وشركاه ، هؤلاء اللذين يروجون الآن لأفكار الليبرالية المتوحشة التى لا تحدها حدود ولا تعوقها قيود فى سبيل توليد الأرباح وتكوين الثروات حتى وإن وأدت فى سبيل ذلك حرية الإنسان.

الاتجاه التاريخي .. العقيدة المهجورة

أما بالنسبة للاتجاه التاريخي ^(٢٠) Historical Tendency ، فإنه قد انطلق من قاعدة الاقتصاد السياسي التقليدي، الذى عنى بدراسة القوانين الاجتماعية للإنتاج والتوزيع. غير أن هذا الاتجاه التاريخي، قد وجه سهام النقد إلى الاقتصاد الكلاسيكى وأظهر الطبيعة التاريخية لمقولاته وقوانينه، ونفى الادعاء بأنها قوانين طبيعية خالدة لا تتغير بمرور الزمن وبرهن على أنها تنشأ من العلاقات الاقتصادية الجارية بين الناس، المطابقة لأسلوب معين من الإنتاج ولفت الأنظار إلى نسبة القوانين الاقتصادية، وأظهر أنها ليست مطلقة فى الزمان أو فى المكان كما يزعم الكلاسيك. كما طور إنجازات الاقتصاد السياسى التقليدى ، باكتشافه الأسلوب الدقيق لعمل قانون فائض القيمة، باعتباره القانون الأساسى للنظام الاجتماعى الرأسمالى، واكتشف قوانين تطور العلاقات الاقتصادية على أساس من التفسير المادى للتاريخ. والرائدان العظيمان لهذا الاتجاه هما كارل ماركس (١٨١٨-١٨٩٥) وفريدريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥).

ومن الملاحظ، أن رواد هذا الاتجاه لم ينشغلوا مطلقا بوضع سياسات وقواعد تضبط سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما يكفل ترشيد النظام الرأسمالى وتطوير آلياته بأقل قدر ممكن من التضحيات مثلما يفعل المفكرون الكلاسيك، وإنما انشغلوا بتحليل تدفقات النظام الاقتصادى الرأسمالى، وكشفوا عن مواطن ضعفه، وتنبؤوا بحتمية انهياره وزواله من الوجود مفسحا الطريق أمام الاشتراكية كنظام اقتصادى واجتماعى جديد .

ومن ثم ، فإن هذا الاتجاه فى النظرية الاقتصادية ، قد إنزوى بعيدا بفعل
فاعل عن المناهج الدراسية، خاصة بعد هزيمة الشيوعية وتفسخ الاتحاد
السوفيتى وانهيار المعسكر الاشتراكى العلمى وانتصار الرأسمالية، فقد
أضحى من بعد ذلك اتجاها لقيطا تبرأ منه الجميع، فاختفى - من ساحة
الفكر العلمى - كما يختفى القليل الأحمر فى منديل الساحر الهندى.

(٣) السياسة الاقتصادية .. كأداة للمهمنة التطبيقية

السياسة الاقتصادية Economic Policy هى الركيزة الثالثة للفكر الاقتصادي، إلى جانب المذهب الاقتصادي ، والنظرية الاقتصادية .

فإذا كان المذهب الاقتصادي، هو العقيدة التى تحافظ على قدسية العلاقات الاجتماعية السائدة، وإذا كانت النظرية الاقتصادية، تولد فى رحم هذا الإطار المذهبي وتكتسب سماته، وتختص بتشخيص حالة النشاط الاقتصادي، وتفسر عمل آلياته، وتكشف عن سلوك متغيراته الاقتصادية الكلية، فإن السياسة الاقتصادية، هي فن اختيار الوسائل الملائمة للحفاظ على بقاء هذه العلاقات المقدسة وضمان حمايتها، وتختص بوصف روشة علاجها التى تتراوح بين المداواة البسيطة والتدخل الجراحى. فالأفكار الاقتصادية تعتبر بالفعل هاديا للسياسة الاقتصادية. ولكن هذه الأفكار كما أكد كينز ^(٣١) يمكن أن تكون أيضا، وليدة لهذه السياسة، وتعبّر عن المصالح التى تخدمها .

والسياسة الاقتصادية، على هذا النحو:

- تستمد مرجعيتها من المذهب الاقتصادي.

- وتستمد وسائلها من النظرية الاقتصادية.

فالقوانين الاقتصادية، يمكن اختزالها وصياغتها فى صورة سببية. أى فى صورة تكشف عن علاقة السبب بالنتيجة والعلّة بالمعلول، وأنذ تتولى السياسة الاقتصادية التوظيف العملى لهذه القوانين، عندما تستخدم أدواتها للتأثير على حركة هذه الأسباب بغية تحقيق أهداف منشودة ونتائج مرغوبة.

وفى هذا يشير، أوسكار لانج^(٣٢)، فى مؤلفه "الاقتصاد السياسى" إلى أن السياسة الاقتصادية هى فن اختيار الوسائل الملائمة للتأثير فى سير العملية الاقتصادية وفق الاتجاه الذى يقصده الإنسان، وهى بالتبعية تسعى إلى إستبعاد التلقائية عن هذه العملية إستبعاداً كلياً أو جزئياً، ويضيف، بأنه لا يمكن أن تكون السياسة الاقتصادية فعالة، إلا فى نظام يستبعد التلقائية من العملية الاقتصادية .

وفى سوق المنافسة الحرة، تعمل القوانين الاقتصادية الحاسمة فى تطور النظام الرأسمالى بشكل تلقائى، والوعى بهذه القوانين يساعد واضعوا السياسة الاقتصادية فى التأثير على سير العمليات الاقتصادية وتوجيهها وفقاً لتفضيلاتهم الاجتماعية، أى وفقاً لمذهبهم الاقتصادى .

ولذلك، فإن السياسة الاقتصادية، تستخدم كوسيلة فى يد الطبقة المسيطرة لحل التناقضات التى تنشأ بين قوى الإنتاج المتحركة وعلاقات الإنتاج الساكنة، مما يحول دون ظهور أزمات عامة، أو يخفف من حدة هذه الأزمات كلما ظهرت، وتصفيتها أولاً بأول، قبل أن تتوحش وتعصف بالنظام الاقتصادى والاجتماعى السائد من أساسه. وهو ما يتحقق عن طريق استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لضبط سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يكفل ترشيد سير النظام الاقتصادى وتطوير آلياته لتحقيق أعلى مستوى للنمو والاستقرار.

غير أن المذاهب الاقتصادية تختلف فيما بينها من حيث توظيفها للنظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية :

* ففي إطار المذاهب الثورية: تتولى النظرية الاقتصادية، تفسير النظام الاقتصادي والاجتماعي وتكشف عن نقاط القوة والضعف فيه، وتتولى السياسة الاقتصادية استخدام أدواتها المختلفة لتطوير أسس هذا النظام وتغييره، أى أن النظرية الاقتصادية فى هذه الحالة تكون مهمتها التفسير أما السياسة الاقتصادية فتكون مهمتها التغيير .

* أما فى إطار المذاهب المحافظة: التى تبغى بقاء الأوضاع على ما هى عليه، فإن النظرية الاقتصادية فى هذه الحالة تختص بتبرير النظام الاجتماعي القائم، أما السياسة الاقتصادية فتتولى مداواته وإصلاحه وحل تناقضاته.

وهذا فى عمومته..

يدل على وجود ترابط وثيق بين كل من المذهب الاقتصادي والنظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

ومن المشاهد لكل من يراقب حركة الأسواق فى علاقتها بتطور الفكر الاقتصادي سوف يلاحظ أن المذاهب هي الإطار المحدد للنظريات والسياسات لا المبادئ . وهو ما يعنى بأنه لا حياد ولا موضوعية فى العلوم الاجتماعية. فالقوى الاجتماعية متعارضة المصالح والأهداف تجند فى العادة من يدافعون عن مصالحها من الفلاسفة والعلماء دون الالتزام بقيم الفضيلة أو التحلي بمكارم الأخلاق.. فالسياسة هي الوسيلة والمنفعة هي الغاية.

وعلى سبيل المثال..

يمكننا أن نميز بين جماعتين من الفلاسفة وعلماء الاقتصاد تعارض كل منهما الأخرى فى مجال تقييم المنافع المتحصلة نتيجة لتبنى سياسات إعادة توزيع الدخل القومى فى المجتمع. فإحداهما تؤمن بأنه لا يجب أن تبنى النتائج الاقتصادية من الأساس على الاعتبارات الأخلاقية، بينما الأخرى تؤمن بأن تحقيق المنافع لبعض الناس مقابل التكاليف التى يتحملها الآخرون هو مسألة أخلاقية..

* فالجماعة الأولى (وهى من أنصار الأغنياء)، تقول أن قانون تناقص المنفعة إنتقالى ، إذ يسرى على جميع السلع ولكنه لا يسرى على النقود. فالمنفعة الحدية لوحدة النقود ثابتة ومتساوية عند الغنى والفقير. ومن ثم فإن فرض ضرائب جديدة على دخول الأغنياء وإعادة تحويلها إلى الفقراء لن يزيد المنفعة الكلية للمجتمع، بل وربما يحدث العكس ويحجم رجال الأعمال فى مثل هذه الحالة عن الاستثمار مما يؤدى إلى نقص المنفعة الكلية فى الاقتصاد.

* أما الجماعة الثانية (وهى من أنصار الفقراء)، فتقول أن قانون تناقص المنفعة غير إنتقالى، إذ يسرى على السلع كما يسرى أيضاً على النقود. ومن ثم فإن المنفعة الحدية لوحدة النقود، تتناقص كلما ارتفعت دخول الأغنياء ، وتترادى كلما انخفضت دخول الفقراء.

وهذا معناه ..

أن المنفعة الحدية للنقود عند الفقراء أعلى من المنفعة الحدية للنقود عند الأغنياء. أى أن المنفعة الكلية التى يكتسبها 'الفقراء' ، ستكون أعلى من المنفعة الكلية التى يفقدها 'الأغنياء' . فى حالة تحويل كمية محددة من النقود من أولئك إلى هؤلاء.

فإذا انتقلنا من التجريد إلى التجسيد لأجل التبسيط وتيسير التحليل .. لتوصلنا إلى نتيجة مؤكدة بدرجة عالية من الثقة. وهى: "إن طعم كسرة خبز فى فم فقير جائع .. يكون أكثر حلاوة من طعم قطعة جاتوه فى فم غنى مترف". فالغنى مريض بالتخمة بينما الفقير مريض بالهزال.

وعليه ..

فإن سياسات إعادة توزيع الدخل القومى من الأغنياء للفقراء ومن المترفين للمحرومين ، التى تستند إلى أسس أخلاقية ، تقول بأننا لو أخذنا قطعة جاتوه من طبق الغنى . واشترينا بثمنها ربة من أرغفة الخبز لإشباع جوع الفقراء فإن إحساس هؤلاء بالسعادة سوف يفوق بكثير إحساس الغنى بالتعاسة إن نقصت قطعة جاتوه واحدة من طبق حلواه. ويترتب على ذلك، أن سياسات فرض ضرائب تصاعدية على دخول الأغنياء وتخصيص حصيلتها لتحسين مستوى معيشة الفقراء تؤدى فى النهاية إلى تعظيم المنافع الكلية للسلع والخدمات المستهلكة فى المجتمع، لأن الفوائد (المكتسبة) التى يجنيها الفقراء فى هذه الحالة. ستكون أكبر بكثير من الفوائد (المفقودة) التى يتحملها الأغنياء عند تطبيق تلك السياسة، ناهيك عما يترتب على ذلك من زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات ودفع عجلة النمو الاقتصادى إلى الأمام.

فإذا أعدنا قراءة ما سبق بعقل يقظ وعين فاحصة .. لتبين لنا ..

- أن جماعة أنصار الفقراء من الفلاسفة والعلماء، تبني نظرياتها وسياساتها الاقتصادية على أسس أخلاقية وتتبنى سياسات تنشيط الطلب (الاستهلاك).
- أما جماعة أنصار الأغنياء من الفلاسفة والعلماء، فتبني نظرياتها وسياساتها الاقتصادية على أسس نفعية وتتبنى سياسات تنشيط العرض (الاستثمار).

وهذا معناه ..

أن المنفعة والأخلاق تقفان على طرفي نقيض في المذاهب الاقتصادية والاجتماعية لجماعات الصفوة من الفلاسفة والعلماء أنصار الأغنياء. فلا ضمير لقوى ولا حصانة لضعيف حسبما قال من قبل نفر من الحكماء.

الفصل الثالث

المشكلة الاقتصادية

وثلاثية: الندرة ، والثروة ، والسلطة

الفصل الثالث المشكلة الاقتصادية

وفلائية : الندرة .. والثروة .. والسلطة

الحياة، موضوع العلم، وهى فى حالة تحول دائم وتطور مستمر. ولها جانبان، أحدهما مادى والآخر اجتماعى. والجانب المادى، يتشكل فى إطار العلاقة بين الإنسان والطبيعة. أما الجانب الاجتماعى، فيتشكل فى إطار العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، عبر نشاطه الإنتاجى. أى عبر تحويل مواد الطبيعة الخام وقواها الكامنة إلى منتجات نافعة للحياة .

ولأن الحياة فى حالة تطور مستمر، فإن العلوم كذلك تظل فى حالة تطور دائم وتغير مستمر، فليس هناك فى الحياة شىء يبقى على حاله إلى الأبد. فالعلوم تتنوع وتتغير استجابة لتنوع وتغير أوجه الحياة . والعلوم الأساسية، توجه لدراسة الظواهر الطبيعية وهى علوم محايدة بالنسبة للعلاقات الإنسانية . أما العلوم الاجتماعية ، فتوجه لدراسة الظواهر الإنسانية، وهى لا تتسم بالحياد ، وعلم الاقتصاد هو أحد هذه العلوم .

وتطبيق العلوم فى الحياة له آثار إيجابية وأخرى سلبية. ولا تقع مسئولية العواقب السلبية لتطبيق المنجزات العلمية ، فى الطبيعة والمجتمع والوعى، على العلم بحد ذاته . بل على الوسط الاجتماعى الذى يجرى فيه هذا التطبيق^(١). فالعلم ، كما يقول ول ديورانت إذا تجرد من الفضيلة صار فخا Trap . وهذا ما نبهنا إليه أيضا فرنسوا رابليه (١٤٩٥-١٥٥٢) منذ القرن السادس عشر محذرا "أن العلم بدون ضمير ليس سوى دمار للروح".

(١) المسكوت عنه فى دراسة المشكلة الاقتصادية

علم الاقتصاد، هو أحد العلوم الاجتماعية المختص بدراسة المشكلة الاقتصادية. وهى، كما هو متعارف عليه فى المناهج المدرسية مشكلة ندرة، أى مشكلة قصور الموارد المحدودة عن تلبية الحاجات المتعددة . ولذا كان من الطبيعي أن يبحث علم الاقتصاد فى إيجاد حل لهذه المشكلة، بحيث يتضمن هذا الحل تحديد الخيارات المثلى أمام مستخدمى هذه الموارد وإرشادهم إلى كيفية تخصيصها بين أوجه استعمالها البديلة، بغية، تعظيم العائد Maximizing Return بالنسبة للمنتج، وتعظيم المنفعة Maximizing Utility بالنسبة للمستهلك: "فلو لم تكن مواردنا محدودة، لما كنا بحاجة إلى اختيار كيفية استخدامها". (ألن كارلنج: ١٩٨٦ ، Alan Karling).

* وتعظيم المنفعة بالنسبة للمستهلك ، يتحقق إذا ما عرف كيف يرتب أولوياته، بحيث يوزع استهلاكه Consumption distribution على مختلف المنتجات، فى ضوء ما تحققه له السلع والخدمات المستهلكة من منافع بالمقارنة مع أثمان كل سلعة .

* وتعظيم العائد بالنسبة للمنتج ، يتحقق إذا ما عرف كيف يرتب أولوياته ، بحيث يوزع موارده (بما فيها عنصر العمل) على مختلف المنتجات على ضوء ما تحققه له السلع والخدمات المنتجة من عوائد بالمقارنة مع أثمان كل مورد .

أى أن تعظيم المنفعة بالنسبة للمستهلك (الطلب)، يتحقق عند تساوى المنافع الحدية لوحدة النقود بين جميع السلع. وأن تعظيم العائد

بالنسبة للمنتج (العرض)، يتحقق عند تساوى الإنتاجية الحدية لوحدة النقود بين مختلف المنتجات. وفى الحالتين من المفترض أن يسلك الإنسان فى الحياة سلوكا رشيدا .

ودوال الطلب والعرض ، تبين الكميات المطلوبة والمعروضة من كل سلعة عند المستويات السعرية المختلفة :

* والدوال الأولى Demand Function ، تستند إلى تقديرات المستهلكين للمنافع كما تعكسها أذواقهم والميزانيات المتاحة لديهم

* والدوال الثانية Supply Function ، تستند إلى تقديرات المنتجين لتكلفة الإنتاج كما يعكسها الفن الإنتاجى السائد وحجم الموارد المتاحة لديهم .

وهذه الرؤية، تفيد بأن المنفعة الحدية Marginal Utility تلعب دورا رئيسيا فى تحديد الثمن. ولأن الإحساس بالمنفعة هو فى النهاية سلوك شخصى وتقييم ذاتى Subjective يتحقق من خلال التداول ويتوقف على الندرة، فإن هذه الرؤية تتجاهل النظرة الكلاسيكية البكر Virgin Classical view، لكل من ديفيد ريكاردو وأدم سميث ، التى تبرهن على أن قيمة السلع تتحدد بكمية العمل وبنفقة الإنتاج .

وهنا تظهر إشكالية عدم اليقين عن مصدر القيمة وعما إذا كانت تتحدد فى مجال الإنتاج أم فى مجال التداول ؟

وعومومسا ...

* من المحال أن يكون مصدر القيمة هو مجال التداول !..

* ومن المحال كذلك ألا يكون مصدر القيمة هو مجال التداول !..

وقد حاول ماركس ^(٢) (١٨١٨-١٨٨٣) K. Marx فض مغاليق هذه

المعضلة، عن طريق تمييز النشاط الاقتصادي في المجتمع إلى مستويين:

* الأول: مستوى كامن من العلاقات الاجتماعية، التي تنشأ بين الناس

نتيجة لتقسيم العمل Division of Labour في المجتمع. أي نتيجة

للطريقة التي يوزع بها المجتمع قواه العاملة على مختلف المهام،

منشأ بذلك شبكة من العلاقات الاجتماعية، عمادها العمل الإنساني

اللازم بذله لإنتاج مختلف السلع .

* والثاني: مستوى ظاهر من علاقات السوق. فالسوق، يحول العلاقات

الاجتماعية التي تنشأ بين الناس في عملية الإنتاج، إلى شبكة من

العلاقات بين الأشياء في عملية التبادل، بحيث يبدو السوق وكأنه

قوة تهيمن على البشر، ويظهر وكأنه كائن حي يقوم بتحديد ما

يقومون به من أعمال وما ينشأ بينهم من علاقات. إذ أن اقتصاد

السوق الرأسمالي .. في رأى الاقتصادي المجري جورج لوكاش ^(٣)

(١٨٨٥-١٩٧١) منظم بطريقة تجعل العلاقات بين البشر، تبدو كما

لو أنها علاقات بين أشياء ، بحيث تغدو نظرتهم لأنفسهم، ولغيرهم،

كنظرتهم للأشياء المادية وهو ما يسميه بنظرية التشيؤ

Reification ، أي إضفاء الصفة البشرية على الأشياء من جانب

وتحول الصفات الإنسانية إلى أشياء جامدة من جانب آخر، بحيث

تتخذ وجودا مستقلا، وتكتسب صفات غامضة غير إنسانية. وبذلك، تحط قيمة الإنسان إلى مستوى الشيء الذى يباع ويشترى في الأسواق، أى مستوى الشيء كسلعة، وتظهر علاقات الناس كأنها علاقات بيع وشراء. فعملية الاستغلال الرأسمالى تبدئ أصلا بعملية بيع وشراء عادلة ..

- فالعمال يبيعون قوة عملهم فى سوق العمل بكل حرية.

- وأصحاب الأعمال يشترونها بدون تدخل من الدولة.

ومن ثم يصير المجتمع بأسره - ويبدو - وكأنه شركة تجارية عملاقة لا تحكمها مبادئ القيم والأخلاق ولكن تحكمها حسابات المكسب والخسارة الكامنة فى كل علاقة.

فالسعة Commodity -إن- هى القاسم المشترك الأعظم بين المستويين . فحولها تنسج خيوط شبكة العلاقات الاجتماعية ، وخيوط شبكة علاقات السوق ، فيما يسمى بنظرية قدسية السعة Commodity Fetishism . وهو ما عبر عنه ماركس فى كلمته الشهيرة التى دونها فى كتابه رأس المال، قائلا: " السعة التجارية .. هذا المعبود الوثئى " .

ولسذا.. فبأن تحليل السعة ، من بداية خلقها (فى الإنتاج) ، إلى نهاية تدميرها (فى الاستهلاك) ، مرورا بعمليات التبادل والتوزيع ، يمثل العمود الفقرى لنظرية القيمة فى الاقتصاد الماركسى .

فالأشياء التى يخلقها العمل لإشباع الحاجات الإنسانية، ينظر إليها كمنتج Product عند الاستهلاك وكمسلة Commodity عند التبادل. والعمل

الإسائى المتجسد فى المنتجات عند استهلاكها - هو نفسه - المتجسد فى السلع عند تداولها :

* غير أنك، إذا نظرت إلى الشئ كمنتج Product معد للاستهلاك، أى للاستعمال المباشر، تتراءى لك صورة نوع العمل الذى بذل فيه أى العمل المحدد، مثل عمل الخباز والنجار وصانع الفخار.

* وإذا نظرت، إلى نفس الشئ، كسلعة Commodity معدة للتبادل، أى للتداول فى الأسواق، تتراءى لك صورة العمل المجرد أى العمل الإسائى بوجه عام.

وعن هذا يقول كارل ماركس K Marx : " أن الفهم الصحيح للعمل - على الإطلاق - هو أنه الوحدة القائمة بين العمل المجرد الذى يخلق قيمة السلعة، ويبين العمل العيى الذى يخلق القيمة الاستعمالية".

فالصلة، بين العمل المحدد (العيى) والعمل المجرد (العمل الإسائى بوجه عام)، تظل قائمة رغم ما بينهما من فارق كفى، أى أن، العمل المحدد والعمل المجرد، ما هما إلا صورتان متميزتان لشئ واحد، هو العمل الإسائى المتجسد فى السلعة. غير أن العمل المحدد هو الذى يكسبها قيمتها الاستعمالية، والعمل المجرد هو الذى يكسبها قيمتها التبادلية. ومنذ ظهور الإنتاج السلعى، أصبحت القيمة الاستعمالية، لا تمثل للمنتج أى شئ، سوى أنها جسر تعبر عليه السلعة إلى عالم التبادل فى الأسواق.

وعلى هذا الأساس ..

تبلورت ثلاثة اتجاهات فى نظرية القيمة .. هى :

* اتجاه تقليدى - سار عليه المفكرون الإنجليز وفى مقدمتهم آدم سميث -
ويقوم على ربط القيمة بنفقة الإنتاج (Cost)، فقيمة السلعة فى المدى
الطويل تتحدد بكمية العمل المبذول فى إنتاجها، فى إطار شبكة علاقات
الإنتاج .

* واتجاه ذاتى - سار عليه المفكرون الفرنسيون وفى مقدمتهم
فالراس walras - ويقوم على ربط القيمة بالمنفعة (Utility) ، فقيمة
السلعة تتحدد بمنفعتها للطالب ، فى إطار شبكة علاقات السوق .

* واتجاه توفيقى - سار عليه معظم الاقتصاديين - يرى أن ثمن السلعة
يتحدد بتلاقى العرض (الإنتاج)، مع الطلب (السوق) . فى إطار التفاعل
بين شبكة علاقات الإنتاج وشبكة علاقات السوق. وهو ما شرحه
بوضوح كامل الاقتصادى البريطانى ألفريد مارشال فى كتابه مبادئ
الاقتصاد Principles of Economics الصادر فى عام ١٨٩٠ حيث
يقول: "أن دور العرض والطلب فى تحديد الثمن هو كدور حدى
المقص، لا يقطع أحدهما دون الآخر".

معنى هذا، أن الجهد المبذول لإنتاج السلعة، هو الذى يحدد قيمتها فى
المدى الطويل. أما سعرها، فيتحدد طبقاً لتفاعل قوى الطلب مع قوى
العرض، ويتقلب صعوداً وهبوطاً حول محور قيمتها فى المدى القصير.

وعليه ..

فإن الاتجاه الأخير (التوفيقى) ، يكشف عن شمول قيمة السلعة لتقيضين، ويسعى إلى حل هذا التناقض بالكشف عن الوحدة التى تجمع بينهما. وفى سبيل ذلك، إستبعد أى خيار Election يظهر قيمة السلعة وكأنها محصلة ميكانيكية لجزأين: أحدهما يظهر فى مجال الإنتاج والآخر يظهر فى مجال التبادل. وتوصل إلى أن قيمة السلعة تتحدد فى إطار وحدة عضوية، أى وحدة ديكالكتيكية، لهذين الجزأين .

فالمركبُ Synthesis -كما يقول كرين برنتون- ليس توفيقاً بين الأطروحة Thesis ونقيضها Antithesis ، ولا هو تعادل ناتج عن الفارق بينهما ، وإنما هو شىء جديد تماماً ولید صراع مبهم ، إنه المركب الكامل .
ويترتب على ذلك ..

أن حصر المشكلة الاقتصادية فى إطار شبكة علاقات التبادل (وعزلها عن شبكة علاقات الإنتاج) يجردها من بعدها الاجتماعى ، ويصورها على أنها مشكلة فنية تعكس علاقة الأشياء بالأشياء أو علاقة الناس بالأشياء . وهذا بلا شك عرض زائف وبجل مقصود لأنه يخفى الأساس الاجتماعى للمشكلة . أى يخفى العلاقات التى تنشأ بين الناس وهم يمارسون نشاطهم الاقتصادى. ومحور هذه العلاقات هو ملكية وسائل الإنتاج ، وما يترتب على شكل هذه الملكية من تعارض فى المصالح والأهداف عند توزيع العائد الاقتصادى وتبادل المنتجات .. فعند التوزيع يتحول الجميع الى أعداء.

ففى ظل محدودية الثروة (الندرة)، وعندما يشتد صراع الطبقات (التوزيع)، تتحول المساومة الاجتماعية بين الغرماء حول توزيع الدخل

وتتراكم الثروة إلى لعبة صفرية Zero-Sum game ، أى أن زيادة مكاسب بعض الأطراف تمثل خسارة للأطراف الأخرى ، فعند توزيع العائد ، يسعى بعض الناس إلى الاستحواذ على نصيب أكبر ، مما يترتب عليه حصول الآخرين على نصيب أقل ، وهى الحالة الشائعة التى عبر عنها توماس مور^(٤) قائلا إن "ما تضيفه إلى أملاك فرد، تأخذه من أملاك جاره" .

* وطوال التاريخ، كان معظم الناس فقراء، وقليلون منهم شديدي الثراء.. وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية .

* فالمشكلة الاقتصادية تعد، فى الأساس، مشكلة توزيع قبل أن تكون مشكلة ندرة .

فحكيم اليونان لوكرتيوس^(٥) ينبهنا إلى أنه "لا يمكن مطلقاً أن تخلو الطبيعة من كل الحاجات الفردية " ويؤيده فى ذلك بيرتون بورتر^(٦) صاحب كتاب "الحياة الكريمة" قائلا : " من المعقول توقع وجود العناصر اللازمة للحياة فى الطبيعة وإلا ما كانت لتوجد أية حياة على الإطلاق " ، وهو ما يتفق مع اهتمام ريكاردو ، ويتعارض مع اهتمام آدم سميث .

* فالأول (ريكاردو)، اعتبر أن هدف السياسة الاقتصادية هو حل مشكلة التوزيع. وتوصل إلى أن العمل هو مصدر القيمة دون أن يستخلص من ذلك أية نتيجة تتعلق بحق العامل فى الاستئثار بالنتائج بأكمله وهو ما استخلصه ماركس فيما بعد واعتمد عليه فى بناء نظرية "فائض القيمة".

* والثانى (آدم سميث)، اعتبر أن هدف السياسة الاقتصادية هو البحث عن الأسباب التى تحكم تكوين الثروة وتجديد الإنتاج. وهو ما يفصح عنه

عنوان كتابه الأشهر "بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم" AnInquiry
into the Nature and Causes

أى أن آدم سميث كان مهتما بحل مشكلة الندرة. أما ريكاردو فكان مهموما بحل مشكلة التوزيع. لذلك فإن ريكاردو ^(٧) اهتم بالكشف عن القوانين التى تحكم توزيع الناتج الكلى بين العناصر التى أسهمت فى إنتاجه. إذ ظل منهمكا فى إحصاء صفوف الأثرياء والفقراء ، وتحليل عيوب الرأسمالية التى تبقى دائما على أعداد كبيرة من الفقراء، ورأى ضرورة إعادة التوزيع لتصحيح هذا الاختلال فى توزيع الثروة. وعنى عناية خاصة بموضوع التوزيع - دون غيره" ، كقضية أساسية يجب أن يتركز عليها الفكر الاقتصادى وعلم الاقتصاد عموما .

إذ يقول ريكاردو فى رسالة بعث بها إلى روبرت مالتس : "إن الاقتصاد السياسى ليس بحثا فى طبيعة الثروة وأسبابها ، وإنما هو بحث فى القوانين التى تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التى تشترك فى تكوينه " .

ويلخص جان جاك روسو ^(٨) (١٧١٢-١٧٧٨) رؤيته لحل مشكلة التوزيع بقوله :- "لا يجب أن يكون هناك مواطن يصل به الثراء إلى حد شراء آخر ، ولا فقير يصل به الإملاق إلى الحد الذى يجبر فيه على بيع نفسه" .. "فلا تتسامحوا مع الأغنياء ، ولا مع المتسولين" ونادى فى كتابه "العقد الاجتماعى" بوضع تشريع يهدف إلى ضمان الحرية والمساواة بين جميع المواطنين .

فالقضية الأساسية .. إذن .. كما يقول ميشيل بو ^(٩) تتعلق فى الواقع بالمال والسلطة وعلاقات القوى بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية .

(٢) الندرة .. أساس صراع الإنسان مع الطبيعة

قضية الندرة ، بلورها هيوم ^(١٠) فى مؤلفه الشهير "بحث فى الطبيعة البشرية" حيث يسجل فى واحدة من أكثر فقرات كتابه أهمية أن : "الطبيعة لا تبدى من القسوة إزاء أى من الكائنات مثل ما تبديه إزاء الإنسان ، فالإنسان، هو الحيوان الوحيد الذى يلقى من فظاظة الطبيعة ما لا يلقاه أى حيوان آخر يشاركه فى الحياة على سطح المعمورة ، فقد أعدت عليه الطبيعة بقدر لا نهائى من الرغبات والاحتياجات ، فى الوقت الذى بذلت عليه بإمكانيات متواضعة لإشباع هذا الكم اللانهائى من الاحتياجات".

"وقسوة الطبيعة على الإنسان -على هذا النحو- يرى كاتط ، أن مثلها فى الحياة كمثل زوجة الأب" شحيحة وخسيسة وسليطة اللسان ولا تكف عن التذمر والعدوان.

أى أن الندرة Scarcity تتجلى فى قصور Shortage الموارد المحدودة Limited عن إشباع الحاجات الإنسانية اللامحدودة Unlimited . ويرى سارتر أنها هى التى تضى المعقولة على العلاقات البشرية ، وإنها المفتاح الحقيقى لفهم اتجاهات البشر بعضهم نحو البعض الآخر . وهى كذلك المدخل إلى فهم سائر الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أقاموها طيلة حياتهم على الأرض .

والندرة ، مفهوم مركب من تنوعات ونقائص . فالندرة نقيض الوفرة Prevalence ، والحاجة Needs نقيض الاستغناء ، والحرمان Abstinence نقيض الإشباع. والندرة مجالها الإنتاج والحاجة مجالها الاستهلاك.

فالحاجة، تعبير عن شعور الإنسان بالحرمان من شيء ما . والاستغناء هو انتفاء لزوم هذا الشيء لإشباع الحاجة .

ومن المتعارف عليه أن منبع الحاجات البشرية الأساسية هو الغرائز الفطرية التي يتشارك فيها الإنسان العاقل مع الحيوانات العجماء مثل الحاجة إلى الشراب والطعام والإخراج وممارسة الجنس والحفاظ على البقاء. وفي غمار التطور و النمو تنشأ حاجات إضافية سواء كانت مادية أو معنوية (مثل حاجة الإنسان إلى احترام النفس وتقدير الذات) .

وهذا معناه ..

* أن الشرط الضروري لوجود الحاجات هو تفتح الغرائز وبقظة الحواس .
* أما الندرة والوفرة فهما شرطان كافيان. الأول لإظهارها. والثانى لإشباعها .

* فالندرة تشعل نار الحرمان والوفرة تطفئها. الأولى، تعبر عن شح الطبيعة. والثانية، تعبر عن كرمها. فهما نقيضان جديان، مثل شروق الشمس وغروبها ، فظهور إحداهما يحجب ظهور الأخرى .

ولأن الندرة، تعكس علاقة الإنسان بالطبيعة؛ وتتناسب مع ما يبذل من جهد فى سبيل تحويل موادها الخام وقواها الكامنة إلى منتجات نافعة تشبع حاجة الإنسان، فهي إذن نقيض الوفرة. وعنصر العمل هو الذى ينظم العلاقة بينهما، حيث تتناسب كميته عكسيا مع الوفرة وطرديا مع الندرة . فالندرة، تتناسب طرديا مع كمية العمل اللازمة لإشباع حاجة إنسانية معينة.

والمواد الحرة ، مثل الهواء الجوى ومياه الأنهار الجارية ، تمثل صورة من صور الوفرة ، وبالتالي ليس لها قيمة ، وليس لها سعر ، لأن الإنسان لا يبذل جهدا فى إنتاجها ، فهى هبة الله للإنسان . ولكن فى ظروف استثنائية ، تصبح نادرة ويصير لها قيمة ولها سعر ، وذلك عندما يتطلب الحصول عليها بذل جهد وتحمل نفقة ..

- مثل قطرة ماء فى صحراء قاحلة، أو باللونة هواء فى أعماق البحار.

- فالعبارة هنا بالقيمة التبادلية للسلعة Value in exchange وليس بقيمتها الاستعمالية Value in use .

ولقد شاءت إرادة الله، من أجل سعادة البشرية وإشباع حاجة الفقراء، أن الأشياء ذات القيمة الاستعمالية العظيمة، كالماء، مثلا، يكون لها قيمة تبادلية ضئيلة، بينما الأشياء ذات القيمة الاستعمالية الضئيلة ، كالأحجار الكريمة، تكون ذات قيمة تبادلية عالية، وهو ما أطلق عليه آدم سميث لغز القيمة Paradox of value.

- فالقيمة التبادلية للسلعة تتحدد بمنفعتها الحدية، أما القيمة الاستعمالية فتتحدد بمنفعتها الكلية.

- ولذا، يكون من المستحيل تماما أن نستنتج ببساطة القيمة التبادلية من القيمة الاستعمالية. فالقيمة، ظاهرة مرتبطة باقتصاد المبادلة الذى يحول الناتج إلى سلعة قابلة للتبادل فى الأسواق .

وفى تعليقه على هذه الظاهرة، يقول جاليليو جاليلي^(١١)، أشهر علماء عصر النهضة "هل هناك غياب يمكن تصوره أكثر من أن تسمى الجواهر

والذهب والفضة أشياء ثمينة، وأن يسمى التراب والطين أشياء وضيعة ؟ أفلا يرى هؤلاء الناس أنه إذا كان التراب نادرا ندرة الجواهر والمعادن الثمينة فإن أى أمير سيسعد بأن يقدم كومة من الماس وأكياس الذهب ، مقابل حفنة من تراب تملأ إناء صغيرا يزرع فيه عود من الياسمين يراه ينبت أمام ناظريه وتتبقى منه الأوراق الخضراء والورود ذات العبير؟! إن الندرة أو الوفرة - إذن - هى التى تجعل العامة من الناس يقدرون هذا الشيء أو يحقرونه." .

فالشخص الذى عذبه العطش، لا يرى ما هو أكثر قيمة من جرعة ماء، والشخص الذى عضه الجوع، لا يرى ما هو أكثر قيمة من كسرة خبز .

والإنسان، يتحمل مشقة وي بذل جهدا ويوظف موارد لإنتاج السلع ، ويقبل على استهلاكها ويستزيد منها ، كلما كانت كل من الإنتاجية الحديدية للموارد، والمنفعة الحديدية للسلع ، موجبة القيمة .

والمنفعة الحديدية للسلعة، تتناقص مع الوفرة ، وتزيد مع الندرة :

* فالسلع، تتناقص منفعتها الحديدية تدريجيا كلما توسعا فى إشباع الحاجات، وتأخذ أسعارها اتجاها تنازليا .

* والموارد ، تتناقص إنتاجيتها الحديدية تدريجيا كلما توسعا فى تحقيق الوفرة، وتأخذ أسعارها اتجاها تصاعديا .

وفى الحالة الأولى، يتناقص الإيراد الحدي، وفى الحالة الثانية، تتزايد التكاليف الحديدية. وحينما يتقاطع الاتجاهان، الصاعد والنازل، نصل إلى نقطة

توازن بين الندرة والحاجة. فالحدية إذن ظاهرة طبيعية تنظم العلاقة بين نقيضين، هما العرض والندرة من جانب، والطلب والحاجة من الجانب الآخر.

وفى سوق المنافسة الكاملة، يعبر المستوى العام للأسعار إلى حد ما، عن مستوى الندرة. فالأسعار تتراد مع الندرة، وتتناقص مع الوفرة، وتتحدد بمستوى المنفعة الحدية للسلعة لا بمنفعتها الكلية. أى أن قيمة السلعة تتحدد بمنفعتها الدنيا للمستهلكين ذوى الرشد، هؤلاء الذين تكون سلعة ما بالنسبة لهم ذات قيمة كبيرة ، ولكنهم لا يدفعون ثمنها أكثر مما يدفع هؤلاء، الذين تكون هذه السلعة بالنسبة لهم ذات قيمة ضئيلة .

والأسعار، على هذا النحو، لا يحددها العرض منفردا (الإنتاج Production)، ولكن يحددها الطلب أيضا (الاستهلاك Consumption)، وهو فى الأساس تعبير عن الحاجة المدعومة بالقوة الشرائية (التوزيع Distribution)، فزيادة الإنتاج تحقق الوفرة، وعدالة التوزيع تشبع الحاجة.

والحاجة، ظاهرة تاريخية ومكانية وحضارية. فقبل ألف عام من الزمان، لم تكن هناك حاجة إلى التليفون المحمول. ولم يكن سكان الإسكيمو يوما فى حاجة إلى مظلة تقيهم حرارة الشمس. كما أن ملايين البشر فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ليسوا - الآن - فى حاجة إلى الإنترنت ، لأنهم أميون لا يقرعون ولا يكتبون.

فالتليفون المحمول Mobile ، والمظلة Umbrella ، والإنترنت Internet لا تمثل مشكلة ندرة فى ظل شروط محددة . لأن الندرة وليدة الحاجة. والحاجة تعكس الشعور بالحرمان، وانتفاء الشعور بالحرمان يوارى الندرة. فالندرة، كما يقول ليون فالراس، هى التغير فى المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الوحدات المستهلكة . أى أن الندرة محدودة بحدود الحاجة.

ويرى روسو^(١٢) أن التحول التاريخى قد أسهم فى إتعاس الناس تعاسة عميقة إذ أن الاحتياجات البشرية الحقيقية -هى فى الواقع- محدودة العدد جدا. فالإنسان فى حاجة إلى مأوى يأويه ، وملبس يستره، وطعام يغذيه. أما كافة الاحتياجات البشرية الأخرى فليست جوهرية لتحقيق السعادة، وإنما تنشأ نتيجة لمقارنة الفرد نفسه بجيرانه، فيشعر بأنه محروم إن لم يكن لديه ما لديهم. وبعبارة فوكوياما: "فإن الاحتياجات التى يخلقها المجتمع الاستهلاكى الحديث تنشأ عن غرور الإنسان ورغبته فى أن يبتز غيره فى مجال الاستحواذ على الثروة والاستمتاع بمباهج الحياة، و هو ما يسميه روسو بعشق الذات". فالحاجة.. إذن.. ظاهرة اجتماعية أيضا. وهى تكتسب صفتها الاجتماعية فى الحياة الجماعية المشتركة. فالاحتياجات البشرية ، هى ثمرة من ثمار تطور المجتمع وتشابك العلاقات الاجتماعية وهى لا تولد جميعها مع البشر، بل تتكون خلال صيرورة التربية العامة، أى خلال التفاعل مع عالم الثقافة الإنسانية الروحية منها والمادية .

ويرى كارل منجر^(١٣) بأن قوة الحاجة Intensity of the want تتوقف على عدد الوحدات " المتاحة " من السلعة الاقتصادية التى يفترض إشباعها

لهذه الحاجة. وكلما قل هذا العدد زادت قوة الحاجة إليها ، والعكس أيضا صحيح.

وعن ظهور الحاجات يشير جالبريث ^(١٤) فى كتابه "مجتمع الوفرة The Affluent society" (١٩٥٨) إلى أن المستهلك يخضع لمؤثرات الدعاية والإعلان، ويفيد بأنه ليس صحيحا، فى ظل اقتصاد السوق، أن يكون المستهلك دائما هو السيد، فالحقيقة من وجهة نظره، أن المنتج هو الذى يحدد أذواق المستهلكين ورغباتهم . وهو فى ذلك قد ميز بين الحاجات Needs وبين الرغبات Wants وبين أن الأخيرة هى من صنع المجتمع الذى نعيش فيه. إذ أصبحت الرغبات الآن تتكون - إلى حد كبير - من خلال الحملات الإعلامية التى تقوم بها المؤسسات المنتجة التى تقوم بتوريد السلع أو الخدمات. كما أشار أيضا، إلى أن المجتمعات بعد أن تتجاوز مرحلة الندرة وتدخل إلى مرحلة الوفرة، فإنها تكون أقل حساسية لمسائل الفقد والتبديد. ومن هنا فإن التوسع فى الأنشطة التى تبدو للوهلة الأولى غير مقنعة، مثل الدعاية والإعلان، يعتبر فى الحقيقة من مظاهر مجتمعات الوفرة. فالروح الاستهلاكية وعلم التسويق الذى يغذيها - فى رأى هيجل - "إنما يخصان رغبات هى من خلق الإنسان نفسه، والتى ستفتح الطريق لغيرها فى المستقبل".

- والتمييز بين الحاجات الحقيقية والحاجات الزائفة. كان محل اهتمام أودرنو فى إطار ما أسماه صناعة الثقافة Culture industry. وناقشه فى كتابه "جدل التنوير" (١٩٧٢) Dialectic of Enlighten.

• كذلك كان مفهوم الحاجات الزائفة ، محل اهتمام ماركوز^(١٥) وناقشها في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد" (١٩٦٤) One-Dimensional Man . وتوصل إلى أن الحاجات الحقيقية Basic Needs "هى التى تتبع من القوى المبدعة والعقلانية، التى تجعل منا كائنات بشرية اجتماعية، إنها الحاجة التى تمكننى من التحكم فى حياتى أكثر فى صلتى مع غيرى، وهى تلك الحاجة التى تعمق علاقتى بالآخرين وتثريها. ويمكن النظر إلى الحاجات الزائفة باعتبارها أشباه للحاجات الحقيقية".

والمنفعة الحدية، ترتبط مع الندرة بعلاقة طردية، وترتبط مع الوفرة بعلاقة عكسية. أى أن المنفعة الحدية تترادى عندما تشتد الأزمة وتتناقص عندما يعم الرخاء . فالندرة محدودة بحدود الحاجة ، وإشباع الحاجة محدود بحدود القوة الشرائية Aggregate Purchasing Power . وهذه القوة ، تتحول فى النهاية إلى طلب فعال Effectual Demand . وتحريك الطلب الفعال يلعب الدور الرئيسى فى حل مشكلة الاقتصاد الرأسمالى عندما تشتد الأزمة ويعم الكساد .

وتتمية القوة الشرائية متوقف على توزيع الدخل . لأن إعادة توزيع الدخل، مسألة متصلة بإرادة السلطة السياسية ، بما تمليه عليها فلسفتها الاجتماعية المقدسة، ونظريتها الاقتصادية المعتمدة ، وسياساتها الاقتصادية المتبعة. وهذه الإرادة، بدورها ، تعكس تكوين السلطة السياسية وتعبّر عن مدى مصداقيتها فى تمثيل القوى الاجتماعية المتعارضة المصالح والأهداف.

وفى هذا السياق، فإنه من المعلوم أن طاقة الإنسان مورد نادر ، وهى فى العادة موجهة إلى حل معضلتين آتيتين Simultaneously وهما :

• أولاً : الصراع مع الطبيعة لخلق الثروة .

• ثانياً : الصراع مع الآخر للاستئثار بها .

وفى الحالة الأولى، اعتاد الناس أن يتعاونوا معا وأن يتكاتفوا جميعا وهم يصارعون الطبيعة لحل مشكلة الندرة خلال الإنتاج وخلق المنافع Utility Creation وتكوين الثروات Wealth Forming . فالندرة ، هى القوة المحركة التى تجبر البشر على أن يعملوا معا لإشباع الحاجات وبناء المجتمعات . وعن هذه الظاهرة ، يفيد العلامة ابن خلدون ^(١٦) فى مقدمته 'بأن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحقيق حاجاته من الغذاء ، غير موفية له بمادة حياته منه . ويضيف ، بأنه "لابد من إجماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف" ، " وأن الناس متعاونون جميعا فى عمراتهم على ذلك" ^(١٧) .

وفى الحالة الثانية. اعتاد الناس أن يتنازعوا معا وأن يتقاتلوا جميعا وهم يصارعون بعضهم البعض خلال عملية توزيع الخيرات وتقسيم المعاتم Income distribution وتراكم رأس المال Capitul Accumulation . فعند التوزيع ، يصبح الناس غرماء ويدخلون فى حالة حرب يشنها الجميع ضد الجميع Ware of all against all دون وازع دينى أو الإلتزام بمبادئ الأخلاق.

وهذه الحالة علق عليها جان جاك روسو ^(١٨) (١٧١٢-١٧٧٨)، قائلا:
"كانت الحياة البشرية الطبيعية فيما قبل الحضارة حياة الرضا والقناعة

والأريحية وحب الغير. لكن عندما ظهرت الابتكارات الإنسانية العظيمة للحضارة، وتوطدت الملكية الخاصة ، انهار كل شيء" .."فلقد عاش البشر معاً في ظل الشيوعية البدائية ولكن عندما اكتشف الإنسان الحديد ، وظهرت الأدوات الحديدية، تمكن بعضهم من استغلال البعض الآخر. فملكية الأقلية لأدوات الإنتاج، وحرمان الأغلبية منها ، هو أساس الاستغلال" (١٩).."وعندما ساد اقتصاد السوق الخالي من الضوابط ، وصار المال هو المحرك والهدف الوحيد ، ولد الفساد والعنف " .

آنئذ ...

" رأى الرب أن شر الناس قد كثر على الأرض ، وأن كل تصور أفكار قلوبهم إنما هو شر في جميع الأيام ، فندم الرب لأنه عمل الإنسان على الأرض وتأسف في قلبه . "سفر التكوين : الفصل السادس".

وعليه ..

فالندرة والثروة .. ظاهرتان متصلتان اتصالاً وثيقاً ، فلا مجال للحديث عن الإحساس بالمصلحة المشتركة لحل مشكلة الندرة في ظل عالم تسوده العداوة والخصومة والبغضاء عند توزيع الثروة . فاشكالية الصراع على توزيع الثروة تزداد حدتها وتشتد وطأتها مع الندرة وتخف مع الوفرة .

• وتفسيراً لهذا يشير جان بول سارتر (٢٠) ، إلى أن الطبيعة لم تكن أبداً مهتمة برفاهية الإنسان ولا بمبالية بما يفعل ، ولا مكترثة بوجوده ، بل إنها تقسو عليه وتجهده ، وهو لا يمكنه النضال ضد ندرة الموارد وشح الطبيعة إلا من خلال تعميق التخصص وتوسيع تقسيم العمل وتبادل

السلع والخدمات بين المنتجين والقطاعات وما إلى غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي المشترك بين الناس .

• غير أن سارتر يشير من ناحية أخرى ، إلى أن الندرة تفرقتنا أيضا لأن كل منا يعلم أن وجود الآخرين هو الحائل بينه وبين أن ينعم بالوفرة . ولذا فإن الندرة في علاقتها مع الثروة ، لا تشكل اتجاهاتنا ونزعائنا نحو العالم الطبيعي فحسب ، بل إنها تشكل أيضا ، اتجاهاتنا نحو جيراننا من البشر .. إنها تجعلنا جميعا غرماء .

والمحصلة .. هي:

- أن الندرة ، توحد الناس في مواجهة الطبيعة لأجل خلق المنافع.
- أما التوزيع ، فيفرق بينهم عند اقتسام خيرات الطبيعة وتوزيع هباتها على المشتركين في توليدها.

أى أن خلق المنفعة يوحد بين البشر ، أما توزيعها فيفرق بينهم ويوقظ فيهم غرائز الأثرة وحب الذات، وينشر بينهم مشاعر العداوة والبغضاء والتأثر Retaliation . وهي الظاهرة التي عبر عنها القديس كريسوستم Chrysostom^(٢١) قائلا : " أن لفظتى ملكى My property وملكك Your property تخمدان فى قلوبنا شعلة الإحسان، وتشعلان فى صدورنا نار الجشع بدرجة لا يعرفها حتى الهمج " . وهو ما يتفق مع مقولة جان جاك روسو^(٢٢) Rousseau الشهيرة "يخلق الله الأشياء كلها خيرة ولكن الإنسان يتطفل عليها فتصبح شريرة ، فالكائنات البشرية تولد ومعها الخصلة"^(٢٣) "والقلب الإنسانى لا يقبل بسهولة أو بصورة ثابتة الاعتقاد بأن خير الآخرين هو أيضا فى النهاية ، خير لنا نحن أنفسنا"^(٢٤).

وعليه ...

"فالندرة" تعبر عن قسوة الطبيعة على الإنسان عند توليد الثروة ، أما "الاستغلال" فيعبر عن قسوة الإنسان على أخيه الإنسان عند توزيعها بين المشاركين في توليدها.

ولسذا ..

* فإن الصراع بين الإنسان والطبيعة ، هو صراع أذلى وأبدى ، ويستهدف حل مشكلة الندرة ، ولكنه لا يترك في النفوس جروحا غائرة ، لأنه صراع بين الإنسان العاقل والطبيعة الخرساء ، صراع بين طرفين من جنس مختلف .

* أما الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان ، فهو صراع مرحلى وتاريخى، يهدف إلى حل مشكلة التوزيع . وهو صراع ضار لأنه يجرى بين طرفين من جنس واحد ، عاقل وغادر في نفس الوقت . وهو صراع أقرته الرأسمالية وحاولت تنظيمه ، وأدانتته الشيوعية وحاولت تأميمه . والمهمة الأولى ظلت ممكنة ، والمهمة الثانية باتت مستحيلة . إذ أن أسباب الشقاق في رأى جيمس ماديسون Games Madison "منغرسه في طبيعة الإنسان الذى يتصف بالأنانية والعناد ، وأنه مهما كانت الجهود المبذولة لتعديل الطبيعة البشرية سيظل الإنسان أنانيا ."

ولأن القوى البشرية المؤهلة عالية المهارة هي أكثر الموارد ندرة، لذا وجب استخدامها بالطريقة المثلى، وتعظيم إنتاجيتها وتطبيق قاعدة الرشد عليها .

- فإذا ما تم تنظيم الصراع الاجتماعى وتهذيبه بإشاعة الديمقراطية فى الحياة السياسية.

-- أمكن التوصل إلى حل قضية التوزيع وفقا لقواعد متفق عليها من الكافة كما هو سار. فى النظم الديمقراطية.

- آنذ يمكن توحيد الجهود الإنسانية ، وتخصيصها وتوجيهها لحل القضية الأزلية الأبدية، وهى السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لإشباع حاجة الإنسان. وبذلك تظهر الوفرة وتتوارى الندرة ، ويتحسن مستوى المعيشة ، ويتحقق مجتمع الرفاة ، وتلك هى إحدى سمات الحضارة وعلامة بارزة من علاماتها.

"فالحضارة" - فى تعريف فرويد - هى جملة الإجازات والقواعد التى تميز حياتنا عن حياة أسلافنا والتى تتشد تحقيق هدفين هما : حماية الإنسان من الطبيعة ، وتأسيس علاقات متبادلة بين الإنسان وأخيه الإنسان" (٢٥).

ومن المتفق عليه أن الحضارة بدأت تاريخيا مع سعى الإنسان للتحرر من أسر الطبيعة وتزايد قدرته على تغيير هيئتها وإعادة تشكيلها فى صور تصلح لتلبية احتياجاته. أى أن الحضارة بدأت تاريخيا منذ أن سعى الإنسان بدأب لحل مشكلة الندرة. وكان اكتشاف النار مرحلة مهمة فى تطور الإنسان. فباستخدام النار أصبح الإنسان قادرا على تنويع غذائه وتشكيل المعادن فى صورة أدوات تعينه على تحويل مواد البيئة إلى منتجات تشبع حاجاته.

- وجاء اكتشاف " الزراعة " منذ حوالى عشرة آلاف عام ليمثل قفزة نوعية فى الحياة الاجتماعية والسياسية للبشرية.

- ومنذ أقل من ثلاثة قرون عرفت البشرية نقله نوعية أخرى مع الثورة الصناعية " حيث سخر الإنسان الطاقات الطبيعية من البخار ثم الكهرباء، وحاليا النفط والغاز والطاقة النووية وغيرها لتصنيع الآلات والأجهزة التي تساعد على مزيد من السيطرة على الطبيعة المحيطة .

- وفي الوقت الراهن ظهر للوجود اقتصاد المعرفة الذى يحول الطاقة المتجددة والموارد الحرة (أى الأشياء التى لا توصف بالندرة) مثل الماء والشمس والهواء ورمال الصحراء إلى سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان.

وفي سياق عرضه لهذه الرؤية يميز الاقتصادي المعروف الدكتور حازم الببلاوى بين اقتصاد الأشياء واقتصاد الأفكار (المعرفة) فيقول: " أن الاقتصاد لم يعد يتقدم فقط بمزيد من العمل أو من الموارد المتاحة، وإنما أيضا وبوجه خاص بمزيد من " الأفكار " و " المعرفة " التى تمكنه من اكتشاف قوى كامنة في الطبيعة كانت خافية عنه من قبل " .

فالفقرات الكبرى للتقدم الاقتصادي كانت نتيجة للأفكار والمعرفة التى هى عمل عقلى، فالمعرفة والأفكار هى التى تفجر الأشياء (الموارد) فتخرج منها طاقات لم تكن معروفة من قبل للإنسان ، مثل تجميع وتخزين الطاقة الشمسية واستخدامها عند الحاجة، وصناعة البرمجيات والالكترونيات من رمال الصحراء (السيليكون).... الخ.

ويضيف قائلا : أن المعرفة والأفكار كمدخل فى الإنتاج تختلف عن الموارد الطبيعية (الأشياء) لأنها لا تخضع لقانون الندرة. فالفكرة وعلى عكس الأشياء - يمكن أن تنتقل إلى الغير دون أن ينفذ رصيدها على الإطلاق لذلك فإن " المعرفة " كمورد اقتصادى يزداد وفرة مع توسعه وانتشاره ولا تخضع لقانون تناقص الغلة .

وهكذا ..

فإن " اقتصاد الأفكار " يختلف جوهرياً عن " اقتصاد الأشياء " في أنه لا يخضع لقانون الندرة .

- ومن ثم فإن الاقتصاديات الصناعية المعاصرة المتقدمة تسود بها ظاهرة " تزايد الغلة " ، لأنها اقتصاديات تقوم على الأفكار والمعرفة .

- أما الاقتصاديات البدائية، فإنها ما تزال تعيش في ظل ظاهرة " تناقص الغلة " لأنها لا تزال تعيش في ظل اقتصاديات " الأشياء " . وذلك لأن استخدام المورد الاقتصادي " الأشياء " في غرض معين يعنى حرمان المجتمع من استخدامه في أغراض أخرى، أما المعرفة ومع انتشارها فإنها تزيد القدرات الاقتصادية للجميع.

- ففي عالم " الأشياء " يكون الشيء إما لى أو لك .

- أما في عالم " الفكر " فإن الفكرة تكون لى ولك ولغيرنا معا في نفس الوقت.

ومن هنا تتجلى أهمية التعليم والتدريب والمعرفة بصفة عامة، فهذا هو أساس التقدم. فالاقتصاد الأشياء هو علم الندرة أما اقتصاد الأفكار فهو علم الوفرة.

- وللانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعرفة يرى العالم المصري الدكتور أحمد زويل^(٢٦) أنه من الضروري توفير الحرية كأساس للتقدم الإنسانى حيث يقول " إن الاحترام المتبادل والتراضى على تعريف متفق عليه لمعنى الحرية والديمقراطية ، ووجود (نظام) يعمل الإنسان فى إطاره ، ثم المشاركة فى التفكير وفى اتخاذ القرار ، فإن هذا هو الطريق إلى النجاح ."

- وهو ما عبر عنه أيضا الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر موضحا بأن "المجتمع البشرى نشأ نتيجة إدراكنا لتلك الحقيقة الواضحة وهو أننا إما أن نعيش معا من خلال التعاون أو أن يقضى بعضنا على البعض من خلال الصراع " .

ففى ظل الديمقراطية ، وشيوع الحرية ، ونمو الإنتاج ، تتسحب نظرية الألعاب الصفرية Zero-Sum Game من الساحة ، وتخلي مكانها أمام قاعدة التكافؤ فى توزيع المكاسب على السكان ، وهى وثيقة الصلة بالمذهب الاشتراكى ، أو قاعدة التميز فى توزيع المكاسب على عناصر الإنتاج ، بما فيها عنصر العمل ، وفقا لتمييز إنتاجيتها الحدية وهى وثيقة الصلة بالمذهب الرأسمالى. والشرط الضرورى ، فى هذه الحالة ، هو تعظيم المكاسب الاقتصادية ، والشرط الكافى ، هو ضمان الحريات السياسية .

وفحوى ذلك كله، أن آليات الإنتاج والتوزيع لا تعمل بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كل حقبة تاريخية .
ومن ثم ..

* فإن غريزة حب البقاء، تدفع الناس إلى التعاون والسعى الدائم لحل مشكلة الندرة .

* أما غريزة حب التملك، فتدفع الناس إلى الاقتتال بغية الاستحواذ على الثروة وحرمان الآخرين منها .

فالندرة وحب التملك ، هما أساس الصراعات الاجتماعية فى الحياة ، أما الديمقراطية فهى الأسلوب الأمثل كى تكسب هذه الصراعات طابعا سلميا .

فالديمقراطية .. إذن .. هى الوصفة السحرية التى تحول البشر من أعداء إلى إخوة (Magic Recipe) .

(٣) الثروة .. أساس الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان

استطرادا لما سبق، فإذا كانت الندرة Scarcity تعكس علاقة الإنسان بالطبيعة، والحاجة Need تعكس شعوره بالحرمان Abstinence ، فإن التوزيع Distribution يعكس شكل العلاقة القائمة بين الإنسان وأخيه الإنسان حيال امتلاك الثروة .

فالتوزيع حق . وحقوق الحياة عامة وأزلية ، مثل حق العدالة في توزيع الدخل ، وحق المساواة أمام القانون، وحق تداول السلطة بين المواطنين .

فقد أكد جون لوك^(٢٧) (١٦٣٢-١٧٠٤) ، "أن للأفراد بعض الحقوق التى لا يمكن التنازل عنها مثل : حق البقاء ، وحق الملكية ، وحق الحرية، بما فى ذلك حرية الكلام وحرية القيادة بل وحتى حرية التمرد ضد الحكومات والقوانين الظالمة " . وحق البقاء عند هوبز يعنى الحق فى الثورة ضد الطاغية الذى يستخدم سلطته استخداما غير عادل ضد مصالح شعبه .

فالحقوق حاجات إنسانية مطلوبة فى كل زمان ومكان وفى كل حضارة من الحضارات . وهذه الحقوق غالبا ما تكون مطلوبة ، والمستأثر بها دون الناس خائن غادر ، والمساكت عنها بينهم شيطان خاسر . فهى مطالب أبدية يدفع مئات وألوف الناس حياتهم فى كل وقت ثمنا للفوز بها أو الموت دونها .

ومن هؤلاء كان كوندورسيه^(٢٨) (١٧٤٣-١٧٩٤) الفيلسوف الذى طالب زعماء الثورة الفرنسية بإجراء انتخابات مباشرة حرة ، وإصدار دستور يضمن الحريات المدنية للمواطنين ، فحاكموه .. وحكم عليه بالإعدام.. وعذبوه حتى انتحر فى سجنه من هول التعذيب .

ونحن هنا نتوحد مع كريستول^(٢٩) Irving Kristol وهو يتساءل "هل يمكن للإنسان أن يعيش في مجتمع إذا لم يكن هناك سبب يدعوهُ للاعتقاد بأنه مجتمع عادل ؟". ويجب "لست أعتقد ذلك". ويضيف "بأن قراءاته في التاريخ أظهرت له ، أن الناس الذين لا يستطيعون أن يتحملوا طويلا الإحساس بالعُبيَّة الروحية في حياتهم كأفراد ، لا يستطيعون كذلك أن يقبلوا طويلا مجتمعا لا توزع فيه السلطة والامتيازات والملكية وفقا لمعيار مادي له معنى من الناحية الأخلاقية " ثم يؤكد ، "بأن مجتمعا يكون فيه التوزيع غير عادل بصورة واسعة لا يمكن له أن يعيش طويلا".

فمن الظلم في رأى توماس مور^(٣٠) - قتل رجل لأنه سرق مالا، طالما أن المجتمع الإنساني لا يستطيع أن ينظم نفسه بحيث يضمن لكل إنسان قطعة مساوية من الخبز" وذلك لأن الفقر - في رأى أرسطو^(٣١) - يشل الحركة. وقد أيدَه في ذلك الفيلسوف الألماني فيشت^(٣٢) Ficht ، بل إنه قد تجاوزه ، وتوجه إلى المطالبة بالحق الحقيقي حين أعلن " أن أى إنسان يقع تحت طائلة الفقر والجوع يتحرر من كل واجب اجتماعي". أما جوهان جالتونج^(٣٣) Johan Galtung فقد تجاوز ذلك قائلا أنه "إذا كان الناس يتضورون جوعا ، ولا سبيل إلى تجنب هذه الحال موضوعيا ، يغدو العنف لازما وضروريا...". ومن قبلهم بنحو أربعة عشر قرنا من الزمان كان الخليفة الراشد على بن أبى طالب سيد الشهداء وإمام الزاهدين قد أعلن على الملأ : أنه لو كان الفقر رجلا لقتله . فما متع به غنى إلا بما حرم منه فقير .

وهذه الرؤى ، تفسر نظرية توماس مور^(٣٤) الذى يرى ، استحالة تطبيق العدالة فى توزيع الثروة عندما تكون الموارد مملوكة ملكية خاصة ومقطعة ، لأن كل شخص يعطى لنفسه السلطة والحق من أجل جذب كل ما يستطيعه لنفسه . وفى هذه الحالة ، ومهما كانت الثروة القومية كبيرة ، فإنها تقع فى النهاية فى أيدي حفنة قليلة من الأفراد الجشعين الذين لا يتركون للآخرين إلا الذل والعوز والبؤس والفاقة . وهى الحالة التى يعكسها قانون باريتو^(٣٥) لتوزيع الثروة: " كلما غدت الثروة كبيرة ، كلما صغر عدد الذين يمتلكونها" .

* والإنسان ، فى هذه الحالة ، هو كما يصفه الفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر (١٩٠٥ - ١٩٨٠)^(٣٦) هو الإنسان المضاد المعادى لأخيه الإنسان Le-contre homme ثم يضيف بأسلوب درامى "لا شيء على الإطلاق ، لا الوحوش الضارية ولا الميكروبات ، أشد فزعا للإنسان من ذلك الكائن الذكى - أكل اللحوم الذى ينتمى إلى فصيلة القسوة ، ويعرف كيف يطارد ، وكيف يتعقب ، وكيف يستغل ذكاءه لتحقيق هدف محدد يسعى إليه ، ألا وهو تدمير الإنسان .. هذه الفصيلة من الكائنات المرعبة تتمثل فينا نحن .. إنها ما يراه الإنسان فى الآخر عندما يجمعهما معا سياق الندرة Scarcity .

* وعلى نفس الدرب ، سار الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز^(٣٧) (١٦٧٩-١٥٨٨) ، إذ يعطينا تفسيراً تشاؤمياً عن الطبيعة البشرية عندما يقول " أن الموجودات البشرية أنانية وقاسية بالغيرة ، ومن ثم فإن أى محاولة لجعلها موجودات أخلاقية هى مضیعة للوقت" ويضيف قائلاً:

" إن العلة الأكثر شيوعاً لرغبة الناس فى إيذاء بعضهم بعضاً تنشأ بسبب أن كثيرين منهم يرغبون فى الشيء نفسه، وفى نفس الوقت، فلا هم قادرون على الاستمتاع به ، وهم جميع، أعنى الاستمتاع المشترك ، ولا هم قادرون على اقتسامه فيما بينهم. وهنا يبرز سؤال هام: من منهم الأقوى؟ تلك مسألة لا يحسمها سوى السيف ". وهذه الرؤى تتفق مع رؤية كل من : هيلبرونر^(٢٨) وHeilbroner وفيلن Viblin التى تشير إلى "أن الإنسان فى جوهره ما هو إلا مخلوق متوحش يكسوه غشاء رقيق من الحضارة ". ومع رؤية وليم هارفى (١٥٧٨-١٦٥٧) التى تشير إلى أن الإنسان ما هو "إلا قرداً ضخماً شريراً وكرها"^(٢٩):

أى أن القضية الجوهرية ، التى تكتسب أولوية عند جميع البشر هى حل مشكلة التوزيع قبل حل مشكلة الندرة:

- فالفقراء، يتزاحمون على " الفتة " ..
 - والأثرياء ، يتكالبون على " الثورثة " .
- لا فرق ..

فجوهر الصراع واحد، وهو قضية التوزيع ، أيا كان حجم الثروة .

وعليه..

فالحياة فى كل نواحيها ، معترك دائم بين الناس ، يصدق ذلك على الأفراد ، كما يصدق أيضاً على الجماعات والأمم والشعوب. ولم يزل الناس منذ فجر التاريخ يتقاتلون على امتلاك الثروة والاستحواذ على السلطة ، فإذا

لم يحصلوا على ما يريدون بالرضا ، حصلوا عليه بالإكراه والغلبة . فلم يزل الإنسان يطمع فيما فى يد أخيه الإنسان إن لم يكن بدافع الحاجة فبدافع التميز والأثرة^(٤٠).

ففى ظل النظام الاجتماعى القائم على الملكية الخاصة ، فإن امتلاك الثروة بصرف النظر عن مصدرها ، يضى على صاحبها سمات الشرف ، ويوفر له رغد الحياة ، ويمده بأسباب القوة ، ويكسبه بهاء الطلعة ، ويحقق له ذبوع الصيت . فالثروة ، عامل من عوامل التميز ، يثير الحسد ، ويولد التنافس ، وينشر البغضاء بين الأفراد والطبقات فى المجتمع . فالتفاوت بين الطبقات يكتسب أساسه من التفاوت فى الثراء . إذ أن الثروة تتألف من أرصدة حبلى بتيار من الدخل يتدفق فى الحاضر وفى المستقبل . وهى تمثل ما يوجد تحت تصرف الفرد أو المجتمع من قيم استعمال ، أى منتجات تخصص للاستعمال النهائى ، ومنتجات يعاد استخدامها فى عملية الإنتاج .

وقد عبر شكسبير^(٤١) عن أثر امتلاك الثروة فى المجتمع بلغة الأدب متعجبا "ماذا أرى هناك ؟ إنه الذهب ، هذا المعدن الأصفر اللامع والنفيس ! القليل منه يكفى ليحول الأسود إلى أبيض ، والقبيح إلى جميل ، والظالم إلى عادل ، والوضيع إلى نبيل ، والمسن إلى شاب ، والجبان إلى شجاع . هذا المال الذهبى ، سيبعد قساوستكم عن منابركم ، ويخون العهود ، ويبارك المنعون ، ويضع للصوف فى قاعة البرلمان بعد منحهم الألقاب والاحترام ويكللهم بآيات المديح والتناءة".

وكلما كان مصدر ثروة الفرد هو أيلولتها آلية بالميراث ، عن أسلافه ، كان ذلك أدعى إلى ارتفاع قدره بين الناس ، حتى عن الثروة التى يجمعها بالعمل والاجتهاد . فامتلاك الثروة بالميلاد تعنى أصالة صاحبها وعراقة منبته .

والناس يتصارعون على جمع الثروة ، ليس فقط من أجل امتلاك أسباب القوة ، وإشباع الحاجات ، والاستمتاع بالترف المادى الذى يهيئه لهم استهلاك السلع والخدمات ، لكن أيضا ، لأن جمع الثروة يصبح فى حد ذاته عملا يستحق التقدير ويلقى الاعتبار ، ويعد علامة من علامات نجاح الإنسان فى الحياة ، وسببا من أسباب شعوره بالثقة بالنفس والرضا عنها . وهو ما عبر عنه "سيرفانتس" ^(٤٢) (١٥٤٧-١٦١٦) Srantes على لسان بطله الروائى "دون كيشوت" (١٦٠٥) Donquixote قائلا ، إنك تساوى ما تملك ، وتملك بقدر ما تساوى ، فإن الثراء يمكن أن يملأ الكثير من التجاوىف .

وهو ما عبر عنه روسو ^(٤٣) بقوله: " إن تعاسة الإنسان لا تنجم عن فشله فى إشباع مجموعة محددة من الرغبات ، وإنما عن الفجوة القائمة دوما بين احتياجاته الجديدة وبين قدرته على الإشباع إشباعها . ويورد مثلا لهذه الظاهرة ، جامع التحف الذى تتعسه الفجوات فى مجموعته أكثر مما تسعده التحف التى يفتنيها"

ويسجل ثورشتاين قبلن (١٨٥٧-١٩٢٩) "الاقتصادى الأمريكى" فى كتابه "نظرية الطبقة المترفة The Theory of the Leisure Class أن الرضا عن النفس لا يتحقق ، فى المجتمعات التى تعترف بالملكية الخاصة ، إلا بامتلاك الفرد من الثروة ما يساوى غيره من الأفراد الذين يضع نفسه وإياهم فى طبقة اجتماعية واحدة ، ويتزايد هذا الشعور بالرضا أكثر فأكثر كلما زادت قدرته على الدفع وتزايدت ثروته بما يفوق ثروة أقرانه . فعند الجانب الأكبر من الأغنياء ينحصر الاستمتاع الرئيسى بالثروة فى استعراض

مظاهرها عن طريق تعاطي الاستهلاك المظهري Conspicuous consumption باعتباره الوسيلة الوحيدة التي يستخدمها الأثرياء لإظهار مقدرتهم المالية ، وهو ما يصفه فبلن^(٤٤) "بالمتمعة المنفعة للذوق السليم" .

وهذه النزعة الاستعراضية Exhibitionism لدى الأثرياء ورغبتهم فى الاستحواذ على انتباه الآخرين ونيل الاعتراف منهم ، وإبهارهم وإثارة حسدهم والتعالي عليهم هو ما استفز تيودور روزفلت^(٤٥) ليصفهم عام (١٩٠٧) "بالأنشراح أصحاب الثروات الكبيرة".

ومن قبل قال تعالى في محكم آيات الكتاب لمثل هؤلاء: " اَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ "

[الحديد : ٢٠]

وهذه الإشكالية ..

أى إشكالية انشراح إلى الثروة، تتجلى عندما يعتاد الفرد المستوى الاجتماعي الجديد الذى نشأ عن تكوين تلك الثروة الإضافية، حيث أن هذا الوضع الذى صار معتادا له لم يعد يكفى لأن يبعث فى نفسه شعورا قويا بالرضا يزيد كثيرا عما كان يبعثه المستوى السابق. وهو ما يدفعه إلى السعى من جديد لجمع مزيد من الثروة حتى يرتفع إلى مستوى اجتماعى أرقى وأكثر إبهارا عن غيره.

إذ أن الثروة كما يقول الفيلسوف الإنجليزي المعاصر أنطونى جينز^(١٦) على الرغم من أنها قد لا تجلب السعادة بالضرورة، بيد أنها غالباً ما تتوفر لصاحبها سلطاناً ومكانة فى المجتمع يحسده عليها سواه.

- فالثراء، هو مقياس القيمة فى مجتمع رجال الأعمال، وهو خاتم سليمان الذى يرفع مكانتنا ويقوي سلطتنا ويفتح لنا الأبواب المغلقة ويزيد فرص اختياراتنا فى الحياة.

- أما استعراض مظاهر الثراء، بالاستهلاك الترفى والتبذير الظاهر للعيان، فله تأثير السحر على الإنسان، إذ يعيد الشيخ إلى صباه ويجعله مغبور النساء ويفوق أحلى يمامة بالزواج من الغراب .

- وعلى حد تعبير آدم سميث^(١٧) فإن الفقير يظل خجلاً من فقره أما الغنى فسيظل فخوراً بغناه .

ويرى "فيلن" أن الهدف الذى يرمى إليه الناس جميعاً من امتلاك الثروة هو تغذية منزلتهم وتقوية مركزهم المالى بالنسبة لباقي أعضاء المجتمع. وطالما أحس الفرد - منهم - بأن المقارنة بين مكانته ومكانة غرمائه فى الطبقة الجديدة ليست فى صالحه، فسيبقى دائماً فى حالة توتر وتذمر مزمن من حظه العاثر فى الحياة ، إلى أن يتحسن مركزه المالى ويصل إلى نقطة توازن جديدة . آنئذ ، يسعى من جديد نحو التميز ويبذل جهداً مضنياً ليضع بينه وبين أقرانه هوة مالية تزداد اتساعاً على مر الأيام . "فالأعمال ليست فقط مجرد بحث عن النقود ، إنها أيضاً بحث عن التميز ، وما يترتب عليه من تقدير الذات"^(١٨) .

فلا توجد متعة عند الإنسان تماثل متعة الكسب في مباراة يخسر فيها الآخرون (جالبريث).

وهذه الحالة ، يصفها الفارابي ^(٩) (المتوفى سنة ٩٥٠م) في مؤلف له عن العلاقات الاجتماعية ، (رسالة في السياسة) ، قائلا : "إن كل واحد ، عندما ينطوى على نفسه وينظر في وضعه وفي وضع الآخرين ، فإنه يحل نفسه في رتبة محددة تشاطره إياها طائفة ما ، وتوجد فوق رتبته طائفة ذات منزلة أرفع من خلال ناحية واحدة أو عدة نواح (...) وبالمثل فإنه توجد تحت رتبته طائفة ذات منزلة أدنى من ناحية أو من عدة نواح .. فمع الطبقة الأرفع، نطى مرتبتنا إلى مستواها ، ونحاول الوصول إلى شيء من الرفعة تجاه أقراننا ، ونحن نتجنب الانحطاط إلى رتبة من هم أدنى منا "

وهكذا ، فإن المقارنة المستمرة التي تولدها الغيرة ، وتغذيها الأثرة ، ويشعلها الحسد ، لا يمكن أن تترك صاحبها هائئ النفس يقظ الضمير مرتاح البال ، إذ تدفعه دفعا إلى السعي الحثيث والمنافسة المحمومة ليضع نفسه في طبقة اجتماعية أعلى من طبقة منافسيه ، في إطار الصراع الدائر بينهم لتعظيم الثروة وبلوغ الشهرة واكتساب الجاه. إذ أن النفوذ والسلطان الذي يجلبه الثراء لصاحبه هو دافع آخر قوى من دوافع جمع المال.

"فالغنى في الغربة وطن .. والفقر في الوطن غربة" حسبما قال من قبل الإمام على بن أبى طالب سيد الشهداء .

والشره إلى الاستحواذ على الثروة -على هذا النحو- رذيلة تفضحها انتهازية ماكيافيللى ^(١٠) عندما يراها فضيلة أخلاقية وسلوكا فطريا يجب أن يحمى عليه الناس : " .. فليقترض من بلادئ الأمر أن الناس جميعا أشرار ،

مستعدون على الدوام أن يكشفوا عن خبث طوبيتهم إذا ما وجدوا الظروف الملائمة لهذا العمل ، فإذا ما ظلت ميولهم الخبيثة مختفية إلى حين ، فيجب أن يعزى اختفاؤها هذا إلى سبب غير معروف ، ومن واجبنا أن نفترض أنها لم تجد الظروف الملائمة كي تكشف عن نفسها ؛ ولكن الزمن .. لن يعجزه الكشف عنها .. إذ أن الرغبة في الاقتناء من الغرائز الفطرية العامة في واقع الأمر، والناس جميعا يقتنون حين يستطيعون ؛ ولهذا ، فبانهم يمدحون على ذلك ولا يلامون عليه " .

فسلطان غريزة جمع المال، على الإنسان ، أقوى من الوازع الديني والفضيلة وقيم الأخلاق. ومن قبل ، قال سيدنا عيسى المسيح^(٥١) عليه السلام للرجل الغنى وهو يبشره بملكوت السماء " اترك ما تملك واتبعنى .. ولكن الغنى لم يستطع .. فمضى المسيح حزينا " ، وقال قولته المدوية التى توارثتها الأجيال جيلاً من بعد جيل. " أن دخول الجمل من ثم الخياط أيسر من دخول الأغنياء ملكوت السماوات " .

ومجمل هذا كله ..

يفيد، بأن غريزة جمع المال ، وشره أى فرد إلى الثراء سلوك فطرى لا يمكن أن يحوطه سقف أو يحده حد ، ولكن إشباع هذه الغريزة ، وإطفاء نار الشره إلى الثروة يعد أمراً مستحيلاً فى ظل مجتمع يسوده التنافس والملكية الخاصة ، لأن أساس الثراء هو رغبة كل فرد فى أن يتميز عن كل فرد آخر فى مقدار ما يجمعه من المال . فغريزة حب المال مثلها مثل الغريزة الجنسية ما تلبث أن تولد تلقائياً من جديد عند أى إثارة

. Self re-production

وطالما كان الصراع الاجتماعى فى أساسه تسابقا إلى الشهرة وامتلاك أسباب القوة ، فليس فى الإمكان الاكتفاء ببلوغ مستوى محدد من الثروة . فالزيادة المستمرة فى الثروة لأى إنسان تعزز ثقته بنفسه وتقوى رغبته فى الحياة .

وهذا السعى المحموم لتكديس الثروة وإرواء الرغبة فى التميز واكتساب النفوذ والجاه، يجرى إشباعه بكافة الوسائل المشروعة أو غير المشروعة طالما ظل الإنسان باقيا على قيد الحياة. وقد جاء فى الحديث الشريف: " قول النبی الکریم " لو کان لابن آدم وادیا من ذهب لثمنى أن ىكون له وادیان". والحكمة الشعبية تقول: " أن ابن آدم لا ىملأ عینه غیر التراب، أى تراب القبر لا الذهب ولا التبر". ومن قبل جاء فى محکم آیات الكتاب عن طمع وجشع الإنسان: " إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجِكَ إِلَى نَعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِنَّا السَّادِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ " [سورة ص: ٢٣، ٢٤]

وعليه ..

- فإذا كانت الندرة تعبر عن شح الطبيعة ..

- فإن الاستغلال يعبر عن جشع الإنسان حيال امتلاك الثروة.

فلم يتحقق الوفاق بين الناس نتيجة الوفرة.

ولم ينشأ التناقض الاجتماعى بينهم أبدا بسبب الندرة . فليس العوز - فى رأى أرسطو^(٥٣) - بالحافز الوحيد على الجريمة ..

إذ أن أعظم الجرائم يسببها الإفراط لا الحاجة" . وهو ما عبر عنه ول ديورانت^(٥٤) قائلا "إن الفردية قد جاءت بالثراء ولكنها جرت معها القلق والرق" . "نعم إن الفردية حركت فى الممتازين من الرجال قواهم الكامنة ، ولكنها كذلك نفخت نار التنافس فى الحياة فاشتعلتها ، وجعلت الناس يحسون الفقر إحساسا مريرا . مع أن هذا الفقر لم يكن يؤذى أحد حين استوى فيه الجميع" . وكان ماركس^(٥٥) قد سبقه إلى ذات المعنى قائلا "إن الندرة ليست ذات طبيعة متميزة ولكنها تظهر نتيجة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان" .

فى ظل سيادة نظام الملكية الخاصة ، تصبح الثروة العامة فى نظر توماس مور^(٥٦) غنيمة حفنة من الأفراد الجشعين ، بينما عامة الشعب يلتهمها الشقاء والبؤس" . ويضيف ، " أن ما يؤكد لى بلا رجعة أن الوسيلة الوحيدة لتوزيع الثروات بالتساوى ، وبالعادل ، وتحقيق سعادة البشرية، هى إلغاء الملكية الخاصة، لأن الحق فى الملكية الخاصة طالما ظل يمثل الأساس الاقتصادى للبنية الاجتماعية ، فإن الطبقة الأكثر عددا والأفضل عملا ، لن تحصل ، عندما يجرى الاقتسام ، إلا على الفتات" . وسوء توزيع الثروة على هذا النحو عادة ما يولد التناقضات الاجتماعية.. ويشعل نار العدوان.

وهذا معناه ..

أن التناقضات الاجتماعية تولد بين الناس، وتنمو، وتصبح عدائية الطابع كلما اتسعت الفوارق بين الطبقات، وتعارضت المصالح والأهداف بينما يعود الوفاق إليهم ، وتذوب التناقضات الاجتماعية بينهم ، إذا

ما سادت العدالة عند التوزيع ، وإذ ما تساوى الجميع أمام القانون مساواة
الإنسان فى المشط ، فقضية التوزيع إذن تسبق قضية الندرة .
* فالندرة: ظاهرة موضوعية تعكس علاقة الإنسان بالطبيعة .
* أما التوزيع: فهو قضية اجتماعية تعكس علاقة الإنسان بأخيه الإنسان
حيال امتلاك الثروة .

فى المدينة الفاضلة Utopia " لتوماس مور (١٥١٦) " (٥١) يكون الجشع
مستحيلا ، لأن المال لن يكون له أى استخدام ، حيث أن كل شىء فيها
مملوك لكل الناس ، ولا يفتقد أحد شىئا ، بعدما تمتلئ المخازن العامة
بالحبوب ، لأن ثروة الدولة لا توزع أبدا بلا عدل فى تلك المدينة ، والمرء
لا يرى هناك لا فقيرا ولا شحاذا .

(٤) الثروة والسلطة .. أساس كل الشرور

من المعروف .. أن الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الصناعية تظهر، عادة ، في صورة فائض نسبي في المنتجات Relative global glut وليس في صورة قصور مطلق في الموارد Absolute Shortage أى أنها مشكلة توزيع قبل أن تكون مشكلة ندرة . وكذلك هو الحال ، بالنسبة لإنجاز مشروع النهضة في كل من إسرائيل واليابان . فالمعجزة اليابانية ، تحققت على أرض صخرية جفت فيها المنابع وانعدمت منها الموارد . والمعجزة الإسرائيلية ، تحققت على أرض جرداء لا بترول فيها ولا ماء .

فالعبرة ، إذن ، ليست بالوفرة ، ولكن العبرة بعدالة توزيع الثروة ، وحرية تداول السلطة ، فبين الثروة والسلطة تنشأ علاقة جدلية :

* فالثروة: تتجسد في ملكية وسائل الإنتاج وهى : الآلات وقوة العمل والمواد الخام (أى فى علاقة الملكية) .

* والسلطة: تتجسد فى امتلاك القوة لوضع وسائل الإنتاج موضع العمل (أى فى علاقة السيطرة) .

ومن ثم ، فإن قضية إختلال توزيع الثروة هى الوجه الآخر لقضية إختلال توزيع السلطة .

فالثروة تتأسس فى حماية السلطة. والسلطة تتغذى على الثروة . وكلاهما معا ، الثروة والسلطة ، يشكلان مصدر الصراعات الاجتماعية

والتزاعات السياسية فى الحياة. لذلك، فإن حل قضية تركيز الثروة ، يكون دائما مرهونا بحل قضية إحتكار السلطة.

وسوء إستخدام السلطة ، يظهر جليا فى قدرة بعض الناس على الهيمنة فى الحياة وفى النظام الاقتصادى وفى الدولة . أى يظهر فى قدرتهم على استحواذ طاعة الآخرين ، وإخضاعهم لمشينتهم، وتشغيلهم لمصلحتهم، وما يترتب على ذلك:

- من تركيز السعادة والمكآة والريح والإشباع فى جانب.
- مقابل توزع التعاسة والضعة والفقر ودنو الشأن والحرمان فى الجانب الآخر .

فما زال السعى المحموم إلى السلطة ، وما تحققه من عائد مالى ونفسى للأقلية ، يعد اليوم ، كما كان فى الماضى ، صفحة سوداء فى كتاب التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبشرية .

"فالذى يملك، هو وحده المواطن : ديدرو (١٧١٣-١٧٨٤)"^(٥٧).

وهذه الظاهرة ، أى ظاهرة تزواج الثروة والسلطة ، كانت وما زالت محل الاهتمام والتقييم ، فقد عبر عنها الروائى الأسبائى "سير فاتنس"^(٥٨) فى رائعته "دون كيشوت" Don Quixote عندما أظهر "السلطة المطلقة للمال الذى أصبح سيد الإنسان ومجتمعه بدلا من الله" ، وأفاد بأنه ليس هناك منصب مهمما كان رفيع الشأن- لا يمكن الوصول إليه بدون رشوة " ،

ونوه فى روايته إلى أن فساد القيادات مسألة عامة وحرص على قتالهم :
"أجمع كل المسدسات .. كل الحكام الجدد لديهم نفس الرغبة" .

وللبرهان على الآثار المدمرة لظاهرة المصاهرة Engagement القائمة بين الثروة والسلطة، يستشهد الفيلسوف الفرنسى "روجيه جارودى"^(٥٩) بحاله ، أدموند وولبول Edmond Walpole الذى كان قد سجن بتهمة الفساد فى سجن قلعة لندن (عام ١٧١٢) ، ثم أصبح - فيما بعد - وزيراً للمالية (١٧٣٧) ، وصار السيد الحقيقى للحياة السياسية فى إنجلترا على مدى عشرين عاما (١٧٢١-١٧٤٣) ، حيث قام بجمع واختلاس ثروة هائلة عن طريق المضاربة واستغلال النفوذ والابتزاز. وكان يستطيع أن يعلن فى البرلمان، بدون أن يجرؤ أحد على معارضته ، كيف أنه : "يعرف كم يساوى ضمير كل واحد من أعضاء هذا المجلس الموقرين " . بل أنه فضلا عن ذلك كان قد وظف منظرين لتبرير فسادهِ وتوطيد سلطانه ، مثل "برنارد ماتفيل"^(٦٠) الذى سجل فى كتابه "أسطورة النحل" (١٧١٤) أن المصلحة العامة كثيرا ما كانت تستفيد من سلوك يتعارض مع ما يزعمه الناس من مبادئ مطلقة للفضيلة " وأن " كل رذيلة تؤدى بصورة غير مباشرة إلى شىء من المصلحة العامة " ، " وبشر الناس بأن الخطايا الخاصة تخدم الخير العام " .

.Private Vices Public Virtues

وفى نفس السياق ، يأتى ذكر فضيحة السياسى الإيطالى الشهير جوليو اندريوتى رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى الذى حكم إيطاليا منذ عام ١٩٤٦ حتى أوائل التسعينات ، والذى تولى رئاسة الوزارة ٧ مرات ، وشغل عضوية مجلس الشيوخ الإيطالى التى منحت له مدى الحياة تكريما

لدوره السياسى.. فقد أدانتها السلطة القضائية بالتعاون وتبادل المنافع مع عصابات المافيا الإيطالية ، وكشفت عن أنه استخدمها للابتزاز وتصفية خصومه السياسيين ، وحكمت عليه محكمة استئناف مدينة بيروجيا الإيطالية بالسجن أربعة وعشرون عاما وذلك فى ٢٣ نوفمبر من عام (٢٠٠٢) .

فهو وأمثاله من السياسيين الانتهازيين يوظفون سلطة الدولة لتحقيق مصالحهم الخاصة لا المصلحة العامة.

وعلى حد تعبير الفيلسوف الروسى إدوارد باتالوف:

- "إن السياسيين يستخدمون أبنية السلطة كآليات للقمع والخداع.

- ويستخدمون الديمقراطية كستار تدور خلفه بدهاء عمليات اقتسام السلطة والشرء" .

ومن المفيد هنا ، استحضار مقولة الملياردير اليهودى الشهير "روثشيلد" عندما قال : "أعطنى سلطة إصدار النقود والسيطرة عليها فى أى مكان ولن اهتم بعد ذلك بمن يضع القوانين ، أو يسهر على حمايتها وتنفيذها، فكل شئ يمكن بعد ذلك أن نشتريه بالمال الذى نملك وحدنا حق إصداره". وعن هؤلاء كتب الاقتصادى الأمريكى "جالبريث" مستنكرا : " أن اكتساب بعضهم عضوية مجلس إدارة نظام الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى يأتى بالعجائب ، إذ أن بعض معدومى الكفاءة الذهنية ، ممن يتحركون اليوم على مسرح السياسة الأمريكية ، سرعان ما يبدو للنظرين وكأنه قد أصبح لديهم من الحنكة المالية ونفاذ البصيرة ما يضى على ملاحظاتهم التقليدية احتراماً يكاد يصل إلى حد الدهشة".

وهذه الظاهرة ، كانت أيضا محل إدانة بول هرست ^(١١) P. Hirst حيث أشار إلى أن مشكلتنا مع هؤلاء لا تقتصر فقط على تسلطهم . وإسقاطهم المصلحة العامة من الاعتبار ، ولكن أيضا لأن هذا القدر الهائل من القوة يدفعهم إلى الاستئثار بقدر هائل أيضا من الثروة" . ويضيف ، "بأن ظاهرة القبط السمان" ليست حالة عارضة أو نادرة ، ولكنها نتيجة مباشرة لسوء توزيع القوة الذى زاد باطراد فى المجتمع المعاصر " .

ومن قبل هؤلاء ، بنحو خمسمائة عام من الزمان ، كتب "كريستوفر كولمبس" ^(١٢) يقول: أن الذهب شيء مدهش ، فمن يستحوذ عليه يصبح سيد كل شيء ، وله كل ما يريد . فالذهب يمكن أن يفتح للأرواح طريقا إلى الجنة" . وهو ما ترجمه "بابوات الكنيسة" فيما بعد إلى واقع أليم عندما أصدروا فى العصور الوسطى صكوك الغفران وصنعوا من أنفسهم جسرا مدفوع الأجر بين الأرض والسماء . حيث كان الغفران يباع بطريقة منظمة، وكان للمناصب الكنسية سعرها المقرر، وبات الأغنياء الذين رأى سيدنا عيسى المسيح "أن دخول جمل من ثقب إبرة أيسر من دخول هؤلاء ملكوت السموات" ، يمكنهم الآن أن يدخلوها بطريقة حديثة، إذ أن القادرين منهم على دفع ثمن الغفران قد اشتروا لأنفسهم مورا قويا إلى الجنة، وزاحموا المعتمدين عليها. وبذلك استلبوا منهم حلمهم فى الجنة بعد الممات، بعد أن كانوا قد استلبوا منهم نصيبهم فى الدنيا وهم أحياء.

وقبل اليوم بنحو أربعة وعشرين قرنا من الزمان، حذرنا فيلسوف اليونان أرسطو ^(١٣) من هؤلاء قائلا : " بعض الناس يحولون كل سجية أو

فضيلة للحصول على النقود .. فهم يتصورون النقود هي الغاية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يسخرون كل شيء لجلب كل شيء وتعظيم المكاسب" .

لذلك ، فإن السعى المموم إلى امتلاك السلطة ، وما تحققه من ثروة ومكانة اجتماعية وإشباع وترف ما زال اليوم ، كما كان في الماضي ، هو الشغل الشاغل للسياسيين الانتهازيين ورجال الأعمال الطموحين . فالثروة تولد السلطة ، والسلطة تولد الثروة وتحميها ، فكل منهما تولد لزوم الأخرى (الشيء لزوم الشيء) .

ولذا، فإن أفلاطون^(١٤)، كان قد حذرنا في قديم الزمان من مخاطر تزواج السلطة والثروة موضحاً: "بأن الحكام هم الذين يتولون رئاسة الدولة، وتوجيهها، وحمايتها، لذا يجب أن يحيا حياة زهد ونكران للذات، وأن يحرم عليهم تملك بيوت أو أراضى، أو أن تكون لديهم نقود خاصة بهم، فإنهم في هذه الحالة يصبحون ملاك عقارات بدلا من أن يكونوا حراسا للوطن ، كما يصبحون أعداء وطغاة، بدلا من أن يكونوا حلفاء للمواطنين الأحرار" .

وعليه ..

فالتدرة ، والثروة ، والسلطة مفاهيم لعلاقات محددة . فلو كانت الثروة ملكية خاصة تكون الدولة رأسمالية . فإذا ما صارت ملكية عامة تكون الدولة اشتراكية . أما إذا كانت ملكية مختلطة تكون الدولة كذلك خليطا من هذا وذلك .

فكل توزيع جديد للثروة يقتضى من أجل الاستقرار توزيع جديد للسلطة السياسية .

وعلى هذا، فالتوافق بين الاثنين، الثروة والسلطة، كان دائما "وظل" ضرورة اجتماعية، وظاهرة تاريخية. فهما متصلتان معا بعلاقة حميمة، وكل منهما تنمو فى حضن الأخرى، عاشق ومعشوق فى نفس الوقت Bing Pong Reaction ، فالمعاشرة بينهما Elective affinity لم تنقطع منذ فجر التاريخ المكتوب حتى اليوم ، فبينهما زواج كاثوليكي لا انفصام فيه.

ولذا، فإن أى حل للمشكلة الاقتصادية ، يكون بالضرورة مرهونا بحل ثلاث معضلات فى آن واحد . وهى ، مشكلات : الندرة ، والثروة ، والدولة .

• وحل مشكلة الندرة يتحقق بتطوير قوى الإنتاج .

• وحل مشكلة الثروة يتحقق بتطوير علاقات الإنتاج .

• وحل مشكلة الدولة يتحقق بحرية تداول السلطة .

وتطوير قوى الإنتاج ، يتوقف على تطور علاقات الإنتاج . وهذه تتوقف على حرية تداول السلطة . وتلك متوقفة على نمو الوعي . وهذا الأخير متوقف بدوره على تطور أسلوب الإنتاج . وهكذا دواليك . فهذه العلاقات ليست وحيدة الاتجاه . إنما هى علاقات دائرية المسار . بمعنى أن المتغيرات التابعة تؤثر أيضا على المتغيرات المستقلة فى صورة تغذية مرتدة Feed Back Process .

وبعد ..

فإن الندرة ، والثروة ، والسلطة ، هى وحدات فى سلسلة متصلة الحلقات ، من العلاقات الاجتماعية التى يعتمد بعضها على بعض . وهذه العلاقات كانت محل اهتمام علم الاقتصاد السياسى الذى أبدعه فكر الرواد

الأوائل العظام، آدم سميث، وريكاردو، وماركس . ولكن علم الاقتصاد الرأسمالى المدرسى المعاصر، أصبح يخفى عمدا العلاقة الجدلية القائمة بين تلك القضايا الثلاث، موجهها تركيزه بالكامل على قضية الندرة . ويتجاهل تماما قضيتى : عدالة توزيع الثروة ، وحق تداول السلطة ، بغرض إخفاء ظاهرتى الاستغلال الاقتصادى والاستبداد السياسى .

- * والظاهرة الأولى (الاستغلال) ، سمة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى .
- * والظاهرة الثانية (الاستبداد) ، سمة ملازمة لطبيعة الدولة فى البلدان المتخلفة .

وهذا التعارض ، فى تحديد جوهر المشكلة الاقتصادية ، يبرهن على أن محتوى العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها العملية . بما فى ذلك علم الاقتصاد، كان وما زال مرهونا بطبيعة النظام الاجتماعى السائد ، ويتوقف على أيديولوجية الطبقة الاجتماعية المهيمنة ، التى تسعى إلى إخضاع التطور الاجتماعى لصالحها . وتعمد إلى إخفاء الطابع الاستغلالي لنشاطها .

وليس أدل على ذلك ، من أن رواد الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، خاصة رواد المدرسة النيوكلاسيكية - تبعا لرؤية الفريد مارشال^(١٥) - وخلفائهم رواد المدرسة التقليدية المعاصرة، قد نزعوا صفة السياسة عن علم الاقتصاد:

- عندما أظهروا " علم الاقتصاد " ، باعتباره علما تبريريا يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة.

• وأخفوا " علم الاقتصاد السياسى " ، باعتباره علما ثوريا يدافع عن الطبقة العاملة وحلفائها من المنتجين والقوى الاجتماعية الشعبية. فهو علم إنسانى وسياسى معنى بالجوانب البشرية والاجتماعية والتاريخية للحياة .

وذلك :

لأن الأول (علم الاقتصاد) معنى بحل قضية الندرة .

وأن الثانى (علم الاقتصاد السياسى) مهموم بحل قضية توزيع الثروة.

ومنطق (الكلاسيك) ^(١٦) فى ذلك، أن علمية الاقتصاد يجب أن تبعده عن مسائل العدل والظلم، وما ينشأ عنهما من ألم ومشقة ومعاناة . ومن ثم وجب على المشتغلين بعلم الاقتصاد، تبعا لذلك، أن ينأوا بأنفسهم بعيدا عن القضايا الأخلاقية، المتعلقة بالعدالة أو بالرحمة، وأن عليهم أن يتحلوا بالصدق العلمى ويدرسوا الظواهر ويصفوها كما هى، لا كما ينبغى أن تكون، ويختزلونها كلما أمكن إلى معادلات رياضية ورموز محايدة وأشكال بيانية، كما لا يجوز لهم أن يصدروا أحكاما أخلاقية، أو أن يتدخلوا فى الأمور بطريقة أو بأخرى. وإن حدث ذلك ، يكونوا قد ابتعدوا كثيرا عن الالتزام بقواعد المنهج العلمى ، فهم ملتزمون بمنهج الاقتصاد التقريرى Positive Economic الذى يركز على وصف ما هو كائن فعلا دون التعرض لما ينبغى أن يكون ، وهؤلاء قد أدانهم جالبريث ^(١٧) Galbratith فى كتابه ثقافة الاكتفاء بقوله "إن الذى يتمتع بالرفاهية فى المجتمعات المعاصرة لا يهتم بمصير الشخص المحروم".

وتلك كانت نظرة الكلاسيك فى الماضى . وما زالت تلك النظرة قائمة فى الحاضر. وهو ما يؤكد ما سبق ذكره:

* من تبعية، الوعى الاجتماعى للوجود الاجتماعى.

* وتبعية الفكر الاقتصادى لأسلوب الإنتاج السائد فى كل حقبة تاريخية .

وأسلوب الإنتاج السائد فى عصرنا ، هو نظام السوق الرأسمالى الذى يعمل من أجل تعظيم الأرباح عن طريق استغلال رجال الأعمال للعمال. وتتبلور رؤية المدارس الإقتصادية حول هذا النظام فى ثلاثة اتجاهات فكرية رئيسية : وهى: التقليدية .. وتسعى إلى إصلاحه بالاعتماد على قواه الذاتية. والكينزية .. وتسعى إلى إصلاحه عن طريق تدخل الدولة. والماركسية .. وتسعى إلى إزالته نهائيا وإزاحته من الوجود رحمة بالارعية.

الفصل الرابع

رجال الأعمال

وآليات توليد الأرباح وتكوين الثروات

الفصل الرابع

رجال الأعمال

وآليات توليد الأرباح وتكوين الثروات

لم يختلف نمط توزيع الدخل - طبقاً لمبدأ باريتو- عبر العصور أو عبر الأنظمة الاقتصادية المختلفة. فتوزيع الدخل ظل ، على مر العصور، يميل إلى أن يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً The rich getting richer and the poor getting poorer أى أنه كلما غدت الثروة كبيرة صغر عدد الذين يحوزونها. حتى أن الرأسمالية التى هى الآن أعلى مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى للبشرية لم تعد وجود جيوش من الفقراء رغم أنها غزيرة الإنتاج،

- فالرأسمالية حسبما يقول الفيلسوف الألماني كارل ماركس (١٨١٨-١٨٩٥) فى وصفه لها : "ثمة شيء عفن فى لب ذلك النظام الاجتماعى الذى يَزيد ثروته بانتظام ولكنه لا يعمل على التخلص من الفقر و تقليل أعداد الفقراء. فآلية توزيع الدخل فى ظل التقدم الرأسمالى تؤدي إلى إعادة توزيعه لصالح الاحتكارات".

- أما الفيلسوف الإنجليزي المشهور برنارد شو (١٨٥٦- ١٩٥٠) ، الذى كان كثيف اللحية أصلع الرأس، فقد شبه حالة اختلال توزيع الدخل فى ظل الرأسمالية بحالة توزيع الشعر على جسده، فيقول: " غزارة فى الإنتاج وسوء فى التوزيع".

وقد حاول "فرانك" و"كوك" أن يبرهنوا على أنه يوجد فى الاقتصاد الحديث إتجاه واضح لتزايد غنى الأغنياء وفقر الفقراء. وتقوم حجتهما على أن الفروق بينهم التى من المفترض أنها ضئيلة فى القدرة (المواهب) تترجم إلى فروق كبيرة فى الدخل (والثروة). وهما -فرانك وكوك- يصوران عملية توزيع الدخل والثروة فى المجتمع الحديث على أنها تمثل: "المجتمع الذى ينال فيه الرابع كل شيء". كما يلاحظان ، علاوة على ذلك:

• أن هناك نزوعاً واسع الانتشار إلى حصول هؤلاء الذين هم قرب القمة على نصيب وافر من الثراء.

• بينما يعجز هؤلاء الذين هم أقل منهم مقدرة -بدرجة طفيفة- عن تحسين أحوالهم المعيشية إلى درجة تبعث على الرثاء.

وهما - بالإضافة إلى ذلك- يريان أن هذا الاتجاه يبرز -ليس فقط- فى مجالات الفن والترفيه (الممثلات والمطربات والرياضيون والكتاب وعارضات الأزياء ومن على شاكلتهم). ولكن أيضاً فى مجال الأعمال القانونية والأنشطة التجارية والملكية الفكرية والاستثمار فى الأوراق المالية، حتى فى وظائف ذوى الياقات البيضاء ذات المستوى الأقل. وباختصار فهما: (فرانك وكوك) يريان أن المصدر الحقيقى وراء تزايد عدم المساواة الاجتماعية يتجلى فى انتشار الأسواق التى يستحوذ فيها الرابع على كل شيء".

ومن قبلهما كان شومبيتر [١٨٨٣-١٩٥٠] قد عبر عن فكرة مشابهة ، عندما رأى أنه فى محيط الصناعات يكون لدى الشركات الكبرى ميزات فى الابتكار التقنى لما تملكه من قدرة على استثمار المزيد فى البحث العلمى

وتحقيق ابتكارات أفضل، وهو ما يهيئ لها التمتع بمزايا الإنتاج الكبير ويحقق لها وفورات السعة Economic of scale وهى بذلك، وباستخدامها لثرواتها، تستطيع أن تقضى فى المهد على ما قد تطرحه الشركات الصغيرة أو متوسطة الحجم من تحديات. ويستخلص من ذلك أن الثروة ستتركز فى النهاية فى يد "عدد صغير من الشركات البيروقراطية الضخمة "

Bureaucratized.

والنتيجة..

هى أن ثروة المجتمع - بفعل آليات السوق الطليقة - تتركز بدرجة متزايدة فى أيد الأغنياء ، وتتآكل بدرجة حثيثة فى أيد الفقراء ، والفجوة بينهما تتزايد ويتأجج بينهما العداء.

وهذه القضية ، أى قضية الثراء والفقير والصراع بين الأثرياء والفقراء، استحوذت على قلب ماركس وعقله وشكلت العمود الفقري لنظريته التى أسميت باسمه (الماركسية) ، تلك النظرية التى آمن بها ملايين البشر فى جنبات الأرض الأربع ، وقاتلوا من أجلها وقتلوا فى سبيلها.

وعلى الرغم من فشل التطبيق (اللينينى - الستالينى) للماركسية، وانهايار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية، إلا أن علم الاقتصاد السياسى الماركسى ظل هو المنهج -الذى لا منافس له حتى الآن- القادر على تحليل أسلوب الإنتاج الراسمالى وكشف عوراته وتحليل طبيعة التناقضات الكامنة فيه ، وفضح ظاهرة الاستغلال التى ينطوى عليها، وذلك عن طريق نظرية فالض القيمة التى تعتبر عصب علم الاقتصاد

السياسى الماركسى. والتى نبهنا إليها لينين بقوله: "إن نظرية فائض القيمة تشكل حجر الزاوية فى نظرية ماركس الاقتصادية". وهو ما اعترف به علانية أحد كبار المنظرين للفكر الرأسمالى وهو عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسى الشهير ريمون آرون^(١) قائلا : "إننا لن نستطيع إطلاقا صياغة نظرية رأسمالية متكاملة تنافس الماركسية".

فالاقتصاد السياسى الماركسى يفيد إنه من خصائص العمل الفريدة ، أن العامل يمكنه أن ينتج أكثر مما يستهلك ، وأن الفرق بين قيمة السلع التى ينتجها وقيمة السلع التى يستهلكها ، هو ما يسميه ماركس "فائض القيمة" الذى يجب أن يذهب إلى العامل لأنه من كده وعرقه وناتج عمله ، ولكنه فى ظل الرأسمالية يذهب إلى رجال الأعمال بمقتضى ملكيتهم لوسائل الإنتاج. وهو ما دعا ماركس إلى المطالبة بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وعلى هذا الأساس ..

فإن فائض القيمة، هو ذلك الجزء من الإنتاج الذى يسلبه رجال الأعمال من المجتمع ومن الشغيلة. وبفهمنا لآليات استلاب هذا الفائض سوف نتوصل فى النهاية إلى نتيجة مفاجئة ، وهى: " أن كل ثرى لص .. وأن كل ثروة هى دليل إدانة .. إلى أن يحكم الله بين الناس بالحق يوم القيامة:" ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ١٩]

إذ أن فائض القيمة، الذى يسلبه رجال الأعمال من المجتمع ومن الشغيلة..

هو أساس الدخول التى تؤول إلى رجال الأعمال فى صورة:

- فوائد لأصحاب رعوس الأموال.

- وريع لملاك الأصول.

- وأرباح للمنظمين.

- وأيضاً فى صورة (ربا) لغيرهم من الرأسماليين الطفيليين الذين لم يشاركوا مطلقاً فى إنتاج سلعة أو تأدية خدمة.

ومن المعروف أن هؤلاء الطفيليون هم المرابون الذين غضب من الله فى الدنيا ولهم فى الآخرة سوء العذاب. فهم من الذين نزل فيهم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَكَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

ولذا..

فقد خصصنا هذا الفصل من الكتاب للبرهان على أن الاستغلال هو مصدر ثراء رجال الأعمال ، وأن الفساد واللصوصية والنهب والمحسوبية واستغلال النفوذ هم الأساس لكل غنى فاحش يتجاوز المعقول ، وأن رجال الأعمال وإن ارتدوا قناع التقوى ورفعوا راية الدين وصلوا صلاة القديسين ليسوا إلا ذئاب يرتدون ثياب من صوف الحملان، وأن من يستكت على استغلال هؤلاء للمجتمع وللأفراد ولم يفضحهم هو شخص مدان بنص الإنجيل: "فمن يقول للشريـر أنت برىء تمقته الشعوب وتلغنه الأمم" حسبما

قال من قبل نبي الله سيدنا عيسى المسيح، وقديما قيل في الأمثال:
" الساكت عن الحق أكرس كما الشيطان".

وعليه..

فإن مهمتنا هنا هي كشف المستور من عورات رجال الأعمال المغطاة
بأوراق التوت ، وإظهار أن ما ينعمون فيه من ترف وما يراكمونه من
ثروات ليس لهم فيه حق معلوم كما يزعمون وإنما هو من نصيب الفقراء.
"فما متع غنى إلا بما حرم منه فقير" .. حسبما قال من قبل سيدنا على بن
أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين.. وحسبما قال أيضا من قبل نبي الله سيدنا
عيسى المسيح: " إن دخول جمل من سم الخياط أيسر من دخول الأغنياء
ملكوت السموات".

(١) فائض القيمة .. أساس استغلال رجال الأعمال للمشغيلة

الاقتصاد السياسي، هو الركن الثالث للماركسية إلى جانب المادية الجدلية والمادية التاريخية.

• فإذا كانت الفلسفة المادية، هي علم القوانين العامة لتطور الطبيعة و المجتمع و الوعي..

• فإن الاقتصاد السياسي، كما عرفه ماركس في صورة شاملة، هو علم تطور علاقات الإنتاج بما فيها علاقات الملكية و التبادل و التوزيع . أي أنه علم القوانين الاجتماعية للنشاط الاقتصادي.

• أما ألفريد مارشال فقد عرف الاقتصاد السياسي بأنه علم دراسة البشرية في ممارسة شئون حياتها العادية. ومن قبل كان " ديفيد ريكاردو " قد عرفه في صورة محددة بأنه ليس بحثاً في طبيعة الثروة وأسبابها كما كان يراه " آدم سميث " و إنما هو البحث في كيفية توزيع الناتج الاجتماعي واكتشاف القوانين التي تعين علي تقسيم هذا الناتج بين الطبقات التي تشترك في تكوينه.

ولأن الفلسفة الماركسية ، تري أن التناقض الكامن في الظواهر هو محرك التطور، وأن تطور الرأسمالية سوف يفضي بها في النهاية إلي زوال، مفسحاً الطريق أمام شكل أرقى هو الاشتراكية، فإن الاقتصاد السياسي الماركسي سعي منذ البداية للكشف عن هذه التناقضات. وفي هذا المسعى، استخدم أدوات تحليلية لم تألفها المدرستان التقليدية و الكينزية.

ومن أهم النظريات التي توصل إليها: هي نظريته في القيمة، وتفسيره لظاهرة إستغلال الرأسماليين للشغيلة.

وتحليل السلعة هو العمود الفقري لنظرية القيمة في الاقتصاد السياسي الماركسي..

- إذ يقول ماركس في الجزء الأول من كتابه رأس المال: "أن الثروة في المجتمعات التي تسودها طريقة الإنتاج الرأسمالي ، تظهر في صورة تراكم عظيم من السلع ، والوحدة التي تقاس بها هذه الثروة هي السلعة المفردة. ومن ثم فإن بحثنا يجب أن يبدأ بتحليل هذه السلعة". (٢)

فالمنتج يكتسب خصائص السلعة إذا توفر له شرطان:

- الشرط الأول، أن تكون له منفعة، وبالتالي يكتسب قيمة استعمالية Value In Use.

- والشرط الثاني ، أن يكون معد للتبادل ، وبالتالي يكتسب قيمة تبادلية Value In Exchange.

والعمل الإنساني، هو القاسم المشترك بين جميع المنتجات. فالعمل الملموس Concrete هو أساس القيمة الاستعمالية، والعمل المجرد Abstract هو أساس القيمة التبادلية.

- فالعمل المجرد .. هو العمل الإنساني بوجه عام.

- أما العمل الملموس فهو العمل المحدد مثل عمل الخباز و النجار وصانع الفخار.

والإنتاج السلعي يتميز إلى نوعين: الإنتاج السلعي البسيط ، والإنتاج السلعي الرأسمالي. وفي النوع الأول، يعمل المنتج البسيط بنفسه ولنفسه. وفي النوع الثاني، يعمل المنتج بالأجر لحساب رأس المال. ولكي يتحقق التبادل السلعي، لا بد من توفر شرطين:

- الشرط الأول، سيادة التخصص وتقسيم العمل.

- والشرط الثاني، سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

وعندما تتبادل السلع في الأسواق، تتحدد قيمتها على أساس كمية العمل المجرد Abstract المبذول في إنتاجها. ولأن الناس ينتجون سلعا متجانسة بكميات عمل متباينة، طبقا لمستوى إنتاجية كل منهم ، فإن قيمة السلعة تتحدد بمتوسط وقت العمل، أي وقت العمل الضروري اجتماعيا ، ونقاس الإنتاجية بكمية إنتاج العامل لكل وحدة من الزمن .

وفي سوق المنافسة الكاملة ، يجرى تبادل السلع بالنقود طبقا لسعر محدد ومعطى من السوق. والنقود ، هي مقياس إسمي للقيمة ، أما العمل، فهو مصدر قيمتها الحقيقية . وتتشكل الأسعار في السوق عفويا بتأثير تفاعل الطلب والعرض. والسعر قد يكون أعلى أو أدنى من قيمة السلعة.

- وفي الحالة الأولى: يحقق المنتج ربح ويتوسع في الإنتاج.

- وفي الحالة الثانية: يتحمل المنتج خسارة وينسحب من الإنتاج.

ومن ثم يصبح التذبذب العقوي للأسعار حول محور القيمة هو الآلية الممكنة الوحيدة لتنظيم الإنتاج السلعي الرأسمالي Higgling Of The Market ، ويصبح قانون القيمة هو الذي ينظم تبادل السلع والخدمات ويوزع وسائل الإنتاج وقوة العمل بين أوجه استعمالاتها البديلة فى مختلف فروع النشاط الاقتصادي.^(٤١)

وللكشف عن مواطن الاستغلال ، جرى تحليل قوة العمل باعتبارها سلعة لها قيمة ولها سعر.

- ويتحدد قيمة قوة العمل بكلفة إنتاجها، أى بقيمة وسائل المعيشة الضرورية لحياة العامل وحياة عائلته، الكافية للتناسل وحفظ النوع وإنتاج قوة عمل جديدة.

- أما سعر قوة العمل فهو أجر العامل، ويتحدد فى ضوء العلاقة بين عرض العمال والطلب عليهم .

ومن أجل تعظيم الأرباح يسعى المنظمون إلى تخفيض أجر العامل حتى مستوى الكفاف، أى يصبح قريبا من تكلفة تجديد إنتاج قوة عمله. وهذا لا يتحقق إلا بزيادة معدل البطالة، وزيادة عرض العمل، وتكوين جيش احتياطي من العمال المتعطلين. لأن أجر هؤلاء العمال المتعطلين الراغبين فى العمل (أجر العامل الحدى) هو الذى يحدد أجر الجميع. وبذلك تكون البطالة ظاهرة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وضرورة من ضرورات نموه، لأنها تحافظ على الانضباط فى الصناعة وتوفر المرونة الكافية لآلية

الإنتاج كي تتأقلم مع تطورات التقنية وتنوعات الطلب. فكلما تزايد عدد العمال المتعطلين اقترب أجر العامل من مستوى الكفاف أو تدنى عنه بكثير.

وفى عملية الإنتاج، تتوحد وسائل الإنتاج الميثة (العمل المختزن فى المادة)، وقوى العمل الحية (العمال أنفسهم) . والوسيلة الأولى تتحول مباشرة بكامل قيمتها تدريجيا إلى السلعة المنتجة تبعا لمعدل إهلاكها. أما قوة العمل (الحية)، فإنها تنقل إلى السلعة المنتجة قيمة تفوق قيمتها. أى تفوق قيمة قوة العمل. وبذلك، تتولد قيمة جديدة ، يخلقها العامل ، فى مجرى الإنتاج الرأسمالي، تزيد على قيمة قوة عمله. وهذه الزيادة هي التي تسمى فائض القيمة Surplus Value الذى يتقاسمه ملاك وسائل الإنتاج فى صورة عوائد للملكية عندما يسلبون عمل الشغيلة تحت ستار مسميات جذابة مثل الربح والفوائد والأرباح.

والتقدم التكنولوجي، يمكن المنتجين من إنتاج كميات أكبر مقابل نفقات عمل أقل، وبذلك يتيح تقليص مدة يوم العمل و تحسين أحوال العمال. ولكن، لأن رجل الأعمال يستهدف زيادة الأرباح، فإنه يحل الآلة محل الإنسان وعندئذ تصبح وظائف العاملين مهددة بالضياع، ويصيبهم الأسى والفرع من توقع خسارة مصادر رزقهم وفقدان قوت عيالهم ، فيصبحون طوع بئان رجل الأعمال ورهن إشارته. أى يصبحون خاضعين لسلطته.

وفى واقع الحياة، يتبلور الأمر فى النهاية فى خضوع طبقة عريضة من السكان، وهم العمال والمستخدمون وجميع العاملين بأجر، إلى سلطة طبقة أخرى أقل منها عددا، وأكثر منها ثراء، وأعلى منها وعيا ، وأقوى منها

تنظيمًا، وأشد منها بأسًا ، وهم الملاك والرأسماليون الذين يطلقون على أنفسهم في أيامنا مسمى " رجال الأعمال".

وهنا يفيد ماركس بأن طبقة رجال الأعمال لا يمكن أن يكون لها وجود إلا باستغلال طبقة العمال، إذ تسلبها فائض القيمة الذى هو ناتج عمل الشغيلة، وتستولى عليه فى شكل الربح الذى هو هدف كل مشروع رأسمالى: "إذ يشتري صاحب رأس المال قوة العمل، وبذلك يضم العمل، وكأنه خميرة حبة، إلى العناصر الميتة (من الآلات والمواد الخام) التى يمتلكها بالفعل والتى لابد أن تسهم فى تشكيل الإنتاج".

"وما أن يدخل العمال فى مضمار العمل بصفتهم أجراء ، حتى يصبحوا فى نظر صاحب العمل جزءاً من رأس المال".

ومن هنا ينشأ التناقض بين العمال وأصحاب الأعمال، فالعمال يبيعون قوة عملهم ويناضلون من أجل رفع مستوى الأجور، بينما رجال الأعمال يشترونها ويناضلون من أجل استخلاص المكاسب والأرباح.

- فالعمال يسعون إلى تعظيم الأجور.

- ورجال الأعمال يسعون إلى تعظيم الأرباح.

وكل من الطبقتين على طرفي نقيض. فتحقيق أهداف إحداها يعنى خسران الأخرى.. وهو ما يسبب اشتعال فتيل الصراع بينهما ويؤجج نار العدوان نظرا للتعارض القائم بينهما في المصالح والأهداف .

ولإضفاء المزيد من الوضوح على ظاهرة الاستغلال الرأسمالي، برهن ماركس على أن وقت العمل يتميز إلى قسمين: فى القسم الأول ، ينتج العامل قيمة تساوى قوة عمله ، ويسمى وقت العمل الضروري. وفى القسم الثانى، ينتج القيمة الزائدة ، ويسمى وقت العمل الزائد.

والقيمة الزائدة Surplus value ، يولدها العامل لحساب صاحب العمل. ومن البديهي أن يسعى الأخير بشكل دعوب إلى تعظيم القيمة الزائدة. ويتحقق له ذلك بوسيلتين :

- الأولى : بإطالة وقت العمل الزائد، وبذلك يحصل على فائض القيمة المطلق.

- والثانية : بتقصير وقت العمل الضرورى، وبذلك يحصل على فائض القيمة النسبى.

والحالة الأولى، كانت سمة مصاحبة للرأسمالية فى طور نموها المبكر وتعكس كثافة عنصر العمل. والحالة الثانية، صارت ملازمة للرأسمالية فى طور نموها التقتى، وتعكس كثافة رأس المال ونمو المعرفة.

وبخصوص الموارد، يتميز رأس المال إلى قسمين : الأول، رأس المال الثابت، ويدفع ثمنًا لوسائل الإنتاج. والثانى، رأس المال المتغير ويدفع أجورًا للعمال.

وفائض القيمة، هو مصدر التراكم الرأسمالي .

- والنسبة بين فائض القيمة، ورأس المال المتغير، تسمى معدل الاستغلال.

- أما النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى، الثابت والمتغير، فتسمى معدل الربح.

- والمعدل الأول يتزايد، والمعدل الثاني يتناقص، كلما تطورت وسائل الإنتاج وحلت الآلة محل الإنسان .

ولتمايز، بين هاذين المعدلين (معدل الاستغلال ومعدل الربح) ، يمكن فهمه علي ضوء قانون التراكم الرأسمالي. حيث تتزايد رءوس الأموال باستمرار عن طريق تكديس القيمة الزائدة. ولكن رأس المال الثابت (وسائل الإنتاج) يتزايد بمعدل أعلى من معدل تزايد رأس المال المتغير (الأجور) وهو ما يعبر عنه بارتفاع "التركيب العضوي لرأس المال": واستقراءً ، لهذا التحليل عاد مفهوم فائض القيمة النسبي للظهور من جديد إثر تفجر ثورة المعلومات المعاصرة والتحول إلى الاقتصاد كثيف المعرفة ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه فائض القيمة المعرفي.

ولقياس الكثافة الرأسمالية ، في فروع النشاط الاقتصادي ، تم الاستعانة بمفهوم التركيب العضوي لرأس المال. وهو مؤشر لقياس النسبة بين رأس المال الثابت، ورأس المال المتغير وبصفة خاصة أجور العمال، ويعكس العلاقة بين كمية وسائل الإنتاج المادية، وقوة العمل الحية .

وفي سياق التطور الرأسمالي، يزيد التركيب العضوي لرأس المال ، مولداً ظاهرتي تركيز وتمركز رأس المال.

- والظاهرة الأولى، تشير إلى تزايد الكثافة الرأسمالية فى المؤسسات (تركز).

- والظاهرة الثانية، تشير إلى اندماج رؤوس أموال عديدة فى رأس مال واحد أكبر شأنًا (تمركز).

وكلا الظاهرتين ، التركز والتمركز ، يؤديان معا إلى خراب المنشآت الصغيرة، طوعا أو قهراً:

- طوعا، عند تأسيس الشركات المساهمة.

- وقهراً، عند إفلاس الشركات الصغيرة فى مجرى التنافس وذوبانها فى الشركات الكبيرة .

وهو ما يسبب تفشى البطالة، ويؤدى إلى تراجع المنافسة الحرة، ويقوى تسريع عملية نمو الاحتكارات، ويزيد من تفاقم تناقضات النظام الرأسمالى، ويعجل بفناؤه .

ولأجل المزيد من الفهم والتفسير ..

يمكن القول بأنه مع توالى الأيام ومرور السنين، تتفاقم البطالة، وتصير مرضاً اجتماعياً وخيماً يلزم الاقتصاد الرأسمالى، ويظل يكبر ويستفحل كورم سرطانى فى جسم المجتمع .. ويستغل رجال الأعمال هذه الظاهرة ويستخدمونها كمكبس جبار لاعتصار القيمة الزائدة من العمال.

- فكلمنا تفشت البطالة تناقصت الأجور وتعاضمت الأرباح، وقويت سلطة صاحب العمل وأستبد بالعمال.

- إذ أن خطر فقدان العمل ، يُكره العامل على تلبية مطالب صاحب العمل خوفاً من استبداله بأى من العاطلين عن العمل ، ويجبره على القبول بأجر الكفاف الذى بالكاد يكفيه لأن يظل باقياً على قيد الحياة.

- فالجوع يجبر العامل أن يركع أمام صاحب العمل ويستجديه أن يشغله ويعتصر قواه قائلاً له: " سيدى .. سيدى .. إن خدمتى لك هى منتهى أملى ومقصدى".

وهذه الحالة عبر عنها الكاتب الأمريكى ستينبك بلغة الأدب فى روايته "عناقيد الغضب" قائلاً: حين كان يتواجد فى مكان ما عمل لشخص واحد ، كان عشرون يتشاجرون للحصول عليه ، يتشاجرون بتخفيض أجرة العامل. فإذا عمل لقاء ثلاثين سنتا ، فبأى ساوافق على خمسة وعشرين. وإذا رضى بخمسة وعشرين فبأى ساوافق على عشرين.. كلا .. خذنى أنا جائع.. ساعمل لقاء خمسة عشر .. بل ساعمل بلا نقود لقاء إشباع الجوع.

وذلك من طبيعة الأمور..

لأن الدورات الإقتصادية التى تراوح بين الراج والركود، هى نتاج طبيعى لآلية النمو الرأسمالى، وفى قمة الراج يعانى الإقتصاد من التضخم، وفى قاع الركود يعانى الإقتصاد من البطالة. وفى ظروف معينة - وعندما يتوحش الاحتكار وفى مقابله يشتد ساعد نقابات العمال وتفقد الأسعار

والجور مرونتها في الأسراق - يتزامن التضخم والركود في مرحلة واحدة، وهو ما يسمى في أدبيات علم الإقتصاد بظاهرة التضخم الركودى STAGEFLACTION التى يعانى منها الإقتصاد الأمريكى وبعض الإقتصاديات الرأسمالية المعاصرة.

- فالأزمات الاقتصادية نتيجة طبيعیه من نواتج آلية النمو الرأسمالى ذاته .
- وهى آلية تنطوى على حدوث الأزمات وتكرار حدوثها من فترة لأخرى بلا إنقطاع، أزمات تأخذ الشكل التقليدى للدورة الإقتصادية (نهوض - كبوة - نهوض) . فإذا ما حدثت كبوة بلا نهوض فى أى وقت من الاوقات تكون الأزمة قد استفحلت ويصبح تدخل الدولة لحل الأزمة مباحاً بعد أن كان محرماً، مثلما حدث فى أزمة الكساد العظيم الأولى (۱۹۲۹-۱۹۳۳) ، وما يحدث الآن فى أزمة الكساد العظيم الراهنة التى ابتدأت هذا العام (۲۰۰۸/۲۰۰۹) وظلت بلا تفسير معقول لأسباب حدوثها أو سياسة مقبولة لمعالجتها حتى الآن .

والمحصلة..

هى أن مسار النمو الرأسمالى مع أنه حلزونى الشكل إلا أنه تصاعدى الاتجاه، فقمة الرواج وقاع الكساد فى كل دورة أعلى من نظيريهما فى الدورات السابقة، وهو ما يؤدى الى نمو الإقتصاد فى نهاية المطاف رغم تكرار الازمات . وفى الأزمات يعانى المستخدون والعمال من الفقر والهمل والهوان وفقدان راحة البال.

وبالانتقال من المفاهيم المجردة إلى الحقائق الملموسة والوقائع الظاهرة للأزمة الرأسمالية العالمية الراهنة (عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩) وما نتج عنها من كساد وفقر وإفلاس للمؤسسات والبنوك والشركات بما يقدر بمليارات ومليارات الدولارات، فإن وزارة الزراعة الأمريكية قد أصدرت نشرة إحصائية تفصيلية عن ارتفاع معدلات الفقر في أمريكا لتسجل أرقاما قياسية. فقد أظهرت تلك النشرة أن عدد المواطنين الأمريكيين الذين يعتمدون الآن في معيشتهم على بطاقات الطعام المجانية بلغ نحو ٣٠ مليون شخص هذا العام (٢٠٠٨). كما أن "جمعية إطعام أمريكا"، وهي أكبر منظمة مجعية بمكافحة الجوع في الولايات المتحدة الأمريكية، قد أصدرت بيان أكدت فيه أنها تتلقى مكالمات هاتفية من "بنوك الطعام"، التي تحارب الجوع في أمريكا، مفادها أن الطلب الطارئ على الطعام ارتفع إلى أعلى معدل له في تاريخها إثر الأزمة الاقتصادية الراهنة بزيادة قدرت بنحو ٢,٦ مليون نسمة في الفترة من أغسطس ٢٠٠٧ إلى أغسطس ٢٠٠٨.

كما أكدت أيضا أن بعض ممن كانوا يتبرعون لها بصفة منتظمة في السنوات الأخيرة تحولوا إلى محتاجين. ومع ذلك.. وهنا تكمن المفاجأة .. حسبما يقول سمير كرم في مقاله "الوجه الآخر لأمريكا .. الفقر وسط الوفرة:" "فإن الحقيقة هي أن الفقر، بل والجوع ليس من الأعراض الناتجة عن الأزمة الرأسمالية الحالية فقط، بل أنه أيضا من الأعراض الناتجة عن النظام نفسه قبل أن يدخل في ظلام الأزمة الحالية وتعقيداتها الراهنة".

ولتفسير ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من آثار مدمرة، منها الفقر والجوع ، أشارت الماركسية إلى أن تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي يميل إلى زيادة التركيب العضوي لرأس المال . وزيادة نسبة مخصصات وسائل الإنتاج على حساب نسبة مخصصات قوة العمل . أي أن التطور الرأسمالي يتضمن إحلال الآلة محل الإنسان. وهو ما يسبب زيادة عرض العمل عن الطلب عليه ويدفع الأجور إلى الانخفاض باستمرار حتى تصل إلى مستوى الكفاف أو أدنى منه، ويؤدي إلى تكرار الأزمات الاقتصادية بلا إنقطاع.

وهذه الأزمات الاقتصادية الرأسمالية Business Crisis، أرجعتها الماركسية إلى نمو الظواهر الآتية:

* أولاً: تعمق وتوسع حالة التعارض القائم بين ظاهرة انضباط الإنتاج داخل المؤسسات، وفوضى الإنتاج والتنافس الذي لا ضابط له في الأسواق. فمن أجل تدنيه الخسائر ، وتعظيم المكاسب ، يسعى المنتجون الفرديون والشركات إلى تطوير التكنولوجيا وتوسيع الإنتاج وتنظيم العمل وتكثيف استغلال العمال. وهو ما يسبب زيادة العرض الكلي للمنتجات الذي يتصادم مع محدودية الطلب عليها في الأسواق، فتتولد ظاهرة الفائض النسبي في الإنتاج .. وتحدث الأزمة.

* وثانياً: اتساع التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للعمل ، والطابع الفردي للملكية. وهو تناقض يتنامى بمرور الزمن بين: الأجراء .. الأكثر عدداً والأقل قوة شرائية، والملاك .. الأقل عدداً والأكثر قوة شرائية.

- والمجموعة الأولى (الأجراء) ، هم الأكثر فقرا وميلهم للاستهلاك أكبر.

- والمجموعة الثانية (الملاك) ، هم الأكثر ثراء وميلهم للاستهلاك أقل.

ولذلك تظهر الأزمة فى صورة فائض سلعى. وهو فائض نسبى فى المنتجات بسبب قصور الطلب، وليس فائضا مطلقا عن حاجات المجتمع.

* وثالثا: إتجاه النشاط الاقتصادى نحو الركود المزمن الناجم عن ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض كلما تزايدت الاستثمارات وتوسع حجم الإنتاج فى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد، مسببا: تراجع الإنتاج، وانخفاض الدخل، وتزايد البطالة، وتراجع الاستثمارات ، وحلول الأزمة.

والخلاصة..

أن تطور أسلوب تراكم رأس المال ينطوى على خلق قوى اجتماعية متعارضة المصالح والأهداف. وهذه القوى تتبلور فى قطبين متصارعين، هما:

- الأجراء فى مواجهة الملاك .

- الفقراء فى مواجهة الأثرياء .

* وحل هذا التناقض، من وجهة نظر الماركسية ، يقتضى إلغاء طبقة الملاك، أى إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة ، وحينئذ ، يتطابق الطابع الاجتماعى للملكية مع الطابع الاجتماعى للعمل ، وتحل الشيوعية محل الرأسمالية ، وتختفى الأزمة.

* وعلى النقيض من " الماركسية " ، ترى " الكينزية " أن تدخل الدولة المحسوب فى الإقتصاد يمكن أن يسهم فى وقف تدهور الدورة الاقتصادية، بل ويمكن أن يعمل أيضاً كرافعة للنشاط الإقتصادى ويدفعه دفعا إلى الرواج دون المساس بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فالدولة هنا تقوم بدور تعويضى للقطاع الخاص..

- حيث تتقدم الدولة (عندما يتراجع القطاع الخاص) فى حالة الركود.

- وتراجع الدولة (عندما يتقدم القطاع الخاص) فى حالة الرواج.

فتدخل الدولة الرأسمالية فى الإقتصاد - من وجهة نظر الكينزية - بديل أقل تكلفة من الفوضى السوقية التى قد تؤدى فى النهاية إلى تقويض وهلاك الرأسمالية، وأقل خطرا من الشيوعية التى تسعى سعيا حثيثا لوأد الرأسمالية وتشيعها الى مثاها الأخير ودفنها بلا رجعة فى مزبلة التاريخ.

(٢) الإستغلال .. من آليات ثراء رجال الأعمال

من المتفق عليه أن العمل هو مصدر القيمة..

فالقيمة تخلق فى الإنتاج ومنها يحصل العاملون على أجور الكفاف ، وما يزيد عن الأجور يتقاسمه رجال الأعمال جميعاً، مثلهم فى ذلك مثل النسور عندما يلح عليها نداء الجوع فيقسمون الفرائس بينهم بعد تمزيقها أشلاء. فرجال الأعمال، المنتجون منهم والطفيليون على حد سواء، يقسمون الفائض القيمة بينهم فى صورة دخول متنوعة بأصبغة متفاوتة تتناسب مع قوة كل منهم التنافسية وضراوته فى الصراع.

* والمنتجون: هم رجال الأعمال الذين يحصلون على جزء من الفائض القيمة نظير مساهمتهم فى خلق القيم وزيادة المنافع وإشباع الحاجات أى أن المنتجين هم المنظّمون Entrepreneurs. وهؤلاء رغم شراستهم فى الصراع الاجتماعى واستيلائهم على الفائض القيمة من ناتج عمل الشغيلة، إلا أنهم يساهمون فى توليد القيم ويخلقون المنافع ويراكمون الثروات فى صورة أصول رأسمالية وموارد إنتاجية وسلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان.

* أما الطفيليون: فهم رجال الأعمال الذين يحصلون على جزء من الفائض القيمة دون أن يحركوا يد أو ينشطوا ذهن أو يؤدوا عمل أو يفرزوا، عرق أو ينتجوا سلع وخدمات نافعة للمجتمع.

ففائض القيمة .. إذن .. هو مصدر ثراء رجال الأعمال جميعاً، سواء كانوا منتجين أم طفيليين، فرجال الأعمال.. ليسوا على شاكلة واحدة فمنهم الخيرين ومنهم الأشرار.

- فهؤلاء منهم من يعهدون بأموالهم - بطريقة أو بأخرى- إلى الآخرين لاستثمارها، ويقتعون بما يحصلون عليه من عائد، هو فى لغة الاقتصاد ريع - وليس ربح- لأنه لا يقتضى من المالك ممارسة عمل أو تحمل مخاطرة أو بذل جهد. وهؤلاء ، هم الذين يطلق عليهم مسمى "عاطلون بالوراثة" Leisure Class.

- ومنهم رجال أعمال يخاطرون بأموالهم وأموال غيرهم، من أجل إنتاج سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان، بهدف الحصول على الأرباح وتكوين الثروات. وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم مسمى "منظمون" Entrepreneurs. فهؤلاء المنظمون، رغم ما يشوب نشاطهم من استغلال للعمال، إلا أنهم يمجدون التدبير وينبذون التبذير ويعظمون الإنتاج ويندفعون نحو التراكم ويسعون إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وفى مثل هؤلاء يعلق كارل ماركس فى عبارة واضحة المعنى بالغة الدلالة فيقول: " لعبادة المال قواعدها فى الزهد وانكار الذات والتضحية بالنفس، بالتدبير والاقتصاد واحتقار المسرات الدنيوية العارضة والزائفة والسعى من أجل الثروة الأبدية ومن هنا جاءت الصلة بين البيوريتانية الأنجليزية والبروستانتية الهولندية وجمع المال".

- ومنهم أيضاً رجال الأعمال اللصوص المتخصصون فى البيزنس القذر، حيث يولدون أرباح من أنشطة غير مشروعة، مثل المضاربون على

العملة ومهريوا الأموال وتجار المخدرات والمضاربون فى العقارات
وسماسة أراضى البناء ، وغيرهم كثير مثل: أعضاء جماعة رأسمالية
المحاسب Crony Capitalism الذين يحققون أرباحاً قدرية -ليس عن
طريق زيادة الإنتاج أو المنافسة السوقية- ولكن عن طريق ارتباطاتهم
السياسية وما يشيعونه فى البلاد من خراب وفساد ونفاق للحكام ..
وهؤلاء جميعاً هم من يطلق عليهم مسمى "بارونات اللصوص"
Roper Barons.

وفى نفس المجال..

يميز ريكاردو بين ثلاثة أنواع من الملكية : ملكية قوة العمل، و ملكية
رأس المال ، و ملكية الأراضى، وفى مقابلها: الدخل الناشئ إما من الأجر،
أو من الربح بمعنى الحقيقى، أو من الإيراد، ويعترف بالتناقض الضخم فى
المجتمع البورجوازى قائلاً: "لا يمكن أن يزيد الأجر إلا على حساب الربح
والعكس بالعكس ". وقد بين ماركس فى كتابه رأس المال أن: الأرباح
والإيرادات جميعاً يخلقها العمال ويستولى عليها رجال الأعمال على تنوع
أشكالهم فى صور شتى منها الربح والفوائد والأرباح والعوائد المتحصلة
من السمسرة والمضاربة فى الأسواق.

فالقيمة الزائدة لا تؤول إلى رجال الأعمال الذين يوظفون رعوس
أموالهم فى فروع الإنتاج المادى وحدهم ، بل تؤول أيضاً إلى غيرهم من
الناشطين فى فروع أخرى من البيزنس مثل: بيزنس التجارة ، و بيزنس
المصارف، و ريع كبار ملاك الأراضى والعقارات. إذ أن هؤلاء جميعاً

يتقاسمون القيمة الزائدة فى غمار منافسة ضارية ومزاحمة حادة ، تسعى من خلالها كل فئة إلى تعظيم عائداتها خصماً من عائدات غيرها. فالقيمة الزائدة - إذن- هى محط آمال رجال البيزنس ودافع صراعهم ومصدر ثروتهم على اختلاف أنواعهم وأشكالهم.

ومن قبل صرح الملياردير الأمريكى هانت قائلاً بوضوح: "كل ما أفعله ، إنما أفعله لأجل جنى الربح". وقد تحدث الشاعر الأمريكى المشهور ولت ويتمن عن هذا بلغة المجاز قائلاً: "فى البيزنس ... لا يوجد سوى هدف واحد - جنى الأرباح بكل وسيلة كانت- ففى الأسطورة: إلتهم التتین جميع التتین الأخری. والربح ، إنما هو تتیننا المعاصر الذى ابتلع التتین الأخری".

ومع أن كل نشاط رأسمالى ينطوي على استغلال، إلا أن الرأسمالية المنتجة تتميز بشكل أساسى عن الرأسمالية الطفيلية .

- فالرأسمالية المنتجة، على الرغم من طبيعتها الاستغلالية إلا أن مصدر ثروتها مشروعات حقيقية، فهى توظف عائداتها فى مشروعات تنتج سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان .
- أما الرأسمالية الطفيلية فهصدر ثروتها المضاربة والللصوبية والابتزاز وتهريب الأموال، حيث تهرب أرباحها وأموالها إلى خارج البلاد.

(الأولى) جذورها مغروسة في تربة الوطن (والثانية) مصالحها مع الأعراب. الأولى وطنية أما الثانية فخائنه ولا تلقى أى اعتبار للمبادئ والقيم والخلق .

ولمزيد من الإيضاح ..

من المفيد هنا أن نشير إلى التعريف المتداول لمفهوم الإنتاج. فالإنتاج حسب ما هو متعارف عليه فى علم الاقتصاد المدرسى. هو خلق المنفعة أو زيادتها To Create or Increase Utility. فإنتاج السلع يخلق المنفعة، وتجهيزها يضيف إليها منفعة شكلية، وتخزينها يضيف إليها منفعة زمنية، وتداولها فى الأسواق يكسبها منفعة تملكية عندما تنتقل من حيازة شخص فى غنى عنها إلى حيازة آخر فى حاجة إليها. أما التمويل (الإقراض) فيضيف إلى النشاط الاقتصادى منافع متنوعة. حيث يمكن من لا مال لديهم من امتلاك السلع والخدمات والموارد إلى حين ميسرة ، فهو يضيف على السلع أيضا منفعة تملكية، إذ أنه عامل مساعد يضخ القوة الشرائية فى شرايين الدورة الاقتصادية مثله فى ذلك مثل القلب عندما يضخ الدم فى خلايا الجسد.

- وهؤلاء جميعاً: الرأسماليون الصناعيون، والتجارىون، والماليون، رغم طبيعتهم الاستغلالية وشراستهم فى المنافسة السوقية والمساومة الاجتماعية، إلا أنهم هم الرواد الذين بأنشطتهم يسيطرون على الطبيعة ويحولون موادها الخام وقواها الكامنة إلى سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان، ويمكنون البشر بالفكر والعمل وبالعلم والتكنولوجيا أن يكونوا أسياد الطبيعة وملاكها..

- أما غيرهم: من المحاسبين ورجال الأعمال الطفيليين، والقراصنة ومفسدوا الحياة السياسية والمرابين، واللصوص وناهبو الأموال والمضاربون فى أراضى البناء، فهم أعداء طبيعيون للشعوب وحلفاء للشيطان.

ومن قبل قال تعالى فى محكم التنزيل : { يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ .

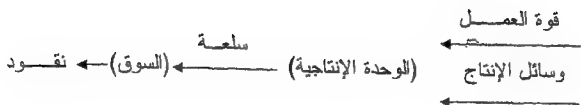
وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } [البقرة: ٢٧٦]

وهذه القضايا وغيرها أولاها الثنائى فيليكس وناقينا أهمية فائقة فى كتابهما المعنون "ما هى القيمة الزائدة" ؟.

وفىما بلى استعراض لأنواع من بيزنيس رجال الأعمال اللذين يسهمون فى خلق وزيادة المنافع وإشباع الحاجات كما هو متعارف عليه فى مبادئ علم الاقتصاد.

بيزنس الإنتاج .. وخلق المنافع

فى عملية الإنتاج، يتحول رأس المال المنتج إلى رأس مال سلعى معد للتداول: (أى أن قوة العمل ووسائل الإنتاج تتحول إلى سلعة). وفى دائرة التداول، يتحول رأس المال السلعى إلى رأس مال نقدى. وهكذا دواليك لا يتوقف رأس المال عن الدوران، إذ لا يمكننا - كما يقول ماركس- أن نمثل رأس المال إلا فى حال حركة، لا كشيء موجود فى حالة سكون.



ويمر رأس المال الصناعي، في حركته، بتلك المراحل الثلاث. ويصير رأسمالاً صناعياً: كل رأسمال تم رصده لإنتاج السلع والخدمات سواء في ميدان الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات.

وفي هذا المجال يرى ماركس: "أن رأس المال الصناعي هو الأسلوب الوحيد لوجود رأس المال. حيث لا تقوم وظيفته في تملك القيمة الزائدة وحسب، وإنما يقوم أيضاً على خلقها، أو بعبارة أخرى خلق القيمة الزائدة. ولهذا السبب يحدد رأس المال الصناعي، الطابع الرأسمالي للإنتاج، أي أن وجوده يفرض التناقض الطبقي بين أصحاب الأعمال والعمال".

بمعزى التجارة .. وزيادة المنافع

يرتد رأس المال الصناعي خلال دورته، ثلاثة أشكال متتالية: الشكل النقدي، والشكل المنتج، والشكل السلعي، وفي مسيرة تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي تتمايز هذه الأشكال وتتفصل عن بعضها بحيث تتشكل داخل الطبقة الرأسمالية، ثلاث جماعات تشارك في تلك القيمة الزائدة: الصناعيون، والتجار، وأصحاب المصارف.

غير أن القيمة الزائدة - كما يرى ماركس - لا تتكون في نطاق التداول. إذ يتولى أصحاب رأس المال التجارى عن طريق استثمار مستخدمى

التجارة بتصريف البضائع، أى يتولون تحويل البضائع إلى مال ، والمال إلى بضائع. وعمل هؤلاء ، لا يخلق قيمة ولا قيمة زائدة ، ولكنه يمكن التاجر من امتلاك جزء من القيمة الزائدة التى أوجدتها دورة الإنتاج.

وعن هذا يقول ماركس: "وكما أن عمل العامل الذى لم يدفع أجره ، يخلق مباشرة القيمة الزائدة لرأس المال المنتج ، كذلك العمل غير مدفوع الأجر - الذى يقوم به المستخدم فى التجارة - يؤمن للرأسمال التجارى حصة من هذه القيمة الزائدة".

أى أن الربح التجارى: هو جزء من القيمة الزائدة ، تخلق عنه المنتج للتاجر لقاء توليه تصريف بضائعه.

وعن هذا يضيف ماركس قائلاً: "إن شكل الربح التجارى ، يخفى المصدر الفعلى لنمو رأس المال ، حتى أكثر مما يخفيه شكل الربح الصناعى. فرأسمال التاجر لا يساهم فى الإنتاج. وصيغة حركة رأس المال التجارى هى: ← نقود ← سلعة ← نقود ←

وهنا تختفى مرحلة الرأسمال المنتج وتنقطع الصلة بالإنتاج ظاهراً، وينشأ الوهم بأن الربح ينجم عن التجارة نفسها بزيادة السعر وبيع البضائع بسعر أعلى من سعر إنتاجها. ويدل الواقع أن ما يحدث هو عكس ذلك: "إن أن الصانع يبيع البضاعة للتاجر بسعر يقل عن سعر الإنتاج .. أى يتخلى له عن جزء من الربح".

وعلاوة على ذلك..

- يحصل رجال الأعمال التجاريون على أرباح إضافية كبيرة بفضل استغلال العمال والفلاحين والحرفيين بوصفهم مستهلكين. إذ أن رجال

الأعمال التجارية غالباً ما يبيعون البضائع التى يزداد عليها الطلب بأسعار أعلى من قيمتها. مما يتيح لهم أن يستأثروا بقسم ملموس من فائض القيمة.

- كذلك تزداد دخولهم عن طريق تطفيف الكيل وبخس الميزان ، وخداع الشارين فى الحساب ، وبيعهم بضائع غير مطابقة للمواصفات. وكذلك ، يزيدون دخولهم عن طريق شراء البضائع من المزارعين والحرفيين بأسعار منخفضة وبيعها إلى المستهلكين بأسعار مرتفعة.

وفى مثل هؤلاء جاء قوله تعالى فى محكم آيات الكتاب :

﴿ وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ . الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ . وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين: ١-٣]

وهنا يفيد الثنائى - فيليكس وتاتيانا- أن الرأسمال التجارى يشترك على قدم المساواة مع الرأسمال الصناعى فى تقاسم القيمة الزائدة. وكلاهما رجال الأعمال الصناعيون والتجارىون، يستغلون العمال المأجورين، ويثرون بسلب ناتج عملهم غير المدفوع الأجر. أى أن الاستغلال المشترك للعمل المأجور يشكل أساس التضامن الطبقي بين هاتين الفئتين من رجال الأعمال (وهما المنتجون والتجار).

ميزنس التسليف .. وتوليد النقود

إذا كان الرأسمال السلعي يرتدى شكل رأس المال التجارى ، فإن رأس المال النقدي يرتدى شكل رأس مال التسليف.

ورأس المال المسلف ، هو رأس المال النقدي الذي يضعه مالكه لزمن معلوم تحت تصرف رجل أعمال آخر لقاء عائد ما (الفائدة). وهذا المال المقترض يتيح لرجل الأعمال توسيع إنتاجه وزيادة عدد عماله ويسهم بالتالى فى تنمية القيمة الزائدة فى رأس ماله.

والفائدة...

هى جزء من الربح يدفعه المنتج إلى المقرض نظير القرض الذى منحه إياه.

- والرأسمال المسلف هو الرأسمال جالب الفائدة ..

- أما مصدر الفائدة فهو القيمة الزائدة التى تتولد فى الإنتاج .

- وهذا معناه، أن حصول الرأسماليين المقرضين على الفائدة المئوية يعنى أنهم يشتركون مع سائر فئات الملاك فى إستغلال عمل العمال الأجراء.

وتقوم حركة رأس المال بكاملها، على حركة رأس المال المنتج. ويستخدم رأس المال المسلف فى الإنتاج بغية استخلاص القيمة الزائدة .. وهو يعبر قبل كل شئ -ككل رأس مال بصورة عامة- عن علاقات الإنتاج بين الرأسماليين والعمال. والرأسمال المسلف يعبر مباشرة - فى الوقت نفسه - عن العلاقات بين فئتين من رجال الأعمال: مالكي النقد من جهة، والمستثمرين من جهة ثانية (المنتجون والتجار). ومن خلال الفائدة

السنواتية يستولى طواغيت بيزنس التسليف (رجال البنوك) على مئات المليارات من الدولارات من القيمة الزائدة. وغالباً ما تكون صيغة حركة رأس المال المسلف هي (نقود ← نقود) أى أن النقود هنا تلد نقوداً أخرى دون ظهور أعراض الحمل ومخاض الولادة. وهنا يـرى - فيليكس وتاتيانا- أنه قد غابت عن الأعين، لا مرحلة رأس المال المنتج فحسب، بل مرحلة رأس المال السلعى أيضاً. ويبدو - على غير الحقيقة- أن مصدر الدخل، لا القيمة الزائدة التى أوجدها استثمار العمل فى ميدان الإنتاج، وإنما النقد نفسه.

وعليه..

فإن كون الرأس مال المسلف يؤتى دخلاً فى صورة فائدة، فإن الربا يبدو وكأنه خاصية من خصائص النقد الطبيعية كحمل الثمر بالنسبة للشجر.

وبعد..

فإن الربح البنكى فى جوهره .. هو أحد أشكال القيمة الزائدة ، التى تؤول إلى أصحاب البنوك مجاناً وبلا مقابل دون أن يبذلوا جهداً أو يتحملوا مخاطرة. وهم عن طريق الاستيلاء على هذا الجزء من القيمة الزائدة يشاركون باقى رجال الأعمال فى استغلال العمال.

وهنا يفيد الثنائى فيليكس وتاتيانا ، أن البنوك تستولى على مواقع مفيدة لأجل الإثراء ، وتنزل الخراب بالمنافسين فى الصراع الضارى من أجل تعظيم الأرباح.

وعن هذا، قال البطل الروائي المصرفي أندرموت فى رواية الكاتب الفرنسى العظيم "مونت أوريول": "إن المعارك الكبيرة فى زماننا هى المعارك التى تتقاتل فيها النقود. وما أنذا أرى أمامى عساكرى: القطع النقدية المعدنية بقيمة مائة وكأنا هى عساكر عادية فى سراويل حمراء، والقطع النقدية الذهبية بقيمة عشرين فرنكاً إنما هى ملازمون شبان. وأوراق البنكنوت بقيمة مائة فرانك هى النقباء. وأوراق البنكنوت بقيمة ألف فرانك هى الجنرالات. وإنى أقاتل ، وبأى حمية ، وحق الشيطان كل يوم من الصباح إلى المساء ، أعارك مع الجميع وضد الجميع! هذه حقاً، برأى ، حياة! المدى الواسع ، وليس أسوأ مما عند سلاطين القرون الغابرة .. وما فى الأمر؟ فنحن سلاطين الأزمنة الجديدة! السلاطين الحقيقيون ، الوحيدون".

بيرنيس التريخ والاكتساب من ربح العقارات

تتكون عناصر الإنتاج - كما هو متعارف عليه فى علم الاقتصاد من الأرض والعمل ورأس المال والإدارة. ويختص عنصر الإدارة بخلط تلك العناصر فى توليفة مثلى تعظم العائد وتدنى التكاليف فى ظل الشروط السوقية المتغيرة. ويجرى تقسيم العائد على عناصر الإنتاج المشتركة فى توليده طبقاً لنسبة مساهمة كل منها فى الإنتاج ، فتعود الأجور إلى العمال، والربح لملاك الأراضى، والفائدة لرأس المال ، وما يفيض من ربح يؤول إلى المنظم الذى يتحمل مخاطر الإنتاج .

وعرض الموضوع بهذه الطريقة يخفى الطابع الاستغلالي لهذه العلاقة..
لأننا لو أمعنا النظر لوجدنا أن الأجور هي عوائد العمل أما الربح والفائدة
والربح فهي عوائد الملكية، فالأجور تؤول إلى العمال، أما عوائد الملكية
فتعود بكاملها إلى رجال الأعمال. ولقد حاول ماركس أن يكشف المستور
من هذه العلاقة عندما استند إلى نظرية ريكاردو التي تتبنى فكرة أن العمل
هو مصدر القيمة سواء العمل الحي (عمل العمال) أو العمل الميت (المتجسد
في رأس المال) وطور ماركس أفكار ريكاردو وصاغها في نظريته عن
فائض القيمة.

وتفيد هذه النظرية، بأن الأجور هي ما يؤول إلى العمال من القيمة
الكلية التي خلقوها، وما يزيد عن ذلك يسمى بفائض القيمة (القيمة الزائدة)
الذى يحصل عليه رجال الأعمال في صورة عوائد للملكية (الربح +
الفائدة + الربح).

ولأن الناس يتعلونون في عملية الإنتاج ويتصارعون عند توزيع عائده
والتمتع بخيراته، فإن هذا الصراع يجرى على مستويين:

- صراع بين العاملين والملاك.
- وصراع بين الملاك أنفسهم (أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي
والعقارات).

ولأن الأرض هي العنصر الإنتاجي الرئيسي في الزراعة ، والشروط
الضرورية للإنتاج، ووسيلة عامة للعمل، وبدونها تستحيل تربية الماشية
وزراعة النباتات واستغلال خصوبة الأرض في إنتاج الخيرات، ولأن كبار
الملاك يحوزون الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية ، فإن رجل الأعمال

المستثمر فى الزراعة (المستأجر)، يكون مجبر بأن يتنازل لمالك الأرض عن قسم من القيمة المضافة فى صورة ربح. ومن البديهي أن يدور صراع بين الطرفين حول الربح (تصيب مالك الأرض من القيمة المضافة). إذ يدور بين المستأجر والمالك العقارى صراع ضارى، لأن كل منهما يحاول أن يستأثر بأكبر قدر ممكن من القيمة المضافة التى يولدها عمال الزراعة.

فالربح العقارى - إذن - هو عائد الملكية، ويتوقف على درجة خصوبة التربة، وقرب المزرعة من الأسواق، وصلاحياتها لإنتاج الزروع ذات العائد السوقى المرتفع، وهو فى جوهره قسم من القيمة الزائدة التى ينتجها العمال المأجورون فى الزراعة، يعود إلى الملاك العقاريين الذين يؤجرون الأرض إلى المستأجرين.

فالملاك العقاريون، سواء ملاك الأراضي أو المساكن وغيرها، يتصارعون مع باقى الملاك (المستأجرون) للحصول على جزء متزايد من القيمة المضافة، دون أن يشغلوا أو يتحملوا المخاطر فهم قوم عاطلون بالوراثة لا يعملون. ولكن ليس الملاك العقاريون وحدهم هم العاطلون بالوراثة الذين يحصلون على دخول ريعية ولا يساهمون فى الإنتاج، فبالى جانبهم يتواجد أيضاً المضاربون فى البورصة وملاك الاسهم والسندات وتجار العملة والذين يضاربون فى أراضي البناء وتجار الذهب والفضة، فهم مثلهم أيضاً مترفون عاطلون بالوراثة لا يعملون.

فحينما تتعاظم ثروات رجال الأعمال، فإن الكثيرين منهم ينصرفون كلياً عن الإنتاج، ويقطعون صلتهم المباشرة بالعمل، ويتحولون إلى أصحاب

دخل. فهم يمثلون - مع غيرهم - شريحة البرجوازية التى تعيش من عوائد ملكيتها من العقارات والأوراق المالية والأسهم والسندات، وهؤلاء يحصلون على جزء من القيمة المضافة فى صورة فائدة مئوية ودخول (ربعية). فالربح: دخل لا يقابله عمل ولا يشارك مكتسبه فى الإنتاج.

وعليه ...

فالملاك العقاريون، وملاك الأوراق المالية والمضاربون فى الأسواق، لا يشتركون فى الإنتاج ويقضون أوقاتهم فى فراغ ولهو متواصل، ويعيشون على المكشوف تمط حياة طفيلية. إذ يتطفلون على فائض القيمة التى يسلبها رجال الأعمال من الشغيلة.

وهذه الظاهرة، يصفها محمد (بك) المويلحي بلغة الأدب على لسان السمسار فى رائعته "حديث عيسى بن هشام" قائلاً: "فإنك لا تدفع هنا ثمن أرض ولا تنفق على حرث، ولا تؤدى ضريبة، ولا تبذل ماء وجهك لدى الأغيار، ولا تحنى ظهرك لأصاغر الحكام، وما دخلت فى قضية، ولا وقعت فى منازعة .. بل هو ربح يأتيك عفواً صفواً، ولا رأس مال له سوى أربعة حروف أو خمسة ... بيمينك فى التوقيع".

(٣) الفساد والنصب .. والاحتيال ..

من آليات ثراء رجال الأعمال

من المعروف أنه في الاقتصاد، كما في السياسة، لا توجد حدود فاصلة بين النشاط الإنساني المشروع وغير المشروع، خاصة عندما تكبر الثروة وتتوحش النقود، فإزدواج الشخصية هو السمة الملازمة لسلوك البشر على وجه العموم .

- فكما يرتاد رجال الأعمال البارات لتناول أفخر أنواع المسكرات، ويرتادون النوادي الليلية لإشباع رغبات الجسد بكل المتع الحسية ، ثم يقصدون المعابد بعد ذلك لنيل الرضى و طلب الغفران، ويحججون إلى بيت الله الحرام لغسل الخطايا والتطهر من الآثام، ويكررون ذلك دون ملل كل عام ..

- فباتهم كذلك، يمارسون كل الأنشطة غير المشروعة المولدة للدخل والمحقة لتراكم رأس المال دون خجل أو حياء، ثم يقومون بغسلها وتطهيرها عن طريق إعادة ضخها في قنوات آمنة وأنشطة مشروعة، بتوظيفها، والتمويه عليها وصيها في مجرى الدورة الاقتصادية، ويكررون ذلك بشكل دائم دون وجل من السلطة أو خجل من الله أو خوفاً من عذابه يوم الحساب ..

ومن قبيل التمويه على خطاياهم يتجمل هؤلاء في الحياة بإخفاء آثامهم عن أعين الناس وإظهارها على أنها فضائل، والترويج لسيئاتهم على أنها حسنات، فهم الذين يجلسون على مقاعد النواب في قاعة البرلمان، وعلى

مقاعد الحكام في اجتماعات مجلس الوزراء، ويشرعون القوانين ويملكون أجهزة الدعاية والإعلان، ويبسطون موائد الرحمن في شهر رمضان ويحجون إلى بيت الله الحرام.

ولذا.. فإن باريتو سيق وأن حذرنا من أن الناس خلطوا - وما زالوا يخلطون- بين هؤلاء جميعاً ، ويضعونهم تحت اسم "أصحاب رعوس الأموال" الأمر الذي يضر كثيراً بمعرفة الظاهرة الاقتصادية ، ويضر أكثر من ذلك بمعرفة الظاهرة الاجتماعية، فالتناس بسبب تزييف الوعي وسطوة السلطة يصعب عليهم التمييز بين الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية المنتجة. وذلك من طبيعة الأمور..

فالإنسان هو المخلوق الوحيد الذي ينطق لسانه بما ليس في قلبه، فظاهرة نقيض باطنه ، وما يعلنه نقيض ما يضمرة .. فقد توصل العلماء إلى أن ٩٩% من حوارات الإنسان داخلية مضمرة وأن ١% منها فقط هي المعلنة. ومن قيل قال الله تعالى في محكم آيات الكتاب: " وَإِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " [البقرة: ٢٨٤] .

بيرنيس الاحتكار والمضاربة والإنفاق

الاحتكار التام والمنافسة الكاملة نقيضان لا يجتمعان في سوق واحدة، فوجود أحدهما يلغي وجود الآخر .. الأول علامة صحة والثاني علامة مرض، فتوحش الاحتكار في الاقتصاد أشبه بتوحش السرطان في خلايا الجسد.

- فمن علامات سوق المنافسة الكاملة Perfect Competition وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين للسلعة الواحدة large numbers ، وتجانس وحداتها Homogeneous Products ، وحرية المنتجين فى الدخول إلى الصناعة Free entry ، وتوفر المعلومات السوقية لجميع المتعاملين Perfect Knowledge ، وتوفر حرية الانتقال لهم دون عوائق Complete mobility ، وفى هذه السوق تكون أرباح المنتجين والبائعين أرباحاً اعتيادية وذلك لأن السعر يكون معطى لهم من السوق (Given) بمعنى أن أى منهم يكون متلقى للسعر وليس صانع له (Price taker).

- أما علامات سوق الاحتكار Monopoly فهي وجود بائع واحد أو منتج واحد للسلعة ، يمكنه التحكم فى سعرها عن طريق التحكم فى عرضها ، وفى هذه السوق تكون أرباح المنتجين والبائعين أرباحاً غير اعتيادية (احتكارية) وذلك لأن المحتكر فى هذه الحالة هو الذى يصنع السعر (Price Maker).

الاحتكار

المحتكرون ليسوا على درجة واحدة من القوة. فالمحتكر القوي Monopolist هو القادر على منع غيره من دخول الصناعة التى يعمل بها بل وتحطيمه وتكسير عظامه إن لم يرتدع ولم يكف عن المحاولة، وأن يكون الطلب على السلعة التى يعمل بها قليل المرونة ، بمعنى أنه كلما زاد

سعر السلعة بنسبة أعلى انخفضت الكمية المطلوبة منها بنسبة أقل، وهى الحالة التى تنطبق على سلعة أساسية مثل حديد التسليح وسلعه ضرورية مثل سكر المائدة .. فالمحتكر لآى منهما يمكن أن يتحكم فى أسعارهما حسبما يشاء .. دون خجل أو حياء .

بل وأكثر من هذا، فإن المحتكر يمكنه أن يعظم أرباحه أكثر فأكثر بـأن يبيع السلعة الواحدة بأسعار متفاوتة فى أسواق متباعدة طالما أن الطلب عليها قليل المرونة وأن تكاليف النقل فيما بينها أدنى من الفروق السعرية.. وهو ما يسمى فى أدبيات علم الإقتصاد بظاهرة التمييز السعري بين الأسواق Market Price Discrimination.

وهذا معناه ...

أن المحتكر يستطيع عن طريق التحكم فى الكمية المعروضة أن يتحكم فى الأسعار وأن يحقق أرباح غير اعتيادية "أرباح احتكارية". ولذلك فإن الاحتكار - كان وظل - سلوك مدان اجتماعياً ودينياً من أهل الأرض ومن ملائكة السماء.

ولأن المنافسة الكاملة والاحتكار التام تمثلان حالتين طرفيتين للأسواق، فإنه توجد بينهما حالات أخرى منها حالتى احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية ، فكلما قل عدد المنتجين اتجهت السوق نحو احتكار القلة ، وكلما تزايد عدد المنتجين اتجهت السوق نحو المنافسة الاحتكارية.

- واحتكار القلة Oligopoly من علاماته وجود عدد قليل من المنتجين داخل الصناعة الواحدة. ومن المعتاد أن يتفق هؤلاء على تقسيم السوق فيما بينهم إلى حصص تتناسب مع قدرة كل منهم الإنتاجية ، وعن طريق التحكم في الكمية المعروضة من السلعة يمكنهم التحكم في سعرها بما يحقق لهم تعظيم الأرباح أى تحقيق أرباح غير اعتيادية.
- أما المنافسة الاحتكارية Monopolist Competetion ، فهي حالة وسط بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .. حيث تأخذ من السوق الأولى سمة كثرة عدد المنتجين ووجود أنواع من السلع تعتبر بدائل قريبة من بعضها Close Substitution ، وتأخذ من السوق الثانية السمة الخاصة بقدرة كل منتج على خلق سوق مستقل له عن طريق التميز في الشكل والعلامة التجارية اللذان يروج لهما بوسائل الدعاية والإعلان.

المضاربة

الاحتكار ليس هو الأسلوب الوحيد لتعظيم الأرباح ولكن أيضاً يمكن لرجل الأعمال أن يولد الأرباح ويراكم الثروات باتباع أساليب المضاربة والإغراق^(٧).

والمضاربة ، سواء في العقارات أو المعادن النفيسة أو في العملات أو في أراضي البناء، من وسائل رجال الأعمال لتحقيق أرباح غير اعتيادية دون أن يبذلوا جهد أو يخلقوا منافع أو يشاركوا في الإنتاج.

فالمضاربون فى الأسواق مثلهم مثل الصقور عندما ينقضون على الفرائس ويحملونها بعيداً إلى قمم الجبال حتى لا يشاركهم فى لحومها غيرهم من السباع ووحوش البرارى وذئاب الغاب.

فالمضارب يستخدم فوائضه المالية فى شراء السلعة فى حالة الركود ثم يعيد بيعها فى حالة الراج فىحصل بذلك على أرباح قدرية غير اعتيادية، لا نتيجة لمشاركته فى الإنتاج ، ولكن نتيجة لقدرته على الصبر والانتظار. فالأرباح هنا نظير الانتظار .. ومن الأمثلة الظاهرة على ذلك بيزنس تسقيع أراضى البناء وبيزنس الاتجار فى معادن الذهب والفضة والعملات والأسهم والتفندات ... فالمضاربة هى عملية يتم فيها تكوين ثروات بلا جهد وتحقيق أرباح بلا عمل .. وهى بطبيعة الحال أنشطة طفيلية وتضر بالمجتمع، وتخرّب الاقتصاد.

الإغراق

الإغراق^(٨) ، كسلوب لتوليد الأرباح وتراكم الثروات ، ليس أقل ضراوة فى المنافسة السوقية من المضاربة والاحتكار. فهو تماماً مثلهما ويعد من الأنشطة الاقتصادية الطفيلية التى تحرمها رسالات السماء.

فالمغرقون للأسواق، من رجال المال والأعمال ، مثلهم فى ذلك مثل وحوش الماء. فالإغراق حالة سوقية يبتلع فيها السمك الكبير السمك الصغير بكل وحشية .. وذلك هو حال رجال المال والأعمال عندما يبتلعون صغار المنتجين ويأكلون لحومهم ولا يتركون من أجسادهم غير العظام.

فرجل الأعمال واسع البطن منتفخ الأوداج يمكنه تحمل خسارة فى المدى القصير ثم يعوضها فى المدى الطويل ، أما المنتج الصغير فإن خسارته فى المدى القصير تخرجه حتماً من السوق ويتحول من مخدوم إلى خادم ومن مالك إلى أجير ، ولا مرأى فى ذلك ، فأسوأ أنواع المضاربين هم المستوردين الذين يغنون الأسواق الأجنبية بدماء المواطنين.

ولذا ..

فإن المغرقين للأسواق من الكبار ، سواء كانوا منتجين أو مستوردين أو تجار يمكنهم طرح السلعة فى الأسواق بسعر يقل عن متوسط تكلفة إنتاجها أو تكلفة استيرادها ، ويتحملون خسائر فى المدى القصير ، وهو ما يلحق الإفلاس بصغار المنتجين والبائعين فيخرجون من السوق تدريجياً إلى أن ينفرد بها كبار المنتجين والبائعين ، الذين يصيرون فى هذه الحالة محتكرين للأسواق فيتحكمون فى المعروض (تعطيش السوق) ويرفعون الأسعار (إشعال نار الأسعار) ويعظمون الأرباح دون وازع من دين أو رادع من قانون أو تأنيب من ضمير.. فهم فى هذه الحالة مثلهم مثل الديابة عندما يطاردون القرائس فى جميع أنحاء ربوع الغابة.

وعليه ..

فالمحتكرون والمضاربون والمغرقون للأسواق هم بطبيعتهم ذئاب يقتنصون الأرباح... غير أنهم عقلاء ، فبدلاً من الدخول ضد بعضهم البعض فى حروب سعيية وصراعات دموية حتى تكسير العظام ، فسبغهم يفضلون تقسيم الأسواق فيما بينهم إلى حصص بحيث تتناسب حصة كل

منهم مع طاقته الفعلية ونفوذه السياسي وقدرته المالية ، وبذلك يمكنهم التحكم فى العرض وبالتالي التحكم فى الأسعار وبلوغ ما يسعون إليه بإصرار وهو تعظيم الأرباح.

فالمحتكر يتمتع عادة بسلطة تحديد الأسعار وبما يزيد بكثير عن تكلفة الإنتاج ، وبالتالي الحصول على أرباح " غير اعتيادية " .

ونظراً لما هو معروف الآن عن وجود ترابط وتداخل بين مختلف أجزاء الاقتصاد، ينبه الدكتور حازم الببلاوى: " إلى أن الاحتكار لا يطرح فقط قضية الأرباح غير العادية للمشروعات بل أنه قد يمثل أيضاً تهديداً للاستقرار المالى. فالممارسة الاحتكارية ليست إخلالاً فقط بمبادئ العدالة فى توزيع الدخل، ولكنها أصبحت أيضاً مصدراً لتهديد الاستقرار المالى والاقتصادى. فالاحتكار لم يعد مجرد استثناء من مبادئ الاقتصاد الجزئى بل هو تهديد لأسس الاقتصاد الكلى "؛ أى أنه يعرقل آليات عمل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الادخار والاستثمار والتشغيل والاستهلاك ويبطئ عجلة نمو الاقتصاد.

ومع أن الاحتكار علامة من علامات اعتلال صحة الاقتصاد ، إلا أن المحتكرين من الرأسماليين ورجال الأعمال والمحاسبين عادة ما يسعون إلى الاستيطان فى مؤسسات السلطة ومراكز صنع القرار، مثل الحكومة والبرلمان ، كى يوقفوا تهير أى تشريع يجرم الاحتكار ، ولذا فإن هؤلاء فى العادة هم أعداء الشعوب وحلفاء الشيطان حتى وإن زاروا العتبات المقدسة وحجوا إلى بيت الله الحرام وتسموا بأسماء الأنبياء.

• بيزنس الحاسب .. ربح السلطة واستغلال النفوذ

يسعى المتطلعون إلى الثروة بكل ما أوتوا من قوة إلى السلطة، يستظلون بظلها ، ويلتمسون منها النفوذ والحماية والقوة ، فمن يملك السلطة فقد أوتى خيراً كثيراً من موارد توليد الثروة.

ولكن الطريق إلى السلطة صعب ، والإمساك بها طويلاً مستحيل، والسعى في سبيلها صراع ضار يهدد الحيل، فالسلطة مثلها مثل طبق الصل الأسود الذى يجذب إلى سطحه الحشرات الضارة والفراشات السامة ، فالتناس يقتلون بعضهم بعضاً في سبيل الوصول إليها أو الاقتراب منها وتذوق ثمرتها.

ولأن معظم الناس يتسمون بالرشد، فإنهم فى أى جهد يبذلونه ينتظرون من ورائه الحصول على جائزة وجنى ثمره. فمن يسع إلى سدة السلطة ينشد الجائزة الكبرى .. لأنهم فى سعيهم يعرفون عن يقين أن السلطة طريقهم إلى الثراء والتميز والنعيم. ولكن الناس - عادة - لا يعنون ما يبطنون .. وهذا ما يميز الإنسان العاقل عن الحيوان الأعجم.. الذى يفترس فقط ليأكل حتى يشبع بدافع إلحاح غريزة الجوع .

- فالحيوان الأعجم يتحرك نحو فرائسه بشكل مباشر بدافع غرائزه الفطرية.

- أما الإنسان العاقل فيمتحن فى ذهنه إمكانية تحقيق أهدافه قبل أن يقوم من مقامه، كما يمكنه أيضاً أن يخفى أغراضه ومراميهِ ، ويسترها عن

أعين الناس بحجاب من الأضاليل. ولذا، فإنه عادة ما يغلف غرائزه بقناع مزيف من الحضارة والتمدن ويرفع راية الدين.

فالساسة لا يقولون إطلاقاً - لغيرهم - أنهم يرغبون في السلطة من أجل إرواء غرائزهم الدنيئة وإشباع رغباتهم الشريرة في السيطرة والتملك وتعظيم النفوذ وتكديس الثروة .. ولكنهم عادة ما يتلونون كالحرباء ويقولون أنهم يعملون ما يعملون من أجل الوطن، من أجل الشعب، وخاصة من أجل الفقراء والمعوذين اهتداء بقيم الأخلاق وبدافع من وازع الدين. ولكنهم لا يكونوا أبداً صادقين ولا يوفوا أبداً بوعدهم أو يصونوا يوماً عهداً، فلا قناعة لمترف ولا عهد لطاغية ولو تلى الشهادة و صلى صلاة القديسين.

- وكان " الفارابي " قد تنبأ بهذه الظاهرة منذ أوائل العصر العباسي قائلاً: "الواقع أن الرتبة - ذات الجاه العريض- تؤدي بالضرورة إلى اكتساب الثروة، في حين أن الثروة لا تتيح بالضرورة الحصول على رتبة معينة" ولذا "يجدر بالإحسان أن يكرس كل جهده للمحافظة على رتبته الخاصة".

- وهذه الفكرة شرحها من قبل " ابن خلدون " موضحاً بأن الشخص الذي ينعم برتبة رفيعة (صاحب الجاه) يستفيد من العمل المجاني لأتاس أدنى منه. وهذا ما يجعله بسرعة غنياً جداً. (وبهذا المعنى تكون السلطة إحدى وسائل العيش) (المعاش).

فالساسة ما أن يعتلوا كرسى السلطة حتى ينقلبوا على أعقابهم خاسرين، ويظهرون نوازعهم الشريرة ورغباتهم الدنيئة. فالإحسان الرشيد ينشد

المتعة ويتجنب الألم؛ غير أن المترفين فى سعيهم لتحقيق ذلك يحطمون كل شىء.. حتى الشرف والفضيلة واستقرار المجتمع.

وما نشاهده اليوم، وكل يوم، فى البلاد المختلفة والنظم الشمولية ، من تمسك الحكام ومعاونيهم فى كافة المؤسسات والمواقع بالسلطة الشمولية والاستئثار بالنفوذ والثروة، يوم وراء يوم، وسنة وراء الأخرى، سنين من بعدها سنين دون شيع أو ارتواء أو يقين، لخير دليل على دناءة النفوس وزيف الوعود وتبدد العهود، وكثيراً ما تحقيق بالشعوب - على أيديهم- النكسات والإتكسارات والهزائم ومع ذلك فهم باقون فى مواقعهم لا يتزحزون، ملايين المهمشين يعيشون فى مستويات متدنية فى العشوائيات والنجوع.. وهم باقون، عشرات ومئات وألوف تغص بهم المعتقلات والسجون بتهمة المعارضة أو الاعتراض أو التمرد أو الثورة على حكام لا يريدون مغادرة خشبة التمثيل وإسدال ستارة المسرح.

كل شىء فى الوطن يتحطم على أيديهم وهم باقون ، القيم والأخلاق والمبادئ والناس والتاريخ وهم باقون.. يطأون بأقدامهم رقاب الشعوب.. وذلك هو قانون الطبيعة.. فلا ضمير لقوى .. ولا حصانة لضعيف إن توالى الأيام ومرت السنين .

وهذا هو حال المترفين والممسكين بالسلطة المطلقة والمحتكرين للثروة الحرام، الذين يتكلمون كثيراً ولا يملون الكلام ليلاً ونهاراً عن الدين والوطن والأخلاق .. والوطن منهم براء.

لكن السلطة ليست فردا. وإنما مؤسسة ، إنها هرم تتصاعد درجاته من القاعدة للقمة ، هرم ضخم من مئات وآلاف البشر، يشدهم بعضهم إلى بعض روابط كثيرة ، من أهمها على الإطلاق هو المنفعة -لا المبادئ والأخلاق- فما يحصلون عليه من منافع وما يحققونه من مصالح مادية ومكاسب معنوية هو ما يشدهم بعضهم إلى بعض كالبنيان المرصوص. ويقدر ما يجنبون لأنفسهم من منافع .. يزرعون الخوف فى نفوس رعاياهم، فالخوف قرين المنفعة ، مثلما العصا - فى الثقافة الشعبية- قرين الجزرة.

.. ولأن الناس فى الأغلب الأعم عقلاء ، فإنهم ينشدون المتعة لا الألم ، الجزرة لا العصا ، ولذا فقد اعتادوا أن يكتبوا قصائد يتغنون فيها بالملك صباحا ومساءً بمناسبة وبدون مناسبة ، طولبوا بذلك أم تطوعوا به من تلقاء أنفسهم فهم عادة يختارون الأمان مع أمل كاذب فى الثراء بدلا من اختيار العيش فى خوف مقيم وطلب حق عسير المنال. ومن قبل كان فولتير قد وضع لنا قاعدة عامة للاختيار: "إنك لو كتبت قصائد تتغنى فيها بالملك فسوف تستقبل استقبالا حسنا ، أما لو حاولت أن تنور الناس فسوف تسحق".

ومن هنا نشأت ظاهرة المحاسيب ..

فالمحاسيب هم الموالون للحكام والسلاطين والملوك المعادون للشعوب. ولأن سلطة الملك تسود هرم الدولة من قمته العليا حتى قاعدته الدنيا، فإن سلطته تؤول أيضا منه إلى محاسيبه فهم يستمدون سلطتهم من سلطة

سيدهم ويمارسونها بتفويض منه. وهؤلاء عادة ما يترفعون على رئاسة
الوزارات والهيئات والمؤسسات والإدارات العامة والبلديات وكراسي النواب
فى قاعة البرلمان وبذلك يصبح كل من هؤلاء ملك فى موقعه. ولأنه لكل
ملك محاسيبه، فإن هرم الملك يتسع ويمتد ليشمل الدولة بكاملها ، ملوك
ومحاسيب، أسياد وعبيد ، فاهرين ومقهورين ، فى كل مكان يشكلون هرمًا
متدرجاً تتماسك درجاته بروابط من المنافع والمخاوف، هرمًا يعتلى الحاكم
قمته ويتوسد الأتباع قاعدته. وفيما بين القمة والقاع يتحرك المحاسيب
صعوداً وهبوطاً حسب تبدل الحكومات وتوالى الدول وتغير الأحوال.

ولكن كيف يحصل المحاسيب على الثروة والسلطة وهما جوائز كبرى
يتنافس للفوز بها كل رشيد عاقل.. وكل طاغية جبار ولئيم ماهر؟

إن القاتون السائد فى مملكة المحاسيب هو "العطاء مقابل الولاء"
والعطايا لا تقتصر على المحاسيب المباشرين فقط ، ولكن النعمة تعم
الجميع.. الأبناء والأصهار والأهل والأحباب. فالمناصب ، مثلها تماماً مثل
الثروة ، تورث من الأجداد للآباء ، ومن الآباء للأبناء ، ومنهم إلى
الأحفاد.. وهكذا دواليك.

وعليه ..

فإن بيزنس المحاسيب يعد تجارة رابحة بلا جدال، ولذا فإن من يسجل
إسمه فى سجل المحاسيب ليس عليه أن يعمل أو يجتهد أو يبذل. عليه فقط
أن يكون موالياً للسلطان قريباً من دوائر صنع القرار وهو ما يعود عليه

بقوائد مادية ومزايا معنوية لا حصر لها دون أن يتحمل مسئولية أفعاله لأنه عادة ما يكون متمتعاً بالحصانة.

ومثل هؤلاء المحاسبين الذين لا ينتجون سلعا ، ولا يؤدون خدمات ، ولا يخلقون منافع ولا يقرزون عرق ، يحصلون على جزء -لا يستحقونه- من فائض القيمة الذى يسلبه رجال الأعمال من المجتمع ومن الشغيلة، وتستولي عليه البرجوازية البيروقراطية فى صورة ريع الموقع فى هرم السلطة (دخول لا يقابلها عمل).

ولذا ..

ومن شدة المأساة .. أنه عندما يصبح نظام دولة ما مخترقاً من الأعداء تنشأ فى تلك الدولة آلية جهنمية من المحاسبين والصفوة والعملاء تولى الأسوأ وتنحى الأكفأ باستمرار بل وتوصمه بالعار حتى يتوارى عن الأنظار، ويخلى لهم الساحة ، وتلك علامة من علامات الساعة . فمن علامات الساعة تولى الروبيضة وتوافه الناس شئون الرئاسة .

من ثم، فإننا عادة ما نشاهد فى النظم الشمولية والبلاد المتخلفة أن معيار الكفاءة أصبح قيمة متحيزة ومعيار الولاء صار هو القيمة السائدة.. ففى السياسة، كما فى الاقتصاد ، فإن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من سوق التداول فى سنوات الإحطاط.

ولذلك ..

فإنك إن تقصيت أحوال الذين يملكون عصا السلطة ويتربعون على قمة دولة ما من الدول الشمولية، ستجدهم الأكثر بغياً والأكثر كذباً والأكثر فساداً والأشد شراسة فى ميدان الصراع الاجتماعى والمساومة الاجتماعية. وتلك

هى طبيعة الأمور: فالحياة صراع لا يهدأ أو سلام لا يدوم ، فالبقاء للأقوى هو قانون الطبيعة، ولذا فإن الأشرس فى الصراع هو الذى يظل باقياً على قيد الحياة. أما الكلام عن الفضيلة والقيم والأخلاق الحميدة فهو مجرد كلام فى كلام تلهج به الألسن فى دور العبادة ولكن ليس له وجود فعلى فى ميدان المعاملات، ففي ميدان المعاملات من المعتاد أن نرى القوة والغلبة هى التى تسود فى نهاية المطاف.

وفى الدول النامية، يتخذ بيزنس المحاسيب صوراً وأشكالاً متباينة منها استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة، وتقاضى الرشوة والمحسوبية. ويصف الدكتور سعيد عبد الخالق محمود مؤسسات هذه الدول بأنها تتسم بالهشاشة والضعف ، بحيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد والنهب، حيث يجرى باستمرار نهب الفائض الاقتصادى لصالح حفنة من المحاسيب (المنفعين). هؤلاء الذين يثرون من الرشاوى والعمولات والبرطيل التى ينطوى عليها الفساد الكبير Large Scale Corruption الذى يتعدى ملايين وربما مئات الملايين من الدولارات، حيث تتضمن عمليات الفساد الكبير شبكة معقدة من الترتيبات والإجراءات التى يصعب اكتشافها وهو الأمر الذى يضفى عليها طابع السرية والكتمان.

وتتميز الدكتورة إكرام بدر الدين فى مقالها " ظاهرة الفساد السياسى" بين ثلاث أنماط للفساد فى البلدان النامية:

الفساد الرئاسي:

ويعبر هذا النمط عن أعلى مستويات الفساد في أى دولة. فهو يتصرف إلى فساد الرؤساء والحكام، حيث يعتبر استغلال رؤساء بعض الدول لنفوذهم لتحقيق مصالح ذاتية أو مكاسب غير مشروعة شخصية أو عائلية من أخطر أنماط الفساد السياسى ، وخاصة فى الدول الفقيرة فى ثرواتها. وفى هذا النموذج يتحول منصب الرئيس - من كونه منصبا يستهدف المصلحة العامة - إلى منصب يستهدف تحقيق الثروة والمكسب الشخصى، من خلال القيام بعمليات سرقة منظمة تعتمد على استغلال النفوذ وتكوين أرصدة طائلة من الرشاوى والعمولات. وأغلب هؤلاء الرؤساء ينتمون إلى العالم الثالث، ويتولون مناصبهم لفترة زمنية طويلة نسبياً يبتعدون فيها عن الممارسة الحقيقية للديموقراطية ولا يأخذون منها سوى إطارها الشكلى، وتغيب الفوارق بين المال العام والمال الخاص. كما أن الفساد يمتد من أشخاص الرؤساء ليشمل الأقارب والزوجات والاصدقاء والمحاسيب ومحاسيب المحاسيب والأصهار بلا خجل أو حياء، ومن أمثلة هؤلاء كان كل من "مويوتو" الرئيس السابق لدولة زائير ، " وماركوس " الرئيس السابق ودولة الفلبين.

الفساد على مستوى البرلمان والمؤسسات السياسية:

ويمكن النظر إلى هذا النمط باعتباره من أنماط الفساد المرتبطة بالمستويات العليا ، أى الفساد الرئاسى من حيث التدرج. ويعبر هذا النمط عن فساد أعضاء المؤسسات السياسية أو فساد هذه المؤسسات ذاتها. ومثال ذلك:

فساد بعض أعضاء البرلمان والوزراء وكبار المسؤولين والنخبة الحزبية. ويمكن أن يتداخل الفساد البرلماني مع الفساد الوزاري في بعض الأحيان. فالفساد الوزاري قد يشير إلى استغلال الوزراء مناصبهم لتحقيق مكاسب ذاتية ، فيغلبون هذه الأخيرة على المصلحة العامة ، كما يمكن أن يشمل الفساد الوزاري أو الحكومي أيضاً طبخ الاستفتاءات ونتائج الانتخابات. بهدف إسقاط المعارضة وإنجاح الموالة ، وتعتبر هذه الحالة عن التداخل بين الفساد البرلماني والفساد الوزاري ، فعضو البرلمان الذي فاز نتيجة للفساد الحكومي - المتمثل في تزوير الانتخابات - يكون أكثر ميلاً للفساد واستغلال النفوذ لأنه يأمن المحاسبة أو المسؤولية أمام دائرته الانتخابية، فهو لم يصل لمنصبه بأصوات الناخبين بل بالتزوير، وتنتشر حالة تزوير نتائج الانتخابات في العديد من دول العالم الثالث بحيث تكاد تصبح ظاهرة متفشية تعبر عن فساد الضمير العام.

ويشير الفساد الحزبي إلى استغلال النخبة الحزبية في الحزب الحاكم لمناصبها لتحقيق مكاسب شخصية كالاتجار في السلع التموينية في السوق السوداء ، أو توزيع حصص من السلع النادرة على المحاسيب أو الأقارب أو الأهل والأحباب ، فضلاً عن سلب ونهب وتسقيع الأراضي الصالحة للبناء . ويمارس أفراد النخبة هذه التجاوزات من موقع السلطة مما يبعدهم عن العقوبة أو المسؤولية الجنائية -على الأقل- طوال فترة توليهم لمناصبهم العامة. وتصبح المؤسسة فاسدة إذا كان الفساد لا يقتصر على بعض الأعضاء ، بل يتغلغل إلى المؤسسة بأكملها.

الفساد على المستويات الدنيا والمتوسطة:

يشير هذا المستوى من الفساد إلى تلك الأنماط المألوفة من الفساد التي يتعامل معها الأفراد ويتعايشون معها ، والتي لا ترتبط بمستوى القمة ، بل تنصرف إلى الموظفين الحكوميين في المستويات المتوسطة والدنيا من الجهاز البيروقراطي للدولة وهو ما يسمى بالفساد العادي. وهذا النوع من الفساد يمكن أن يوجد في أي نظام سياسي ، إلا أن احتمال ظهوره وشيوعه في الدول النامية تكون أكبر منها في الدول المتقدمة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تلاحظ الدكتورة إكرام بدر الدين أيضاً أنه من المتصور وجود فساد القمة وفساد المستويات الدنيا والمتوسطة معاً في وقت واحد، إلا أن أحدهما غالباً ما يفوق الآخر. ولذلك يمكن التمييز بين نظم سياسية يسودها الفساد الرئاسي، أي الفساد على مستوى القمة، كالمكسيك وفنزويلا والأرجنتين (في ظل حكومات الاستبداد)، ونظم سياسية تعرف الفساد على المستويات الدنيا والمتوسطة كالعهد وبعض دول أوروبا الشرقية (قبل انهيار الشيوعية)، أما في الدول الديمقراطية المتقدمة، مثل دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل واليابان فإن الفساد يمكن أن يظهر في المستويات الدنيا والمتوسطة، أما مؤسساتها السياسية العليا كالرئاسة والوزارة والبرلمان فليس من السهل أن يتطرق إليها الفساد.

وترصد منى قابيل في مقال لها بعنوان: "تكلفة الفساد" نماذج من تصرفات رجال الأعمال المرتبطون بالسلطة في روسيا منهم إبنتي يلتسين رئيس روسيا الأسبق. فمثلاً بيع ٥٠ مصنع ومجمع صناعي لمجموعة

استثمارية بمبلغ يعادل ٣,٥% من الحد الأدنى لثمنها الأصلي. كما سيطرت شركة أخرى لأحد هؤلاء على شركة للبترول مقابل ٥٧١ مليون دولار تمثل ١٠% فقط من قيمة أصولها السوقية.

وننتائج تصرفات محاسيب السلطة... معروفة مقدماً ..

فطالما أن الكفاءة أصبحت قيمة متحيزة من هرم الدولة ، والانتهازية أصبحت قيمة سائدة فيه ، فإن كافة المؤسسات لا تعمل بكامل طاقتها، والموارد المادية والبشرية تهدر بلا حساب، والعطايا تذهب مقابل الولاء لا العمل، والاستهلاك يفوق الإنتاج. ولأن كل المحاسيب متفقون جميعاً على الولاء، فإن التأييد لا النقد، والتبرير لا التفسير، هو النغمة السائدة والرأي المباح ، وبالتالي لا تقويم ولا محاسبة ولا مسؤولية ولا إصلاح ولكن ركود وتحلل وهدم للنظام .. وبمرور الأيام تسود عناصر الهدم وتتحى عناصر البناء .. وباستمرار عمليات الهدم تنهار الشعوب وتهوى الأمم وتضمحل الحضارات وتهزم الدول عند مواجهة الاعداء .

وكل ذلك يحدث ..

بل وحدث بالفعل، فى الأمم التى راج فيها بيزنس المحاسيب وبار فيها بيزنيس المنتجين، وسادت فيها قيم المحسوبية والانتهازية، وتنحلت فيها قيم الإبداع والعمل والعطاء.. وانهارت الأخلاق .

• بيزنس فسيل الأموال •

يفيد الثنائي فيليكس وتاتيانا في كتابهما "ما هي القيمة الزائدة؟" .. بأن رجال الأعمال ، لأجل الحصول على القيمة الزائدة (الأرباح) غالباً ما يخالفون القواعد القانونية ويهدرون المبادئ الأخلاقية. إذ يلجأون -على نطاق واسع- إلى المضاربة والرشوة والكذب والبرطيل.. ولا يأنف هؤلاء عن التعاون مع الأنشياء والمغتصبين والمبتزين .. ومع المافيا .. وهم يحصلون على دخول كبيرة من الدعارة وتجارة الأطفال والمقامرة وغسيل الأموال.

ففي كتابه "تحول السلطة" يشير الفريد توفلر إلى أن: "الكثير من الثروات الأولية أتت في بلدان كثيرة ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق السلب والنهب والقرصنة والاستيلاء على الأراضي دون وجه حق أو عن طريق الاغتصاب والبلطجة. وبمرور الوقت تحولت تلك الثروات -غير المشروعة والأموال السوداء- عبر الأبناء والأحفاد إلى أموال بيضاء تمول الصناعات والخدمات الحديثة المشروعة والمحترمة التي لا يشوبها أي غبار.

ويرى الدكتور محمود عبد الفضيل: "أن تلك الأموال والثروات السوداء يتم غسلها بسرعة شديدة لتصبح أكثر بياضاً في خلال حياة جيل واحد" ، ومن خلال العديد من الآليات والتقنيات العنينة والسرية المتاحة يتم سلب هذه الثروات .. ومن أهم هذه الآليات:

- التبرج من الوظائف العامة.
- أنشطة السوق السوداء "من أبرزها تجارة العملة.
- الأرباح الناتجة عن المضاربات فى الأوراق المالية .
- المضاربة على أراضي البناء .
- الرشاوى والعمولات وتجارة المخدرات .

وتأصيلاً لفهم هذه ظاهرة غسيل الأموال ، يفيد الثنائى ريموند وبيكر بأن البيزنس القذر هو الثغرة الكبرى فى نظام السوق الحرة The biggest loophole In the free market system ويرى أن أنه توجد عدة طرق يتبعها رجال البيزنس القذر فى توليد ونهب الثروات ، منها:

- تهريب الأموال ، عن طريق المغالطة فى أسعار التجارة الخارجية ، وتكون عادة بالمبالغة فى أسعار الواردات وبخس أسعار الصادرات وتحصيل عمولات غير مشروعة (رشاوى)، وإيداعها فى بنوك مأمونة خارج البلاد.

- عمليات السرقة والفساد ، التى يقوم بها رؤساء الدول والطغاة والنافذون فى الحياة السياسية فى بلادهم أمثال مووتو فى زائير ، وماركوس فى الفلبين .. وغيرهم كثير ، والثابت أن كليهما كان قادراً على تحويل الأموال مباشرة من احتياطات البنك المركزى فى بلديهما إلى حساباتهم الشخصية فى البنوك الأجنبية فيما وراء البحار. ومثل هذا النسوع من الفساد ليس قاصراً على رؤساء الدول والحكومات ، فدائماً يوجد سجل حافل بأسماء وزراء وموظفين عموميين ومديرى مؤسسات حكومية

وشركات طيران وغيرها من الشركات الكبرى. وكذلك السفراء والجنرالات الذين يلعبون لعبة تهريب الأموال التي يعاد إخراجها من البلاد خلال صفقات لشراء أى شيء من حاملات الجنود المصفحة إلى الأذنية و فواتير الأغذية والمشروبات التي ترد للسفارات.

- صفقات تبادل العملة فى السوق السوداء.

- العملات التي يحصل عليها كبار رجال الدولة نظير تسهيل الصفقات التجارية للأجانب ، ويشترطون أن توضع فى حساباتهم فى بنوك الخارج.

- وثمة أساليب أخرى كثيرة لتحقيق الهدف نفسه. من بينها تحصيل أثمان واردات وصادرات ليس لها وجود ، أو خدمات وهمية ، وإجراء عمليات تجارية متعددة الأطراف خلال سمسرة متعاونين يعمدون إلى إخفاء إحدى مراحل الصفقة ، وتحويل ملكية ثروات وشركات إلى الخارج مع إعادة ترتيب الحسابات البنكية للتهرب من الضرائب.

وعليه ..

وحسبما يقول الدكتور سعيد عبد الخالق محمود: " أن عملية غسيل الأموال هى جريمة منظمة ، وهى ليست جريمة واحدة يرتكبها شخص واحد ، وتتكون من نشاط إجرامى واحد ، بل هى مشروع إجرامى متكامل يحوى أنشطة إجرامية متعددة ويقوم عليها أناس متعددون ، بحيث يتركز هذا التنظيم الإجرامى على شبكة من العلاقات والمصالح يترتب عليها حقوقاً

والتزامات متبادلة، وتجمع بينهم أساليب واتجاهات وقواعد واتفاقيات تسهل عملية التنسيق بين النشاطات المتعددة وتدعم تقسيم العمل بينهم وتكامل أدائه وذلك فى إطار من السرية والكتمان.

ولأن البيزنس القذر يولد أموال قذرة ، أى غير مشروعة ، تكون فى حاجة إلى غسيل وتنظيف Money Laundering أى إخفاء مصدرها غير المشروع، بتشغيلها فى أنشطة مشروعة. والتعريف القانونى لعملية غسيل الأموال كما يقول الدكتور محى الدين علم الدين هى كل سلوك ينطوى على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب فى قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة ، مع العلم بذلك ، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال، وعمليات غسيل الأموال على هذا النحو مجرمة قانوناً ومرفوضة من جميع الأديان.

وفى تطبيقه على هذه الظاهرة يقول الدكتور محمود عبد الفضيل أن النمو السريع والهائل للثروات عادة ما يرافقه بنوع من الغسيل الاجتماعى لأصحاب الثروات الجديدة فيمكن مثلاً لتاجر من تجار المخدرات ، أو متعامل فى أنشطة السوق السوداء ، بعد دورتين أو ثلاث دورات من غسيل الأموال، أن يدخل بأمواله فى أنشطة لها طابع مشروع وبرايق يكتسب بها

تدرجياً مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة مثل إنشاء معرض للتجار في السيارات، أو مدينة سياحية، أو إطلاق محطة فضائية تخصص في البرامج الدينية أو أن يمتلك جرنال يروج لمصالح رجال السلطة ورجال المال، وفي هذه الحالة يستخدم رجل الأعمال سلطان المال في تحقيق أغراضه وبلوغ مآربه وأهدافه دون أن يسأل أو ينال عقاب على أفعاله، بل ويصير من الذين يشار إليهم بالبنان ويصبح من الوجهاء وربما يتجمل أكثر ويزور بيت الله الحرام ويصير من الحجاج ومثلنا على ذلك حوارات ومشاهد فيلم " العار " .

وعملية غسل الأموال، أى التسريب الخفى للنقود غير الشرعية إلى القنوات القانونية للأعمال التجارية الشرعية، تهدف إلى أن تبدو هذه الأموال فى النهاية كما لو كانت عادية أو قانونية ، وتمر هذه العملية عادة من خلال ثلاث خطوات يلخصها اللواء عصام الترساوى فى الآتى:

- مرحلة الإيداع أو التوظيف Placement وفيها يتم تهريب الأموال وخلطها بأخرى مكتسبة من طرق مشروعة وشراء أصول مضمونة.

- مرحلة الترقيد أو التغطية Layering ، وفيها يتم فصل حصيلة الأموال غير المشروعة عن مصدرها من خلال مجموعة معقدة من العمليات المالية، ويطلق عليها أيضاً مرحلة التشطير.

- مرحلة التكامل أو الإدماج Integration وفيها يعاد ضخ الأموال التى تم غسلها فى الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة وتكتسب مظهراً قانونياً.

وتتجلى عملية غسل الأموال في عدة مظاهر اجتماعية نوجزها بتصرف
نقلًا عن د. حمدي عبد الرحمن في الظواهر الآتية:

- الظهور في المجتمعات بمظاهر خادعة مثل التظاهر بالفضيلة، أو التبرع
بشيء لأوجه الخير والنفق العام بطريقة إعلامية ظاهرة، أو التظاهر
بالتدين والحج إلى العتبات المقدسة كل عام، والحرص على أن يناديهم
الناس بلقب "حاج" عملاً بالتقية ودرءاً للشبهات.

- تجنيد الأعوان من أمهر الكوادر المتوفرة في المجتمع، والاستعانة ببعض
ذوى المهابة والنفوذ في المؤسسات الحيوية في الدولة.

- تجنيد الفقهاء كي يساعدوهم على إظهار سيئاتهم على أنها حسنات.

- توريط أكبر عدد ممكن من ذوى العلاقة باتخاذ القرار لتشتيت المسؤولية
عند الحساب إذا تم الكشف عن حالة فساد.

فهؤلاء في الحياة مثلهم كمثل كهنة بنى إسرائيل الذين وصفهم نبي الله
يحيى المعدادان بأنهم: "يفسلون أيديهم .. وقلوبهم ملأته دماً".

(٤) نهب ثروات الشعوب ...

من آليات ثراء رجال الأعمال

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية، وحليفاتها الأوروبية ، على ربط اقتصاديات البلدان النامية بأسواقها وأستراتيجياتها الكونية ، ولتحقيق ما تريد فإتها تصنع طبقة من رجال الأعمال المحليين ، الذين لا ترتبط مصالحهم بأوطانهم بقدر ما ترتبط بالدول الرأسمالية التى توفر لهم الحماية والرعاية والأمان إذا تغيرت الظروف واثارت عليهم الشعوب، إذ أن الهدف الأساسي للدول الرأسمالية الكبرى هو تكوين شبكة من رجال الأعمال المحليين الذين ترتبط مصالحهم بمصالحها ويدينون لها بالولاء، ويحجون إلى أراضيها لنيل البركة وتلقى التعليمات مرة على الأقل كل عام. وما أن تنجح تلك الدول فى زرع هؤلاء فى تربة الأوطان إلا ويتولون نيابة عنها تنفيذ أجندتها على الفور دون إبطاء، فهم دائما على استعداد لارتكاب أفظع الجرائم والشُرور فى حق الجماعات والأمم والشعوب .

ولوضع أهدافها موضع التنفيذ أنشأت الدول الرأسمالية الكبرى ثلاث منظمات دولية النشاط، وهى :

- صندوق النقد الدولى : ويعمل على وضع السياسات الاقتصادية والتعديلات الدستورية والتشريعات القانونية التى تسير عليها البلدان النامية وكلها تدور فى إطار تفعيل آليات اقتصاد السوق وتنمية المشروعات الخاصة وتعظيم دور رجال الاعمال فى السياسة وفى الاقتصاد. فضلا عن ذلك ، فإنه يعطى البلدان المتعاونة معه شهادة

صلاحية، أى شهادة حسن سير وسلوك، مقبولة لدى وكالات التمويل والبنوك الدولية كأحد مؤهلاتها للحصول على القروض .

• البنك الدولي : ويقدم للبلدان النامية قروضا طويلة الأجل لتدعيم البنية الأساسية من شبكات الطرق والصرف الصحى والمياه و السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والموانئ والمطارات والمدن الصناعية وما إلى غير ذلك من المشروعات التى تعبد الطريق أمام نشاط رجال الاعمال كي يسيطروا على مفاتيح الاقتصاد .

• منظمة التجارة العالمية: وتعمل على فتح الاسواق الوطنية على السوق الرأسمالية الدولية، لضمان أن تجرى عملية تخصيص الموارد فى السوق الأولى استجابة لعمل آليات العرض والطلب فى السوق الثانية، وهو ما يفسح أمام رجال الأعمال مجالا واسعا للارتزاق وتكوين الثروات وتراكم رأس المال من الأموال الحرام.

والى جانب تلك الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية ، توجد أيضا منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقوات التحالف التى يجرى توظيفها باقتدار لتأديب العصاة من الدول التى تتمرد على هذا النظام.

فإذا كانت تلك القروض صحيحة، وهى غالبا صحيحة ، فإن ولاء رجال الأعمال المحليين لأوطانهم يعد أمرا مشكوكا فيه إذا ما قورن بولائهم لأولياء نعمتهم وحمايتهم ، أما كلامهم عن الوطن والوطنية ، والاخلاق الحميدة، والمنفعة العامة ، فليس إلا قناع يرتدونه على سبيل الخداع . فرجل الاعمال فى هذه الحالة يصبح مواطنا عالميا يضع ولائه فى خدمة من

يعظم أرباحه ويوفر له الحماية عند الاقتضاء. فإذا ما احتل هؤلاء كراسى الحكم فى مجلس الوزراء ومقاعد النواب فى قاعة البرلمان، صار الوطن برمته رهينة لسياسات الدول الكبرى التى تعيد عن طريقهم تشكيل بنيانه السياسى والاجتماعى والثقافى بطريقة تخدم مصالحها هي.. لا مصالح الأمة.

• قرصنة الاقتصاد ..

كشف الخبير الاقتصادى الأمريكى " جون بركنز " الذى أنبه ضميره على ما إرتكبه بلاده ، وما إرتكبه شخصيا هو وأقرانه، من خطايا و آثام فى حق شعوب البلدان النامية، فنشر بعد تردد كتابه الصادم " أعترافات قرصان اقتصادى .. الاغتيل الإقتصادى للأمم " .

وفى سياق عرضه لهذا الكتاب يقول أسلمه الرحيمى ..

- أنه كتاب يثير شغف المتلهفين لمعرفة حيل امريكا فى نهب مقدرات الشعوب الفقيرة .

- ويفضح الأعيب فى اختيار حكام بلاد العالم الثالث وتكليفهم بتدمير بلادهم لحساب الشركات الأمريكية Corporate America .

- ويشرح دور البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية، وهينة المعونة الأمريكية فى تحطيم طوحات الدول النامية لتحقيق التنمية والاستقلال .

ينقل عن " جون بركنز " قوله : أن معلمته كلودين قالت له: " نحن نادى صغير خاص ومنتقاضى أجوراً كبيرة لنخدع بلاد كثيرة فى أنحاء العالم،

وننهب منها مليارات الدولارات . وجزء كبير من مهمتك هو إقناع قادة العالم الثالث بأن يصبحوا جزءاً من شبكة واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية التجارية ، وفي النهاية سيصبحون مكبلين بسلسلة من الديون تضمن ولائهم لنا، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد، من أجل إشباع حاجتنا الاقتصادية والسياسية و العسكرية ."

ويقدم "بركنز" دولة "الإكوادور" كمثال للدول التي ساعد بنفسه على استدراجها الى الشبكة الجهنمية الدولية التي يعمل بها . فهو يعتبر الإكوادور نموذجاً للبلاد التي أدخلها قراصنة الاقتصاد الى حظيرة الاقتصاد الأمريكي. ويقول ان كل مائة دولار ، من عائد المواد الخام المأخوذة من الغابات ومن ثمن البترول المستخرج من الأمازون ، يتوزع على النحو التالي :

٧٥ % تذهب لشركات البترول الأمريكية .

١٨ % تذهب لسداد الديون الخارجية .

٣،٥ % تذهب لتغطية شؤون الجيش وغيره من النفقات الحكومية .

٢،٥ % تذهب لنفقات الصحة وخدمة التعليم .

وهذا معناه أن المواطنين المحتاجين لا ينالون إلا أقل من ثلاث دولارات من كل مائة دولار ، هؤلاء الذين يعانون من شظف العيش ويموتون نتيجة تلوث مياة الشرب ونقص الطعام.

وفى هذا الكتاب يقول جون بركنز عن نفسه انه كان يشغل وظيفة
قرصان اقتصادى Economic hit man أو "القاتل الماجور الاقتصادى لدى
شركة Main الامريكية عام ١٩٧١ .

ويعترف أيضا ، بأنه وقت ما كان " قرصان اقتصادى " ، كان عضوا
بارزا فى مجموعة صغيرة نسبيا ، والآن زاد عدد القراصنة الذين يتبخترون
فى ممرات مكاتب شركات مثل مونسانتو ، وجنرال إلكتريك، و نابكى،
وجنرال موتورز ، وول مارت ، وتقريبا جميع الاحتكارات الكبيرة فى العالم،
وهم يؤدون أدوارا متشابهة وربما يحملون ألقابا ألطف من قبيل التضليل
والخداع.

وبضيف قائلا : إن مهمته، هو وهؤلاء، تحددت منذ البداية فى سلب
ملايين الدولارات : بالغش والخداع من دول عديدة فى سائر أنحاء العالم
عن طريق تحويل المال من البنك الدولى IB وهيئة المعونة الامريكية
USAID وغيرها من مؤسسات المساعدة الدولية الى خزائن الشركات
الكبرى وإلى جيوب حفنة من العائلات الثرية التى تسيطر على الموارد
الطبيعية للكرة الارضية . ووسائلهم لتحقيق ذلك تشمل :

- التقارير المالية المضروبة.
- و تزوير الانتخابات.
- و القتل والرشوة والجنس والابتزاز .

ويقدم دليلا ماديا على ذلك ، هو إغتيال جايمى رولدوس Jaime roldos
رئيس الاكوادور ،و عمر تريخوس Omar Torruos رئيس بنما اللذين

لقيا حتفهما على يد فريق آخر من القراصنة وهم ثعالب المخابرات المركزية الأمريكية CIA المعتمدون لديها والذين كانوا خلفنا لتنفيذ تلك المهام ، وذلك جزاء معارضتهما لتلك الشبكة الجهنمية من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التى تسعى لبناء امبراطورية عالمية .

وفى سياق تقديمه لهذا الكتاب يقول رجل الأعمال الدكتور شريف دولار، أن جون بركنز يعد من صفوة خبراء الشركات الاستشارية الامريكية الكبرى التى تستخدم المنظمات المالية الدولية فى خلق ظروف تؤدى الى خضوع الدول النامية لهيمنة النخبة الامريكية التى تدير الشركات والبنوك ، فالخبير يعد الدراسات التى بناءً عليها توافق المنظمات الدولية على تقديم قروض للدول النامية المستهدفة بغرض تنمية البنية الاساسية بشرط قيام المكاتب الهندسية وشركات المقاولات الامريكية بتنفيذ هذه المشروعات . وفى حقيقة الأمر فإن هذه الأموال لا تغادر الولايات المتحدة حيث تتحول ببساطة من حسابات فى بنوك واشنطن الى حسابات شركات فى نيويورك وهيوستن وسان فرانسيسكو ، ورغم ان هذه الاموال تعود بشكل فوري إلى أعضاء فى الكوربوقراطية Corboratocracy فأنه يبقى على الدول المدينة سداد اصل القرض والفوائد . وتلك هى الحال التى سبق وأن شخصها باقتدار الاقتصادي المصرى الراحل رمزي زكي ونشر عنها من قبل كتابه المتميز " مصيدة الديون الخارجية " .

وفى كتابه يعترف جون بركنز أن معلمته كلودين مارتن قد حددت مهامه منذ البداية فى إطار من السرية، حتى على زوجته و أولاده ، وهى :

• أولاً: اختلاق جبررات كى تقترض البلدان النامية قروض دولية كبيرة يعاد ضخها الى شركة Main التى يعمل بها ، والى شركات امريكية أخرى متعاونة معها مثل Bechtel Halliburton Stone&webster and brown & root من خلال مشروعات هندسية وإنشائية ضخمة .

• ثانيا : العمل على إفلاس البلاد التى أخذت تلك القروض (بعد أن تكون قد سددت ديونها لشركة Main ولسائر الامريكيين المتعاقدين) بحيث تظل هذه البلاد مدينة الى الابد ، وتصبح أهدافا سهلة عندما تدعو الحاجة الى خدمات تشمل انشاء قواعد عسكرية ، أو التصويت فى الامم المتحدة ، أو اتخاذها منفذا للبترول والموارد الطبيعية الاخرى .

وفى سياق سعيه لفضح هذه الامبراطورية الشريرة يقول جون بركنز : "والآن نرى نتائج هذا النظام تسرى وتنتشر ، فإن كبار الإداريين فى أكبر شركاتنا أحتراما يسخرون العمال بأجور العبيد ، ويجعلونهم يعملون تحت ظروف غير إنسانية فى ورش العبودية فى آسيا . كما أن شركات البترول تضخ السموم فى أنهار الغابات الأمستوائية ، فتقتل الناس والحيوانات ، والزروع ، وترتكب جرائم إبادة البشر فى أراضي الحضارات القديمة . و أما الصناعات الدوائية فإنها تمتنع عن تقديم ما يتوجب عليها من الأدوية فى هذه البقاع والتى قد تنقذ حياة ملايين الأفارقة المصابين بمرض الأيدز . وحتى فى بلادنا الغنية ، الولايات المتحدة ، هنالك أثنى عشر مليون عائلة لا تعرف كيف تدبر وجبتها التالية .

وفى نفس السياق، يستطرد بركنز قائلا " إن هذا النظام يحمل فى داخله عوأم قنائه . فهو ليس مدفوعا فقط بقوة مجموعة صغيرة من الرجال، بل أيضا من خلال خلق أفكار زائفة و إضفاء القداسة عليها بمفهوم راسخ و يقينى كانه إنجيل ، وهو أن النمو الاقتصادى يفيد البشرية عامة ، وكلما زاد النمو إزداد أنتفاع البشرية ، و يترتب على هذا تبعات منها أن النخب الحاكمة سواء فى البلدان المتقدمة أو فى البلدان النامية، و أولئك الذين يجيدون اللعب فى لهيب عملية التنمية الاقتصادية، ينالون المجد والمكافآت والثروة، أما الذين ولدوا مهمشين فينبغى استغلالهم كما العبيد. ثم يضيف قائلا أن هذه النتائج جرى تعزيزها بترسيخ الاعتقاد أن قيادات الصناعة الذين يديرون هذا النظام يجب أن يتمتعوا بأوضاع متميزة ، علما بأنه عندما يكافئ الرجال والنساء على الطمع والنهم يصبح النهم باعثا خطيرا على الفساد .

الطغمة المالية ونهب ثروات الشعوب

يرى فيليكس وتاتيانا أن جماعات الرأسماليين تستولى على القيمة الزائدة. وعبر آلاف وآلاف السواقى تسيل القيمة الزائدة إلى صناديق أولئك الذين يعيشون من الدخول غير الناجمة عن العمل ، والذين يعيشون على كدح الشغيلة ويضطهدونهم بلا خجل.

- وفى كثير من الأحيان يتحد رجال الأعمال بدلا من أن يتقاتلوا.

- ففى سبيل توليد الأرباح وتكوين الثروات لا يكتفى الرأسماليون بالنشاط الإنتاجى بل يوظفون أموالا طائلة فى القطاع المصرفى الذى ينشط بسدوره

فى جميع فروع الاقتصاد . ويخضعها لسلطانه ويستغلها فى توليد الأرباح
وتراكم الثروات؟

وهؤلاء الرأسماليون - المنتجون منهم والطفيليون - ليسوا على
مستوى واحد من الثراء ، فمنهم أصحاب الملايين ، ومنهم المليارديرات ،
أى الذين يمتلكون مليار دولار فأكثر . وهؤلاء - كما يرى الدكتور شريف
حجّاته - زاد عددهم فى العالم من ٣٣٨ ملياردير سنة ١٩٩٥ إلى ٤٤٧
ملياردير سنة ١٩٩٦ وتقدر ثرواتهم بحوالى ٤٥٠ مليار دولار ، وهو رقم
يزيد على مجمل الدخل السنوى لنصف سكان الكرة الأرضية آنذاك .

ورغم أن معظم هؤلاء المليارديرات من الولايات المتحدة وأوروبا
واليابان ، إلا أن أنشطتهم الاقتصادية تشمل الكرة الأرضية بكاملها ، فإذا
كان الرأسماليون ينتمون بالجنسية إلى أوطان محددة ، فإن رأس المال لا
وطن له . فرأس المال - فى ظل العولمة - يعبر كل الحدود ، ولا يستقر
بأرض واحدة ، حيث ينتقل من مكان إلى آخر طلباً للربح . فالرأسماليون
الماليون يضاربون فى بورصات العالم على أمواج لاسلكية تعبر الفضاء ،
لا تصر على شئ ما عدا تعظيم الأرباح ، وحمايتها بالقوانين ، والنظم
السياسية وبالسلح ، ويسمح لها أيضاً باحتكار المعرفة ، والعلم ، ووسائل
المتعة ، والتسلية ، وتحريك الأفكار والثقافة والعقول لصالحها . فالرأسمالية
على هذا النحو وصلت إلى أعلى مراحلها الاحتكارية ، ومن قبل كان لينين
قد وصفها بالإمبريالية Imperialism .

فالإمبريالية ، كما أشار إليها لينين ، تتصف بالآتى:

- وصول تراكم رأس المال ، وتركيز الإنتاج إلى مرحلة متقدمة مكوناً احتكارات تلعب دوراً ارتكازياً في الحياة الاقتصادية.
- إدماج رأس المال الصناعي Industrial Capital ورأس المال المصرفي من أجل خلق رأس مال مالى Finane Capital وبروز الطغمة المالية.
- تزايد أهمية تصدير رأس المال إلى الخارج.
- قيام المؤسسات الاحتكارية الرأسمالية الدولية وتقاسم العالم بينها.
- بروز رأس المال المتحد Corporate Capital ، وتدويل رأس المال الاحتكاري Internationalization وتحقيق درجة عالية من التنسيق والتلاحم بين الدول الرأسمالية. وتقسيم العالم نهائياً إلى مناطق نفوذ بين القوى الإمبريالية الكبرى.
- غير أن الإمبريالية - بعد لينين - تطورت بشكل كبير في ظل العولمة. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الآن الدولة الأعظم فى العالم وصارت تتزعم النظام الإمبريالى الجديد وتتحكم فيه بيد من حديد.

وعليه..

وعندما يتحالف رجال البيزنس مع رجال السياسة يكونون فيما بينهم طغمة مالية تتبادل المواقع والمنافع حيث يصبح مديروا المصارف أعضاء فى مجال إدارة الاحتكارات الصناعية ، بينما يصبح قادة هذه الاحتكارات بدورهم أعضاء فى مجالس إدارة المصارف أيضاً ، وتبادل المصالح بين

الجميع على. هذا النحو يتم توثيقه عن طريق علاقات النسب والمصاهرة والروابط العائلية والتحالفات السياسية والأنشطة الاجتماعية.

وفي سبيل الحفاظ على مراكزهم الاجتماعية ، ودخولهم العالية واستهلاكهم الترفى يحرص رجال الأعمال على زيادة رأسمالهم باستمرار ولتحقيق ذلك يراكمون ويكدسون قسماً من القيمة الزائدة التى يستولون عليها نتيجة استغلال الرأسمال لعمل العمال الأجراء غير مدفوع الأجر. وبفضل تحويل القيمة الزائدة إلى رأس مال يتوفر لهؤلاء إمكانية زيادة حجمها من جديد. وبقدر ما يتراكم رأس المال ، تتركز الثروة أكثر فأكثر فى يد طبقة من العائلات فائقة الغنى التى تتحول إلى طبقة طفيلية مترفة شريرة وفاسدة تعيش على ناتج عمل الشغيلة دون أن تأبه لدين أو تأسى على فضيلة.

فالطغمة المالية ، هى تحالف غير مقدس ، بين كل المستغلين: كل الطغاة من رجال الأعمال ورجال البنوك ورجال السياسة والمدراء وكل من يلونون بهم ويتوددون إليهم ويروجون لهم من المثقفين الأنتهازيين ورجال الدين المنافقين، وهؤلاء جميعاً على ما بينهم من تمايز، وما ينشأ بينهم من تنافس ، يتشاركون فى قهر الشغيلة واعتصار القيمة الزائدة والعيش فى ترف.

ولقد ترتب على التضخم فى القطاع المالى نشوء شبكة معقدة من المعاملات المالية بين كيانات ماله عملاقه من حيث الحجم ، ومركبة من حيث النشاط، حيث أنها تمارس أنشطه شديدة التنوع وشديدة التداخل فيما

بينها في آن واحد. عن ذلك يقول أستاذ الاقتصاد المصري الدكتور إبراهيم العيسوي: "أن هذه الشبكة تضم أطرافاً كثيرة أبرزها البورصات والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وشركات السمسرة والتحوط ضد المخاطر ومؤسسات تقييم المخاطر وقياس الجدارة الائتمانية وإجراء التصنيف الائتماني للشركات وبيوت تقديم الاستشارات وإجراء الدراسات وشركات المحاسبة الكبرى. ومما يزيد الأمور تعقيداً أن قسماً ضخماً من التعاملات يتم خارج الأسواق المنظمة، حيث يتم التفاوض عليها والاتجار فيها مباشرة بين أطرافها وذلك دون المرور على البورصة أو أى وسيط مالى. وهذه هى السمة الغالبة على عقود المشتقات المالية. التى إنتشرت حديثاً في اقتصاديات البلدان الرأسمالية.

وفى هذا المجال، تفيد بيانات بنوك التسويات الدولية بأن حجم التعامل فى هذه السوق يقدر بنحو ٦٠٠ ترليون دولار (فى ديسمبر ٢٠٠٧) ، وهو مايساوى ١١ ضعف الدخل العالمى(الذى يقدر بنحو ٤٥ ترليون دولار) ، كما يساوى ١٥ ضعف الدول الغنيه (والذى يقدر بنحو ٣٩ ترليون دولار فى نفس السنه).

والواقع ، حسبما يقول الدكتور ابراهيم العيسوى ، ان التوسع فى القطاع المالى قد فاق كل حد معقول ، بمعنى أنه قد تجاوز الاحتياجات الواقعيه.. للقطاع الحقيقى أو العينى من الاقتصاد (الانتاج المادى) بمسافه بعيدة. والحق أنّ القطاع المالى قد انفصل عن القطاع العينى ، وصار له وجود مستقل يدور فيه المال دورات متعددة لا تخدم الانتاج من قريب أو

بعيد، وإنما تخدم أغراض المضاربين والمقامرين المتعطشين للارباح الضخمة دون جهد مبذول، بل دون التنازل عن الكثير من أرصدتهم النقدية.. وهو ما يدخل في باب الكسب الطفيلي والتربح غير المشروع.

وفي مجال التفسير ..

يقول الدكتور حازم الببلاوى: أن الدول الرأسمالية الصناعية أصبحت تتدخل في الاقتصاد بضخ الأموال أثر الأزمة المالية العالمية، لإنقاذ المؤسسات المالية، وخاصة البنوك الكبرى من الإفلاس، لأنها أكبر من أن تفشل Too big to fail بمعنى أن فشلها - بسبب التشابكات والروابط القطاعية والمؤسسية الرأسمالية والأفقية - يؤدي إلى سلسلة واسعة من الإفلاسات مما يترتب عليه إنهيار الاقتصاد القومي في نهاية المطاف.

ومن جانب آخر يكشف الدكتور حازم الببلاوى، استنادا إلى رؤية ميرفى كنج محافظ بنك إنجلترا ، إلى أن هذا الدعم الحكومي يشجع الإدارة العليا لهذه المؤسسات المالية الكبرى على المغامرة لأنها تعرف مقدما أن الدولة ستضطر إلى التدخل لمساعدتها إذا واجهتها المشاكل حماية لاستقرار الاقتصاد. وهو ما يدفعها إلى قبول مخاطر غير محسوبة لتحقيق أرباح هائلة دون خشية من الإفلاس بالنظر إلى اعتقادها بأنها محصنة ضد الفشل والإفلاس ، وهو ما يعرف بالمخاطر المعنوية moral hazards . ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أن هذه الحصانة ، قد شجعت هذه البنوك والمؤسسات المالية الكبرى على الإسراف أيضا في توزيع المرتبات والمكافآت السخية على الإدارة العليا في سنوات الازدهار .

ومن هنا يتضح أن الاحتكارات الكبرى باعتبارها " أكبر من أن تفشل " تمثل تهديداً للاستقرار المالي والاقتصادي. فضلاً عن أنها كثيراً ما تكون باعثاً على المغامرة وزيادة حدة المخاطرة ، وقد كانت المكافآت السخية للمديرين دافعا إضافياً على ولوج هذه المجالات ذات الخطورة الكبيرة لما تتمتع به هذه المؤسسات من " بوليصة تأمين " ضمنية من الحكومات، فهذه المكافآت السخية ليست فقط اختلالاً بمبادئ العدالة في توزيع الدخل، بل هي أيضاً دافع للمغامرة واللامسئولية .

وهكذا ..

يدخل الاقتصاد في حلقة جهنمية تبدأ بأن الشركة " أكبر من أن تفشل " وبالتالي تتمتع بضمانات حكومية، مما يدفعها إلى المغامرة وقبول مخاطر غير محسوبة.

الفصل الخامس

دور الدولة ..

كأداة بيد الأغنياء لقهر الفقراء

الفصل الخامس

دور الدولة

كأداة بيد الأغنياء لقمع الفقراء

إن إشكالية الدولة كأداة للقمع تبدو أكثر تعقيداً مما يتبادر إلى الذهن. ومن مظاهر هذا التعقيد أن فلاسفة التنوير العظام يقولون لنا بأن الدولة نشأت تاريخياً بموجب " عقد اجتماعي حر" يلتزم فيه " العامة" بالطاعة نظير أن تحقق لهم " النخبة " العدالة والمساواة وتوفر لهم الحماية من أي اعتداء. ولكن من الواضح لكل من يقرأ صفحات التاريخ أو يتابع تداعيات الأحداث أن ذلك " العقد الاجتماعي" لم يكن سوى " عقد إذعان "، عقد فرضته " الأقلية " على " الأغلبية" تحت الكثير من الدعاوى والتبريرات دون أي التزام بقيم الفضيلة أو التحلى بمكارم الأخلاق. فمن المشاهد لكل مراقب أن الدولة نشأت تاريخياً لحماية " الأقلية" من ثورة " الأغلبية " وحمائية " الملاك " من ثورة " الأجراء" .. فكل دولة هي بالضرورة أداة للقمع .. وأن تبدلت الأقنعة وتلونت الرايات .. وهذا فرض نظري سوف نسعى إلى بيان صدقه أو كذبه بالأدلة والبرهان فى هذا الجزء من الكتاب .

وفى سبيل ذلك ..

رائنا أن نستعرض هنا الأساس الاقتصادى الذى تبنى عليه المجتمعات والأمم والشعوب، ثم نحاول الكشف عن دوافع الصراع الدائر بين الطبقات والقوى الاجتماعية على مر الزمان ، ثم نسعى بعد ذلك إلى فضح الدور الذى تلعبه الدولة كأداة بيد الأقلية لقمع الأغلبية وبيد الأغنياء لقمع الفقراء بآليات العنف والقسوة والخداع.. فلا ضمير للأقوياء.

(١) الأساس الاقتصادي

كان الإنسان منذ خلقه الله، وسيظل، جزءاً من الطبيعة ملتصقا بها، يخرج منها بالولادة ويعود إليها بالموت.

ومن سنة الله في خلقه، انه ميز الإنسان عن سائر المخلوقات بنعمة العقل، وأثمنه على عمارة الكون. فكان عليه أن يمارس نشاطا لا يهدأ، ويبدل عملا لا يكل، في سبيل تحويل مواد الطبيعة والطاقة الكامنة فيها إلى منتجات تشبع حاجاته وإلى خدمات تحقق رفاهيته. وفي سبيل ذلك، صارع قوى الطبيعة العاتية، وسعى للكشف عن نواميسها وفض أسرارها وعمل على تسخيرها والسيطرة عليها وتطويعها كي تصبح مهذا لإقامته، ومجالا لنشاطه، ولحدا لخاتمته. فأقام العمارات الشاهقة مكاتبا لسكنه، وصنع الطائرات وسيلة لانتقاله، وابتاع الطعام إشباعا لجوعه، وأعد المقابر مستقرا لرفاته، وغير ذلك من آلاف المنتجات التي تشبع حاجة الإنسان في المسكن والملبس والمأكل والاتصال والترفيه والخلود.

ولكون الحاجات الإنسانية، تظل دوما في حالة تجدد مستمر، فإن الإنتاج يظل كذلك عملية مستمرة جوهرها بناء القاعدة الإنتاجية وزيادة مواردها عاما بعد الآخر، سواء في جانبها المادي، أو في جانبها الإنساني الذي يشتمل على القوى البشرية والتنظيم الاجتماعي.

وهذا النشاط الإنتاجي، لم يكن ليقدّر عليه الإنسان اعتمادا على قواه الحيوية وحدها، دون استخدام أدوات إضافية، تمكنه من إنتاج ما يفيض عن حاجاته. وبسبب هذا الفائض، تأسست علاقات التبادل بين الأفراد والجماعات

والدول، وتصادمت المصالح، وتواصلت الحضارات وتنوعت روافدها . وكما هو الحال دائما ، تتحدد مكانة الدول ويتميز إسهامها الحضارى بزيادة قدرتها على إنتاج وتنويع وتطوير أدوات الإنتاج، فكلما ارتقت كمية ونوعية هذا الأدوات، فى أية دولة، كلما فاقَت منافسيها فى كمية ونوعية منتجاتها وتحقق لها السيادة على غيرها. وهذه الرؤية ، تتفق مع رؤية رجنار نيركسيه^(١) الذى " قرر أن العامل الأكبر الذى يحكم إنتاجية بلد ما ، ويشكل مركز عملية التنمية فيه ، هو ثراء أو فقر أدوات الإنتاج الثابتة لديه".

والمنتجات products ، فى تكوينها ، ما هى إلا خليط مركب من عمل الإنسان وجهد الآلة ومواد الطبيعة . والآلة ، ما هى إلا مواد خام معجونة بفكر الإنسان وجرقه . وعمل الإنسان، هو الذى يخلط هذه المواد ويشكلها فى صورة نافعة. وفكر الإنسان، المخزون فى الآلة، هو الذى يكسبها خصائص الذكاء والحركة .

وفى إطار سعى الإنسان لإنتاج ضرورات الحياة ، شاعت إرادة الله أن تتميز الجماعة الإنسانية إلى شرائح وقوى اجتماعية تملأ إحداها الأخرى وتفضلها فى الرزق . ولكون الإنسان لا يمكنه الاعتماد على ذاته فى إنتاج ما يشبع حاجاته، فقد حدث تقسيم اجتماعى للعمل، وتوزع الناس بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى سياق تطور تاريخى طويل المدى، حيث يتخصص بعضهم فى الزراعة ، وغيرهم فى الصناعة، وآخرون فى التجارة والخدمات وما إلى غير ذلك من فروع الاقتصاد. ويتأثير التناقض القائم بين التخصص فى الإنتاج والتنوع فى الحاجات تنشأ، بين الفئات والقوى

الاجتماعية، ضرورة تبادل الموارد والسلع والخدمات. أى تنشأ بين الناس "علاقات التبادل".

وفى غمار عملية الإنتاج، يسعى بعض الناس إلى تعظيم عوائدهم المادية والمعنوية بامتلاك كميات متزايدة من الموارد الإنتاجية، أى يسعون إلى تراكم الثروة وتعظيم الأرباح وهؤلاء هم الملاك . وآخرون يسعون إلى تنمية مهاراتهم وتوظيف قدراتهم فى إنتاج السلع والخدمات نظير أجر معلوم وهؤلاء هم الأجراء والمستخدمون. أى تنشأ بين الناس "علاقات العمل والملكية".

وفى هذا المضمار، يشارك الجميع كل بحسب قدرته بغية الحصول على نصيب وافر من السلع والخدمات المنتجة . ولأن هؤلاء يحصلون على أنصبتهم فى صورة نقود ، فإن ملاك الأراضي يحصلون على الربح Rent Takers ، وأصحاب رؤوس الأموال يحصلون على الفائدة Interest Recipients ، والمستخدمون يحصلون على الأجور Wage Earners ، أما المنظمون Entrepreneurs ، فهم يحققون أرباحا Profit Makers أو يتحملون خسائر نظير مخاطرتهم بأموالهم وأموال غيرهم، ومهمتهم الأساسية تعبئة الموارد وتوظيفها فى إنتاج السلع والخدمات، وهم متواجدون فى كافة فروع النشاط الاقتصادى. ولأن كعكة المنتجات محدودة، فإن حصول بعضهم على نصيب أكبر يترتب عليه حصول آخرين على نصيب أقل، لذلك يتنافس الجميع ويتفاوضون ويتصارعون على توزيع الدخل والثروة. أى تنشأ بين الناس "علاقات التوزيع".

والخلاصة ...

ان الإنتاج هو عملية يقوم بها الناس من أجل خلق المنافع واشباع الحاجات فهو ضرورة حياة ، إذ يتم فيها تحويل مواد الطبيعة وقواها الكامنة إلى سلع وخدمات تشبع حاجة الإنسان. كما أن الإنتاج أيضا يعكس تطور علاقة الإنسان بالطبيعة ويبين درجة سيطرته عليها ، فهو عملية فيزيقية تجرى فى إطار متغير من العلاقات الاجتماعية التى تتحول من حال إلى حال تبعا لشكل الملكية التى يمكن أن تكون خاصة، أو جماعية، أو تعاونية، أو مختلطة . وهذه العلاقات ، عادة ما يكون لها تأثير هام على تشكيل مستوى الوعي الاجتماعى ونوع السلطة السياسية.

وهكذا، ففى غمار عملية الإنتاج، تنشأ بين الناس علاقات اجتماعية، وهذه العلاقات، أى علاقات الملكية والتبادل والتوزيع، تمثل الأساس الاقتصادى Economic base للتنظيم الاجتماعى .

وعلى هذا الأساس..

كان من الطبيعى أن تنشأ بين الناس علاقات تأثير وتأثر وأخذ وعطاء ، ويحدث بينهم توافق أو تعارض فى المصالح والأهداف. وعادة ما ينشأ بين الذين يكسبون دخولهم بنفس الطريقة علاقات توافق تتطور بالضرورة والوعي إلى علاقات تكتل وتعاون ويشكلون فيما بينهم فئات وطبقات اجتماعية واضحة المعالم مميزة القسمات .

فكل جماعة من الناس تحتل مواقع متماثلة - نسبيا- فى نظام الإنتاج الاجتماعى تمثل فئة أو شريحة اجتماعية . وهذا يعنى ، انه يمكن أن توجد فى المجتمع الواحد طبقات اجتماعية مختلفة ، تنتمى إلى أنماط اجتماعية متباينة.

غير أن الطبقة الاجتماعية تتميز عن الفئة الاجتماعية :

* فالطبقة الاجتماعية Social class ، تتشكل فى إطار علاقة الناس بملكية وسائل الإنتاج ، فيوجد بينهم الملاك والإجراء . كذلك تتشكل حسب نوع النشاط الاقتصادى ، فيوجد بينهم العمال والفلاحون والحرفيون ، وأصحاب الورش ورجال الأعمال. والطبقة الاجتماعية كما يعرفها لينين ، هى مجموعات كبيرة من الناس تتميز : بمكانتها ، فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، ومقدار نصيبها من الثروة القومية ، وكيفية حصولها عليه. وبالعلاقات التى تثبت فى الغالب وتصاغ فى قوانين . كذلك يمكن تمييز أفراد المجتمع طبقيا حسب حجم الثروة إلى : طبقة عليا Super class ، وطبقة وسطى Middle class وطبقة دنيا Inferior class . وهذا التمايز لا يمنع ظهور حالة تداخل بين الطبقات فيما يسميه د . محمود عبد الفضيل بالمناطق الطبقيّة الرمادية Grey zones التى تحتل التصنيف هنا أو هناك تبعا لدرجة السيولة والحراك الاجتماعى Social mobility السائدة فى كل مرحلة تاريخية .

* أما الفئة أو المرتبة الاجتماعية Social group ، فتتشكل فى إطار المواقع التى يحوزها الناس والوظائف التى يشغلونها على سلم الهرم

البيروقراطي للدولة ومؤسسات البنيان الفوقى superstructure للمجتمع. ومن هؤلاء ، يوجد الموظفون والعلماء والمهنيون والمثقفون والساسة والعسكر ورجال الدين ، سواء الذين لهم مصلحة ثابتة فى بقاء النظام الاجتماعى القائم على ما هو عليه أو الساعين منهم إلى التمرد عليه وتغييره.

وفى المجتمع الطبقي، يتميز الشعب إلى طبقات متباينة ، ولكل طبقة اجتماعية خصائصها، ومصالحها الطبقيّة الخاصة . إذ تتمايز الطبقات فيما بينها بالوضع الاقتصادى: من حيث ارتباطها بوسائل الإنتاج ومصادر الدخل ومصالحها الاقتصادية ، وأهدافها وتطلعاتها السياسية والاجتماعية.

وفى كل مجتمع.. يوجد السادة ومن دونهم ، يوجد الملاك والأجراء، يوجد الأثرياء والفقراء ، يوجد الحاكمون والمحكومون ، هؤلاء ينعمون بالرخاء وأولئك يعانون من الفقر . فعار الفقر ، وعرض الجوع ، وذل السؤال، هم أشد ما يعانى منه صغار المنتجين والمهمشين والعاملين بأجر والفقراء.

وباختصار ، " فإن الوضع الاجتماعى هو الحالة التي أنا عليها الآن سواء كنت واعيا بذلك أم لا ؟ حسبما يقول التوسير ^(٦) .

وعموما. يمكن تمييز أفراد المجتمع إلى قوى اجتماعية واضحة المعالم والقسمات، منهم: الملاك، والمستخدمون، وذو الملكات الخاصة، وعامة الشعب:

* والقوة الاجتماعية الأولى: تتميز إلى ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال والمنظمين وبعض من هؤلاء تكون ملكيتهم خليطا من الأراضي والمشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية والمالية .

- وفى الظروف العادية يحقق هؤلاء دخولا وأرباحا عادية تساوى أو تقترب من سعر الفائدة السائد.

- ولكن فئة قليلة منهم ، كثيرا ما تحقق أرباحا غير عادية ، فى ظروف استثنائية، تتاح لهم وتحجب عن غيرهم، وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم فى أيامنا هذه صفة رجال الأعمال Businessmen ، وهم الذين يلعبون أدوارا مؤثرة فى عمليات الصراع الاجتماعى والمساومة الاجتماعية.

وعن هؤلاء كتب آدم سميث ^(١٧٢٣ - ١٧٩٠) قائلا "على الرغم من أن لديهم فهما اقتصاديا أكبر، من ذلك الموجود لدى ملاك الأراضي ، فإنهم اتجهوا لاستخدام هذا الفهم لتحقيق مصالحهم الشخصية ، وليس لتحقيق الصالح العام. " ولذا ، فإنه قد حذرنا منهم قائلا : "إن رجال الأعمال متلقوا الأرباح profit-receiving capitalists غالبا ما يكون لهم مصالح قد تتعارض مع مصلحة المجتمع فهم حاذقون ولكنهم أنانيون ، ولابد من النظر إلى ما يقترحونه من تشريعات بقدر من الشك والريبة " ^(١).

* والقوة الاجتماعية الثانية: تتكون من ذوى الرواتب salaries وكاسبى الأجور wages . ويمكن أن نطلق صفة ذوى الرواتب على العاملين فى أجهزة الدولة، ومعظمهم يحصلون على رواتب متدنية تصل إلى حد الكفاف أو تتدنى عنه (وهؤلاء ينتمون إلى الطبقة العاملة) .

- غير أن فئة قليلة من الموظفين، خاصة الذين يتولون الإدارات التنفيذية العليا ويشغلون الدرجات الرفيعة ، يحصلون على مزايا ودخول استثنائية (وهؤلاء ينتمون إلى الطبقة المتوسطة).

- بينما هناك فئة أخرى مميزة منهم، تحصل على مكاسب طفيلية ودخول قدرية، تهبط عليهم عندما يترجحون من مواقعهم الحاكمة ويصدرون قراراتهم التنفيذية المؤثرة لتقديم تسهيلات غير عادية ، قانونية أو مخالفة للقانون، لتسهيل أمور باقى فئات المجتمع . وهم فى اغلب الأحيان يحوزون، إلى جانب وظائفهم النافذة، ملكية أراضى وعقارات ومشروعات وأموال. وهؤلاء ليسوا من العمال ولا من المنظمين، وإنما هم (طبقة طفيلية) من النصوص والقتلة الذين ينشرون الفساد ويسودون وجه المجتمع ويخربون الاقتصاد.

وكان جيمس بوكنان Games Bucknan (من مواليد ١٩١٩) ، الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد (١٩٨٦) قد درس السلوك الانتهازى لهؤلاء، وخاصة، رجال السياسة والإدارة، بهدف بحث بواعثهم باعتبارهم أفراد لا يختلفون عن غيرهم فى سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصة، وتوصل، إلى أنهم منطقيون مع أنفسهم وأنهم كغيرهم تحركهم المصلحة الذاتية فهم أشبه بالمنظم السياسى الذى يدير مشروعاً يسعى فيه لتحقيق أقصى مصلحة، والمصلحة هنا تتمثل فى السلطة والجاه والنفوذ والكسب المادى وتكوين الثروات.

وفى قراءة مبتائية لفكر بوكنان، يستخلص الدكتور حازم الببلاوى^(٥) أنه إذا كان لكل فعل أو سياسة، عوائد returns أو تكاليف costs، فإن أهم

ما يميز البيروقراط ورجال السياسة هو قدرتهم على التحلل من أعباء وتكاليف قراراتهم لكي تتحملها، بدلا عنهم ، الخزانة العامة والمواطن العادى. ويضيف، بأن سلوك هؤلاء يتميز عادة بالتبديد والإسراف الشديد، وهو ما تتبدى مظاهره وتظهر نتائجه فى صورة عجز الموازنة العامة للدولة. ولا يعد ذلك من جانبهم تصرفا غير رشيد ، فهو تصرف يتفق تماما مع المنطق. فالبيروقراطى ، يحصل على الأرباح والمكاسب، أما التكاليف والمخاطر فيتحملها المجتمع . لذا ، فقد أصبح من المعتاد أن تفرض ضرائب جديدة لتمويل نفقات مشكوك فى نفعها العام . وهو ما عناه رايونند وليمز فى كتابه "الثقافة والمجتمع بقوله " إن الثراء الخاص يعنى الفقر العام " .

* والقوة الاجتماعية الثالثة: تتكون من شرائح اجتماعية متنوعة من أصحاب الفكر والرأى وذوى الملكات الخاصة ، وهم يختلفون فى المهنة ولكنهم يتفقون فى الهدف ، وهدفهم هو تشكيل أسلوب الحياة الثقافية والاجتماعية. منهم الأمراء والعلماء والأدباء والفنانون والكتاب والصحفيون والإعلاميون والساسة ورجال الدين . وفى العادة يوجد من بين هؤلاء، من يوظفون ملكاتهم غالبا لخدمة ذوى السلطان وملاك وسائل الإنتاج. ويوجهون أدوارهم فى الحياة من أجل تبرير النظام الاجتماعى القائم، وتجميل أسلوب الإنتاج السائد ، وتزييف وعى الجماهير العريضة من السكان، وصرف أنظارها عن كل أشكال الاستبداد والسطو والاستغلال. ومن قديم الزمان، كان حكيم اليونان أفلاطون^(١) (٤٢٨ - ٣٤٧ ق . م) Plato أول من نبهنا فى كتابه الجمهورية

The Republic إلى خطورة السلوك الانتهازي لهؤلاء المثقفين العموميين وحذرنا من أنه " لا يوجد طاغية إلا ويوجد إلى جواره سوفسطائى يستأده" .

* وفى قاعدة الهرم الاجتماعي: تتكوى الأغلبية العظمى من محدودى الدخل، من الأجراء والزراع والعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والكتبة وعمال الخدمات والمستضعفين والعاطلين عن العمل وربات البيوت والعجزة والصبية المستضعفين ، هؤلاء المهمشون untouchable الذين لا يملكون من حطام الدنيا شيئا ولا يحكمون، والذين يواجهون غدرات الزمان وجموح الحكام وهم عزل من أى حماية أو سلاح، يسألون الله فى كل صلاة أن يسترهم فى الدنيا وإن يرحمهم فى الآخرة ويلهمهم حسن الجواب عند السؤال .

- والمسائير من الناس، هم الذين عرفهم الجبرتى (١٧٥٣ - ١٨٢٥) من قبل، بأنهم ذلك الفريق من الناس الذين تعتبر أحوالهم المعيشية (مستورة) بحمد الله ، ولكن ليست بالضرورة (ميسورة) .

- وبغزة العصر . يعرفهم الاقتصادي المصري المتميز الدكتور محمود عبد الفضيل بأنهم أبناء الطبقة الوسطى الذين تعتبر أحوالهم المعيشية وسطا بين "إفراط" و "تقتير" . وهم من الذين كرمهم الله تعالى بقوله فى محكم التنزيل : ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣]

وهكذا ..

فإن صراع الإنسان الأزلئ ضد الطبيعة من أجل تحويل مواردها إلى سلع وخدمات تشبع حاجاته ، يتحقق عن طريق بناء القاعدة الإنتاجية، ويتبلور فى صورة علاقات اجتماعية أساسها ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الدخل وتبادل السلع والخدمات. ومن كليهما معا ، القاعدة الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية المنظمة لها، يتشكل أسلوب الإنتاج فى كل مرحلة تاريخية .

ففى مرحلة النمو الصناعي، وبلوغ الإنتاج السلعى مستوى عال مسن التقدم ..

- يكون أسلوب الإنتاج رأسماليا، إذا ساد نمط الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ..

- واشتراكيا، إذا صارت الملكية العامة هى النمط السائد ..

- ومختلطا، إذا احتوى المجتمع أشكالا متنوعة من الملكية العامة والملكية الخاصة.

ولأن الوحدة بين المصالح الاقتصادية، والأفكار والمنظمات المعبرة عنها تتصل وتتجدد باستمرار، وتظل فى حالة تأثير وتأثر وأخذ وعطاء على الدوام، فإن أسلوب الإنتاج يولد التنظيم الاجتماعى الملائم له فى كل مرحلة تاريخية.

وفى محاولة منه لتحليل هذه الظاهرة، فإن هارولد لاسكى^(٧) فى كتابة " الدولة فى النظرية والتطبيق " يقول " إن العامل الرئيسى فى أى مجتمع هو

الطريقة التى يكسب بها عيشه، وكل العلاقات الاجتماعية تقوم على إشباع تلك الرغبات المادية الأولية التى لولاها ما دامت على الأرض حياة."

ويضيف قائلا بأن تحليل أى مجتمع سيكشف - لنا - دائما عن وجود علاقة وثيقة بين مؤسسات المجتمع وثقافته من ناحية وبين طريقة سد الرغبات المادية الروحية لأفراده من ناحية أخرى . فإذا تغيرت هذه الطريقة، تغيرت مؤسسات هذا المجتمع وثقافته. كذلك فالتغيرات فى وسائل الإنتاج الاقتصادي تبدو أكثر العوامل حيوية فى تغيير بنية النماذج الاجتماعية الأخرى . فالتغيرات فى تلك الوسائل تحدد التغيرات فى العلاقات الاجتماعية التى ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا بكل العادات الثقافية إذ أن البناء الأعلى للمجتمع يقوم على هذه الأسس الاقتصادية . ولذا ، فإن علاقات البناء الأعلى للمجتمع تتغير تبعا لتغيير العلاقات والأسس الاقتصادية، ومن ثم فإن أى نظام للعلاقات الاقتصادية يتطلب أشكالا سياسية واجتماعية لتنمية كل خصائصه .

ومن قبل جاء فى الحديث الشريف: " كيفما تكونوا يولى عليكم " .

(٢) الصراع الاجتماعى

إذا دققنا النظر ، فسوف يتبين لنا أن الصراع الاجتماعى فى أى بلد من البلدان ، يدور فى الأساس حول توزيع الدخل والثروة. وفى ميدان الصراع كثيراً ما يرفع المتصارعون شعارات ورايات أيديولوجية أو دينية أو عرقية تحجب أهدافهم الحقيقية. غير أن طبيعة الصراع وحيله وأساليبه وأدواته تتوقف على مدى تطور التنظيم الاجتماعى فى كل مرحلة تاريخية.

والتنظيم الاجتماعى social organization يشمل الدولة ، ومنظمات المجتمع المدنى، وأجهزة التوجيه والتأثير ، والنسق الفكرى:

أولاً: الدولة sfâte : بسلطاتها التشريعية legislative body والتنفيذية executive branch ، والقضائية judicial branch ، والعسكرية مثل الجيش military ، وشبه العسكرية مثل الشرطة paramilitary.

ثانياً: منظمات المجتمع المدنى Civil Society : من أحزاب parties ونقابات syndicates ، واتحادات unions.

ثالثاً: أدوات التأثير والتوجيه Mass Media : من إذاعة radio وتلفزيون television ، وصحافة press.

رابعاً: النسق الفكرى Thought Pattern : بمكوناته الأيدولوجية ideological ، والثقافية cultural ، والدينية religion . بما فى ذلك الفكر الاقتصادى economical thought ، والعلوم الاجتماعية social science

والتنظيم الاجتماعي ككل ، هو كيان مختلف عن مجرد مجموع هذه المكونات ، إذ أنه محصلة تفاعل هذه المكونات وهي في حالة حركة وتأثير وتأثر واخذ وعطاء "فالكل شئ مختلف عن مجموع الأجزاء" (٨).

ومعيار تطور التنظيم الاجتماعي، في كل وقت، هو نمو إنتاجية العنصر البشري. فكل مستوى من الإنتاجية يتطلب مستوى ملائم من التنظيم الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال:

* فإن إنتاج عربة يجرها حصان، يتطلب مستوى بسيط من التخصص وتقسيم العمل division of Labour يتلاءم مع مستوى بدائي primitive من التنظيم الاجتماعي.

* لكن إنتاج قاطرة حديثة، أو طائرة أو مركبة فضاء أو صاروخ عابر للقارات، لا يتحقق إلا بتعميق التخصص وتقسيم العمل في إطار تنظيم اجتماعي على درجة عالية من الديناميكية والرقى و الانضباط. بمعنى..

أن ارتفاع السنظم الاجتماعية العائلية أو العشائرية أو القبلية أو الشمولية، إلى نظم ديموقراطية يسودها القانون ويحترم فيها الدستور، ويكرم فيها الإحسان، وتتداول فيها السلطة، وتتسع فيها دائرة المشاركة السياسية، هي الشروط الضرورية التي لا بديل عنها لنمو الإنتاجية وتحقيق التنمية البشرية.

ومعنى ذلك كله..

إن أية أوهام يجب أن تتبدد، حول إمكانية تحقيق النهضة ، دون العمل على تطوير التنظيم الاجتماعى، وتشغيل آلية تداول السلطة فى الحياة السياسية .

والعلاقات الاقتصادية economic relations فى أى مجتمع ، سواء كانت فى حالة توافق أو فى حالة تعارض، لا يجب أن تترك دون تنظيم، وإلا تحول التعارض فى المصالح والأهداف إلى صراع حاد قد يأخذ صورا عنيفة وأشكالا دموية . لذلك فإن بناء الدولة العصرية صار ضرورة اجتماعية ومطلبيا سياسيا لحل النزاعات وتوفير آليات التفاوض وتنظيم عمليات الصراع وتيسير المساواة السلمية بين الفئات والقوى الاجتماعية. والدولة العصرية هى بالضرورة، دولة ديمقراطية لا شمولية.

والصراع الاجتماعى، هو عملية تفاعل عفى أو منظم يحدث بين الفئات والقوى الاجتماعية فى إطار المنافسة على توزيع الدخل وامتلاك الثروة وحيازة السلطة . ويتضمن العلاقات الاجتماعية والتناقضات الكامنة فيها ، والممارسات المتعلقة بها ، والأنساب التى يتبعها كل طرف لتعزيز موقفه التفاوضى وتعظيم مكاسبه الاجتماعية ، سواء تم ذلك بالتراضى فيما بينهم أو بالإكراه . ووظيفته الأساسية ، فى المدى الطويل، تغيير المجتمع وإحلال تكوين اجتماعى محل آخر. فلم يكن تاريخ البشرية إلى يومنا هذا سوى سلسلة متصلة الحلقات من عمليات الصراع الاجتماعى social conflict والمساواة الاجتماعية social bargaining .

ففى مجرى التطور التاريخى، حل أسلوب إنتاج أرقى محل أسلوب إنتاج أدنى باستمرار.

- إذ حل أسلوب إنتاج عصر الرق محل أسلوب الإنتاج المشاعى البدائى. فتمركز وسائل الإنتاج وقوة العبيد فى أيدى أصحاب العبيد ودولتهم ، مكن من تنفيذ مشاريع لم تكن المشاعية البدائية ولا المنتجون الأحرار الصغار قادرين عليها .

- ومن بعد ذلك، حل أسلوب إنتاج عصر الإقطاع محل أسلوب إنتاج عصر الرق. وكان أكثر تقدميه منه لأنه يوجد لدى المنتج (القن) بعض المصلحة فى عمله مما ساهم فى فتح آفاق اكبر أمام تطوير القوى المنتجة والمنتج ذاته.

- ومن بعد ذلك حل أسلوب الإنتاج الرأسمالى محل سابقه الإقطاعى.

والأخير (الرأسمالى) قائم على استثمار قوة عمل العمال المأجورين الأحرار. وبدلاً من الورش الحرفية قامت المصانع الميكانيكية والمعامل الآلية. وقد برهن أسلوب الإنتاج هذا، على وجود قوى جبارة لم يسبق لها مثيل تكمن فى عمل الشغيلة المجهزين بالتكنولوجيا الحديثة. وقد أشار ماركس وإنجلز فى البيان الشيوعى (١٨٤٨) إلى أن البرجوازية أوجدت - خلال مائة عام - من القوى المنتجة الجبارة العظيمة أكثر مما تم خلال العصور السابقة كلها . ومن هنا يتضح أن العلاقات الاجتماعية لم تعط مرة واحدة وإلى الأبد، لكل الأزمنة ولكل الشعوب، فقد تهيأت علاقات اجتماعية مختلفة بمرور العصور.

" فالنضال الطبقي - إذن - هو القوة المحركة لتاريخ التشكيلات الاجتماعية المتناحرة. وهذا النضال ، ينطور فى المجال الاقتصادى والسياسى والايديولوجى. والنضال الاقتصادى - عادة - يتردد صداه وتظهر تجلياته فى النضال السياسى .. أى النضال من أجل السلطة .. من أجل إدارة المجتمع كله ، من أجل إجراء تبديلات محددة فى أشكال بنية الدولة . وهذا أمر مفهوم مادامت الدولة هى السلطة السياسية للطبقة السائدة اقتصادياً ، هذه الطبقة التى تستخدم الأجهزة الحكومية كأسلحة جبارة لقهر أعدائها الطبقيين، ولإبقاء الطبقات الأخرى فى حالة خضوع وتبعية " ٤٠ .

فقضية السلطة .. إذن .. هى القضية الرئيسية ، للسياسة ، وللنضال السياسى.

وفى هذا السياق ..

يلعب التقدم العلمى والتطور التكنولوجى والنمو الاقتصادى، أدواراً هامة فى تعميق التخصص وتقسيم العمل، فى إطار من التغذية المرتدة بين هذه المتغيرات . وتقسيم العمل بدوره، يلعب دوراً مؤثراً فى خلق وتكوين الفئات والطبقات الاجتماعية، فكلما حدث اطراد وتوسع فى التقسيم الاجتماعى للعمل، كلما أدى ذلك إلى خلق فئات وقوى اجتماعية جديدة قد تتكامل مصالحها أو تتعارض مع مصالح غيرها من القوى الاجتماعية القديمة.

وفى أنتون الصراع الاجتماعى الدائر بين هذه القوى ، يتم التوفيق بين مصالحها عن طريق وضع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج التى تتولى توسيع الإنتاج وتوزيع عائده بين القوى المشتركة فى توليده .

ولأن السياسة الاقتصادية ، فى أى مجتمع ، ليست محايدة ، فإن التوفيق بين أصحاب هذه المصالح قد يتحقق بالتراضى فيما بينهم أو بالإكراه. فالميدان الاقتصادى ، يعد واحدا من أهم ميادين الصراع الاجتماعى ، وعلاقات الإنتاج ، تعد الساحة الرئيسية التى يدور على أرضها رضى هذا الصراع . فالتناقضات الكامنة ، فى علاقات الملكية والتبادل والتوزيع ، هى مفجر الصراع الاجتماعى ووقود حركته.

والفكر الاقتصادى، هو أحد الأسلحة الفعالة التى يمكنها أن ترجح كفة فئة اجتماعية على غيرها. وطوال تاريخ البشرية حدث تطور مضطرد فى قوى الإنتاج، دفع معه على درب التطور كلا من: علاقات الإنتاج، والتنظيم الاجتماعى المكافئ لها. ولأن الإنسان هو جوهر هذا التطور الاجتماعى والعنصر الفاعل فيه ، فإن الصراع الاجتماعى عندما يتجلى فى الفكر الاقتصادى ينتشح بألوان أيديولوجية مختلفة .

فلكل طبقة اجتماعية أيديولوجيتها وسماتها ورايتها الدالة عليها.

- فالراية الحمراء، تشير إلى نمو الطبقة العاملة وتعكس تمردا ونزوعا إلى الثورة.

- والراية الزرقاء، تشير إلى تسيد الطبقة الرأسمالية وتعكس سيطرتها وغلبيتها فى عملية الصراع الاجتماعى .

- والراية الخضراء، تشير إلى توازن القوى وسلمية الصراع الاجتماعى وديمومته وحيوية الأمة وتطورها.

- أما الراية ذات اللون الأصفر الشاحب، الذى تفوح منه رائحة الموت، فهى علامة على احتضار الأمة وغلبة الفاشية وسيطرة الحكم المطلق وسطوة القوى العنصرية، وهى الراية التى ما زالت ترفرف على الشعوب فى السماء الملبدة بالغيوم فى البلدان النامية والأقطار المتخلفة على وجه العموم.

(٣) الدولة كأداة للقهر الاجتماعى

إلى جانب الأيديولوجية والفكر، تشتمل أدوات الصراع الاجتماعى على العلم والثقافة والأعلام والأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى والدولة بكافة أجهزتها. لكن الدولة، دون غيرها، تتميز بأنها تحتل موقعا مركزيا كأداة فعالة فى حسم الصراع الاجتماعى لصالح طبقة واحدة أو مجموعته من الطبقات.

وفى كتابه عن الديمقراطية الليبرالية ، يميز الدكتور حازم الببلاوى^(١) بين مفاهيم الفرد، والمجتمع ، والدولة :

* فالأفراد : هم فى نهاية الأمر حقائق مادية لها حقوق ولديها إمكانيات . وما لم تتوافر لهؤلاء الأفراد حقوقهم وحررياتهم فإن وجودهم المادى - فضلا عن قدراتهم وإمكانياتهم الإبداعية - قد تتهدد أو تهدر كلية وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود الفرد فى جماعة منظمة فى إطار مجتمع منظم .

* والمجتمع :-هو أولا، حقيقة مادية بأفراده وعلاقاتهم. وهو ثانيا، حقيقة تاريخية يعبر عن الحاضر ويربط الماضى بالمستقبل. وهو ثالثا، رسالة حضارية بما يضيفه أبنائه من خبرات إلى التراث العالمى .

* أما الدولة : فهى مجموعة من الأجهزة والمؤسسات والنظم الإدارية والسياسية والقانونية التى تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات، فهى تملك السلطة العامة التى تمثل حلقة الوصل الرئيسية المؤسسة لقيام المجتمع، والضامنة لحماية حقوق

أفراده، بما يحقق التوازن الضروري بين هذه الحقوق ومصالح المجتمع، وبدون هذه السلطة لا يكون للمجتمع أو أفراده أى اعتبار. فالدولة، إذن ، هي طريقة لتنظيم الحياة الجماعية لمجتمع ما .

وفى هذا السياق، ينوه - حازم الببلاوى - إلى أهمية التمييز وضرورة عدم الخلط بين حقوق الأفراد ، ومصالح المجتمع ، وسلطات الدولة. ويُذكر فى نفس الوقت بأن سلوك الأفراد والجماعات ومؤسسات الدولة، إنما يستند إلى اعتبارات : الاقتصاد، والأخلاق، والسياسة . وهو يقصد بالاقتصاد، اعتبارات المنفعة. وبالأخلاق، اعتبارات القيم. وبالسياسة، اعتبارات السلطة. وينبه إلى أنه لا يمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها ما لم يتوافر الانسجام والتوازن بين جميع هذه الاعتبارات . ويضيف قائلاً:

- بأن الأفراد، أكثر إحساساً بالمصالح الخاصة المباشرة وأكثر قدرة على معالجة أمور الاقتصاد وتسيير السوق .

- وأن المجتمع ، هو الأمين على حماية القيم وصيانة الأخلاق .

- وأن الدولة، أقدر ما تكون فى مباشرة السلطة وممارسة السياسة .

ويستخلص من كل ذلك... بأن التوازن بين اعتبارات الاقتصاد، والأخلاق، والسياسة يقتضى، بالضرورة، توازناً مقابلاً فى الأدوار التى يقوم بها كل من الفرد، والمجتمع، والدولة ... أى توازناً بين مؤسسات سليمة للنشاط الاقتصادى، ومجتمع رشيد، ودولة قوية. مع الأخذ فى الاعتبار أن المجتمع المدنى يحتل موقعاً وسطاً بين الفرد والدولة .

وتشاركه فى الرؤية الدكتوراة لىلى تكللا ، وتضيف ، بان إيجاد التفاعل البناء بين الفرد والمجتمع والدولة هو أحد الأهداف الرئيسية للحكم الرشيد good governance .. ليصبحوا بمثابة دوائر متداخلة تشترك فى مساحة ما ويستمر بينها الحوار الهادف فى اتخاذ القرارات والمتابعة والتقييم. ثم تزيد، بان الحكم الرشيد يعزز الديمقراطية والمساءلة والمكاشفة والشفافية واحترام حقوق الإنسان، والحصول على المعلومات ومعرفة دوافع القرارات، والقضاء على الفساد، ونبذ الاستبداد، وتوفير العدل والأمن لجميع المواطنين، والحكم الرشيد good governance شعار تبنته الأمم المتحدة، وروجت له فى مؤتمر جوهانسبرج للتنمية المستدامة sustainable development باعتباره الوصفة السحرية magic reciby للتقدم والقضاء على مشاكل العالم وهمومه فى إطار اتفاق عالمي جديد . New global deal

وذلك هو النموذج النظرى و المثال ! .

أما فى واقع الحياة، فمن النادر أن يتطابق الواقع العملى مع المثال. إذ أن الدولة فى جوهرها ما هى إلا سلطة إكراه .

- فوظيفة الدولة فى الظروف العادية ، هى حماية العلاقات الاجتماعية السائدة فى وقت معين بصرف النظر عن مدى عدالتها .

- أما فى مرحلة التحول، من نظام إلى آخر ، فباتها تسعى بما تملكه من سلطة تشريعية وقوة تنفيذية وإرادة سياسية إلى تغيير العلاقات الاجتماعية لصالح فئة أو أكثر على حساب باقى فئات المجتمع. وأهم أشكال العلاقات الاجتماعية عرضة للتغيير ومحا لل مساومة والتأثير، هى:

تبادل السلع، وتوزيع الدخل، و ملكية وسائل الإنتاج ، حيث توضع السياسات وتصدر التشريعات وتتخذ الإجراءات المنظمة لهذه العلاقات كمحصنة نهائية لنتائج المساومات التي تحدث بين الفئات والقوى الاجتماعية وتعكس وزنها النسبي.

فمن طبيعة الدولة، فى أى نظام، أنها ليست حكما محايدا بين الفئات والقوى الاجتماعية متعارضة المصالح والأهداف وإن إدعى القائمون عليها بغير ذلك.

- فالدولة، فى مقدمة العلامة ابن خلدون^(١١٠) (١٣٣٢ - ١٤٠٦) مؤسس علم الاجتماع، هى "ناظم الحركة والدافع إلى التحول، وسلطانها هو سبب تبدل الأحوال والعوائد (العادات)، فعلاقات السلطة مبنوثة فى النسيج الكلى للجسم الاجتماعى تشكل لحيته وأسس سياسته، وهى القدوة الحاملة للبشر على الوقوف فىمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة " .

- والدولة، فى فكر لينين^(١١١)، هى : فئة خاصة من الناس تفصل لحكم الآخرين وتمتلك بصورة منتظمة ودائمة - لأغراض وأهداف الحكم - جهازا معينا للفسر، جهاز للعنف ، ... ، من فصائل الجنود المسلحين والسجون وغير ذلك من وسائل إخضاع الآخرين بالعنف وهو الأمر الذى يكون كنة الدولة .

- والوظيفة الأولى للدولة - فى فكر هارولد لاسكى^(١١٢) - هى أن تكفل سلامة عملية الإنتاج فى المجتمع ، فهى تحمي النظام الذى تتطلبه العلاقات الاجتماعية . فوظيفتها، هى أن تضفي على العلاقات القانونية،

التي يحافظ بها المجتمع على حياته وفقا للطريقة التي يكسب بها وسائل معيشتة، طابعا قسريا .

- والدولة، فى مفهوم المناضل الإيطالي انطونيو جرامشى^(١٦) (١٨٩١ - ١٩٣٧) كما هو مدون فى كراسات السجن prison note books "هى المركب المطلق للأنشطة النظرية والعملية التى تحافظ بها الطبقة الحاكمة ليس فقط على سيطرتها وإنما لتدبير عملية كسب قبول من تحكمهم".

- والدولة، فى فكر روجراسكروتن Roger Scruton ، تجمع فى الإطار السياسى، يبين السلطة والولاء والتقليد معا ، عند تحديد وتعريف المواطن كـ Subject " .^(١٧)

والدولة عموما، وفى البلدان النامية خصوصا، اقرب إلى الفكر السياسى لتوماس هوبز^(١٨) (١٥٨٨-١٦٧٩) فى كتابه " ليفيathan Leviathia . فهي فى الحياة ، مثلها كمثل ذلك التنين الذى أشير إليه فى الآية الأولى من الإصحاح الثانى من الإنجيل : "هو ذا تنين Leviathian عظيم الشأن، له سبعة رءوس، وعلى رأسه سبعة تيجان ، وذنبه يجر ثلث نجوم السماء فيطرحها أرضا" فهي كائن خرافى كلما قطعت له رأسا نبتت له رأسا غيرها ، فلا يستطيع أى فرد ، أو مجموعة من البشر أن تنازله أو ترصد رءوسه لأنه أشد بأسا وبطشا من الجميع ، وحسب المزمور الرابع والسبعون لداود النبى، فإن الله وحده ، فى جبروته ، استطاع ذلك .
"فالدولة - كما يراها سارتر^(١٩) - جماعة تعيد بناء نفسها بلا انقطاع".

والدولة ، أى دولة ، عمودها الفقرى هو جهاز الشرطة .

ولذا فقد أعتبر الروائى المتميز الدكتور محمد المخزنجى أن الشرطة مقدسة .. أى لا يجوز عليها إعتداء .. فالشرطة هى أداة الدولة لقهر العصاة.

وترجع قدسية الشرطة إلى أنها صمام الأمان ، مثلها فى المجتمع مثل جهاز المناعة فى خلايا الجسد. فمن واجباتها تحقيق الأمن والأمان وتطبيق القانون وحماية المجتمع من الفساد . غير أنها، عندما يشتد صراع الطبقات:

- تتحاز إلى الملاك ضد الأجراء ..
- وإلى الحكام ضد المحكومين ..
- وإلى الأغنياء ضد الفقراء ..

فجهاز الشرطة فى هذه الحالة يتحول من حامى حما الشعب إلى حامى حما الطغاة. أى أن رجال الشرطة يتحولون من أصدقاء إلى أعداء، ومن حماة إلى غرماء، فيلجأون إلى أقصى درجات القسوة والعنف لإخراس صوت الشعب .

وهذه الحالة: يشبهها الدكتور محمد المخزنجى بحالة جهاز المناعة عندما يصاب بالجنون ويهاجم خلايا الأنسجة الطبيعية بدلاً من مهاجمة الأنسجة السرطانية .. حيث يأكل الجسم نفسه وتتهار مقاومته. ويضرب مثالا على ذلك بحال الشرطة فى دولة "قيرغستان" هذه الأيام " أبريل ٢٠١٠ " ، فيقول: " رأيت بلدا أفقره فساد الحكم إلى درجة الجوع ، وانتفاضة أخرجت المقهورين من إذعائهم، والمساجين من محابسهم، وزحفت بالجماهير

الغاضبة إلى قصر الرئاسة، ولكن الرئيس قد لاذ بالفرار، ولم ينس وهو يفر أن يورط بلاده في بؤس ما ارتكبت يدها وعلقلته وحاشيته والأتباع، فأصدر أمراً بتصدى الشرطة للمتظاهرين بالمدرعات والرصاص، ووقعت الواقعة التاريخية المكررة ! غلبت الكثرة الغاضبة بأيديها المجردة هؤلاء المدججين بالسلاح، سالت دماء غزيرة وسقط عشرات القتلى وتزعزعت أركان السلطة، وانهارت أبنية الدولة، فامتزج السلب والنهب والتخريب بشعارات الثورة، وكان على الحكومة الجديدة التي قامت على انقراض الحاكم الهارب أن تنهى حالة الفوضى ، فاستعانت بالجيش واستعادت جهاز الشرطة كى يعود إلى خدمة الشعب مرة أخرى .

(٤) الشيطان .. خير واعظ للحكام

إن ما يهمنى فى هذا الجزء من الكتاب هو تقديم الأدلة والبراهين على أن الدولة هى الدولة فى كل زمان وفى كل مكان، ومن وسائلها لتحقيق الأهداف إستخدام العنف، سواء كان هدفها حماية العلاقات الاجتماعية القائمة أو هدمها لإقامة علاقات اجتماعية جديدة على أنقاضها.

وسواء كانت الدولة دينية أو علمانية أو لا تؤمن بالآديان .. لا فرق، فأنها فى البداية والنهاية، أيا كان علمها أو شعارها أو كتابها، تتجسد فى بشر لهم مصالح وغرائز ومخاوف وأوهام، بشر محكومون فى سلوكهم بغرائز البقاء والجنس والعنوان، غير أنهم يتجملون فى الحياة كى يميزوا أنفسهم عن عالم الحيوان. فطالما أن المجتمع، أى مجتمع، متدرج فى طبقات تعلو إحداها الأخرى، وفيه أغنياء وفقراء، مترفون ومهمشون، ملاك وأجراء، فإن الدولة تنشأ كضرورة اجتماعية وتستخدم كأداة بيد الأقلية لفهر الأغلبية .. فبدون سلطة الدولة، وما تملكه من عسكر وسجون ومعتقلات، ينقض الفقراء على الأغنياء والمحكومين على الحكام والملاك على الأجراء ويتخذونهم وأولادهم وأملأهم غنائم وأسلاب وربما يذبحونهم ويرمون لحومهم وعظامهم طعاماً للكلاب.

فلم يحدث قط من قبل فى التاريخ أن قبل الناس بإرادتهم الحرة أن يحكمهم شخص ما بالحديد والنار مدى الحياة.. فذلك ضد قوانين الطبيعة القائمة على التغير المستمر والصراع بين الأحياء من أجل السيادة والبقاء.

فالبشر منذ نشأتهم على الأرض وهم فى حالة حرب لا تهدأ وسلام لا يدوم رغم توالى العصور والدهور والسنين والأيام فالبشر مجبولون على العدوان أن واتتهم الفرص وتهيات لهم الأسباب.

فكيف لهم .. إذن.. أن يستكينوا بإرادتهم الحرة لحكم رجل واحد لا يكن لهم أى احترام. وذلك إن حدث يكون بالقطع ضد قوانين الطبيعة ومخالف لقوانين الصراع .

فمن قبل قال تعالى فى محكم آيات الكتاب : ﴿وَلَوْ كُنَّا ذُفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَّهَدَمْتُ صَوَامِعُ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]

والمفارقة هنا..

هى: أن نواميس الحياة تقدم من الأئمة والبراهين ما نثبت فى كل مرة على أنه بدون تأجج الصراع لا يحدث أى تقدم ولا يحدث أى تطور للأحياء على الإطلاق، فالصراع ضد الطبيعة هو أساس البقاء ، والصراع الاجتماعى هو أساس التطور والتقدم والرخاء ، فالطبقات الجديدة تولد من رحم الطبقات القديمة بعد معاناة ودماء وعذابات وآلام شديدة ، ويعد مخاض طويل مرهون بمدى تطور أدوات وقوى الإنتاج. والدليل القاطع على ذلك:

- أن العبودية كنظام اجتماعى ولدت تاريخياً فى رحم المشاعية ..
- والإقطاع ولد فى رحم العبودية..

- والرأسمالية ولدت فى رحم الإقطاع..

- والاشتراكية ولدت فى رحم الرأسمالية..

فالجديد يولد فى رحم القديم .. والنظم القديمة تتحلل وتبلى ليتولد منها نظم جديدة أبهى وأرقى .. والصراع الاجتماعى لا يتوقف عند حد حتى وإن تغيرت وسائله ووسائله وتآثره وأشكاله وأساليبه، فالتاريخ الاجتماعى والسياسى الحديث لأوروبا، على سبيل المثال، كان حصاد صراع دراوينى عنيف دامى.. ثلاثى الأبعاد :

- صراع بين الإقطاع والرأسمالية على الصعيد الاقتصادى .

- وصراع بين الاستبداد والديمقراطية على الصعيد السياسى .

- وصراع بين الإغلاق الدينى التنوير الفكرى على الصعيد الثقافى .

فالتطور التاريخى فى مجمله ما هو إلا حصيلة صراع الطبقات.

والصراع بين الطبقات، هو فى الأصل صراع بين بشر متعارضين فى المصالح والأهداف، بشر محكومون فى سلوكياتهم بغرائز البقاء والجنس والعدوان، وهو صراع دائم لم يتوقف منذ نشأة الإنسان على الأرض حتى الآن. غير أن هذا الصراع يرتدى أقتعة ويبشر بكتب ويرفع رايات تختلف من مرحلة تاريخية إلى أخرى بما يتناسب مع مقتضى الحال. وهذه الأقتعة قد تكون عشائرية أو قبائلية أو عرقية أو وطنية أو قومية أو دينية أو أيديولوجية، غير أنه ومهما اختلف شكل، القناع يظل الجوهر واحد، وهو أن هناك إنسان يقهر بيد إنسان آخر يفوقه قوة وله عليه سلطان. وإن أردت المزيد من اليقين بهذا الخصوص ، فما عليك إلا أن تقرأ صفحات التاريخ، أو تنظر حولك وتتابع الأخبار على صفحات الجرائد والمجلات وعلى

شاشات الفضائيات، وسترى رؤيا العين بشرا يقتلون بعضهم بعضاً بلا رحمة دون وازع من دين أو تأنيب من ضمير أو الالتزام بمبادئ الأخلاق. فالناس كانوا ومازالوا يقتلون بعضهم بعضاً قبل وبعد نزول الأديان. فالأديان السماوية لم تغير شيء يذكر في غريزة العدوان عند الإنسان ، فلم يتغير شيء على الإطلاق في سلوك الإنسان سوى لون الراية وشكل القناع ، فالإنسان في واقع الأمر مستعصى على الإصلاح.

وهذا معناه..

أن العدوان غريزة متوارثة عن الأسلاف.. تتوارى عندما تكبت .. وتتوحش عندما يكشف عنها الغطاء .. فلا ضمير للأقوياء.. ومن قبل قال تعالى في محكم آيات الكتاب: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]

وبعد..

فإن القول بأن التطور التاريخي للمجتمعات والأمم والشعوب يحدث استجابة لدواعي أخلاقية أو دعوات دينية أو لأن الناس بطبيعتهم أخيار يتبعون الحق وينبذون الباطل ، هو في مجمله قول مرسل وأوهام ليس عليها أى دليل مادي أو برهان. فالتطور التاريخي يحدث عبر صراع دارينى عنيف دامي من أجل البقاء ، صراع يفتى فيه الضعفاء بينما الأقوياء يبقون على قيد الحياة .. حسبما قال من قبل تشارلز داروين عالم الأحياء في كتابه "أصل الأنواع". وأيده في رآه كارل ماركس في كتابه "رأس المال" .

* فالأول (داروين) لا يفسر أصل الأنواع بميل فطري مزعوم في الكائن الحي للتطور، حسبما قال لامارك، بل بتكيف الكائن الحي مع البيئة المحيطة. والطبيعة تنتخب الأقوي ليبقى وتفني الضعفاء، فالتنازع من أجل البقاء هو أساس تطور جميع الأحياء.

* كما أن الثاني (ماركس) لا يفسر التطور التاريخي بطبيعة الإنسان، بل بخصائص العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس وهم يصارعون الطبيعة لإنتاج السلع والخدمات التي تبقيهم على قيد الحياة، وهي بالقطع علاقات اجتماعية أساسها استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

وكلاهما (داروين وماركس) له فضل السبق في مجاله. (فالأول) له الفضل في اكتشاف قانون تطور الطبيعة العضوية من حيث تأثيرها على الإنسان. (والثاني) له الفضل في اكتشاف قانون تطور الإنسان من حيث تأثيره على الطبيعة كي يستخلص منها المنافع والخيرات .

ولأجل التفسير، ولفهم العلاقة بين الطبيعة والإنسان، يمكن القول أن غرائز البقاء والجنس والعدوان تولد طاقة بيولوجية جبارة في خلايا الجسد تترجم في النهاية إلى نوازع ومصالح ورغبات وشهوات جامحة في حاجة ملحة إلى إشباع و تصريف و ارتياح. ولأجل إشباع رغبات الجسد يدخل الناس في علاقات متعارضة المصالح والأهداف تبدأ بالتعاون فيما بينهم إلا أنها تنتهي دوماً بالصراع. فالتعاون والصراع نقيضان جدليان في مجرى تطور الأحياء.

ففى جميع البلدان يتعاون الناس لأجل السيطرة على الطبيعة وتطويعها لإشباع حاجاتهم من السلع والخدمات بدافع غريزة البقاء، غير أنهم - وعندما يحين وقت الاقتسام - يتعاركون من أجل الحصول، أكثر من غيرهم، على خيارات العمل وهبات الطبيعة بدافع غريزة العدوان.

وفى غمار هذا الصراع الداروينى العنيف الدامى على خيارات الطبيعة ونتائج عمل الشغيلة ، يسعى بعض الناس (وهم الأقلية) إلى قهر الآخرين (وهم الأغلبية) ، وإخضاعهم لسلطتهم وتشغيلهم لمصلحتهم ولا يتحقق لهم ذلك إلا بالاستيلاء على سلطة الدولة واستخدامها كأداة للسيطرة والقهر (خاصة فى البلدان المتخلفة والنظم الشمولية).. فهم:

أولاً : يسيطرون على الجيش كى يحتكرون الدولة، ويقهرون أية معارضة سياسية تنازعهم السلطة أو الثروة .

وثانياً : يسيطرون على البرلمان لوضع السياسات وإصدار التشريعات التى تمكنهم من زيادة ثرواتهم وتدعيم سلطانهم وحماية ممتلكاتهم من أى اعتداء.

وثالثاً : يسيطرون على الحكومة التى بيدها إصدار القرارات وتنفيذ السياسات وتطبيق التشريعات .

ورابعاً : يسيطرون على الشرطة بما لديها من عسكر وسجون ومعتقلات لقمع كل من تسول له نفسه الخروج على ما صاغوه من تشريعات ، وما أصدروه من قرارات .

وخامساً: يسيطرون على مؤسسات التعليم والثقافة والإعلام من إذاعة وتلفزيون وفن وصحافة وكل وسائل توجيه وتشكيل الرأي العام، وذلك ليحققوا لأنفسهم هدفان متلازمان .

- الأول ... تزييف وعى الأغلبية وتعمية نظرتها عن مواطن الاستغلال والسطو.

- والثانى... تسلية الناس والترفيه عنهم بغية تليين إرادتهم وتخديرهم لإعانتهم على تحمل ما هم عليه من ضعة ودنو الشأن.

وسادساً: يسيطرون على المؤسسات الدينية , ويوظفونها لإقناع الناس بأن ما هم عليه من عسر هو قدر مكتوب , وأن ما يكسبونه من رزق هو نصيبهم من الدنيا كما هو منصوص عليه فى لوح محفوظ تحرسه الملائكة والجان ولا يجوز عليه اعتراض .

وكل هؤلاء المتنفذين فى الحياة السياسية والاجتماعية من العسكر وأعضاء البرلمان والتنفيذيين والإعلاميين رجال الشرطة و الفقهاء ورجال الإعلام هم عماد كل دولة وصفوة كل مجتمع, أما غيرهم فهم عامة الناس وسواد الشعب وملح الأرض. والعلاقة بين أولئك وهؤلاء تختلف فى الدول النامية التى تحكمها نظم شمولية عن نظيرتها فى الدول الصناعية التى تحكمها نظم ديموقراطية.

- ففى الأولى-(الشمولية) تسود علاقة إذعان الأغلبية للأقلية .

- وفى الثانية (الديمقراطية) تسود بينهم علاقة توازن وندية .

والمحصلة..

هى أن الدولة، فى أى بلد من البلدان، ليست جمعية خيرية ، وليست سبيل يرتوى منه العطاشى والمساكين ، وليست مائدة من موائد الرحمن التى يتزاحم على خيراتها الفقراء والجوعى والأيتام، وإنما هى فى الأصل أداة للقهر وأنشئت تاريخياً لحماية الملاك من ثورة الأجراء، وحماية الأثرياء من ثورة الفقراء، وحماية المترفين من ثورة الجياع. وليس أدل على صحة ما نقول من أن كل ثورة شعبية حدثت فى التاريخ كان أول قراراتها هو مصادرة أملاك الأثرياء وتوزيعها على الفقراء، فلولا سلطة الدولة وما تملكه من عسكر ومعقلات وسجون لاحتل سكان العشوائيات قلب العاصمة ونهبوا المنتجعات والفنادق والقصور وأذلوا الملوك.

وشاهدنا على ما نقول..

أن الجوعى والفقراء والمهمشون عادة ما يتحولون إلى وحوش حينما يتمكنون .. فيخربون أملاك الأثرياء ويدعمونهم ويمزقون أجسادهم أشلاء.. وهذا ما حدث بالفعل للأثرياء فى الثورة الروسية والثورة الفرنسية، وفى جمهورية الصين الشعبية.

وعلى سبيل المثال أيضاً ..

- فعندما انقطعت الكهرباء وعم الظلام مدينة نيويورك وغابت عنها سلطة الدولة لمدة خمسة ساعات فقط هجم الفقراء والجياع والرعاع ومحترفوا الإجرام على الأحياء الراقية وأفرغوا كافة المباني والمحلات التجارية والإدارات الحكومية من محتوياتها وتركوها خاوية على عروشها.

- وعندما غابت سلطة الدولة في العراق " ليلة سقوط بغداد " شاهدنا بالصوت والصورة، لحظة بلحظة، وساعة بساعة على شاشات الفضائيات، عامة الناس وهم يهجمون على قصور الرئاسة وعلى البنوك وعلى مؤسسات الحكومة، وينهبون ويسلبون كل شيء، حتى الكرامة والفضيلة والشرف، تحت سمع وبصر قوات الاحتلال .

- وفي الحروب الأهلية، عادة ما تغيب سلطة الدولة ويقتل الناس بعضهم بعضا على الهوية، ومثالنا على ذلك الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب، والحرب الأهلية اللبنانية بين المسلمين والموارنة، والحرب الأهلية الدائرة الآن في الصومال بين جميع الفرقاء الذين يرفعون راية الدين .. والدين منهم براء .

ففى أى بلد .. حينما تغيب سلطة الدولة عن الحضور يتحول سواد الناس من حمائم إلى صقور، ويزاولون العدوان على الأثرياء والحكام والخصوم بدافع غريزة الانتقام .

وعليه ..

فإن فالدولة نشأت تاريخيا لحماية الأقلية من ثورة الأغلبية وحماية المتطرفين من ثورة الجياع وأى كلام غير ذلك ليس إلا نصب واحتيال وضحك على الذقون وتزييف للوعى وتغيب للعقول.

وهذه الفروض يؤكدّها عالم الأجماع الإيطالي جيناتو موسكا (١٨٥٨-١٩٤١) Gaetano Moska فيقول أنّه لا يوجد غير نوع واحد من الحكومات هو بالتحديد حكومة الأقلية: " ففى كل المجتمعات - من المجتمعات المتخلفة والتي لم تصل الى بدايات المدنية .. حتى المجتمعات المتقدمة جداً والقوية - تظهر طبقتان من الناس طبقة حاكمة وأخرى محكومة .

* والطبقة الأولى (الحاكمة): هى الطبقة الأقل عدداً .. والتي تؤدى دائماً كل الوظائف السياسية.. وتحكّر الدولة وتتمتع بالميزات التي تجلبها السلطة.

* ينما الطبقة الثانية (المحكومة): وهى الأكثر عدداً .. تُحكم وتؤجّه بواسطة الطبقة الأولى بطريقة تعتبر شرعية .. عشوائية وقسائية تقريبا ...

وما سبق بيانه يعنى أن الفضائل الخلقية غالباً ما تكون غائبة عن ضمامر الطبقات الحاكمة. وهو ما أتفق عليه كل من " مانتفيل ' و " روسو ". ومع أن الأول انجليزى والثانى فرنسى .. إلا أنّهما يتفقان على أن .. " قوانين المجتمع ليست لها صحة أخلاقية، فهى ليست شيئاً سوى إختراعات الماكزين والأقوياء لكى يكسبوا ويحافظوا على تفوق غير طبيعى وجائر على بقية إخوانهم فى البشرية " .

ولكى نفهم إشكالية السلطة، بصورة أقرب إلى الحقيقة وأبعد عن الخيال، من المفيد هنا الإشارة بإلحاح إلى " الأساس الاقتصادي " الذى تبنى عليه الدول والأمم والجماعات. والأساس الاقتصادى لأى مجتمع هو

"الندرة"، أى ندرة وسائل المعيشة وعناصر الإنتاج وقصورها عن تلبية كافة الاحتياجات.

وظاهرة " الندرة " من تجليات شح الطبيعة وقسوتها على الإنسان.

فالتطبيعة ، على العكس مما هو شائع بين الناس، لا تقدم للإنسان أية هدايا مجانية قط ، فهي أنتجت كما تنتج النباتات والحيوانات وسائر الأحياء فى إطار من عمليات النشوء والارتقاء التى تبقى الأقوياء وتقضى الضعفاء..
فالتطبيعة ليست خيرة على الإطلاق..

- إذ أن الطبيعة تتخبط الأقوياء من بين المخلوقات وتبقىهم على قيد الحياة.. فيتكاثرون ويورثون صفاتهم لأحفادهم من بعدهم دون أكثرات.
- أما الضعفاء فمصيرهم الانقراض فلا حصانة لضعيف سواء كان من الخيرين أو من الأشرار .

وفى إطار التطور، من البسيط إلى المركب ومن الخلايا البدائية إلى البشر الأسوياء، الذى حدث عبر ملايين وملايين الدهور والسنين والشهور، عاش الأحياء فى صراع لا يهدأ وسلام لا يدوم. ولأن البشر هم أرقى المخلوقات وأقدرهم على التكيف والبقاء فقد تطوروا عبر صراع ذى بعدين أساسيين:

- صراع مع قوى الطبيعة لاستخلاص المنافع منها..
- وصراع مع بعضهم البعض للاستحواذ على تلك المنافع والاستئثار بها أكثر من غيرهم.

فالبشر منذ نشأتهم على الأرض وهم في حالة صراع، وفي ميدان الصراع يتحولون إلى وحوش ويقتلون بعضهم بعضاً بلا رحمة وكأنهم قد أصيبوا بداء الجنون.

فالبشر عاشوا طوال التاريخ في أنون الصراعات والحروب، فهم دائماً إما في حالة دفاع أو في حالة هجوم، إما معتدى عليهم أو هم معتدون. فمن قوانين الحياة أن يلعب الإنسان دور الصياد عندما يكون قويا ودور الطريدة عندما يكون ضعيفاً. فالإنسان في الحياة، كما الحيوان في الغابة، يعيش حياته في حالة كر وفر باستمرار، ونادراً ما يتمتع بلحظة هدوء، فإن فاز بها يوماً اكتشف أنه قد غرر به وأن معاركه كانت خاسرة وأن أحلامه كانت أوهام وأن حياته كانت باطلة ولم يكن لها أي لزوم على الإطلاق. فكل ما يتحقق في الحياة من إنجازات ونجاحات وانتصارات يفقد معناه ويصبح مجرد أوهام عندما يتذكر الإنسان الموت. فالموت هو لغز الألغاز ويشكل كارثة حقيقية ومصيبة للإنسان فالإنسان مكتوب له الشقاء من صرخة الميلاد حتى يموت ويدفن في التراب .

فالصراع " إذن" هو قانون الحياة...

- فخلايا الجسد الحي تنفنى وتتجدد باستمرار ..

- أما خلايا الجسد الميت فتتحلل ولا تتجدد وتصير طعاماً للديدان ..

→ حتى أن الأرواح نفسها تتصارع بلا انقطاع ..

، فمنذ قديم الأزل نشأ صراع بين الملائكة والشيطان بخصوص تحديد مصير البشر ، ومن تصارييف القدر، ومن سوء حظ هؤلاء ، أن الانتصار لم

يكن من نصيب الملائكة وإنما حظى به الشيطان، فقد جاء من قبل فى محكم التنزيل: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] ، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾

[الحجر: ٣٦-٤٠]

ومن المشاهد أن شح الطبيعة وعدوانها على الإنسان قد تجلّى في شيوع ظاهرة الندرة التى مثلت أساساً للصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان. ومع أن الندرة ليست هي الدافع الوحيد لنشوب النزاعات والصراعات بين الأفراد والشعوب والجماعات إلا أنها هي الأساس الذى تبنى عليه العلاقات والنظم الاجتماعية والسياسية بما فيها علاقات الملكية والتوزيع والسلطة. لذلك..

فإن الندرة، كانت المدخل التقليدى لعلم الاقتصاد . فهى ظاهرة تتجلى عند قصور الموارد المحدودة عن تلبية الحاجات المتعددة، مما يجبر الناس على ترتيب أولوياتهم ليوازنوا بين حاجاتهم ومواردهم. وهذا المدخل رغم بداهته، إلا انه يساوى بين من عنده الثروة ومن حرم the haves and have nots ، بين الغنى والفقير، بين المالك والأجير، ويضعهم جميعا فى

سلة واحدة ، فكل منهم يواجه نفس المشكلة، وهى الندرة، وما يترتب عليها من خيارات. ولذا، فهو مدخل يخفى نصف الحقيقة، لأنه يظهر مشكلة الندرة، ويخفى مشكلة التوزيع، على الرغم من كونهما وجهان لعملة واحدة، هى المشكلة الاقتصادية.

والندرة، نقيضها، الوفرة :

* غير أن " الوفرة " المطلقة صورة مثالية، لا وجود لها إلا فى الجنة الموعودة التى لا يؤمها غير الملائكة والأبرار، فهى غيب فى علم الرحمن. وفيها لا لزوم للعلاقات الاجتماعية وما يبنى عليها من مؤسسات الدولة، ونظامها السياسى، ونسقها القيمى، وجهازها القمعى.. فالجنة كما تخيلتها حتشبسوت ملكة مصر "مكان لا أعداء فيه"^{١٠١}.

* أما " الندرة "، فهى ظاهرة دنيوية، وحالة واقعية، تمثل الأساس الذى يشيد عليه البنيان الاقتصادى والاجتماعى لكل دولة، متوازنا كان أم مختلا، ديموقراطيا كان أم فاشيا. ولذا، فإن حل مشكلة الندرة يعد أمراً ضروريا لاستمرار الإنسان فى الحياة، وشرطا لازما لوجوده، وضمانا أكيدا لتطوره. وهذا الحل، يتطلب تنظيم الناس وتوحيد قواهم وتعبئة جهودهم لاستخلاص المنتجات من الطبيعة ، وتولييفها لخلق المنافع اللازمة لإشباع حاجاتهم الضرورية ومستلزماتهم المعيشية.

لكن الناس وهم يحلون مشكلة الندرة، يدخلون مباشرة فى مشكلة التوزيع، عندما يسعى بعضهم إلى الاستحواذ Acquisition على عوائد تفوق مساهمتهم فى الإنتاج. ولأن هؤلاء عادة أقلية ، فإن مسلكتهم يستعدى

الأغلبية. ولإجهاض ثورة الأغلبية Majority على الأقلية Minority، فإن الأخيرة تستقوى بسلطة الدولة كأداة لقمع الأغلبية واختطاف High Jacking ثمرة عملها. غير أن استخدام القمع بشكل متكرر يعد سلوكا بدائيا، ونمطا مستهجنا في ممارسة السلطة، ومنهجا للحكم محفوفا بالمخاطر .

ولذا..

فإن مكيافيللي^(٢٢) (١٤٦٩ - ١٥٢٧) Machiavelli ، الذى وصف فى التاريخ بأنه الفيلسوف الذى يحمل المصباح للشيطان ، كان قد وضع للأمير مبادئ عامة لممارسة السياسة وفنون الحكم قائلا: " أنه يجب على الأمير، لى يحتفظ بالسلطة، أن يأخذ الناس بالشدة والعنف بل القوة فى بادئ الأمر ، فإذا ما استقرت له الأمور، أمكنه أن يجعل خضوعهم له أمرا عاديا مألوفا بأساليب اللطف والمجاملة، لان القوة إذا طالت كانت انتحارا " .

ومن المشاهد فى أيامنا، أن الدول الشمولية تنفذ مبادئ مكيافيللي بكل إخلاص وجدية، فالدولة الرشيدة التى تهتدي بالعقل لا بالعزيزة، تتبع سياسة العصا والجزرة ..

- العصا لمن عصى وعماه طموحه ..

- والجزرة للمشتاق ومن يسيل لعابه ..

فالدولة الرشيدة، عادة ما تسعى إلى استخدام أساليب معنوية بديلة للتأثير على سلوك الناس وتأطير أفكارهم، عندما توظف أجهزتها التربوية

والإعلامية والثقافية والدعائية والتشريعية والدينية لتزييف وعى الأغلبية، وتهدة ثورتها، وتعمية Encryption نظرتها عن مواطن الاستغلال والسطو. إذ أن تضليل عقول البشر هو - على حد قول باولو فريير - أداة للقهر، أنه يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى تطويع إرادة الجماهير لأهدافها الخاصة .

وهنا يستدرك ماكيافيللي وبنه الأمير : "ألا يهب الناس الحرية ، ولكن عليه (فقط) أن يمتعهم قدر المستطاع بمظاهرها" . ثم يهمس فى إذنه قائلا "يجب ألا تنفر من خير ممكن، وألا تنكص عن شر ضرورى ليتحقق لك النصر". لأن "الطيب يعانى ويحزن غالبا" وأنه " لا ينبغي للمرء أن يلتزم بما وعد إلا إذا كان هذا الالتزام فى صالحه " ولذا "فانه ليس من الضرورى التحلى بكل الصفات الأخلاقية، ولكن من الضرورى التظاهر بالتحلى بها؛ بل وتبلغ بى الجراءة إلى حد القول أن الحرص على بعض هذه الصفات الأخلاقية إنما هو مسلك خطر ، ولكن التظاهر بها مفيد " ويقترح عليه ، من أجل ذلك: "أن يناصر الفنون والعلوم ، وأن يهيئ للناس الحفلات والألعاب العامة، بشرط أن يحتفظ على الدوام بجلال مركزه" ... "وعليه فى الوقت ذاته، أن يدرس فنون الدبلوماسية ، لأنه يستطيع أن يحصل بالمكر والخداع فى بعض الأحيان، أكثر مما يستطيع أن يحصل عليه بالقوة " ... " لأن الناس حينئذ يصبحون فى يده أشبه بالصلصال فى يد المثال " .

وفى محالة منه لكشف لعبة السلطة هذه، ذهب الفيلسوف الفرنسي المعروف ميشيل فوكو^(٢٢) (١٩٢٦ - ١٩٨٤) M.Foucault إلى القول بأن القوة والمعرفة متواطئان بالتبادل فى ارتكاب الجريمة ، فأنظمة الضبط الاجتماعى^(٢٣) Social control قد تطورت جنباً إلى جنب مع تطور العلوم الإنسانية منذ عصر التنوير فى القرن الثامن عشر حتى الآن . كما اشتركت الفلسفة أيضاً فى هذه اللعبة عن طريق السيطرة على الآخرين بتهميشهم. فالتحكم control يعتمد على زرع الخوف من الافتراس perdition بما يتضمنه ذلك من إثارة الخوف، وتواصل الخوف، وإدارة الخوف.

فاستخدام القوة ، وتزييف الوعى ، هما سلاحان يعزز كل منهما دور الآخر فى حسم الصراع الاجتماعى لصالح الأقلية ويكرس سيطرتها على الدولة ويحمى استحوادها للثروة ، فما لم يقبله الناس بالرضى يقبلونه بالإكراه والغلبة .. !

وعليه ..

فظاهرتا الثروة والسلطة ظلنا على مدار التاريخ، هما، محور الصراعات الاجتماعية والسياسية، بين الأقلية القاهرة والأغلبية المقهورة، فى كل العصور. وفى ظل الاستبداد، وعندما يشتد صراع الطبقات، تتجسد مقولة هوبز وتتحول الحياة إلى واقع اليم حيث يصبح "الإنسان ذئب للإنسان" ويكون البقاء للأقوى.

غير أن رحمة الله قد حلت بالإسائية ، عندما أبدعت الحضارة الغربية
"الديمقراطية" فكراً وممارسة واتخذتها أسلوباً للحكم واعتمدتها منهجاً
للحياة، وأهدتها إلى البشرية كطريق لا بديل عن السير على دربه والاهتداء
بهديه The only way out لجعل الصراع الاجتماعي يأخذ طابعاً سلمياً .

الفصل السادس

الديمقراطية ..

دون مساواة فعلية ... خداع للرعية

الفصل السادس

الديمقراطية .. بدون مساواة فعلية خداع للرعية

فى جميع مراحل تطور البشر منذ انفصالهم عن عالم الحيوان وهم فى حالة صراع دموى من أجل البقاء ، وفى خضم هذا الصراع يتسيد الأقوياء على الضعفاء ، وهذه السيادة تتجلى فى صور متنوعة تتلاءم مع درجة التطور التى تبلغها المجتمعات المتحضرة.

- وفى المجتمعات البدائية تكون السيادة لأقوياء البنية.

- وفى المجتمعات الشمولية تكون السيادة لزعماء الأمة.

- وفى المجتمعات الرأسمالية تكون السيادة لملاك الثروة.

ومن المعتاد أن يحمى الملاك ثرواتهم بسلطة الدولة. فالدولة طوال التاريخ كانت أداة الأقلية لقهر الأغلبية. حدث ذلك فى الماضى البعيد ومازال يحدث الآن بكل وحشية.

ومن هنا نشأت الديمقراطية كضرورة اجتماعية. فالديمقراطية تتيح لجميع القوى الاجتماعية أن تشارك بواسطة ممثلها فى إدارة الدولة وفى اتخاذ القرارات التى تحدد مصير الأمة بما يتلاءم مع كتلة كل منها العددية وقدرتها التنظيمية ووزنها النسبى وقوتها الاقتصادية.

غير أن دروس التاريخ وعبر الحياة قد علمتنا أن الديمقراطية لا توهب وإنما تنتزع ..

فلم يحدث قط من قبل في التاريخ أن تخلى حاكماً مطلقاً لشعبه عن سلطته ابتغاء مرضاة الله أو طمعاً في جنته ، حتى وإن أعلن الشهادة ورفع راية الدين واعتلى عرش الخلافة وقرأ كتاب رياض الصالحين.

وما يهمننا هنا أن يكتسب القارئ الوعي والإدراك الذي يمكنه من التوصل بنفسه إلى أن إحلال الديمقراطية محل الاستبداد لا يحدث بوازع من الدين أو الضمير أو مكارم الأخلاق التي يتغنى بها بعض الحكام في معظم الأوقات ، فذلك وهم محض وطمع في محال ، إذا أن الديمقراطية تتحقق فقط عندما تتوازن القوى في المجتمع ويتوصل الجميع إلى أن الاستبداد فيه خسارة وضرر لكل من الحكام والمحكومين سواء كانوا طيبين أم أشرار ، يؤمنون بالله أو من عبدة الشيطان... لا فرق .. فتوازن القوى هو أساس المعاملات بين الناس لا مكارم الأخلاق.

ومن قبل قال تعالى في حكم آيات الكتاب ﴿.... وَلَوْ كُنَّا دَقَعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُتْهُمَ فِي بَعْضٍ لَّهُدَمْتُ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا...﴾ [الحج: ٤٠].

فالديموقراطية .. إذن .. هى فى النهاية ثمرة من ثمار التطور
الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وتتأسس على إحلال الصراع
الاجتماعى السلمى محل الصراع الاجتماعى الدموى.
أى أن الديمقراطية لا تلغى الصراع الاجتماعى وإنما تكسبه طابعاً
سليماً.. فالديمقراطية هى الوصفة السحرية Magical Recipe التى
تحول البشر من أعداء إلى أخوة .

(١) الديمقراطية..هى بداية التاريخ

فى مواجهة استبداد السلطة المطلقة، ولصوعية رجال الأعمال، ومكر المثقفين الانتهازيين فقهاء السلطة أذئاب الطغاة ، فى كل عصر وفى كل وطن، شاعت إرادة الله أن يكون دوام الحال من المحال. فالتطور الإنسانى لا يتوقف عند حد، وأحلام الناس لا يحدها سقف. حيث ينشأ التطور نتيجة ظهور تناقضات فى المجتمع Social Contradictions ، تليها سلسلة من التعديلات Adjustments التى تؤدى إلى اختفاء هذه التناقضات . وهذه العملية، أى عملية ظهور واختفاء التناقضات ، عملية متجددة تسمى بالعملية الديناميكية للتطور Dialectical Process . وفى خضم هذه العملية يحدث التطور للمجتمع البشرى من خلال ثلاث عمليات دياكتيكية متلاحقة :

* العملية الأولى: تنشأ فى إطار التناقض بين الإنسان والطبيعة ، وهذا التناقض يحل من خلال النشاط الإنتاجى المستمر ، وحدث النمو المطرد لقوى الإنتاج . أى أن هذه العملية تهدف إلى حل مشكلة " الندرة " .

* والعملية الثانية: تنشأ فى إطار التناقض بين قوى الإنتاج الجديدة، وعلاقات الإنتاج القديمة، وهذا التناقض يحل عن طريق تطوير علاقات الإنتاج لكى تتلاءم مع النمو الحادث فى قوى الإنتاج . أى أن هذه العملية تهدف إلى حل مشكلة توزيع " الثروة " .

* والعمليّة الثالثة : تنشأ فى إطار التناقض بين علاقات الإنتاج الجديدة، والتركيب الفوقى القديم. وهذا التناقض يحل من خلال تطوير البناء الفوقى بمكوناته السياسية والاجتماعية والأيدىولوجية، كى يتلاءم مع التغييرات التى تحدث فى علاقات الإنتاج التى تمثل الأساس الاقتصادى لتطور البنىان الاجتماعى بأكمله. أى أن هذه العملية تهدف إلى حل مشكلة تداول " السلطة".

وبهذه العمليات الديالكتيكية الثلاث مجتمعة، التى تهدف إلى حل مشكلات الندرة والثروة والسلطة، يتحقق التطور الاجتماعى للبشرية. وهذه العمليات، لا تحدث بشكل ميكانيكى ولكنها تتحقق بشكل تطورى ولا تتوقف عند حد معين، فالجديد يولد فى رحم القديم، والتغيرات الكمية المتتابعة تفضى فى النهاية إلى تغيرات كيفية ملموسة على مر الزمن . فكل نظام اجتماعى قائم يمهّد السبيل لولادة نظام اجتماعى جديد، يتكيف مع مستوى أرقى لقوى الإنتاج.. وهكذا دواليك إلى الأبد.

قوانين التطور

وخلاصة ماسبق هو أن التطور التاريخى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى حسبما يقول أوسكار لانج (١٩٠٤ - ١٩٦٥) يكون فى العادة محكوما بثلاثة قوانين تاريخية، وهى:

أولاً : قانون التطور المضطرد لقوى الإنتاج المادية والبشرية .
ثانياً : قانون التوافق الضروري بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج .
ثالثاً : قانون التوافق الضروري بين التركيب الفوقى (الدولة)
والأساس الاقتصادى (علاقات الإنتاج) .

والتكيف المتبادل بين قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ، والتركيب
الفوقى، يتحقق بشكل سلس وآليات سلمية في ظل الديمقراطية، حيث
تعمل هذه القوانين الثلاثة فى آن واحد دون عائق أو جمود. أما فى
ظل الاستبداد، وعندما لا يتحقق التكيف المنشود ، فإن ذلك يعد دليلاً
على شيخوخة النظام الاجتماعى ودافعا قويا إلى ضرورة تغييره
وصولا إلى حالة التكيف والتوازن. وهو ما لا يتحقق إلا بميلاد نظام
اجتماعى جديد متوازن داخليا ينمو على أنقاضه .

وفى مجال التفسير..

يكون من المفيد ، الاتفاق أولاً ، على أن قوى الإنتاج بشقيها
المادى والبشرى، تتطور تاريخيا بشكل ثورى فى إطار صراع الإنسان
مع الطبيعة بدافع إشباع الحاجات الحياتية المتجددة للسكان من
ناحية، وبفعل السعى المحموم للطبقات المالكة لوسائل الإنتاج نحو
تعظيم الدخل وجنى الأرباح وتراكم الثروة من ناحية أخرى .
فقوى الإنتاج، هى إذن قوى ثورية بالطبيعة . ولكن تطورها، يكون
محكوماً بمتغيرين ذى طبيعة محافظة، وهما :

* الأساس الاقتصادى ، بما يشتمل عليه من علاقات إنتاج .

* والبنیان الفوقی، بما یشتمل علیه من نسق تشریعی وسیاسی ومؤسستی وقمعی .

وهذا التناقض، المتجدد دوما، بین قوى الإنتاج الثورية وعلاقات الإنتاج المحافظة، هو مولد هذا التطور ووقود حركته .

فالتطبیعة المحافظة للبنیان الاجتماعی ، بما یشتمل علیه من أساس اقتصادى وتركيب فوقی، ترجع إلى انقسام المجتمع لفئات وقوى اجتماعية متعارضة المصالح والأهداف ، خاصة التعارض بین مصالح الملاك ومصالح الأجراء :

- فرجال الأعمال، یوظفون مؤسسات الدولة وأجهزتها لأجل المحافظة على علاقات الإنتاج القائمة التى تحقق لهم التميز بامتلاك الثروة والاستحواذ على السلطة. وبالتالي فهى قوى مقاومة للتغییر الاجتماعی .

- وفى المقابل، فإن الأجراء والطبقات الشعبية التى تنمو عدديا ونوعيا فى غمار عملية الإنتاج، تلك القوى المحرومة من ملكیة وسائل الإنتاج ، والممنوعة من ممارسة السلطة، والتى ترغب فى تحسين مستوى معيشتها وترقیة أوضاعها السیاسیة، فإنها تسعى إلى تغییر علاقات الإنتاج الظالمة وتطویر البنیان الفوقی الحامی لها، عن طریق النضال الطبقي Class Struggle ، والثورة الاجتماعیة Social Revolution .

وفى غمار الصراع الدائر، بين هذه القوى المتعارضة المصالح والأهداف، ينمو وعى القوى الاجتماعية الجديدة فتبنى منظماتها الاجتماعية والنقابية والسياسية - العننية والسرية - التى تعكس وحدتها وتعبّر عن مصالحها. آنئذ، يتحلل البنيان الاجتماعى القديم، ويتكون بنيان اجتماعى جديد. وهذا التطور، إما أن يتم بشكل تدريجى وإصلاحى، أو يتحقق عن طريق انفجار ثورى يطيح بالنظام القديم وينشئ نظاما اجتماعيا جديدا على أنقاضه وهو ما يحدث الآن أمام أعيننا فى كثير من البلدان .

وهكذا..

شاعت إرادة الله، أن العلاقات الاجتماعية، التى كانت ثورية فى مرحلة معينة ، تصبح رجعية فى مرحلة أخرى . فهى فى البداية تكون متوافقة مع مستوى التطور الذى يحدث للقاعدة الإنتاجية وتمثل حافزا لنموها وتوسيعها ، لكنها بعد ذلك ، تتخلف عنها وتصبح عائقا أمامها ويصبح تغييرها أمرا حتميا.

* فالبرجوازية، مثلاً ، تتحول - فى مسيرة التطور التاريخى - من طبقة تقدمية، بل وحتى ثورية ، إلى طبقة محافظة ورجعية عندما تتوحش الرأسمالية.

* وكذلك كان حال دكتاتورية البورليتياريا ، عندما جرى اختزالها إلى دكتاتورية الحزب الشيوعى ، الذى تحول إلى جهاز بيروقراطى ،

واحتكر السلطة وانقلب إلى أداة لقمع الطبقة العاملة والقوى الشعبية المساندة لها فتكلس فى موقعه حتى أضحى عائقا أمام نمو قوة العمل وعرقلة تطور أدوات الإنتاج وبالتالي لم يكن هناك بد من تصفية هذا النظام القمعى وإحلال نظام ديموقراطى محله وهو ماحدث بالفعل بعد عام ١٩٨٥ عندما انهار النظام الشيوعى وتفكك الاتحاد السوفيتى وتمزقت وحدته أشلاء وأقيمت على أنقاضه نظم ديمقراطية تقدر حرية الإنسان .

ويمكن تشبيه الصلة بين القاعدة الإنتاجية المتحركة والعلاقات الاجتماعية الساكنة المتولدة عنها والمغلقة لها ، بأصلنة القائمة بين الكتكوت والبيضة . فالقشرة البيضاء، التى كانت درعا لحمايته فى البداية، تصبح عائقا لنموه فى النهاية، ويصبح كسرهما أمرا ضروريا لاستمرار نموه واستكمال حياته. وهى كذلك، تشبه الصلة القائمة بين الجنين وأمه، فعند مرحلة معينة إما أن يخرج الجنين إلى الحياة بولادة عادية، أو بولادة قيصرية، أو ينفجر الرحم وتعرض حياة الأم والجنين لمخاطر حقيقية.

ولأن الدولة، هى قمة البنيان الاجتماعى، وحامية علاقات الإنتاج السائدة فيه، إما أن تكون استبدادية أو ديموقراطية أو خليط من هذا وذلك، لذا، فإن تغيير العلاقات الاجتماعية وتطويرها كى تفسح المجال لنمو قوى الإنتاج وتكاثرها يحدث حتما .

- إما بولادة عادية كما هو الحال فى النظم الديمقراطية .

- أو بعملية قيصرية كما هو الحال في النظم الاستبدادية .
- أو بعد معاناة ومخاض طويل كما هو الحال في النظم المختلطة .

فالناس بطبيعتهم - كما يقول هارولد لاسكى^(١) - معتادون على الطاعة، وخروجهم على قواعد السلوك السياسى المعتاد يكون دليلاً على أن الدولة مصابة بداء وبيل. فالفريق الذى يرى أن الدولة منحازة ضد مصالحه يسحب دائماً طاعته لتلك الدولة. وأنه "بمجرد أن يحس هؤلاء بان التناسب بين المطالب وإرضاء هذه المطالب قد اختل اختلالاً خطيراً، يتحركون بطبيعة الحال، محاولين إعادة تنسيق هذا التناسب. ولا يستطيع الناس القيام بذلك إلا بمهاجمتهم الدولة، طالما أنه لا يمكن تنسيق العلاقات الطبقيّة إلا عن طريق سلطة الدولة القسرية".

* فالدولة في رأي سبينوزا (١٦٣٤-١٦٧٧) موجودة من أجل الفرد وليس الفرد موجوداً من أجل الدولة .

* ويؤيده في الرأى جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) ويصر على أن سلطة الحكومة يجب أن تتصرف وفقاً لمصالح رعاياها ، وفي وفاق مع " قانون الطبيعة " الأساسى الذى يقضى بحفظ النوع. ويتربط على ذلك ، من ثم ، أن حكومة ما إذا سلبت رعاياها وأفقرتهم ، حق لهم مقاومتها " وهو عادة ما يحدث بالفعل ، فالطغيان يولد العنف والإرهاب والثورة . ففي رأى هاليفاكس ، أن الحكم المبني على القوة يتمخض عن تمرد مصحوب بالقوة .

"فالإرهابيون كما يقول - زيجينو بريجنسكى^(١) - مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق - لا يسقطون من السماء ، بل تفرضهم سياسات. وهو ما سبق أن حذرنا منه ماكيافيللي قائلا : " ليس هناك ما هو أشد هولا من غوغاء أقلت زمامهم وفقدوا رؤوسهم" .
لذلك..

فإن موجات التطرف، والإرهاب، والتمرد، والهبات الاجتماعية، والثورات الشعبية التى تعم المجتمعات من آن لآخر، ما هى إلا صور من صور الصراع الاجتماعى ، تحدث تعبيرا عن ضرورات التغيير، تلجا إليها الشعوب والجماعات عند اختفاء العدل فى الحياة الاجتماعية، وغياب الحرية فى الحياة السياسية . فلقد أظهرت لنا صفحات التاريخ، أن مياها كثيرة، ودماء، كانت تجرى فى النهر قبل أن تنتزع^(٢) الشعوب، من أنياب الطغاة، حريتها فى الاختيار، وحقها فى تداول السلطة، ونصيبها فى مجمل الثروة .

* ففى رأى جيدنز^(٣) ، صاحب كتاب "الطريق الثالث" أن العنف
Violins ينشأ ببساطه فى اغلب الأحيان من صدام المصالح من أجل السلطة .. ومن ثم نرى أن هناك كثيرا من الأوضاع المادية التى يتعين النضال ضدها والحد منها وتغييرها بكل صرامة وجدية.

* أما الماركسيون، فبأنهم، بصفة عامة ، يرون أن العنف
Violins يمثل صورة من صور الرفض، ولكنه وحده لا يحدث تغييرا اجتماعيا جذريا. فالقوة، بمعناها الشامل هى أساس كل تغيير

جنري. إذ أن إنجلترا كان قد انتقد دوهرنج E. Duhring لمحاولته " تقديم العنف كشيء قائم بذاته " وماركس قرر أن العنف Force هو قابلة كل مجتمع قديم يحمل في أحشائه مجتمعا جديدا " وأضاف علي الفور " وهو نفسه قوة Power اقتصادية ". أما لينين فإنه لا يربط التطور التاريخي بالعنف السافر Violins ، بل بالقوة المادية Power : " لم تحسم مسألة كبري علي الإطلاق إلا بالقوة المادية " .

والخلاصة..

- أن التطور الاجتماعي والتقدم الإنساني يرتكزان على ثلاثة أركان
- * الأول: هو تطوير القاعدة الإنتاجية.
 - * والثاني: هو تطوير العلاقات الاجتماعية.
 - * والثالث : هو تطوير الدولة والتنظيم الاجتماعي .

والتغذية بين هذه الأركان مرتدة ، بمعنى أن أيا منها يؤثر في الآخر ويتأثر به (feed back process)، يسهم في تطويره أو يتسبب في إعاقته. لذلك، فإن أى مشروع للنهضة لابد أن يوجه برامجه ويخصص موارده لتطوير هذه الأركان الثلاثة في آن واحد . أى يوجه إلى القاعدة الإنتاجية كي تصبح أكثر تقدما بهدف حل مشكلة النسدة، وإلى علاقات الإنتاج كي تصبح أكثر عدالة بهدف حل مشكلة التوزيع، وإلى الدولة كي تصبح أكثر ديمقراطية بهدف حل مشكلة السلطة . وتلك هى شروط التطور من المنظور الاجتماعي .

الديموقراطية والعولمة

من المشاهد أن التطور الاجتماعى والاقتصادى لم يكن، فى أى بلد من البلدان، فى الماضى أو فى الحاضر ، يتم بمعزل عن محيطه العالمى. فلقد كانت وظلت العلاقة بين الدول فى حالة تأثير وتأثر وأخذ وعطاء. غير أن وتيرة نمو هذه العلاقات قد تسارعت وتوسعت فى العصر الراهن ، عصر العولمة globalization .

فقد انتهت الحرب العالمية الثانية، بهزيمة دول المحور، وهم : ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان الإمبراطورية، وانتصار الحلفاء، وهم: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من دول غرب أوروبا، وروسيا وحلفائها من دول شرق أوروبا ، وانقسام العالم إلى نظامين متعارضين ، هما: النظام الرأسمالى ونقضيه النظام الاشتراكى.

وفى خضم الصراع الدائر بين هذين النظامين ..

* إنهار النظام الاشتراكى وانقرط عقد الدول المنضوية تحت لوائه ، تحت وطأة المركزية والبيروقراطية والدكتاتورية.

* وانتصر النظام الرأسمالى ، بقوة الديمقراطية وديناميكية قوى السوق وقداسية الحرية الفردية .

وكما خضع المهزومون فى الحرب العالمية الثانية إلى المنتصرين وتبنوا فلسفتهم وثقافتهم ونظامهم الاقتصادى ، كذلك خضع المهزومون فى الحرب الباردة إلى المنتصرين وتبنوا فلسفتهم

وثقافتهم ونظامهم الاقتصادى ، وبذلك توج العالم نظاما اقتصاديا واحدا، هو النظام الرأسمالى العالمى ، الذى حل محل الحرب الباردة ، وسمى بالعولمة Globalization .

وفى سبيل سعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى السيطرة على العالم ودمج دوله فى إطار النظام العالمى الجديد ، كان قد تم إنشاء وتطوير ثلاث مؤسسات دولية هامة وهى:

* صندوق النقد الدولى .. كمؤسسة تتولى تحرير قوى السوق فى البلدان التابعة وتكيف اقتصادياتها كى تتلاءم مع نشاط المشروعات الخاصة.

* والبنك الدولى .. كمؤسسة تتولى تعبيد هياكل البنية التحتية الملائمة لنمو هذه المشروعات .

* ومنظمة التجارة الدولية (الجات) .. كمؤسسة تتولى ضمان حرية التجارة وإزالة كافة القيود والحواجز بين الأسواق الوطنية فى تلك البلدان والسوق الدولية .

وقد تزايدت هيمنة هذه المؤسسات على النظام الاقتصادى العالمى بعد انهيار المعسكر الاشتراكى وذيول التنقاضات العدائية بين الدول العظمى واعتمادها لاستراتيجية تكامل المصالح بديلا لاستراتيجية تصارع القوى، وهو ما أضفى على مجلس الأمن الدولى صفة القيادة الجماعية للعالم. وان كان ذلك يحدث، فى ظل توجيه وإشراف من

الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الدولة العظمى التى فرضت هيمنتها على العالم وجعلته يتقبل هذه الهيمنة Hegemony باعتبارها الوضع الطبيعي الدائم لسير الأمور .

ولأجل الترويج للسياسة الأمريكية بين شعوب العالم — حرر وليم كريستول و روبرت كاجان أبرز مؤسسى مشروع القرن الأمريكى الجديد .. كتاب " الأخطار المحدقة : الفرصة والأزمة فى السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية Dangers : Crisis and "Opportunity in American foreign and Defense Policy مساهمة منهما فى رسم السياسة الكونية الأمريكية. وفى هذا الكتاب ، طالبا بسياسة خارجية أمريكية تتبنى الهيمنة الخيرة Benevolent Hegemony كطريق لضمان السلام ودعم المصالح والقيم الأمريكية حول العالم. وذلك عن طريق نشر وتنفيذ برامج من شأنها تحقيق السيطرة الأمريكية على " اللحظة الفريدة" التى أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة، وضمان أن تمتد الهيمنة الأمريكية على العالم إلى نهاية القرن الحادى والعشرين.

وقد تجلّت حقيقة الهيمنة الأمريكية فى خطاب للرئيس الأمريكى بوش (الابن) فى يونيو ٢٠٠٢ الذى أعلن فيه بوضوح وبلا مواريه " أن من حق الولايات المتحدة أن تشن حربا وقائية — وتقوم بضربات استباقية إجهاضية — ضد أى دولة فى العالم، يمكن أن تمثل خطرا على مصالحها، ذلك أن القوة العسكرية الأمريكية غير قابلة للمنافسة

تحت أى قانون، ولذلك فإن الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة ، فى نظام عالمى خال من أى قوة عظمى أخرى منافسة ."

ومع تزايد السيطرة الكونية لهذه المؤسسات - وهيمنة الولايات المتحدة عليها - ونجاحها فى بناء الروابط العضوية بين دول المركز ودول الأطراف، تولت آلة الإعلام الغربية ، وشبكة الإنترنت الكونية، ووسائل النقل السريعة، وطرق الاتصال الإلكترونية، والمؤسسات المالية الدولية، والشركات متعددة الجنسية Multinational ، تيسير انتقال الأفراد والأفكار والأموال والمعلومات والسلع والخدمات، وتنمية مهارات الإنسان وتعظيم قدراته على طى المسافات واختزال الزمن ، منشئين بذلك ما يعرف بشبكات ما وراء الحدود القومية Beyond National . أما العصاة ، من الدول المارقة The Rouge States ، فقد تولت آلة الحرب الأمريكية مع حلفائها مهمة تأديبهم وتهذيبهم وإعادتهم إلى حظيرتها . وبذلك أصبح العالم سوقا رأسمالية واحدة ، وتحققت العولمة Globalization .

وكما رأينا، فإن العولمة ليست حالة ساكنة ، ولكنها عملية تاريخية تطورانية تتخلى فيها الدول تدريجيا ، طوعا أو كرها ، عن كثير من حذيق سيادتها الوطنية لصالح سيادة كونية تتشكل ملامحها، وتتبلور ألياتها عاما بعد الآخر على مدى طويل من الزمن. وهنا ينبه الصحفي الأمريكى المشهور توماس فريدمان^(٤) إلى أن العولمة ليست اختيار وإنما هى حقيقة اليوم، حيث لا يوجد سوى سبيل عالمية

واحدة الآن تعمل تحت إشراف وهيئة الولايات المتحدة الأمريكية،
التي تملك القبضة الخفية invisible fist التي تحمى سيادة اليد
الخفية Invisible hand التي تفسر هذه السوق
التنافسية Competitive Market .

ويقتر توماس فريدمان^(٥) بوحشية قوى السوق في ظل العولمة
ويشبهها بغارات "القطاع الإلكتروني" الذي يتكون من مجموعتين
رئيسيتين من الماشية:

- * الأولى، هي الماشية قصيرة القرون، وتضم جميع المتعاملين في
سوق الأسهم والسندات والعملات في العالم.
- * والثانية، هي الماشية طويلة القرون، وتضم الشركات المتعدية
الجنسية دولية النشاط.

وهو لا يخجل، وهو يخبرك بان انضمام دولتك - الذي لا مفر
منه - إلى الاقتصاد العالمي والالتحاق بالقطاع الإلكتروني، يعادل
تماما، طرح دولتك للاكتتاب العام. ثم يضيف ، بأن ذلك يعادل تحويل
دولتك إلى شركة عامة، لا يقتصر حملة أسهمها على مواطني بلدك
وحدهم، بل وأيضا، على أفراد الماشية ذات القرون أعضاء القطاع
الإلكتروني أينما وجدوا. ثم يحذرك ، من أن دولتك لن يكتب لها
البقاء ما لم تتعلم كيف تحصل على أفضل ما يمكن من هذا القطاع
دون أن تنسحق تحت أقدامه.

وعلى العموم، فإن العولمة، في رأي جوزيف إستجلتز Joseph Stiglitz الحائز علي جائزة نوبل في الاقتصاد (٢٠٠١) " لا يمكن اعتبارها خيرا مطلقا . وهي علي أي حال شيء حتمي لا مفر منه " .
وعلى هذا النحو، تبدو العولمة وكأنها قدرا محتوما، ومصيرا لا فكاك منه، ومآلا ترنو إليه البشرية، ونظاما يوحد سكان الأرض فسي مقابل سكان الفضاء المحتملين. فإذا كانت هي كذلك ، فما هي شروطها الموضوعية ؟ وما هي خيارات ارتياد دروبها ؟.

وفي محاولة للإجابة على هذه التساؤلات ..

ومن حصيلة استقراء دروس التاريخ واستلهام عبر الزمان، يمكن رصد ثلاثة متغيرات هامة كان لها الأثر الحاسم في ولادة العولمة ونموها كظاهرة كونية . وهي: تسارع عملية التقدم التكنولوجي، وانتشار المبادئ الليبرالية، وسيادة القيم الديمقراطية:

* وبالنسبة للتقدم التكنولوجي: يلاحظ أن الثورة الصناعية الأولى ، كانت قد أكسبت البرجوازية الأوروبية إمكانات هائلة في مجال إنتاج السلع والخدمات ، وأمدتها بالقوى المادية والثقافية والروحية التي مكنتها من دمج الأسواق الإقطاعية المنعزلة في أسواق رأسمالية قومية. كما أن الثورة العلمية التكنولوجية المعرفية المعاصرة، بما حققته من إنجازات هائلة في وسائل المواصلات وطرق الاتصال، وتبادل المعلومات والتجاسس السلعي والتوحيد القياسي للمنتجات،

كان لها الفضل الأول، فى نوبان تلك الأسواق القومية فى السوق الدولية الواسعة. إذ أن الاكتشافات العلمية المبهرة ، التى ظهرت على يد جاليليو وتيوتن واينشتين ومن لف لفهم وسار على دربهم من العلماء والبحاث، كان لها اكبر الأثر فى زيادة معرفة الإنسان بالكون والحياة، وأدت إلى تقدم البشرية ونمو الحضارة . ففي الغرب، تزامنت الثورة الصناعية العلمية مع عصر التنوير وبشرت بحرية الفكر واعتمدت العقل أساسا للمعرفة وتوصلت انه لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه. فالعقل، صار هو محك الحكم على الأشياء وليس النص الديني الذي كانت الكنيسة فيما سبق تحتكر تفسيره. وهو ما أفضى إلى عصر النهضة ثم عصر التنوير ومنه إلى عصر الحداثة والعولمة .

* وبالنسبة إلى الليبرالية: يلاحظ أنها قد أكسبت الوحدات الاقتصادية ديناميكية فائقة مكنتها من استيعاب منجزات ثورة العلم والتكنولوجيا فى إطار السوق الحرة ، التى يسميها الصحفي الأمريكى توماس فريدمان السترة الذهبية Golden attract jacket التى يتحلى بها المدعوون إلى دخول حفل العولمة بالملايس الرسمية .

* أما بالنسبة إلى الديمقراطية الغربية: فيلاحظ أنها قد تولت تدعيم قوة الأمة فى مواجهة طغيان الدولة، وحققت توازنا مستقرا بين السلطات والقوى الاجتماعية . وعن طريقها ، انتقل الحكم من سلطة الفرد إلى سلطان الشعب، وأصبحت الجماهير هى حامية

الأمن، وحراسة الحق، وداعية السلام دون تمييز بين جماعة وأخرى من حيث الجنس أو اللون أو العرق.

وبذلك تكون العولمة كما يقول انتونى جيدنز^(٧) ، ثمرة من ثمار عصر التنوير والحدائثة الغربى الذى نما تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والتفكير العقلانى، والإيمان بضرورة أن نخلص أنفسنا من عادات وأهواء الماضى كى نسيطر على المستقبل. فهى بذلك ليست إلا نتاج طبيعى لانتصار الثقافة الصناعية الغربية التى فرضت هويتها على العالم .

وفى هذا السياق..

يمكن تحديد إختيارات - أى دولة - للسير على درب العولمة فى ثلاثة مسارات رئيسة، وهى: تطوير القاعدة الإنتاجية، وتحرير العلاقات الاقتصادية، وتأسيس القيم الديمقراطية:

* وبالنسبة للمسار الأول : تجدر الإشارة إلى أن العولمة فى النهاية، ما هى إلا سوق كبرى لتبادل المنتجات والقيم . فإن لم يكن لدى أى دولة ما تبادله مع غيرها فإنها حتما سوف تقف خارج السوق، أى خارج إطار العولمة أو على هامشها فى أحسن الأحوال، أى أنها سوف تقف خارج إطار التاريخ . ومدخل الدولة، إلى إنتاج ما يمكن أن تتبادله مع غيرها ، هو تطوير القاعدة الإنتاجية وتحقيق التنمية البشرية، وآلياتها هى التعليم

والتدريب والبحث العلمى ونقل التكنولوجيا. وعلى هذا النحو، يصبح تحديث التكنولوجيا ضرورة عصرية للتعامل مع العالم الخارجى، فلم تعد المعارف التقليدية والفنون الإنتاجية المتوارثة صالحة للتكيف مع الظواهر الكونية سريعة التغير.

* وبالنسبة لمسار تحرير العلاقات الاقتصادية: فانه لمن المفيد، تحول شكل الملكية تدريجيا إلى الملكية الخاصة واكتساب الوحدات الاقتصادية حرية أكبر ومرونة متزايدة فى تخصيص الموارد وتعظيم الإنتاج، بشرط إنشاء آليات تضمن تحول توزيع الثروة تدريجيا، من الأقلية إلى الأغلبية، كى تصبح أكثر ميلا نحو الفئات والقوى الاجتماعية الأكبر عددا والأكثر إسهاما فى النشاط الاقتصادى .

* أما بالنسبة لمسار الديمقراطية: فانه يكتسب أهمية كبيرة بين الشروط الأساسية للسير فى درب العولمة وجنى ثمارها . وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فمن المشاهد أن النظام العالمى الجديد يمكن أن يأتى بالنظم الديمقراطية على حيازة أسلحة الدمار الشامل، لكنه لا يتسامح مع النظم الاستبدادية عند مجرد امتلاكها أسلحة الدفاع المحدودة . لأنه فى ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يصبح الحكام الطغاة ، خطرا على بلادهم وعلى غيرهم، بينما تظل الديمقراطية هى آلية الاستقرار، وصمام الأمان، والخيار الوحيد لصيانة الحضارة الإنسانية والاحتياز لخيار السلام.

وفي هذا السياق ، يري فوكوياما أن المكونين الأساسيين
للديموقراطية الليبرالية مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا .

* فالليبرالية: هي سيادة القانون والإقرار بحق حرية التعبير وحق
حرية التملك.

* والديمقراطية: هي حق جمع المواطنين في الاشتراك في
الانتخابات وتشكيل روابطهم السياسية وإبداء آرائهم بكل حرية.

وهكذا ..

فان العولمة، ظاهرة كوكبية، ولدت لتبقى وهى ذات خصائص
اقتصادية واجتماعية وثقافية. وخيارات أى دولة للسير فى دروبها،
تتبلور فى الآتى:

- تحديث التكنولوجيا كمدخل لتنمية القوى البشرية وتطوير القاعدة
الإنتاجية وحل مشكلة الندرة.

- والإصلاح الاقتصادي، كمدخل لتطوير العلاقات الاقتصادية وإعادة
التوازن إلى علاقات الإنتاج وحل مشكلة توزيع الثروة.

- والديمقراطية كمدخل لتطوير المؤسسات وترشيد آليات التغيير
وحل مشكلة تداول السلطة .

فالديمقراطية..إن .. ركيزة أساسية للولوج إلي عصر النهضة !!
فلا نهضة دون تداول السلطة بين جميع المواطنين على المشاع!!.

فالديمقراطية .. إذن .. هى بداية التاريخ !!

أما المساواة .. فهى .. نهاية التاريخ !!

(٢) المساواة .. هي نهاية التاريخ

وصل التفاوت فى الدخل بين الأغنياء والفقراء على المستوى العالمى حداً يندُر بالخطر إذ أن الهوة بين أولئك وهؤلاء قد اتسعت بصورة مفرّعة حيث مثلت ٣٠ ضعفاً بين أغنى ٢٠% وأفقر ٢٠% من السكان فى سبعينات القرن الماضى، لكنها تفاقمت تدريجياً بعد ذلك إلى أن بلغت ٧٤ ضعفاً عام ٢٠٠٢.

وعدم المساواة على هذا النحو يرجعها الاقتصاديون والفلاسفة الليبراليون إلى طبيعة النظم الاستبدادية الشمولية فى البلدان المتخلفة تلك الطبيعة التى تند المبادرة الفردية وتكبث نمو القوى المنتجة، ويرى هؤلاء أن إحلال الديمقراطية الليبرالية محل الشمولية المركزية، كفيل بإحلال التقدم محل التخلف وردم الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء. ومن هؤلاء كان ذائع الصيت فرنسيس فوكوياما اليابانى الأصل الأمريكى الجنسية.

ففى عام ١٩٩٢ نشر فرنسيس فوكوياما كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" الذى نال شهرة عالمية واسعة وحقق ذيوعا وانتشارا عظيما، وبرهن فيه: على أن الديمقراطية الليبرالية:

- سواء بتوجهاتها الفردية (رأسمالية دعه يعمل).

- أو بتوجهاتها الاجتماعية (الطريق الثالث).

كفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادى والمساواة الإنسانية بدرجة لم يعهدها التاريخ الإنسانى من قبل . وهو فى ذلك يتفق فى رأى مع

كل من هيجل والكسندر كوجيف. وثلاثتهم يتفقون مع ماركس فى الغايات ولكنهم يختلفون معه فى الوسائل، فغايات الجميع هو تحقيق العمالة الكاملة دون تضخيم أو ركود .

ونحن هنا لسنا بصدد تقديم رؤية نقدية لأفكارهم (رغم يوتوبيتها) فهم سعداء بما أنجزوه وفخورون به ، ولكننا فقط نسعى إلى الإمساك بخطوطها العريضة وإبراز جوهرها وما ترمى إليه ، بهدف استخلاص الدروس والعبر المستفادة منها.

فنحن .. وهم .. نعيش واقعين مختلفين ولكن فى زمن واحد .. فنحن متخلفون .. وهم .. متقدمون ، هم فى عالمهم يسعون إلى امتلاك الجنة، ونحن فى عالمنا نحلم بالخلاص من النار. هم فى نهاية التاريخ، ونحن فى بدايته. فماضيهم هو حاضرننا، وحاضرهم هو مستقبلنا المنشود وغايتنا المرتجاء .

وفى محاولة لاستقراء أفكارهم، نستخلص أن ثلاثتهم (هيجل، وفوكوياما ، وكوجيف) قد اتفقوا على أن الديمقراطية الليبرالية هى الجنة التى يصنعها الإنسان العادى على الأرض ولذا فهى تمثل نهاية التاريخ، The End Of History فكل ما فيه من مؤسسات وقيم وأساليب حياة يقترب من حد الكمال، وأن الإنسان السعيد الذى يعيش فيها هو خاتم البشر The Last Man.

فالديموقراطية الليبرالية، فى رؤيتهم، تشكل نقطة النهاية فى التطور الأيديولوجى للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشرى، وبالتالي فهى تمثل نهاية التاريخ، وتحقق العصر الذى لن توجد فيه

أحداث هامة، أى لن توجد فيه أحداث غير عادية تستحق التسجيل
فكل الرغبات قد تم إشباعها دون نقصير.

ويرى فوكوياما، من جانب، أن تاريخ الشطر الأعظم من البشرية
يتجه فى عصرنا صوب الديمقراطية الليبرالية ويرجع ذلك فى رأيه
إلى سببين مستقلين:

(الأول) .. يتصل بالاقتصاد.. أى بصراع الإنسان ضد الطبيعة من
أجل خلق المنفعة وإشباع الحاجة . فالطبيعة هى مملكة الضرورة.
(والثانى) .. يتصل بصراع الإنسان ضد أخيه الإنسان من أجل
المساواة . فالمساواة هى مملكة الحرية .

* وفيما يتصل بالاقتصاد والسيطرة على الطبيعة: يرى فوكوياما أن
اقتصاد السوق الحرة قد انتشر ونجح فى خلق مستويات من
الرخاء المادى لم تعهدها البشرية من قبل ، سواء فى الدول
الصناعية المتقدمة، أو فى دول كانت وقت الحرب العالمية الثانية
جزء من العالم الثالث الفقير. وهو يعزى ذلك إلى تطور العلوم
الطبيعية والتكنولوجيا الحديثة فهما معا لعبا الدور المحورى
لبلوغ تلك الغاية. ومن جانب.. يرى فوكوياما، أن الرغبة
المقترنة بالعقل هى التى تفسر نضال الإنسان من أجل التقدم
المادى أى التصنيع وتفسر جوانب كثيرة من الحياة الاقتصادية
بوجه عام .

* وفيما يتصل بالصراع من أجل المساواة: يستند فوكوياما إلى فكر هيجل الذى يرى بأن الإنسان دون غيره من المخلوقات لديه استعداد طبيعى للمخاطرة بحياته فى سبيل مبادئ وأهداف أرقى وأكثر تجريدا تتجاوز إشباع غرائزه بما فيها غريزة حب البقاء، أى يخاطر بحياته من أجل نيل اعتراف الآخرين بأدميته. فالإنسان، قد يضحي بحياته عندما يدعو الواجب من أجل نشر وحماية قيم سامية وأهداف نبيلة. ولذا، فإن الرغبة العقلانية فى نيل التقدير والاحترام على أساس من المساواة هى التى تفسر نضال الإنسان من أجل إرساء قواعد الديمقراطية الليبرالية ونيل الحرية .

وهؤلاء الثلاثة (هيجل وفوكوياما وكوجيت) ، يستندون فى رؤيتهم إلى فكر سلفهم أفلاطون Plato الذى يشير إلى أن السروح الإنسانية مسكونة بثلاث قوى هى: الشهوة، والعقل، وعزة النفس .Thymus

ونستخلص من ذلك :

أن ثلاثتهم (هيجل ، وفوكوياما ، وكوجيت) يتفقون على أن الدولة الديمقراطية الحديثة قد أخلت الاعتراف بالمنزلة الذى يقوم على أساس المساواة محل علاقة ائسادة بالعبيد التى كانت سائدة قبل اعتناق شعوبهم مبادئ الديمقراطية الليبرالية ، وبذلك حققت للإنسان هدفا نبيلًا كان يسعى إليه طوال تاريخه الطويل وهو الاعتراف بأدميته وإنسانيته مما أكسبه قيمة معنوية هائلة ، وهو ما

أرضاه إرضاء كاملاً، ولذلك فإن دولة الديمقراطية الليبرالية الحديثة أصبحت تمثل المرحلة الأخيرة من تاريخ البشر لأنها صارت مرضية تماماً للإنسان المعاصر الذى يسعى إلى المجد ويطلب العلا وإن واجهته الخطوب والمهالك.

وكان هيجل قد توصل - من قبل - إلى أن صراع الإنسان من أجل التقدير ونيل الاعتراف هو المحرك الأول للتاريخ وليس الصراع الطبقي كما كان ماركس يرى .

* والصراع من النوع الأول : دوافعه أهداف نبيلة وقيم مجردة .

* أما الصراع من النوع الثانى : فدوافعه أهداف اقتصادية وقيم مادية.

ورغم هذا الاختلاف بينهما حول الدافع وراء حركة التاريخ إلا انهما (هيجل وماركس) يتفقان معا على أن التاريخ البشرى يسعى حثيثاً نحو غاية نهائية وهى المساواة .

* غير أن الأول (هيجل) يرى أن المساواة فى ظل الليبرالية هى نهاية التاريخ.

* بينما الثانى (ماركس) يرى أن المساواة فى ظل الاشتراكية هى غاية التاريخ المنشودة وعلمته النهائية .

فكلاهما (الاشتراكية والليبرالية) تنشدان تحقيق المساواة التى هى المطلوب النهائى للبشرية .

ولكن .. لأن الاشتراكية الماركسية، قد ولى عهدا وانقضى أجلها
وغربت شمسها وصارت أثرا بعد عين ، فإن فوكوياما يضع أمل
البشرية كله فى تحقيق جنة الليبرالية .

غير أن الواقع والمثال لا يتطابقان فى كثير من الأحيان.

ولذا، فإن فوكوياما ومن معه ، من أهل اليمين وأهل اليسار على
السواء، يرون أن الليبرالية مع إنجازاتها العظيمة إلا أنها لم تحقق ما
ينشده الإنسان من مساواة كاملة مع أخيه الإنسان ، سواء فى إشباع
الرغبات الاقتصادية أو نيل الاعتراف ، ويتوقعون أن عدم المساواة
الاجتماعية سيظل يورق المجتمعات الليبرالية لعدة أجيال . فرغم قدرة
الرأسمالية على خلق قدر هائل من الثروة، فستظل عاجزة - فى
المدى المنظور - عن إشباع الحاجة الإنسانية إلى الاعتراف
المتكافئ- فقد تحولت مشكلة الفقر فى ظلها من مشكلة.. تلبية
الحاجات الطبيعية للإنسان إلى مشكلة خاصة بنيل التقدير وتأكيد
الاحترام.

وعدم المساواة كظاهرة اجتماعية - على هذا النحو- توجد فى
المجتمعات الليبرالية، كما توجد أيضا فى المجتمعات الشمولية .
ورغم أنها فى المجتمعات الثنائية أكبر شدة وأكثر قسوة من الأولى ،
إلا أن ظهورها فى المجتمعات الليبرالية يكون أكثر وضوحا ، والتعبير
عنها يكون أكثر إلحاحا، بسبب توفر الحريات السياسية والحريات

المدنية التى تنمى الوعى وتحمى حرية الرأى وتكفل وسائل التعبير ،
أما فى المجتمعات الشمولية فبتم كبتها .

وهذه المسألة، يشرحها توكوفيل موضحا أن الناس يستسلمون
لعدم المساواة أو يقبلونها كلما كانت الاختلافات بين الطبقات أو
الفئات الاجتماعية كبيرة ومستندة إلى تقاليد قديمة راسخة ، محمية
بقوى سياسية باطشة. وعلى النقيض من ذلك ، فحين يتوافر الحراك
الاجتماعى، وتتقارب الجماعات فيما بينها ، وتتأسس الديمقراطية
يزداد إحساس الناس بالاختلافات المتبقية ويشند سخطهم عليها ،
ويزداد إصرارهم على تصفيتها.

وتلك العدالة المنشودة هى النقيض لعدم المساواة القائمة ...

وللعدالة مفهومان:

* المفهوم الأول، تتبناه المدرسة التقليدية التى ترى أن واجب الدولة
ينحصر فى توفير الحريات المتساوية للجميع لممارسة قدراتهم على
نحو متساو. وهذا المفهوم لمعنى العدالة يتسق مع ما عناه أرسطو
عندما تحدث - من قبل - عن معاملة الحالات المتماثلة معاملة
متماثلة .

* والمفهوم الثانى، تتبناه المدرسة الحديثة . إذ أن الفقه الحديث
يذهب إلى أنه من واجب الدولة، ليس فقط أن توفر للأفراد حريات
متساوية (المساواة القانونية)، ولكن أيضا تضعهم بقدر الإمكان فى
ظروف فعلية متساوية (المساواة الاجتماعية) حتى ولو تطلب ذلك
معاملتهم بطريقة غير متساوية .

والمساواة، القانونية والاجتماعية - على هذا النحو - قضية عامة في الحياة البشرية، لأنها شرط للعمل المنتج والإبداع . وهذا ما أشار إليه ماثيو أرنولد (٩) .. شاعر وناقد من القرن التاسع عشر ، بقوله في مقال له بعنوان "المساواة" : "هل يمكن لأحد أن ينكر أن العيش في مجتمع من الأنداد المتساوين يميل بالإنسان -على وجه العموم- لأن ترتفع معنوياته، وأن تعمل إمكانياته بيسر وفاعلية ؟ وهل يمكن لأحد أن ينكر أنه لو عاش في مجتمع يجعله في إحساس دائم بامتياز الآخرين عليه وبأنه بلا قيمة على الإطلاق ، فإن من شأن هذا الإحساس - على وجه العموم كذلك- أن يجعله مكتئبا وعاجزا شبه مشلول ؟" .

ومطلب العدالة والمساواة -على هذا النحو- كان هاجسا ملحا على الفيلسوف الفرنسي العظيم جان جاك روسو (١٠) (١٧١٢-١٧٧٨) : " فالعقد الاجتماعي - عنده - يجعل الذين يكونون بطبيعتهم غير متساوين .. متساوين بموجب حقهم المشروع عرفا وقانونا" .

ويتفق كوجيف معه في الرأي فيقول : " أن المجتمع الليبرالي يمكن أن يوصف بأنه قد حقق الآن "ملكوت الحرية" الذي تحدث عنه ماركس ، بفضل إشباعه الفعال للحاجة الطبيعية ، والسماح للناس بالحصول على ما يريدون في مقابل حد أدنى (بكل المعايير التاريخية) من العمل.

المساواة .. إذن .. هي نهاية التاريخ !!

(٣) طريق ثالث .. وسط بين الرأسمالية والاشتراكية

كان فلاديمير إيليتش اليانوف المعروف باسم لينين (١٨٧٠-١٩٢٤) Lenin قد نجح في القيام بثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا عام ١٩١٧، منشئاً بذلك أول دولة اشتراكية على أساس من المبادئ الماركسية، بعدما أضفى عليها من فكره ، وسياساته ، وتكتيكاته، ما جعل رفاهه ومريديه في روسيا ، وفي العالم ، يقرنون اسمه مع ماركس في مذهب واحد هو "الماركسية اللينينية".

وفي التطبيق، كان لينين ، قد أنهى تماماً أي أساس قانوني أو عملي للملكية الخاصة، وكسر بذلك سلسلة تعود جذورها إلى روما والقانون الروماني، وأدخل بذلك حقيقة جديدة في علم الاقتصاد، وهي وجود بديل للرأسمالية، فبالى جانب النظام الرأسمالي الكلاسيكي ظهرت الاشتراكية، والشيوعية أيضاً، فلم تعد السوق هي التي تقرر ماذا ننتج، إذ حلت محلها سلطة مركزية، يفترض فيها الرشيد عند تقدير احتياجات الناس. ويفترض لديها القدرة على إشباعها .

وبعد الثورة الروسية بنحو ثلاثة عشر عاماً، جاءت سنوات الكساد الكبير The Great Depression الذي عم النظام الرأسمالي بأكمله، وسبب البؤس والفاقة، ونشر الذعر والخراب أينما حل طوال السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ ، إذ حدث انكماش شديد في الأسعار، ترتب عليه إفلاس في الزراعة والصناعة ، وانتشرت البطالة، مسببة بؤساً ، وشقاءً، وجوعاً للطبقة العاملة ، وتدهوراً في

معيشة الفئات العريضة من السكان. وبصفة خاصة : الأطفال ، وكبار السن، والمتعطلين عن العمل، الذين افتقدوا المأوى والمعيشة الكريمة والملاذ الآمن والسكن.

وفى غمار ذلك، بدا الأمر، وكان نبوءة ماركس بحتمية انهيار الرأسمالية قد تحققت بأسرع ما كان يأمله ويرجوه، ليس فقط بسبب سوء توزيع السلطة، وسوء توزيع الدخل، ولكن أيضا بسبب تفشى البطالة، وتوحش البؤس، وانتشار الخراب .

وهنا يشير الدكتور جلال أمين ، إلى أن الماركسية لم تظهر وتكتسب انتصارا أقوى إلا بعد أن بدأت الرأسمالية فى التغير وأصابها الاحتكاس بعد الاحتكاس فى صورة تتابع الدورات الاقتصادية ، وحلول الاحتكار محل المنافسة الكاملة ووضوح ازدواجية التناقض بين الثراء الفاحش من جانب والفقر المميت من جانب آخر .

إذ أنه بعد الكساد العظيم، بنحو خمس سنوات فقط ، حلت الكارثة الكبرى بالنظام الرأسمالى وبالعالم أجمع، عندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى الفترة من ١٩٣٨-١٩٤٥ بين الدول الرأسمالية المتنافسة على خيرات السوق الدولية. وهم : دول المحور وتضم ألمانيا وإيطاليا واليابان، فى مواجهة دول الحلفاء وتضم غرب أوروبا وأمريكا وروسيا تلك الحرب التى راح ضحيتها نحو ٩٠ مليون نسمة بين جريح لا أمل فى شفائه وقتيل أسلم الروح.

وفى أتون تلك الحرب، كان من الضرورى أن يتقاسم الفقراء والأغنياء التضحيات، الفقراء بأرواحهم، والأغنياء بأموالهم . إذ كان

الفقراء يحمون الأغنياء ويحفظون عليهم حياتهم وأموالهم ، فكان من الضروري بعد الحرب أن يكافؤا على صنيعهم، بأن تفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، ليعاد توزيعها ويجرى ضخها فى شرايين الاقتصاد فى صورة تحويلات لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية، وتعويضات البطالة، وتحسين مستوى معيشة الفقراء.

وعلى أثر تلك الحرب توسعت الشيوعية، وبسطت سطوتها، وأقامت دولتها فى كل دول شرق أوروبا ، ومدت نفوذها الفكرى وتأثيرها السياسى إلى كل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وحركات التحرر الوطنى فى كل بقعة على الكرة الأرضية ، وفى السماء أيضا ، عندما أطلقت روسيا أول قمر صناعى يحمل أول إنسان إلى الفضاء .

وجاء إنشاء حلف وأرسو نذيرا بإمكانية سقوط بلدان أخرى، فى أسر النظام السوفيتى، مما أزعج الرأسماليين ، وشحذ همة المفكرين البرجوازيين، وحفزهم لتطوير نظامهم الاجتماعى، وتعديل أفكارهم الاقتصادية، فحاول البعض منهم الخروج من دائرة الفكر الكلاسيكى، والبحث فى اتجاهات أخرى بديلة .

وهنا يشير ميشيل بو^{١١}؛ إلى أن الأزمة الرأسمالية العامة قد فاقمت من مشاعر الضيق والقلق إزاء النظرية الاقتصادية ، وأصبحت المنافسات والمواجهات بين الرأسماليين تتسم بالعنف والقسوة ، وقد تبلورت هذه الموجهات فى تيارين:

* التيار الأول: يشمل الاقتصاديين الذين يؤمنون بأن اقتصاد السوق يوفر الآليات اللازمة للتوافق تلقائياً مع الصدمات خارجية المصدر.

* والتيار الثاني: يشمل الاقتصاديين الذين يعتقدون -على العكس- بأن الرأسمالية الليبرالية تعاني خللاً خطيراً ، ويتعين الإطاحة بها أو تغييرها بعمق، أو أن يتم على الأقل تدخل نشط واسع النطاق من جانب السلطات العامة لتفادي انهيارها ، ويوفر بلسم شافى يخفف من آلام ومعاناة المهمشين الذين لا تشملهم التنمية، لإتقاء مخاطر تمردهم الاجتماعي وثورتهم السياسية.

و مثل هذه السوق التى تعمل آلياتها على أن يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً قد أدانتها مسارى جيهينزو " فى مؤلفها "تهاية الديمقراطية" بقولها : "إن اقتصاد السوق الخالي من الضوابط -وحيث المال هو المحرك والهدف الوحيد- يوسع الفجوة بين الطبقات ويولد العنف و الفساد " .

وهذه الظاهرة. أدانها أيضا الدكتور حازم الببلاوى حيث يقول: " لقد جاءت الأزمة المالية الأخيرة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) تنبه العالم إلى أن اقتصاد السوق مع أنه يتمتع بحيوية وقدرة هائلة على النمو والازدهار، ولكنه بنفس الدرجة قادر على الجموح، وتركيز الثروات في أيدي الأقلية مع تعريض الاقتصاد لمخاطر غير محسوبة وأزمات طاحنة، فالاقتصاد السوق لا يسير على قدم واحدة، بل هو يحتاج إلى دولة قوية تراقب وتضع الضوابط وتمنع التجاوزات، فالسوق وحدها

تصبح قوة غاشمة تحتاج إلى "كوابح" ، وذلك بلا مغالاة حتى لا تقتل حيوية السوق، وبلا تهاون حتى لا تتوحش.

و كان كوندورسيه^(١٤) (١٧٤٣-١٧٩٤) Condorcet قد نبه من قبل إلى مخاطر التفاوت الطبقي والظلم الاجتماعي واحتج عليها وسجل في أحد التقارير : "أن كل مجتمع كبير غنى يضم عددا كبيرا من الفقراء، يصبح نقيسا وفسادا" ، واقترح من أجل تعديل عناصر عدم الاستقرار في المجتمع: "إنشاء مؤسسات تقدم المعونات ، والثروات إلى الجزء الفقير من الشعب" .

وعن عمق هذه الأزمة يقول مارشال^(١٥) : "كانت المواطنة والنظام الطبقي الرأسمالي في حالة حرب خلال القرن العشرين ، ولم يكن اتساع نظام الحقوق الاجتماعية مجرد محاولة للقضاء على السخط الواضح الناجم عن حالة الفقر المستشرية بين أدنى شرائح المجتمع، التي لم تعد قاعة بالارتفاع بالمستوى الأدنى المنخفض عما هو دون قاع البناية الاجتماعية، مع ترك البنية الفوقية على حالها مثلما كانت ، وإنما تعمل على إعادة صوغ البنية بأكملها " ويضيف : " إن اكتساب حقوق المواطنة السياسية هيا للطبقة العاملة قوة كافية ليكون صوتها مسموعا " .

وفي نفس السياق ، يؤكد كروسلاند^(١٦) أنه " يتعين أن تهدف سياسات المستقبل إلى خفض التفاوتات والنزاعات الاجتماعية ، إذ أن السخط الاجتماعي يتولد أساسا من حالة يعجز فيها الناس عن أن يجدوا لانفسهم في المجتمع ما يتناسب مع مواهبهم - بينما من

يشغلون مواقع الثروة والسلطة قادرين على ضمان أبدية امتيازاتهم عبر الأجيال - فالفرص المتساوية غير كافية ، وأن تحقيق أكبر قدر من المساواة الاجتماعية يعنى نظاما اجتماعيا يركز على أكبر قدر من المساواة، ويعنى خفضا للثروات الموروثة " ... وأن هذا يعد شرطا ضروريا لتحقيق مزيد من "الحرية والإخاء والمساواة فى الحياة" .

وفى نفس السياق ..

* وفى عام ١٩٥٩ - وبالتحديد فى شهر يوليو - كتب المفكر الاشتراكى الأمريكى الراحل مايكل هارنجتون مقالا بعنوان " الخمسين مليون فقير..البشر المنسيون فى مجتمع الوفرة "، جاء فيه: "أن نحو ثلث سكان أمريكا هذا العام (عندما كان عدد السكان آنذ يقدر بنحو ١٨٠ مليون نسمة) يعيشون تحت المستوى اللائق أو المقبول فى أمريكا للحياة .. لقد تركهم خلفه التقدم الاقتصادى والرخاء الذى نعلم أننا حققناه منذ بداية الحرب العالمية الثانية..ثم تبع ذلك بنشر كتاب له بعنوان: " أمريكا الأخرى" .. الفقر فى الولايات المتحدة" تحدث فيه عن رعب الشعور بالحرمان والضياع وسوء المعاملة والفقر والاستغلال الذى يعانى منه السود وفقراء البيض الأمريكان. واستجابة لدعواه عينه الرئيس الأمريكى الاسبق جون كيندى مسئولاً تنفيذياً لبرنامج "المجتمع العظيم" الذى سعى الى القضاء على الفقر فى

أمريكا. ولكن للأسف الشديد فقد تراجعت تلك الأحلام تحت وطأة الحرب الأمريكية فى فيتنام التى ابتلعت الاموال التى كانت مخصصة للفقراء. وبقيت مشكله الفقر كما هى .بلا حل.

* وإثر فشل الحرب الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون فى العراق وأفغانستان، وتكاليقها الباهظة دون أمل فى النجاح تفاقمت أزمة النظام الرأسمالى فى العام الحالى (٢٠٠٨). ولأن الأزمة الرأسمالية العالمية الراهنة جاءت عميقة بدرجة تنذر بالخطر، ولأن ثورة الفقراء على الاثرياء كامنة مثلها مثل النار تحت الرماد، فقد تم لأول مرة انتخاب رجلا أسود رئيسا لأمريكا البيضاء، هو باراك أوباما، رافعا راية التغيير CHANGE كى يحى من جديد أحلام برنامج جون كيندى عن "المجتمع العظيم".

غير أن هذه السياسة التى يبشر بها أوباما مثلما لها مؤيدون لها أيضا معارضون، فهى سياسة يؤيدها الديمقراطيون ويعارضها الجمهوريون وعلى رأسهم مرشحهم إلى الرئاسة السيناتور جون ماكين.

- ففى إحدى جولات أوباما الانتخابية، قابله سيباك يدعى جون الذى أصبح بعد هذه المقابلة من المشاهير، وسأله عن حقيقة الضرائب التصاعدية التى ينوى فرضها على الشعب لتمويل مشروعاته الاجتماعية وابدأ له تخوفه منها. فقال له أوباما مادام دخلك أقل من ٢٥٠ ألف دولار سنويا ستكون الضرائب منخفضة، وإن زاد عن ذلك فعليك أن تمد يد العون إلى الفقراء من شعبك لمساعدتهم بجزء من ارباحك فى شكل ضرائب. ولإيضاح فحوى برنامجه وعد

أوباما ناخبيه بأنه سوف يخصص من حصيلته تلك الضرائب ما يكفى لتوفير ٢,٥ مليون فرصة عمل فور توليه الرئاسة وأن تشمل مظلة التأمين الصحى والعلاج المجانى جميع الأمريكيين دون استثناء بصرف النظر عن لون البشرة أو محل الميلاد.

- وفى الجانب المقابل، تلقف منافسه على الرئاسة المرشح الجمهورى جون ماكين هذه القصة معارضاً لها وحولها إلى قضية فكرية (قضية رأى عام) قائلاً من وجهة نظر مخالفة: "أن الشعب الأمريكى أصبح أعظم شعب فى العالم لأنه عرف كيف يصنع الثروة ولا يوزعها"، بل وزاد على ذلك قائلاً "بوجوب مساعدة رجال الأعمال الذين يخلقون القيم، لأن فرض الضرائب عليهم يثبط همهم ويقوض نشاطهم".

وهذا معناه ..

أن فكر (أوباما) منحاز لعموم الفقراء، بينما فكر (ماكين) منافسه على الرئاسة منحاز لرجال الأعمال الأثرياء، وهو ما سبق أن ناقشناه فى الجزء الأول من هذا الكتاب، وأدنا فيه فكر الاقتصاديين الأشرار الذين يروج لمقولة: "أن مساعدة الفقراء تزيدهم فقراً" لأن المساعدة تشجعهم على الكسل والالتكالية وتحبذ الفراغ على العمل، أما مساعدة رجال الأعمال فتدفعهم لمزيد من العمل والاجاز وتوسيع الاستثمار.

وهو ما تنبه إليه الأمريكان عندما انتخبوا أوباما ليتولى الرئاسة كى يحقق لهم حلم المجتمع العظيم (وخذلوا ماكين). وهذا معناه

أنهم اختاروا "سياسات الطريق الثالث" طريق الديمقراطية الاجتماعية الذى بشر به أوباما بديلاً لسياسات الليبرالية المتوحشة التى يروج لها ماكين.

ويرى الفيلسوف الانجليزى المعاصر انطونى جيدنز أن سياسات الطريق الثالث، الذى يعنى اشتراكية السوق المجسد فى دولة الرفاة، هى التى تمثل جوهر الحصاد لهذه الرؤى الجديدة التى تسعى الى تحقيق "المجتمع العظيم".

ونحن إذا راجعنا تاريخ الفكر الاقتصادى الحديث للتعرف على بدايات التفكير فى سياسات الطريق الثالث لوجدنا انه بفضل الثورة الكينزية التى اعقبت ازمه الكساد العظيم الاولى فى الفترة (٢٩-١٩٣٣)، والأفكار الاجتماعية التى سارت فى سياقها، حلت الدولة الديمقراطية الراعية، محل الدولة الكلاسيكية الحارسة، وأصبحت طوق النجاة للرأسمالية من الانسحاق أمام الشيوعية، فلم تعد الدولة حارسة لرجال الأعمال، مصالحهم وأموالهم ونشاطهم الاقتصادى. وإنما أصبحت راعية للشعب كله بما فى ذلك : العمال، وكبار السن، وفقراء الريف والحضر، والأقليات الضعيفة، والمستهلكين، والمزارعين، وحماة البيئة، والمطالبين بإنشاء المساكن، وتوفير النقل العام، وخدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات العامة والاجتماعية على وجه العموم. وبذلك تحققت الرفاهية للجميع. وكانت الضرائب هى وسيلة الدولة لتمويل برامجها الاجتماعية.

ولم تكن الضرائب التصاعدية، المفروضة على الدخل والثروة، وبالا على النظام، بل إن تحولها من الميسورين إلى المحرومين

والفقراء والمساكين، قد حقق دعماً لرفع الميل الحدى للاستهلاك، وعزز الكفاءة الحدية للاستثمار، وقوى من فعالية كل من : المضاعف والمعدل فى تسريع عملية النشاط الاقتصادى ، الأول فى سوق العمل، والثانى فى سوق رأس المال^(١٧).

وفى الحقيقة ، كان النظام الرأسمالى مهددا بانتشار الاشتراكية فى الداخل، وهجوم الشيوعية من الخارج ، لذلك رأى بعض المفكرين، وكذلك السياسيين، ضرورة تعديل النظام الكلاسيكى، وإصلاح آلياته، وتصحيح عيوبه البارزة، والتخفيف من حدته الصارمة، من أجل تجنب احتمالات انتشار الثورة، وتفشى التمرد، وشيوع الفوضى، وخاصة أن سلفهم الفيلسوف الاغريقى العظيم أرسطو كان قد كشف لهم من قبل "أن أهم دافع يهيج النفوس للثورة هو الرغبة فى المساواة ، لأن المواطنين متى رأوا أنفسهم ضحية لضروب من الامتيازات ثاروا ناشدين المساواة "

وفى سبيل اتقاء مخاطر تلك الثورة ، تبنى الكينزيون سياسات توفر معاشات تقاعدية للشيخوخة ، وتعويضات معقولة عن البطالة، وتدير الدعم لنقابات العمال، ووضع حد أدنى للأجور ، وإنشاء شبكة للتضامن الاجتماعى تعمل باستمرار على إذابة الفوارق بين الطبقات.. وكان ذلك بمثابة تدابير تتخذ لإصلاح النظام الرأسمالى كبديل مقبول لتدمير نفسه بنفسه، وتلك هى سياسات الطريق الثالث .

فالتطريق الثالث .. إذن ..

هو سياسة وسط بين الليبرالية المتوحشة والاشتراكية المتشددة .
فهو طريق تجديد الديمقراطية الاجتماعية، الذى يولف بين محاسن
الرأسمالية ومحاسن الاشتراكية، فيأخذ من الأولى، ضرورة تحقيق
الكفاءة الاقتصادية، ويأخذ من الثانية، ضرورة تحقيق العدالة
الاجتماعية .

فالتطريق الثالث، سياسة إصلاحية، من إبداع الفكر الاقتصادي
والاجتماعي والسياسي للرأسمالية الرشيدة التى تولف Synthesize
بين اشتراكية الدولة وديناميكية السوق، فهو حل وسط تاريخي
Compromise تبنته أحزاب اليسار والوسط الأوروبية، لتحقيق ثلاثة
أهداف متكاملة :

* الأول .. هدف اقتصادي، يندد الحد من الآثار السلبية لاختلال
توزيع الدخل، على توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فى كافة
مراحل الدورة الاقتصادية

* والثاني .. هدف اجتماعي، يندد تحسين مستوى معيشة القوى
العامة والفئات المهمشة بغرض امتصاص التوترات الاجتماعية
التي تولدها البطالة ، ويغذيها الفقر ، ويشعلها البؤس .

* والثالث .. هدف سياسي، يندد تقوية منظمات المجتمع المدني،
وتفعيل دور المواطنين، وإشراكهم فى الحياة السياسية بعد ان
ضعف اهتمامهم بها وزاد ابتعادهم عنها .

هامش الدراسة

هامش الدراسة

الفصل الأول: (الاقتصاد السياسي):

- ١- د/ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١، (ص ٣٧-١٣٥) ..
- ٢- إبراهيم فرغلي، جغرافيا جديدة للزمان والمكان، العربي (٦٠٧)، يونيو ٢٠٠٩، (ص ١٣٣).
- ٣- أوسكار لانجة، الاقتصاد السياسي. القضايا العامة، ج ١ ط ٤، ترجمة: د/ محمد سليمان حسن، دور الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢٨.
- ٤- أندرو فنسنت، نظرية الدولة، ترجمة د/ مالك أبو شهيوه و د/ محمود خلف، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٧، ص ٦٤-٦٥.
- ٥- أوسكار لانجة، الاقتصاد السياسي، ترجمة د/ محمد سليمان حسن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٨٥- ٩٢.
- ٦- إبراهيم فرغلي، المرجع السابق، ص ١٣٢.
- ٧- د/ حازم الببلاوي، عندما تتسابق الاسواق، الاهرام، ٢٦/٤/٢٠٠٩، ص ١٠.
- ٨- إبراهيم فرغلي، مرجع سابق، ص ١٣٧.
- ٩- جون باول، الفكر السياسي الغربي، ترجمة: محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ٤٢٩.
- ١٠- د/ حازم الببلاوي، الأخطاء الشائعة عن آدم سميث، الاهرام، ٢٤/٥/٢٠٠٩، ص ١٠.
- ١١- السيد يس، العولمة والحداثة، الاهرام، ٧/٥/٢٠٠٩، ص ١٢.
- ١٢- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين احمد أمين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ٨١.
- ١٣- جون باول، مرجع سابق، ص ٤٧٣.
- ١٤- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة (٢٦١)، ٢٠٠١، ص ٨٠- ٨١.

الفصل الثاني: (الفكر الاقتصادي):

- ١- منى نور، ثمانية قرون من الحكمة، أخبار الأدب، ١١/٨/٢٠٠٢، ص ٧.
- ٢- جريكوف، الله .. الإنسان .. الحرية، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩، ص ٥.
- ٣- المعجم الوسيط، إخراج مجمع اللغة العربية، ص ٦١٤.

- ٤- ميشيل تمبسون (آخرون) ، نظرية الثقافة ، ترجمة: د. السيد الصاوى ، عالم المعرفة ، الثقافة العالمية (١١٣) ، يوليو ٢٠٠٠.
- ٥- ديف روبنسون وجودى جروفر ، الفلسفة ، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠١ (ص ٩٧).
- ٦- مجدى عبد الحافظ ، الحقيقة والتطور عند شيلي شميل ، المشروع القومى للترجمة (١٠١١) ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥.
- ٧- عزيز العظمة ، الحضارة والثقافة البربرية ، ترجمة: د. عاطف أحمد ، الثقافة العالمية (١١٣) ، يوليو ٢٠٠٠.
- ٨- جون كينيث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة (٢٦١) ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٣.
- ٩- رضوان زيادة ، العقل العربى وقداصة الأيديولوجيا ، العصور الجديدة ، العددين الثامن والتاسع عشر ، فبراير ، مارس ٢٠٠١ ، ص ص ١٠٠-١٠٣.
- ١٠- فرنسيس فوكومايا ، نهاية التاريخ ، ترجمة: حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٨.
- ١١- جون كينيث جالبريث ، مرجع سابق ، ص ١٩٠.
- ١٢- د. حازم الببلاوى ، دور الدولة فى الاقتصاد ، مكتبة الأسرة ، ص ١٣.
- ١٣- د. يمنى طريف الخولى ، نحو محاكمة عادلة للعلوم الاجتماعية ، الأهرام ، ١٤/٩/٢٠٠٢ ، ص ١٢.
- ١٤- جون كينيث جالبريث ، مرجع سابق ، ص ١٩٢.
- ١٥- قاموس المصطلحات الفكرية .. المجموعة الثانية .. الهيمنة ، الأهرام ، ٢٢/١٢/٢٠٠٠.
- ١٦- مكسيم روبنسون ، التاريخ لاقتصادى وتاريخ الطبقات الاجتماعية فى العالم الإسلامى ، دار الفكر الجديد ، ترجمة شبيب بيضون ، ١٩٨١ ، ص ١٠٠-١٠١.
- ١٧- د. جمال عمر ، جرامشى والمجتمع المدنى ، اليسار الجديد ، ربيع ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٢-٢٣.
- ١٨- ول ديورانت ، قصة الحضارة ، م ١٤ ، ج ٢٨ ص ٤٦-٤٧.
- ١٩- د. حازم الببلاوى ، هل انتهت عصر الحروب التقليدية؟ ، الأهرام ، أول فبراير ٢٠٠٩ ، ص ١٠.
- ٢٠- ميشيل بو وروستايلز ، تاريخ الفكر الاقتصادى منذ كينز ، ترجمة: حليم طومسون ، كتب العالم الثالث ، ١٩٩٧ ، ص ١٨٩.

- ٢١- أوسكار لانجه ، الاقتصاد السياسى ، تعريب: د.محمد سليمان حسن ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ص ٨٥-٩٢.
- ٢٢- جون كينيث جالبريث ، مرجع سابق
- ٢٣- أوسكار لانجه ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٠-٢٤٩.
- ٢٤- د.حازم الببلاوى ، عادت للشنطة ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٨/٧ ، ص ١٣.
- ٢٥- د. أمينة الشبلى ، علم النفس التربوى ، محاضرات بكلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٨.
- ٢٦- ول ديورانت ، جروس التاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٦١.
- ٢٧- ميشيل بو ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠.
- ٢٨- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص ٦٣.
- ٢٩- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص ٤٩.
- ٣٠- د.حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧.
- ٣١- جالبريث ، مرجع سابق ، ص ٣٣١.
- ٣٢- أوسكار لانج ، مرجع سابق ، ص ص ١٦١-١٦٢.
- ٣٣- د.ليب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٧.
- ٣٤- د.أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، ج ٢ ، التحليل الاقتصادى الكلى ، الطبعة الثانية ، دار للنهضة العربية ، القاهرة ن ١٩٧٥ ، ص ٤٨١.
- ٣٥- السيد يس ، الإسلام والغرب ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١/٣ ، ص ١٣.

الفصل الثالث (المشكلة الاقتصادية):

- ١- د.يمنى طريف الخولى ، فلسفة العلم فى القرن العشرين ، عالم المعرفة (٢٦٤) ، ٢٠٠٠ م.
- ٢- غيان كريب ، للنظرية الاجتماعية ، ترجمة: أكبر حسين علوم ، عالم المعرفة (٢٤٤) ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٠٨-٣١٥.
- ٣- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص ٤٧.
- ٤- روجيه جارودى ، مرجع سابق ، ص ١٦٧.
- ٥- د.عبد الرحمن بدوى ، خريف الفكر اليونانى ، دار العلم ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٦٦.
- ٦- بيرتون بورتر ، الحياة الكريمة (ج ٢) ، ترجمة: د.أحمد حمدى محمود ، الألف كتاب الثانى (١١٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص ٦٩.

- ٧- جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة: د. جمال الدين أحمد ، سجل العرب، ١٩٨٢ ، ص ١٩٢.
- ٨- جون باول، الفكر السياسى الغربى، ترجمة: محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ٤٥٢.
- ٩- ميشيل بو ، مرجع سابق ، ص ٢١.
- ١٠- أنتونى دى كريسبى وكريث مينوج ، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، ترجمة: د. نصار عبد الله ، الألف كتاب الثانى (٦٠) ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٦.
- ١١- د. بامل البستاني ، الفكر الاقتصادى ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ص ٦٩. جيمس نيومان وآخرين ، رجال عاشوا للعلم ، ترجمة: محمد شكرى سالم ، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١ ، ص ٢٨.
- ١٢- فرنسيم فوكومايا ، مرجع سابق ، ص ٨٧.
- ١٣- د. حسين عمر ، الرفاهية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٩ ، ص ٣١.
- ١٤- د. حازم الببلاوى ، مرجع سابق ، ص ١٦٦.
- ١٥- إيان كريب ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤.
- ١٦- مهدي النجار ، قراءة فى مقدمة ابن خلدون ، دراسات عربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٧٨ ، ص ص ٢٠-٣٦.
- ١٧- د. عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، عالم المعرفة ، ١٩٨١ ، ص ٨٠.
- ١٨- أنتونى دى كريسبى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.
- ١٩- روجيه جارودى ، حفاروا القيود ، مرجع سابق ، ص ٥٩.
- ٢٠- أنتونى دى كريسبى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧-٩٨.
- ٢١- أحمد أمين وزكى نجيب محمود ، قصة الأدب فى العالم ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٦٠.
- ٢٢- أخبار الأدب ، ٢٤/٣/٢٠٠٢ ، ص ٣٣.
- ٢٣- نظرية الثقافة ، ترجمة: د. على سيد الصاوى ، عالم المعرفة (٢٢٣) ، ١٩٩٧ ، ص ص ٧٨-٨٠.
- ٢٤- جورج جيلدر ، مرجع سابق ، ص ١٨.
- ٢٥- د. رفعت السعيد ، حكاية الثلاث .. طالبان .. بن لادن .. أين الظواهرى، الأهالى ، ٢١/٥/٢٠٠٣ ، ص ١٣.
- ٢٦- حوار من واشنطن أجراه عمر عبد السميع ، الأهرام ، ١٢/٥/٢٠٠١ ، ص ٢٠.

- ٢٧- ديف روبنسون ، مرجع سابق ، ص ٧٥.
- ٢٨- د. السيد محمد بدوي ، مخطط تاريخي لتقدم العقل البشري لكوندرسيه ، مكتبة الأسرة ، ١٩٩٥ ، ص ٩.
- ٢٩- جورج جلدر ، مرجع سابق ، ص ص ١٤-١٥.
- ٣٠- روجيه جارودي ، مرجع سابق ، ص ١٦٤.
- ٣١- جون باول ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩.
- ٣٢- روجيه جارودي ، مرجع سابق ، ص ٩٥.
- ٣٣- أنتوني جيننز ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧.
- ٣٤- ديلاس أوليري ، الفكر العربي ومكانه في التاريخ ، ترجمة: د. تمام حسان ، الألف كتاب الثاني (٣٠٤) ، ١٩٩٧ ، ص ٩.
- ٣٥- أنتوني دي كريسي ، مرجع سابق ، ص ٩٩.
- ٣٦- ديف روبنسون ، مرجع سابق ، ص ٥٥.
- ٣٧- د. حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٥٩٢.
- ٣٨- ول ديورانت ، مرجع سابق ، م ١٤ ، ص ٢٨ ، ص ٢٥٤.
- ٣٩- روجيه جارودي ، مرجع سابق ، ص ١٦٤.
- ٤٠- د. حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٧٥٧.
- ٤١- روجيه جارودي ، مرجع سبق ص ٤٦.
- ٤٢- المرجع السابق ، ص ٤٦.
- ٤٣- فرنسيس فوكوياما ، مرجع سابق ، ص ٨٧.
- ٤٤- جالبريث ، مرجع سابق ، ص ١٩٥.
- ٤٥- المرجع السابق.
- ٤٦- أنتوني جيننز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧.
- ٤٧- ثورستين فيلن ، نظرية الطبقة المترفة ، ترجمة: محمود محمد موسى ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٤٨- جون جينيث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة (٢٦١) ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٣.
- ٤٩- مكسيم روبنسون ، التاريخ لالاقتصاد وتاريخ الطبقات الاجتماعية في العالم الإسلامي ، دار الفكر الجديد ، ترجمة شبيب بيضون ، ١٩٨١ ، ص ص ١٤-١٥.
- ٥٠- ول ديورانت ، مرجع سابق ، م ١١ ، ج ٢١ ، ص ٥٨.
- ٥١- د. مراد وهبه ، محاورات فلسفية في موسكو ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٣.

- ٥٢- روجيه جارودي ، مرجع سابق ، ص ١٦٤.
- ٥٣- جون باول ، مرجع سابق ، ص ٥٨.
- ٥٤- ول ديورانت ، مرجع سابق ، م ١ ، ص ٣٤.
- ٥٥- أنتوني دى كريسي ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.
- ٥٦- روجيه جارودي ، مرجع سابق ، ص ١٦٨.
- ٥٧- المرجع السابق ، ص ٨٠.
- ٥٨- المرجع السابق ، ص ٤٨-٤٩.
- ٥٩- المرجع السابق ، ص ص ٦١-٦٢.
- ٦٠- اليان ح. وينجري ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨-١٣٩.
- ٦١- أنتوني جينلز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧.
- ٦٢- جالبريث ، مرجع سابق ، ص ٤٩.
- ٦٣- المرجع السابق ، ص ٢٨.
- ٦٤- المرجع السابق ، ص ٣٠.
- ٦٥- المرجع السابق ، ص ص ١٤٠-١٤١.
- ٦٦- المرجع السابق.
- ٦٧- أنتوني جينلز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة (٢٨٦) ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ٨١.
- الفصل الرابع (رجال الأعمال .. آلية توليد الأرباح وتكوين الثروات):**
- ١- ماركس وانجلز، المؤلفات ، المجلد ١٣ ، ص ٥١٥ . نقلاً عن : مارينكو ، ما هي الثورة العلمية التكنيكية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٩٠ ، ص ١٩١
- ٢- السيد يس، مراجعة الأفكار وتقييم السياسات العالمية ، الأهرام، ٢٨/٥/٢٠٠٩ ، ص ١٢.
- ٣- د.جلال امين ، فلسفة علم الاقتصاد ... بحث في تجزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد ، دار الشروق، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٦.
- ٤- د.رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة (٢٢٦)، ١٩٩٧ ، ص ٣٠٩.
- ٥- د.محمد عبد السلام عويضة ، الطريق الثالث للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف" ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٤.
- ٦- سمير كرم ، أزمة الرأسمالية ، من المجرى إلى المحسوس .. الوجه الآخر لأمريكا .. الفقر وسط الوفرة ، الأهالي ، ٣/١٢/٢٠٠٨ ، ص ١٧.
- ٧- فيليكس فولكوف، وتانيا فولكوما، ما هي القيمة الزائدة، دار التقدم ، موسكو.

- ٨- جون كينيث جالبريث- تاريخ الفكر الاقتصادي - ترجمة: أحمد فؤاد بابع- عالم المعرفة (٢٦١)- ٢٠٠١ .
- ٩- المرجع السابق .
- ١٠- المرجع السابق .
- ١١- د.إبراهيم العيسوي ، أزمة الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد المصري ، كتاب الأهالي (٨١) ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٧-١٨ .
- ١٢- د.سامي عمارة ، الأيدي النظيفة ، مشروع روسيا لمحاربة الفساد ، المصدر (٤٣٨٣) ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٢٥ .
- ١٣- المصور (٤٣٨٣) ، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٢٥ .
- الفصل الخامس : (الدولة أداة الإغناء لقهر الفقراء)**
- ١- ميشيل بو ، جيل دستاليز ، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينيز ، ترجمة: حليم طوسوسن ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٣ .
- ٢- د.حسين عمر ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار الفكر ، ١٩٩٤ ، ص ٢٣٩ .
- ٣- جورج نايهانز ، تاريخ النظرية الاقتصادية ، ترجمة: صقر أحمد صقر ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٧ ، ص ١١٣ .
- ٤- د.حسين عمر ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .
- ٥- د.حازم الببلاوي ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مكتبة الأسرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٧٨ .
- ٦- بول ديكور ، الحنين للجنة الضائعة ، ترجمة: محمد برادة ، أخبار الأدب ، ٢٧/٥/٢٠٠٠ ، ص ٣٦ .
- ٧- هارولد لاسكي ، الدولة في النظرية والتطبيق ، دار السديم ، ١٩٥٨ ، ص ٩١-٩٦ .
- ٨- أرنست ماير ، هذا هو علم البيولوجيا ، عالم المعرفة (٢٧٧) ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٣٤ .
- ٩- أكاديمية العلوم الصوفيتية ، دور الجماهير الشعبية في التاريخ ، دار الجماهير الشعبية ، دمشق ١٩٨٢ ، ص ٧٠ .
- ١٠- د.حازم الببلاوي ، الديمقراطية الليبرالية ، النداء الجديد (١٣) ، ص ٢١-٢٧ .
- ١١- د.ليلى ت كلا ، الحكم الرشيد ، الأهرام ، ٢٠/٨/٢٠٠٢ ، ص ١٣ .
- ١٢- مجدى عبد الحافظ ، الحقيقة والتطور .. عند شبلى شميل ، المشروع القومى للترجمة (١٠١١) ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٢ .

١٣- د. عبد المعز نصر ، فلسفة الميامة لدى بن خلدون ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ١٩٦٢ ، ص ٣١٨-٣٤٥.

١٤- لينين ، الدولة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٨ ، ص ١٠.

١٥- هارولد لاسكى ، مرجع سابق ، ص ١٩٤.

١٦- أندوفست ، نظرية الدولة ، ترجمة: د.مالك أبو شهوة ، دار الجيل ، ١٩٩٧.

١٧- جمال عمر ، جرائمى والمجتمع المدنى ، اليسار الجديد ، ربيع ٢٠٠٢ ، ص ١٢٤.

١٨- أنتونى جينز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، ترجمة: شوقي جلال ، عالم المعرفة (٢٨٦) ٢٠٠٢ ، ص ٥٧.

١٩- د.عصام عبد الله ، هل أصبح العالم شأناً أمريكياً خالصاً ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٩/١١ ، ص ٢٥. د.مراد وهبه ، المجيئ الثانى ، المصدر (٥٤٤٠) ، ٢٠٠٢/٦/٢١.

٢٠- د.نعمات أحمد فؤاد ، الإسلام والإنسان فى مصر ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٢/٢٨ ، ص ١٣.

٢١- فوزى مهران ، أمير ماكيافيللى ، الهلال ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ١٩٥.

٢٢- ديف روبنسون وجودى جروفر ، الفلسفة ، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام ، ٢٠٠١ ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠١.

٢٣- خلدون حسين النقيب ، الأفاق المستقبلية للفكر الاجتماعى ، عالم الفكر ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.

الفصل السادس (الديمقراطية .. دون مساواة فعلية خداع للرعية)

١- هارولد لاسكى ، مرجع سابق ، ص ٨٨-١٠٣.

٢- أقوال معاصرة ، الهلال (١٠) ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ٧٩.

٣- أنتونى جينز ، مرجع سابق ، ص ٤٥.

٤- د.جلال أمين ، نكد العملة ، الهلال (١٠) ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ٢٧.

٥- د.صلاح قصوة ، الميامة ليكسانس ، الهلال ، فبراير ٢٠٠٠ ، ص ١٣.

٦- العالم المنفلت ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١/٤ ، ص ٣٧.

٧- أنتونى جينز ، مرجع سابق ، ص ١٤٢.

٨- فرنسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ترجمة: حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣.

٩- راسل جاكوبى ، نهاية اليوتوبيا ، ترجمة: فاروق عبد القادر ، عالم المعرفة (٢٦٩) ، مايو ٢٠٠١ ، ص ٥٥.

- ١٠- جون باول ، مرجع سابق ، ص:٤٤٩.
- ١١- د.جلال أمين ، كشف الأفتعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، كتاب الهلال (٦١٤) ، ٢٠٠٢ ، ص:١٣٣.
- ١٢- ميشيل بو ، مرجع سابق ، ص:٢٢
- ١٣- روجيه جارودى ، حفار القبور ، ص:٥٩.
- ١٤- روجيه جارودى ، كيف صنعنا القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص:٨٤.
- ١٥- أنطونى جيندز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، مرجع سابق ، ص:١٠٣.
- ١٦- المرجع السابق ، ص:١٠٤.
- ١٧- جالبريث ، مرجع سابق ، ص:٣١٦.



نظرية - الطبقة المترفة

يسعى الباحث ، إستنادا إلى أدبيات علم الإقتصاد السياسى وعلم الإجتماع السياسى ، إلى المساهمة فى تأسيس نظرية تفسر نشوء وارتقاء الطبقة المترفة فى البلدان المتخلفة وتفضح سلوكها العدوانى وطبيعتها الاستغلالية ومظهرها الإستفزازى .
ولأهمية هذه الدراسة ... رأينا أن ننشر نتائجها فى كتاب من ثلاثة أجزاء :

- **الجزء الأول :** معنى برصد وتفسير السلوك العدوانى لأفراد الطبقة المترفة ، وعرض مقولات الفلاسفة وعلماء الاقتصاد أنصار الأغنياء أعداء الفقراء ، الذين يلعبون عن وعى وإدراك دور محامى الشيطان .

- **الجزء الثانى :** معنى بالكشف عن أساليب رجال الأعمال فى توليد وسلب الثروات وبيان دور الدولة كأداة فى يد الأغنياء لقمع الفقراء .

- **الجزء الثالث :** بحث تطبقى معنى بفضح ظاهرة زواج المتعة بين الثا
والسلطة فى مصر المعاصرة ، وما يترتب على ذلك من تهديد لأمنها الذ
وتراجع دورها الريادى .

والباحث الدكتور محمد عبد السلام عويضة -

أستاذ الاقتصاد المتفرغ بكلية الزراعة جامعة المنصورة

